تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة

The development of education system in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of South Korea's experience according to the method of George Bereday of comparative study

إعداد: حسن علي قاسم الذروي

باحث دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

Prepared by: Hassan Ali Qassim Al-therwi

PhD researcher, University Imam Mohamed Bin Saud Islamic, Kingdom of Saudi Arabia

Email: hsn661@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ومدى إمكانية الإفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. وترجع الدراسة اختيار كوريا الجنوبية كدولة مقارنة؛ وذلك لأنها باتت تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم في العصر الحاضر وتعتبر صاحب الأداء الأقوى والمتميز في نظامها التعليمي وفق التصنيفات العالمية للدول المتفوقة في التعليم. وقد حاولت الدراسة التي نفذت خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 1442هـ/2021م وصف وتحليل نظام التعليم في كل من كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، وتتبع الجذور التاريخية لهذين النظامين، والتعرف على العوامل المؤثرة في نظام التعليم في كلا الدولتين، وعلى أهداف نظام التعليم والأسس التي يقوم عليها في البلدين، وبيان جوانب القوة والضعف لكل من نظام التعليم في البلدين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن وفق أسلوب جورج بيرايدي (George Bereday) للدراسة المقارنة بخطواته الأربع (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة). وتكون مجتمع الدراسة من بلدي المقارنة (كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية)، وشملت عينة الدراسة مقارنة كافة جوانب نظم التعليم في بلدي المقارنة (كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية) من خلال المصادر والمراجع والدراسات والمواقع المتوفرة ذات العلاقة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إتباع عدد من الإجراءات وذلك للتعرف أكثر على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في البلدين. وخلصت الدراسة إلى تقديم عددا من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ليواكب النظم التعليمية المتقدمة. وفي ضوء نتائج وتوصيات الدراسة اقترحت الدراسة إجراء بعض الدراسات التي يمكن أن تكمل ما تناولته هذه الدراسة لتسهم بالنهوض في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: نظام التعليم، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية، أسلوب جورج بيرايدي، الدراسة المقارنة.

Abstract:

This study aims to identify the most prominent aspects of the education system in South Korea and Saudi Arabia. Hence, the aim of the study includes the possibility of benefiting from the Korean experience in developing the education system in the Kingdom of Saudi Arabia. The study chose South Korea as a comparable country because it has become a

prominent place among the countries of the world in the present era in the field of education. South Korea recorded the strongest and most distinguished performance in its education system according to the international rankings of countries with superior education. This study was conducted during the second semester of the academic year (1442 AH / 2021 AD). The study attempted to describe and analyze the education system in South Korea and Saudi Arabia. The study traced the historical roots of these two systems, and identified the factors affecting the education system in both countries. The study examined the objectives of the education system and the foundations on which it is based in the two countries, with an indication of the strengths and weaknesses of the education system in the two countries.

The study used the comparative method according to the method of George Bereday for the comparative study with its four steps (description, interpretation, balancing, and comparison). The study population is from the two countries of comparison (South Korea and Saudi Arabia). The study sample included a comparison of all aspects of the education systems in the two countries for comparison (South Korea and Saudi Arabia). The study used relevant sources, references, studies and web sites. The researcher followed several procedures in order to achieve the objectives of the study and answer its questions. The researcher aimed, during these procedures, to identify clearly the most important features in the experience of the education system in the two countries. The study concluded in the end to provide a number of recommendations that can be used in developing the education system in the Kingdom of Saudi Arabia to keep pace with the advanced educational systems. The study suggested a set of recommendations at the end. The study also suggested conducting some studies that could complement what was addressed in this study in order to contribute more to the attempts to advance and develop the education system in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Education system, the Kingdom of Saudi Arabia, South Korea, George Bereday's method, comparative study .

المقدمة:

شهدت نظم التعليم في عالمنا المعاصر كثيرا من محاولات الإصلاح والتطوير في كل مجال من مجالات التربية، وثمة جهود واسعة في معظم دول العالم تستهدف جميعها تحقيق إصلاحات تربوية في نظمها التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات تنمية كل دولة وظروفها وفلسفتها وطموحاتها.

وقد زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وعلى المستوى البحثي بإصلاح النظم التعليمية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، ولهذا أصبحت للنظم التعليمية أهمية بالغة في عصرنا الحالي، فهي تشغل بال المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتأتي هذه الأهمية من كون النظام التعليمي هو أداة تحقيق الكفاية الاجتماعية، فأضحى النظام التعليمي يحتل بؤرة اهتمام السياسيين والاقتصاديين والمفكرين والمربين، ومقصدهم هو ترجمة أفكارهم وأرائهم، وتجسيدها من خلال تعليم الأفراد وتطويرهم، وشحذ قدراتهم، واستثارة جوانب الإبداع لديهم، وما زال عالمنا يشهد وعيا متناميا بأهمية التعليم في إحراز السبق، وفي مجال التنافس في كافة المستويات.

ويعتبر التعليم السبيل الوحيد والعمود الفقري لإعداد الإنسان من أجل تنمية المجتمعات، وذلك لمواكبة التغيير المستمر والممتد ليشمل جميع مناحي الحياة، ولهذا فإن التعليم يمثل القوة التي تحدد مواقع المجتمعات ونفوذها، وجوهر الاستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، نظرا لما لمسته تلك الدول من أدوار ملموسه للتعليم في العمليات التنموية الشاملة، بل وإسهاماته الحقيقية في تحقيق أمن الشعوب واستقرارها وتقدمها؛ فالتعليم يمثل أهم روافد تنمية المصادر البشرية ورفع مستويات تدريبها، فقد أولت دول العالم جل اهتمامها بالتعليم باعتباره الثورة الحقيقية لها، والعملية التي تتم من خلالها إعداد الطلاب للمستقبل، والتي تعول عليه في نهضتها وتقدمها، فتسعى المجتمعات من خلال عملية التعليم، إلى إثبات وجودها، والحفاظ على هويتها، وتحقيق الريادة في كافة مجالات الحياة من خلال تطوير مختلف مستويات نظمها التعليمة.

ولهذا تعد مهمة تحسين التعليم والتعلم من أولويات الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وذلك لأن هذه العملية التعليمية تسهم بشكل حقيقي في تحقيق هذه الدول آمالها المستقبلية، ولذلك تخوض البلدان النامية إصلاحات كبيرة في نظمها التعليمية أملا في تطورها وتفعيل دورها المنوط بها، لكن رغم ذلك لا تزال نظمها التعليمية مكتظه بهمومها ومشكلاتها، ولذلك وجه النقد بشدة في السنوات الأخيرة إلى نظم التعليم في البلاد المتقدمة والبلاد النامية، مما دعى الدول والمجتمعات المعاصرة إلى تحسين نظمها التربوية والتعليمية، لمواكبة التطور والتغلب على المشكلات.

وقد أحدثت التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم نقله نوعية في كافة المجالات، وطالت هذه التغيرات النظام التعليمي، مما دفع المجتمعات إلى تطوير نظمها التعليمية، وبرامجها التربوية؛ ومما لا شك فيه في أن المتغيرات العالمية، والتحديات المعاصرة، والتكنولوجيا الجديدة، تفرض على نظم التعليم سرعة التغير، والتجديد في الأجهزة والمعدات، كما تتطلب مرونة النظم التعليمية تغيير في الاحتياجات التربوية، وتنمية المهارات البشرية، وإعادة التدريب والتأهيل.

ومن المعروف أن نظم التعليم في الدول المختلفة هي وليدة الظروف التي نشأ فيها، حيث أن كل نظام تعليمي يعكس صورة المجتمع الذي يمارس فيه، وقد تكون هذه الظروف مزيج من عدة عوامل مختلطة كالعوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والدينية أو غير ذلك من الجوانب الثقافية للمجتمع، فالصلة وثيقة بين النظام التعليمي والظروف المحيطة به، لذلك لا يمكن عزل النظام التعليمي عن بناء المجتمع الذي هو جزء من منه، ويضاف إلى ذلك أن التعليم ترجمة لأهداف المجتمع وغاياته، فالعوامل الثقافية ليست موجهات متباعدة أو متنافرة بعضها منفصل عن البعض الآخر ولكنها في حقيقتها متفاعلة ومتكاملة معا، ومن هذا المنطلق بدأت دول العالم المتقدمة في تحديث وتطوير نظمها التعليمية؛ لتواكب مختلف التغيرات المحيطة بها، وينصب هذا التحديث والتطوير على التعليم كمفتاح رئيسي وأساسي لعملية التنمية الشاملة، مما لفت أنظار الدول النامية في السعي جاهدة إلى تحقيق قدر مناسب من التنمية، من خلال دراسة نظم التعليم في تلك الدول، والوقوف على واقع نظمها التعليمية المتميزة، ومحاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى هذا التطور والتقدم، وسبل الاستفادة منها (جويلي، 2002م؛ بكر وصعيدة، 2005؛ بكر، 2006م؛ بو طيبة، 2009م؛ جوهر، 2009م؛ الغانم، 2009م؛ أبو السعود، 2010م؛ الدليمي والسامراني، 2011م؛ رمضان وحمزة، 2011م؛ قحوان، 2012م؛ الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ Goldhaber, 2016؛ داود، 2017م؛ عبدالحي، 2017م؛ الشريف وآخرون، 2018م البكري، 2018م؛ الأسمري والجبر، 2019م؛ السبيعي، 2019م؛ البواردي، 2020م).

وقد حظيت عملية إصلاح منظومة التعليم وتطويره في المملكة العربية السعودية على أولوية وأهمية لا يمكن تجاهلها في خطط واستراتيجيات المملكة، حيث أن التعليم هو القاطرة التي تقود التنمية والريادة في مختلف الميادين والمجالات (الزهراني وعرفة، 2020م؛ ص229).

وفي ضوء ما سبق؛ أصبح دراسة نظام التعليم بالدول المتقدمة، كدراسة نظام التعليم في دولة كوريا الجنوبية ومقارنته بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية مطلبا ملحا، باعتباره محاولة

للتعرف على واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم الخروج بتوصيات ومقترحات مستفادة لتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية (العتيبي، 2018م).

مشكلة الدراسة:

يعد التعليم العامل الرئيس في تقدم الأمم وتطورها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية، ولذا فإن قدرة الدول على المنافسة في التطور والتنمية ترتبط ارتباطا قويا بمدى قدرتها على النهوض بمستوى التعليم وتحسين مخرجاته.

ويقع النظام التعليمي في مقدمة الأسباب في مقدمة الأسباب التي تقف وراء نهضة الأمم والشعوب، ففي كفاءته وتنوع برامجه ومرونته تكمن قوة هذه الأمه ونجاحها ومستقبلها، وبتخلفه وضعفه ترصد عوامل انحدارها وانكسارها، فالنظام التربوي أو التعليمي يصبح مصدرا للإلهام والابداع والإنتاج، إذا ما تناغم وتكامل مع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي دولة، ولذا تلجأ غالبية الدول بعد كل نكبة أو انكسار إلى النظر بعناية لنظامها التعليمي، ودوره في إيجاد أنسب الوسائل وأنجح البدائل للخروج من الأزمات.

ولذلك تسعى الكثير من بلدان العالم إلى تحسين أنظمتها التربوية والتعليمية والارتقاء بها، إيمانا منها بأهمية التعليم كاستثمار في رأس المال البشري، وعلى أساس أن التعليم هو محرك التنمية وأساسها، ورغم ذلك إلا أن العديد من الأنظمة التعليمية في الكثير من بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء تواجه مشاكل حقيقية في سبيل تحقيق غاياتها وتطوير مكونات المنظومة التعليمية.

وحيث أن جودة أي نظام تعليمي تقاس بمدى تحقيق أهدافه وكفاءة أدائه وغاياته، ونوعية التعليم الذي يكتسبه الطالب، فإن النظام التعليمي يعتبر أحد أهم نظم المجتمع، ويقع عليه الاعتماد في إعداد الأفراد وبناء المجتمعات، ولكي تبني أي أمه نظاما تعليميا تربويا متميزا يستجيب لاحتياجاتها الداخلية، ويلبي تحديات العصر ينبغي لها الاهتمام بالامكانات المادية والبشرية في البيئة التعليمية وفق خطط استراتيجية مدروسة، والعمل على تطويرها متى ما دعت الحاجة بما يتوافق مع الظروف المحلية، ومن ذلك الاستفادة من تجارب نظم التعليم في دول العالم، ووسائل الاعلام والباحثون التربويون، وخبراء التعليم والاقتصاد بالبحث في النظم التعليمية الدولية المميزة للاستفادة منها في الميدان التبوي والتعليمي (بدران، 2001م؛ الزيودي، 2016م؛ المحيا، 2018م؛ تمران، 1440هـ).

ومن تلك النظم التعليمية المتميزة نظام التعليم في كوريا الجنوبية؛ ذلك البلد الذي صنف في ستينات القرن الماضي كواحد من أفقر ثلاث دول في آسيا، بينما وصل اليوم بسبب الاهتمام بالتعليم

والتدريب إلى المرتبة العاشرة بين أغنى دول العالم، والمرتبة الثالثة بين أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين (الدخيل، 2015م)، ولهذا فإن كوريا الجنوبية تحتل موقعا متميزا بين الدول التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي، وارتفاع معدلات النمو في مجالات الإنتاج، ومن حيث المستوى المرتفع لنظامها التعليمي والإداري (خليل، 2002م؛ ص132).

ويؤكد ذلك ما أشاد به خليل (2002م، ص134) بأن نظام التعليم في كوريا الجنوبية يفوق في مستواه من الناحية الكمية والكيفية كثيرا من الأنظمة التعليمية في دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث، وقد صنفت بيرسون للخدمات التعليمية في تقريرها عن التعليم وفقا لبيانات وحدة الإكونوميست للمعلومات نقلا عن (الدخيل، 2015م) بأن النظام التعليمي في كوريا الجنوبية يعتبر صاحب الأداء الأقوى والمتميز في التعليم وفق التصنيفات العالمية للدول المتفوقة في التعليم حسب مؤشر بيرسون العالمي للتعليم والمهارات المعرفية والتحصيل العلمي منذ العام 2012م، وأنه ما زال يتربع في المرتبة الثانية بوصفه أفضل النظم التعليمية في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي بعد دولة فنلندا. ولذلك تعتبر كوريا الجنوبية إحدى النماذج الناجحة في نظام التعليم؛ نظرا لنتائجها المتميزة في الاختبارات الدولية في مجال التحصيل العلمي، إضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص الدراسية العالية بين الجنسين في كافة التخصصات العلمية، وبفضل تميز نظام التعليم في كوريا الجنوبية فقد حقق طلبة ذلك البلد مراكز عالمية متقدمة؛ فقد حققوا في اختبارات تيمز (TIMSS 2011) مراكز عالمية متقدمة جدا، وحل طلبة كوريا الجنوبية في اختبارات "بيزا" لعام 2012م المركز الخامس عالميا في اختبار القراءة، وجاؤوا خامسا أيضا في الرياضيات، وحلوا في المرتبة السابعة في العلوم، وجاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الثامنة عشرة عالميا في مجال الإبداع على مستوى العالم بحسب تقرير الإبداع العالمي الصادر عن جامعة كورنيل Cornell Univ وكلية إنسياد INSEAD لإدارة الأعمال والمنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو WIPO" وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة لعام 2013م.

ولعل من أبرز الأمثلة على تفوق نظام التعليم الكوري على كثير من الأنظمة التعليمية في دول العالم المتقدم، ما خلصت إليه أحد الدراسات المقارنة الأمريكية نقلا عن (بو طيبة، 2009م) بأن الطلبة الأمريكين بعد الدراسة يميلون إلى ممارسة عدة نشاطات ترفيهية؛ كالرياضة والموسيقى وغير ذلك، بينما أقرانهم الكوريين فيتوجهون بعد الدراسة إلى مدارس مسائية للتقوية في الرياضيات واللغة الانجليزية، وهذا يدل على اهتمام الطلبة الكوريين بالتعليم.

وفي الجانب المقابل فإن المملكة العربية السعودية كجزء من المنظومة العالمية قد تأثر نظامها التربوي بهذه التحديات، ومن أبرز هذه التأثيرات ظهور عدد من المشكلات التي يعاني منها التعليم

العام في المملكة، وعلى رأسها مشكلة ضعف مخرجات التعليم العام، كما أثبتت ذلك نتائج الاختبارات الدولية حيث احتلت المملكة مراكز متأخرة من بين الدول المشاركة (هويمل والعنادي، 2015م).

وقد أثار (تقرير منتدى الاقتصاد العالمي 2015م) حول جودة التعليم عالميا بترتيب المملكة العربية السعودية بالمرتبة الرابعة والخمسون فهو إشارة لوجود مشكلات يعاني منها نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، إضافة لما أكده التقرير من تدني مستويات التعليم في المملكة وضعف مخرجاته مقارنه بنظيراته من الدول المتقدمة (الخيبري، 2016م).

وفي هذا السياق يشير فيليبس (Phillips, 2007) إلى إمكانية التحقق من جودة التعليم للبلدان المختلفة من خلال مقارنة نتائج طلبة المسابقات الدولية، وأن نتائج الطلبة في المسابقات الدولية كمسابقات (TIMSS) تعد من المؤشرات المهمة والرئيسة في مقارنة الأنظمة التعليمية ككل وبيان قوتها وأوجه القصور فيها. وفي هذا الصدد يؤكد موليس (Mullis, 2003) أن الهدف الرئيس لمسابقات (TIMSS) هو تزويد صانعي السياسة التربوية للبلدان المختلفة ببيانات موثوقة ودورية تعد أساساً لفهم أفضل لأنظمتهم التربوية. وأضاف زيتون (2004م) بأن مسابقات (TIMSS) تتم كل أربع سنوات، مما يسمح للدول المشاركة بدراسة التغير الذي قد يطرأ على تحصيل طلبتها في الرياضيات والعلوم، ومساعدة صانعي القرارات في الدول المشاركة بإتخاذ الإجراءات المناسبة في مراقبة أداء نظمها التعليمية، وتحسين مخرجاتها التربوية. وقد أظهرت نتائج الطلبة في المسابقات الدولية (TIMSS) عبر مشاركات المملكة العربية السعودية خلال الأعوام المتتابعة المنصرمه (2003م، 2007م، 2011م، 2015م) ضعف مستوى تحصيل الطلبة السعوديين في مشاركات (TIMSS) وبمتوسط يقل كثيراً عن متوسط التحصيل الدولي في تلك المسابقات، بينما حقق طلبة كوريا الجنوبية في اختبارات تيمز مراكز عالمية متقدمة جدا (الشيخي، 2013م؛ الدخيل، 2015م). وفي مشاركة المملكة حديثا فقد أكد تقرير نتائج الاختبارات الدولية (تقرير تيمز 2019) بأن المملكة العربية السعودية احتلت كذلك مراكز متأخرة من بين الدول المشاركة، بينما احتلت كوريا الجنوبية مراكز متقدمة عالميا في نتائج الاختبارات الدولية (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020م).

وقد أسفرت نتائج طلبة المملكة العربية السعودية في المسابقات الدولية (TIMSS) عن أمور ربما تعد غير منطقية وتثير الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام؛ حيث يلاحظ أن أفضل خمس دول على مستوى العالم في نتائج المسابقات الدولية (TIMSS) هي دول آسيوية تعد فقيرة من حيث مواردها الطبيعية وفي مقدمتها دولة كوريا الجنوبية، عند مقارنتها بدول الخليج النفطية الغنية كالسعودية والكويت وقطر والتي احتلت أواخر الترتيب وكانت من أقل (10%) من الدول جنبا إلى

جنب مع دول فقيرة مثل: السلفادور وغانا، وبما أن المملكة العربية السعودية التي تمتاز بوضع اقتصادي وسياسي متميز، وترأسها مؤخرا لقمة مجموعة العشرين (G20)، وبحجم إنفاق كبير على التعليم يعد من الأعلى على مستوى العالم وقد يفوق الكثير من إنفاق الدول المتقدمة على تعليمها، ومع ذلك قد حقق طلبة المملكة العربية السعودية نتائج متدنية في تلك المسابقات، وفي المقابل نجد أن هناك دولا كثيرة تختلف جذريا عن السعودية من حيث الوضع السياسي والاقتصادي ومن حيث حجم الإنفاق على التعليم، إلا أن طلبتها قد حققوا نتائج أفضل من نظرائهم السعوديين، وأن طلبة غالبية تلك الدول التي سبق لها المشاركة في تلك المسابقات الدولية (بما فيها الدول الخليجية والعربية والإسلامية) تفوقوا على نظرائهم السعوديين، على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تحظى بها السعودية في كافة المجالات (الشيخي، 2013م).

ولما كانت التربية المقارنة إحدى وسائل فهم مشكلات التربية والتعليم في البلدان المختلفة، حيث يتم تحليل جوانبها من جهة وايجاد الحلول المختلفة التي اتبعتها الدول الأخرى في مواجهة مشكلات مماثلة من جهة أخرى، وحيث أن هناك عددا من الدول المتقدمة التي تمتلك نظم تعليمية متميزة، كدول اليابان وفنلندا وكوريا الجنوبية والتي استطاعت في فترة وجيزة أن تتحول إلى دول من أقوى دول العالم اقتصادا في الوقت الذي كانت لا تملك فيه أي مصادر غنية للثروات، بينما عجزت بعض الدول الغنية بالثروات عن تحقيق ربع ما حققته في نفس الفترة، وذلك بسبب جودة النظم التعليمية لتلك الدول كما أخبر بذلك بعض الباحثون، ولكي تستطيع المملكة العربية السعودية كإحدى الدول النامية اللحاق بركب الدول المتقدمة كاليابان وفنلندا وكوريا الجنوبية، وايجاد مكانها بين مجتمعات المعرفة من خلال تحقيق الجودة في نظامها التعليمي، فإنها بحاجة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تحلل وتدرس أنظمة التعليم في هذه الدول كأحد أهم شواهد تميز نظمها التعليمية، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة (هويمل والعنادي، 2015م).

ومن هذا المنطلق كانت توجهات وزارة التعليم في إصلاح منظومة التعليم مواكبة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م في تجويد وتطوير التعليم؛ وذلك من خلال تعزيز قدرة نظام التعليم السعودي تلبية لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتحقيق جودة التعليم وأهدافه في المراحل المقبلة، إلا أن المملكة تواجه كثيرا من التحديات، وعند الوقوف على تشخيص حال التعليم من واقع الدراسات المختلفة في دول الخليج والمملكة العربية السعودية خاصة فقد وجد الكثير من نقاط الضعف في نظام التعليم العام بالمملكة العربية السعودية التي تحتاج إلى مناهج دراسية متطورة تواكب متغيرات القرن 21، ووجود نظام اختبارات يهدف إلى تنمية مهارات التفكير العليا، وتطوير مبتكر لمدارس القرن 21، وتحسين التنمية المهنية للمعلمين، وإعداد كادر متميز من قادة المدارس، وتطوير أساليب

تقييم الطلاب وممارسات الإشراف التربوي، ووضع أداة فعالة لتقييم المعلم وترخيصة، وتمهيمن مهنة التعليم ككل، وعدم ملائمة الدراسة الجامعية لمتطلبات سوق العمل، وعدم تحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة وربطها بالمتغيرات المحيطة (الرشيدي ومندني، 2017م؛ وزارة التعليم، 2020م).

وقد استشعر الباحث الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المقارنة وفق أساليب مختلفة التي تحلل وتدرس أنظمة التعليم المتطورة لبعض دول العالم المتقدمة، ومقارنتها بنظام التعليم في المملكة، ومن ثم الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، مثل: تجربة نظام التعليم لكوريا الجنوبية، والذي يسعى إليه الباحث لدراسة نظام التعليم الكوري وإمكانية الاستفادة من ذلك لتطوير النظام التعليمي السعودي والذي عاني الجمود على مر السنوات الماضية.

ومن هنا أرتأى الباحث إجراء دراسة مقارنة بين نظام التعليم الكوري، ونظام التعليم السعودي، فالمملكة العربية السعودية تسعى لتطوير نظامها التعليمي للحاق بركب الدول المتقدمة تعليميا كدولة كوريا الجنوبية، وإيجاد مكانها بين مجتمعات المعرفة لتحقيق التميز في نظامها التعليمي، وذلك من خلال الوقوف على مدى إنجازات تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، ومدى إمكانية توظيفها والإفادة منها وفق بيئة وإمكانات نظام تعليم المملكة العربية السعودية.

ومن هنا جاءت الحاجة لإجراء هذه الدراسة، فدولة المملكة العربية السعودية، تعتبر من الدول التنموية ذات الثقل الاقتصادي والرؤى المستقبلية، لمواكبة تحديات المستقبل وتغيرات العالم.

وتأتي أهمية الدراسية من خلال سعيها إلى الاستفادة من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، وما حققته المؤسسات التعليمية هناك باعتبارها إحدى الدول المتقدمة، وذلك للخروج بتوصيات يمكن الاستفادة منها في إصلاح وتطوير نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية كدولة نامية ورائدة لقمة مجموعة العشرين (G20).

وفي ضوء الاستعراض السابق؛ يتبين للقارئ أهمية دراسات مقارنات نظم التعليم بين البلدان المختلفة، ودورها المتمثل في كونها حجر الزاوية للقيادات التربوية لإصلاح نظم التعليم (الأحمدي والرحيلي، 2012م).

ومن هذا المنطلق، واستنادا على ما سبق؛ جاءت مشكلة البحث، وجعلها محورا للدراسة، والتي يمكن التعبير عنها في السؤال الرئيس التالي: **ما أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ومدى إمكانية الإفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟.**

وللإجابة على تساؤل الدراسة، ستقتصر الدراسة على تناول المنهج المقارن بأسلوب جورج بيرايدي عبر خطواته الأربع: (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة)؛ وذلك للتعرف أكثر على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، ومدى إمكانية الإفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ومدى إمكانية الإفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟.**

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية؟.

السؤال الثاني: ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟.

السؤال الثالث: ما مدى إمكانية استفادة تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية؟.

أهمية الدراسة:

تقسم أهمية البحث إلى:

أولا: الأهمية النظرية:

- تحقيق توصيات رؤية المملكة 2030م في تحسين جودة التعليم ورفع الكفاءة التربوية والتعليمية وتطوير نظام التعليم السعودي وفق الخطط التنموية المرسومة للمملكة العربية السعودية.
- تبرز الأهمية النظرية للدراســـة من أهمية العملية التعليمية، وأثر ذلك في تطوير نظام التعليم السعودي، الذي قد يحقق موارد متنوعة للدولة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

- تسهم الدراسة في إيجاد توجهات معاصرة في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال الاستفادة من واقع فلسفة تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية.
- تقديم خلفية تاريخية عن تطور بعض جوانب نظام التعليم في بلدي المقارنة (كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية).
- عرض أحدث جوانب نظام التعليم القائمة في بلدي المقارنة (كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية).
- تسهم هذه الدراسة في الكشف عن الواقع الفعلي لنظام التعليم في بلدي المقارنة.
- تبرز أهمية الدراسة بتناولها نظامي التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية بشكل شبه كامل.
- هناك حاجة ملحة لدراسة تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية؛ وذلك نظرا لقلة الدراسات التي تناولت مقارنة نظام التعليم في المملكة بنظام التعليم في كوريا الجنوبية (على حد علم الباحث) من خلال إطلاعه على مصادر المعلومات المتوفرة.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

- تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الاستفادة من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية بإعتبارها إحدى الدول المتقدمة، وذلك للخروج بتوصيات عملية يمكن توظيفها والاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إتخاذ القرارات التربوية المناسبة، ورسم السياسات التعليمية المستقبلية للمملكة العربية السعودية بما يتواكب مع نظم التعليم لدول العالم المتقدمة.
- تزويد صناع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بما يمكن أن يسهم في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.
- تقديم فكرة تجريبية للباحثين على طريقة إجراء الدراسات المقارنة وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسات المقارنة.
- تثري الدراسة الحالية المكتبات العلمية على المستويين المحلي والعربي.

- تساعد توصيات الدراسة ومقترحاتها في التغلب على بعض التحديات التي قد تعوق مسيرة تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.
- تسهم الدراسة الحالية في تحسين تطلعات نظام التعليم بالمملكة؛ وذلك من خلال لفت انتباه القائمين بشؤون التعليم في تحسين هذا النظام على غرار التجربة الكورية المتقدمة.
- تفتح الدراسة الحالية المجال أمام الباحثين الآخرين لإجراء دراسات ذات صلة، الأمر الذي من شأنه إثراء مصادر البحث العلمي.
- تفيد الدراسة المهتمين والقائمين على تطوير نظام التعليم في السعودية بإستعراض التجربة الكورية في إصلاح نظامها التعليمي.

أهداف الدراسة:

- هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، وسبل الإفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف وعلاجها في نظام تعليم المملكة، وإمكانية الاستفادة منها في عملية تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.
- التوصل إلى توصيات ومقترحات مستفادة من التجربة الكورية لتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرف على ملامح تجربة نظام التعليم في كل من: دولة كوريا الجنوبية ودولة المملكة العربية السعودية، للاستفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على دول المقارنة التالية: (دولة كوريا الجنوبية ودولة المملكة العربية السعودية) ويرجع الباحث اختيار كوريا الجنوبية كدولة مقارنة وذلك لأنها تعتبر صاحب الأداء الأقوى والمتميز في نظامها التعليمي وفق التصنيفات العالمية للدول المتفوقة في التعليم.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني (1442هـ/2021م) من العام الدراسي 1442/1441هـ.

مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة المصطلحات الآتية:

نظام التعليم: Education system:

عرف الحربي والمهدي (2012م، ص 12–14) نظام التعليم بأنه: "الإطار العام الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها البشرية من؛ طلاب ومعلمين وكوادر إدارية وفنية. ومكوناتها المادية من؛ المباني والتجهيزات والنواحي المالية والتكنولوجية. ومكوناتها الفكرية من؛ التشريعات والبرامج والمناهج والمقررات. والذي يتكون من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة".

وعرف الأحمدي (2018م، ص442) نظام التعليم بأنه: "الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من الغايات والأهداف والأنظمة والمناهج والطلاب والمعلمين وشتى العاملين في قطاع التعليم".

وعرف السبيعي (2019م؛ ص505) نظام التعليم بأنه: "الكيان التعليمي بجميع مكوناته والعلاقات والأنظمة التي تربط هذه المكونات، لتتفاعل مع بعضها البعض بغية تحقيق أهداف النظام التعليمية".

الدراسة المقارنة: Comparative study:

عرف الزكي (2004م، ص17) الدراسة المقارنة نقلا عن مارك أنطوان جوليان بأنها: "الدراسة التحليلية للتربية في البلاد المختلفة، بهدف التوصل إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحيطة".

ويعرف العامري (2017م، ص17) الدراسة المقارنة بأنها: "الدراسة المنظمة لثقافات الدول المختلفة بصفة عامة ولأنظمة التربية بصفة خاصة، وما يتضح فيها من أوجه التشابه والاختلاف والقوى والعوامل التي وراءها، وذلك بهدف إصلاح النظم التعليمية القومية وتطويرها".

ويعرف الأحمدي (2018م؛ ص443) الدراسات المقارنة بأنها: "الدراسة التحليلية لأنظمة التعليم ومشكلاتها المختلفة بين بلدين أو أكثر".

مدخل جورج بيرايدي George Bereday:

يعرف ضحاوي (2001م) مدخل جورج بيرايدي بأنه: أسلوب منهجي علمي للدراسات التربوية المقارنة ذو الخطوات الأربع وهي: (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة) في حالة دراسة أكثر من بلدين أو منطقتين مختلفتين.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المحور الأول: نظام التعليم: Education system:

يعد نظام التعليم لأي دولة الركيزة الرئيسية في السباق بين الأمم، والدعامة الأساسية في تقدم الدول، والسلاح الفعال في مواجهة تحديات المستقبل وتطورات التقنية ومتطلبات العصر، الأمر الذي دفع معظم العلوم التربوية للاهتمام بالنظم التعليمية، فالنظام التعليمي هو أحد الأنظمة الاجتماعية الفرعية للنظام الاجتماعي العام (حكيم، 2010م؛ الحربي والهنداوي، 2012م).

ولذلك فإن نظام التعليم يعد من أهم الأنظمة التي تحرص كل دولة على وضع خطط تتناسب مع احتياجات المجتمع، لتخريج أجيال ترتقي بمجتمعها نحو التقدم العلمي والاقتصادي، وهذا النظام له أهداف وخطط ينبغي تحقيقها، وهو في الوقت نفسه نظام مرن أي قابل للتعديل عند وجود حاجة لذلك، فالمناهج التعليمية تتغير وفق بعض التطورات الحاصلة على الإطار العام للنظام التعليمي وطرق التربية الحديثة، ولعل للتكنولوجيا والثورة العلمية الحاصلة أثر كبير في تغيير بعض المناهج الدراسية (ربحي، 2016م).

مفهوم نظام التعليم:

عرف صبري (2002م) نظام التعليم بأنه: الكيان والإطار العام الذي تنتظم فيه عناصر العملية التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات وبيئة النظام التعليمي والتقويم، وتتفاعل فيما بينها تفاعلا تكامليا شاملا لخدمة غايات وأهداف محددة.

ويعرف الزايدي (2009م) نظام التعليم بأنه: أحد الأنظمة الاجتماعية، ويشمل شتى مؤسسات التعليم المختلفة، وفي كل المجتمعات يمثل نظاما مفتوحا يستمد كل مقوماته وطاقاته من البيئة

المحيطة، وعبر علاقات وأنشطة وتفاعلات يحول النظام مدخلاته إلى مخرجات يصبها في البيئة المحيطة في صورة خريجين ثم تزويدهم بمهارات ومعارف وخبرات محددة.

ويعرف الغامدي وعبدالجواد (2010م) نظام التعليم بأنه: الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها من: (الغايات، الأهداف، الأنظمة، الطلاب، المعلمين، العاملين، المباني، المناهج، ... إلخ)؛ وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية، وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة ومرسومه سلفا هي أهداف التعليم في بلد ما.

خصائص نظام التعليم:

لنظام التعليم عدة خصائص منها ما يلي:

- نظام مستقل بحد ذاته.
- يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة به.
- تتكامل عناصره وتتفاعل فيما بينها؛ إذ ترتبط هذه العناصر بعلاقات تكاملية.
- يحول المدخلات إلى مخرجات، أي تجهيز الطلاب وتحويلهم من طلاب إلى خريجين.
- يتميز نظام التعليم بالمرونة في تنفيذ النتائج المرتبطة بالخطط التأهيلية والتعليمية الخاصة به.
- يسعى إلى صقل شخصيات الطلاب، وجعلهم أكثر تفهماً للواقع المحيط بهم.
- يهدف إلى تحقيقِ التعاون بين كافة عناصره ضمن إطار متكامل ومتناسق (خضر، 2016م).

العوامل المؤثرة في نظام التعليم:

تتأثر أنظمة التعليم بعدة عومل مختلفة، ومنها ما يلي:

- **العوامل الجغرافية:** تؤثر العوامل الجغرافية في النظم التعليمية من ثلاث زوايا وهي: المناخ، وطبيعة البيئة، ومصادر الثروة.
- **العوامل الاجتماعية:** تؤثر ثلاثة مؤثرات للعوامل الاجتماعية في النظام التعليمي وهي: الدين، واللغة، والطبقة.

- **العوامل السكانية:** يتضح تأثير القوى السكانية من زاويتين وهما: التكوين العنصري، والتكوين الديموغرافي للسكان.

- **العامل الديني:** يؤثر العامل الديني في النظم التعليمية تأثيرا مباشرا.

- **العامل السياسي:** تؤثر العوامل السياسية في النظام التعليمي من ناحيتين وهي: (النمط الايديولوجي السائد في المجتمع)؛ وهو مجموعة الأفكار التي تضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي معين)، و (الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة)؛ فقد يتخلى المجتمع عن نظريته السياسية التي يعتنقها بسبب الظروف الطارئة كظروف الحرب أو الاضطرابات.

- **العامل الاقتصادي:** الاقتصاد والتعليم بينهما علاقة تبادلية، ويتضح تأثير الاقتصاد في تحديد محتوى التعليم ومناهجه وأساليبه بصفة عامة، وفي الإنفاق عليه، وتوفير نوعيات متعددة من الخدمات التعليمية، وفي عدد سنوات التعليم (متولي وآخرون، 2008م).

مؤسسات نظام التعليم:

ذكر خضر (2016م) أن نظام التعليم يضم عدة مؤسسات تعليمية وتربوية وتدريبية ومنها ما يلي: (المدارس، المراكز التربوية، المعاهد والكليات، الجامعات).

فلسفة نظام التعليم:

تنبثق فلسفة نظام التعليم من فلسفة المجتمع، وهي تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- مفاهيم العملية التربوية (تقدمية وتقليدية).
- التقاليد التربوية (الدرجات العلمية).
- طبيعة المجتمع وثقافته.
- الطبيعة الإنسانية (جامعة بنها، 2015م).

وظائف نظام التعليم:

إن من وظائف النظام التعليمي الحديث إعداد أفراد يملكون أدوات البحث عن المعرفة واشتقائها من مصادرها وكيفية التعامل مع ما تحويه من معلومات وكيفية فهمها ونقدها من خلال ما يملكون من مهارات مختلفة (نتو وآخرون، 2010م).

أهداف نظام التعليم:

يعد النظام التعليمي من أكثر النظم الاجتماعية تعقيدا؛ لكثرة المدخلات والعوامل التي تؤثر فيه وتتأثر به، فكل نظام تعليمي يسعى إلى تحقيق خمسة أهداف تربوية وهي: (فرص الالتحاق بالتعليم، وجودة التعليم، والمساواة بين المناطق أو بين الفئات، والمواءمة مع حاجات الفرد والمجتمع، وكفاءة النظام التعليمي) وتتفاوت درجة الاهتمام بهذه الأهداف تبعا لدرجة تطور الدولة في زمن معين، فالدولة التي تكون في طور النمو تركز على فرص الالتحاق بالتعليم أكثر من تركيزها على جودة التعليم أو المساواة، وكلما تقدمت الدولة يزداد تركيزها على الجودة والمواءمة والكفاءة (الشاعري، 2021م)

مكونات نظام التعليم:

يشمل نظام التعليم المكونات التالية: (الحربي والمهدي، 2012م؛ ص12–13).

المدخلات: تتكون المدخلات من كافة الموارد والعناصر اللازمة لضمان جودة العملية التعليمية، ويمكن تصنيفها إلى مدخلات فكرية، ومدخلات بشرية، ومدخلات مادية.

العمليات: وهي تتصل بطبيعة التفاعلات والأنشطة التي يتم بها تحويل المدخلات إلى نواتج ومخرجات، وتشتمل العمليات على مجموعة من المنظومات الفرعية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحويل المدخلات إلى مخرجات مثل: عمليات تخطيط وتنظيم العمل التعليمي، والأنشطة الطلابية، والتوجيه، والإرشاد، والتقويم، والامتحانات، وغيرها.

المخرجات: وهي المحصلة النهائية الملموسة لكل تفاعلات ونشاطات منظومة التعليم، وهي تمثل النتائج النهائية التي يتم الحصول عليها.

التغذية الراجعة: وهي عملية ضبط عمل النظام التعليمي وتفاعله وتكيفه مع متغيرات البيئة المحيطة.

نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

حققت بعض الدول الآسيوية مثل: كوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة نهضة تنموية بسبب التركيز على سياسات التعليم الناجحة باعتباره قائدا وقطارا للتنمية، فنجحت هذه البلدان في خلق نهضة تنموية في فترة وجيزة تضاهي ما حققته دول مثل: الولايات المتحدة الأمركية، ودول أوروبا الغربية التي احتاجت إلى قرون وسنوات لتصل إلى مستويات تنموية عليا (التير، 2014م؛ ص232).

والنظام التعليمي في كوريا الجنوبية هو نظام يهتم بصورة فعالة بإكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية، ويهتم بالتطوير النوعي للتربية العلمية، ويضع الثقافة الحديثة المتطورة نصب عينيه، وهو يشارك بدور كبير في عمليات التنمية من خلال بناء الإنسان الواعي المبدع والملتزم بالعمل والأخلاق، ويعتبر نظام التعليم الكوري أحد الأنظمة المحكمة، إذ يحتوي على جهاز مركزي متخصص يقوم بجميع عمليات الدراسة والبحث وتحديد احتياجات التدريب الآنية والمستقبلية في سوق العمل الكوري، ويتعامل هذا النظام مع عمليتي التعليم والتدريب من منطلق التعليم المستمر (العلوي، 2006م؛ عبدالعاطي، 2012م).

وتعرف شروق العمران (1439هـ، ص4) نظام التعليم في كوريا الجنوبية بأنه: "ذلك الإطار الذي يشمل كافة العناصر المكونة للتعلم (مادية/ غير مادية) والتي تشكل مدخلاته ومخرجاته وتصميم طبيعة العمليات التي تحدث داخله، وتربطها علاقة حيوية تكاملية تظهر من خلال التغذية الراجعة التي تنتج أثر ذلك".

نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية هو نظام تابع للدولة في نظامها الإداري، الذي هو النظام المركزي، كما تعد وثيقة سياسة التعليم الصادرة من اللجنة العليا لسياسة التعليم المرجع الأساس لنظام التعليم السعودي وأهدافه وتخطيطه وكل ما يتعلق به من أحكام (الحقيل، 2003م؛ ص42).

وتعرف زينب الزايد (2017م؛ ص287–288) نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بأنه: "هو النظام الرسمي للتعليم العام في المملكة العربية السعودية، ويشمل ثلاث مراحل تعليمية، مدتها (12) عاما: المرحلة الإبتدائية ومدتها ست سنوات دراسية؛ المرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات دراسية، وهاتان المرحلتان إلزاميتان؛ المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات دراسية".

وتعرف سامية المهيدلي (2018م، ص174) نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بأنه: "ذلك النظام الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية المكون من مجموعة من المدخلات التي تتفاعل معا في صورة عمليات لينتج عنها مجموعة من المخرجات، يتم التأكد والتحقق من جودتها عن طريق التغذية الراجعة".

المحور الثاني: الدراسات المقارنة: Comparative study:

يعد النظام التعليمي بوجه عام دعامة أساسية في تنافس تقدم الدول، وهو سلاح فعال في مواجهة تحديات المستقبل، الأمر الذي دفع معظم العلوم التربوية للاهتمام بالنظم التعليمية، بل وأكثر من ذلك فقد ظهر علما مستقلا من العلوم التربوية، اعتبر موضوعه الرئيس دراسة نظم التعليم عبر دول العالم، وأطلق عليه "علم التربية المقارنة أو علم الدراسات المقارنة" (الحربي والهنداوي، 2012م؛ ص3). ولذلك تعد الدراسات المقارنة دراسة منظمة لنظم التعليم وواقعه في مختلف البلدان، وقد نشأت الدراسات المقارنة منذ القدم، فهي تلعب دورا هاما وبارزا في مجال الدراسات التربوية الحديثة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تمثل الدرسات المقارنة أحد الفروع الأساسية للتربية، حيث تعنى بدراسة نظم التعليم في الدول المختلفة من حيث جميع مدخلاتها ومخرجاتها، فتلقى الضوء على الأهداف والأولويات التربوية التي يتبناها نظام التعليم محل الدراسة، وتبين شكل السلم التعليمي الذي تتبعه تلك الدولة ومستويات ومراحل التعليم المختلفة فيها.

ولهذا فإن الدراسات المقارنة تعتبر نقطة بدء تساعد الدول في رسم سياسات تعليمية وإتخاذ قرارات أفضل من خلال الفهم المعقول لجوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة التعليمية للدول ومشكلاتها المختلفة، وبما أن السياسة التعليمية هي الإطار الذي تعمل فيه النظم التعليمية؛ فمن الضروري دائما مراجعة بنودها والمعايير التربوية التي بنيت عليها وبصورة دورية، وهذا يوضح الاهتمام بالتعليم بشكل واضح ومتزايد ومعه ظهرت الحاجة إلى توظيف الدراسات المقارنة للاستفادة من خبرات الآخرين في رسم سياسة تعليمية رشيدة، كما أن الدراسات المقارنة تساهم في فهم مشكلات نظم التعليم في البلاد والتعمق في تحليل جوانبها وأبعادها وتزودهم بالحلول المختلفة التي اتبعتها الدول الأخرى في مواجهة مشكلات مماثلة (مرسي، 2005؛ المنقاش، 2006م؛ الأحمدي والرحيلي، 2012م).

ومن جانب آخر فإن الدراسات المقارنة تهتم بدراسة النظم التعليمية وتطبيقاتها في البلاد المختلفة والعمل على المقارنة بينها حتى يمكن أن نحصل على المزيد من المعلومات التي تزيد من الفهم والإدراك لتلك المشكلات التربوية، إضافة إلى أن الدراسات المقارنة تعد وسيلة لدراسة الحقائق التعليمية بهدف فهم النظم والسياسات التعليمية بالوضع الذي هي عليه، وبإصرار النظر نحو المستقبل بقصد

جاد نحو الإصلاح، ولهذا فإنه ينظر للدراسات المقارنة بأنها دراسات لها طبيعة ديناميكية ذات هدف ومعنى. ومع بداية الألفية الثالثة انتقلت الدراسات المقارنة من مرحلة جمع المعلومات الوصفية إلى مرحلة التحليل التفسيري للعوامل المختلفة التي تؤثر في النظم التربوية التعليمية، ثم الانتقال إلى مرحلة التنبؤ كأن نتنبأ بأن المجتمع الذي يعتمد على فلسفة تربوية صحيحة يستطيع أن يحقق أهدافه بشكل أكبر من غيره، وبهذا فإن الدراسات المقارنة لا تقتصر على وصف النظم التعليمية المعاصرة فحسب، وإنما تعمل على فهم وتفسير القوى والعوامل التي جعلت تلك النظم تنمو وتتطور في اتجاهات مختلفة، كما تسعى الدراسات المقارنة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى وجود نظم تعليمية متقدمة وأخرى متخلفة، والتعرف على المذاهب والمعتقدات السياسية والدينية المختلفة التي تقف وراء نظام تعليمي معين (الزكي، 2004م؛ بدران، 2004م؛ البحيري، 2010م؛ صلاح، 2014م).

ويعتبر مقارنة نظام التعليم أو جزء منه بين أي دولة وأخرى ليس شيئا يسيرا، لأن كل دولة غالبا ما تتمتع بنظام تعليمي مختلف ومستقل عن الدول الأخرى، وأن هناك بعض المفاهيم التعليمية تفسر وتفهم في دولة ما بطريقة تختلف تماما عن مفهومها في دولة أخرى مما يجعل المقارنة تحتاج إلى جهد كبير من أجل توحيد أوجه المقارنة، وحينما تكون المقارنة بين دول مختلفة تماما في الدين واللغة والعادات والتقاليد والأعراف، ومتباعدة تما من الناحية الجغرافية (كما هو واقع الدراسة الحالية) فإن الأمر يبدو أكثر صعوبة على أنه أكثر تشويقا وحيوية (المحيسن، 2002م؛ ص13).

مفهوم الدراسات المقارنة:

تعددت التعريفات التي تناولت الدراسات المقارنة، ومن أشهر تعريفات الدراسات المقارنة **ما ذكره عبود وآخرون (2000م، ص68) بأن الدراسات المقارنة هي:** "الدراسات التي تبحث عن تلك الشخصية القومية التي تقف وراء النظام التعليمي بما فيه من ظواهر ومشكلات من منظور أن الأهم من أجل فهم نظم التعليم الوطنية ليس الاطلاع على ما يجري في داخل المدرسة، بل التعرف على السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي اليومي الذي تعمل في ضمنه".

وما ذكره الزكي (2004م، ص18) وعبدالنبي وآخرون (2005م، ص24) نقلا عن جورج بيرايدي George Bereday الذي يرى بأن الدراسات المقارنة تمثل: "الجغرافيا السياسية للنظم والمؤسسات التربوية، وأنها المسح التحليلي للنظم الأجنبية، بهدف البحث عن الدروس التي يمكن استنتاجها من التنوع في الممارسات التعليمية بين الدول المختلفة من خلال تطبيق أساليب البحث المنهجية في العلوم ذات الصلة بالتربية".

ويعرفها بكر وصعيدة (2005م) بأنها: علم يهتم بدراسة نظم التعليم وأوضاعة في البلاد المختلفة، مع رد كل ظاهرة من ظواهرة إلى أسبابها الحقيقية التي أدت إلى تكوينها على نحو ما هي عليه الآن أو وقت دراستها.

ويعرف الأحمدي (2018م؛ ص442) الدراسات المقارنة بأنها: "دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته في بلد ما من البلاد أو أكثر، مع رد كل ظاهرة من ظواهرها، ومشكلة من مشكلاتها، إلى القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها".

مراحل الدراسات المقارنة ونشأتها:

مرت الدراسات المقارنة بأربع مراحل وهي كما يلي:

- **مرحلة الوصف:** تعتبر هذه المرحلة بمثابة الدراسات الأولية في مجال التربية المقارنة.
- **مرحلة النقل والاستعارة:** يعود تاريخ هذه المرحلة إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر عندما نشر "مارك أنطوان جوليان" مقالة حدد فيها بوضوح أغراض وطرق الدراسة المقارنة للمشكلات التربوية.
- **مرحلة القوى والعوامل الثقافية:** وقد بدأت هذه المرحلة في النصف الأول من القرن العشرين وفيها اتجه اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور في مجتمعاتهم من أمور، وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات، وما تخضع له من ظروف تواجهها، ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية.
- **مرحلة المنهج العلمي:** بدأت تلك المرحلة من منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحالي، ويعد جورج بيرايدي (G. Bereday) من رواد هذه المرحلة (الأحمدي، 2018م؛ ص443).

أهداف الدراسات المقارنة:

للدراسات المقارنة عدة أهداف، ومنها ما يلي: (الأحمدي، 2018م؛ ص443).

- التعرف على ثقافات الشعوب وحضارتها في أبعادها المختلفة، وإيجاد لغة وأرضية مناسبة للدراسة، مما يساعد على التقارب والتفاهم بينها وبين المجتمعات.

- الكشف عن علاقة الفرد بالدولة وتركيبها السياسي، وما يرتبط ذلك من النظريات والأهداف السياسية للدولة ونواياها تجاه الدول الأخرى سواء كانت هذه الأهداف مستترة أو معبرا عنها بصراحة.

- تزويد القائمين على السياسة التعليمية والمخططين للتعليم ببدائل رسم السياسة واتخاذ القرار حتى تأتي السياسة التعليمية أو الخطة التعليمية على أساس علمي سليم.

أهمية الدراسات المقارنة:

تنبع أهمية الدراسات المقارنة من خلال النقاط الآتية:

- الدراسات المقارنة لها قيمة ثقافية، حيث تتنبأ بما أجرته الدول المختلفة من تجارب في ميدان التعليم، وتساهم في معرفة أحدث ما لديها من أنماط.
- القيمة التاريخية التي تمكن من تتبع خطوات التطور في الكيان التربوي وتحليل الأسباب التي أدت إليه والمؤثرات التي تعرض لها.
- تعتمد الدراسات المقارنة على الواقع وتحليله وفهمه وتفسيره فليست علما نظريا فلسفيا بعيدا عن الواقع بل هي تجمع بين الواقع والخيال.
- تمدنا الدراسات المقارنة بالحصول على معلومات بأشكال التعليم القائمة في البلدان المتقدمة والتي يمكن الإفادة منها في تنمية البلدان المتأخرة.
- تحقق الدراسات المقارنة تفاهم دولي أكثر، إذ أن التنظيم التربوي لدولة ما يساعد في معرفة المشكلات التي تواجهها والسبل التي سلكت لحل تلك المشكلات.
- تساعد الدراسات المقارنة على تنفيذ الإصلاحات التعليمية التي تتطلبها الأنظمة التعليمية في بلد ما من خلال دراسة وفحص وتحليل الأنظمة التعليمية في بلد آخر (العقل، 1430هـ؛ الأحمدي، 2018م؛ ص443–444).

غايات الدراسات المقارنة:

يمكن الاستفادة من مقارنة النظم التعليمية ببعضها البعض في تحقيق الغايات التالية:

- ترجمة الأهداف التربوية والفلسفات إلى واقع إجرائي.

- الاستفادة من التجارب والبحوث العلمية في ميادين العلوم المختلفة وتطبيقها في مجال التربية.
- التغلب على المشكلات التربوية التعليمية في البلد الواحد.
- الوقوف على العوامل المؤثرة في النظام التعليمي الاجتماعي.
- تحديد الأولويات التربوية وضبطها وترسيخ القوانين التربوية.
- تقديم بيانات ومعلومات إحصائية قد تفيد الباحثين في التربية.
- تقويم النظام التعليمي وفق الخطط التربوية القائمة (البحيري، 2010م؛ ص54).

عيوب الدراسات المقارنة:

من أهم صعوبات الدراسات المقارنة كما أوردها عبود وآخرون (2000م) ما يلي:

- اعتماد الدراسات المقارنة على الحقائق المتصلة بنظام التعليم في البلاد موضوع الدراسة وخاصة الإحصائيات، وهذه الإحصائيات قد لا تكون غالبا متوفرة، وتحديدا في البلاد غير المتقدمة التي تكون فيها أجهزة الإحصاء متأخرة بشريا وآليا وفنيا.
- أن هذه الإحصائيات في كثير من الأحيان يقصد بها الدعاية وتعتمد على المبالغة.
- أكبر مشكلة تعترض الباحث في الدراسات المقارنة هو (تفسير النتائج) فميزانية التعليم في بلد ما تتطلب معرفة بسعر عملة ذلك البلد، وبقيمتها الشرائية في السوق الدولية وبمستوى المعيشة فيه.
- اختلاف المصطلحات المستخدمة في مجال التربية من بلد إلى بلد آخر، حيث أن لكل مصطلح يستخدم في مجال التربية في كل بلد هوية وتاريخ ومولد فهو ابن ثقافة بعينها تختلف بطبيعة الحال من بلد لآخر إضافة إلى اختلاف مراحل التعليم وكل مرحلة منها.
- أن الدراسة المقارنة لنظم التعليم تتطلب إلمام الباحث بعلوم كثيرة تربوية وغير تربوية فهي تتطلب معرفة واسعة بالفكر التربوي وأصول التربية واجتماعياتها واقتصاديات التعليم والمناهج وطرق التدريس وغيرها من العلوم الأخرى، وهذه العلوم ليست هدفاً في ذاتها وإنما هي وظيفية يرجع إليها الباحث لينتقي منها.

- أن الدراسات المقارنة تتطلب معرفة الباحث باللغات الأجنبية ليستطيع الباحث القراءة عن البلاد التي يقوم بدراستها بلغتها ليكون أقدر على فهم نظم التعليم التي يدرسها والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

- صعوبة استخدام الاختبارات السيكولوجية والنفسية العقلية في الدراسات المقارنة لأنها تطبق في إطار ثقافة بعينها مما يعني صعوبة تطبيقها على أكثر من ثقافة واحدة.

- أن مناهج البحث في التربية المقارنة لا تزال موضع جدل بين المشتغلين بها ومشكلات المنهج؛ وذلك لأن تقدم البحث العلمي رهن بالمنهج.

- تتطلب الدراسات المقارنة آلة يجمع الباحث فيهما بين نفسه وبين الذاتية والموضوعية على أن يقيم بين النقيضين توازنا معقولا فالذاتية يسمح من خلالها بالمشكلات والموضوعية لأنه يربط بين الأسباب والنتائج.

- أن كل تلك الصعوبات تتطلب قدرات خاصة تتضمن أن تتوفر للباحث مواصفات معينة منها ما يتحلى به بحكم شخصيته واستعداده الخاص كالصبر والذكاء ومنها ما يستمده من خلال إعداده العلمي.

المحور الثالث: أسلوب جورج بيرايدي: George Bereday:

يعتبر المفكر الأمريكي والمربي المعاصر البولندي الأصل جورج بيرايدي (G. Bereday) الذي يعمل وزيرا للتربية في الولايات المتحدة الأمريكية وأستاذا للتربية المقارنة في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يحظى بريادة (مرحلة المنهجية العلمية) التي تتميز بدراسة التربية المقارنة على أساس منهج علمي، واستخدام الأسلوب العلمي ومداخله المتعددة في الدراسات المقارنة.

المنطلقات الأساسية لأسلوب جورج بيرايدي:

- دراسة نظم التعليم الأجنبية تساعدنا على معرفة الشعوب الأجنبية وفهم أنفسنا أيضا.

- تعد الدراسات المقارنة أو التربية المقارنة تمهيداً يسبق عمليات نقل النماذج الأجنبية من خلال قيامها بالتحليل الثقافي.

- في ضوء عمليات التحليل الثقافي يمكن القيام بعملية "التنبؤ" أي التنبؤ بنجاح أو فشل إصلاحات تعليمية ثبت نجاحها في ظروف وعوامل ثقافية مشابهة.
- الاهتمام بالتحليل الشامل ويعني دراسة التأثير الكلي للتربية على المجتمع من منظور عالمي.
- استناد منهج بيرادي إلى المنهج الاستقرائي.

ويقسم جورج بيرايدي (G. Bereday)الدراسات التربوية المقارنة إلى قسمين حسب طبيعة الأسلوب المنهجي الذي يمكن أتباعه في كل قسم، وهما: الدراسات المجالية أو المنطقية، والدراسات التربوية المقارنة.

ويقصد بالدراسات المجالية أو المنطقية (Area Studies) بأنها: دراسة منطقة صغيرة أو دراسة أوسع لتشمل عدة بلدان ذات خصائص مشتركة (قارة بأكملها)، وهي من المتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها للدراسات التحليلية المقارنة، ومهمتها تدريب العاملين في مجال التربية المقارنة وإعداد الباحثين فيها، وتسير هذه الدراسات في خطوتين هما: (الوصف والتفسير).

وأما الدراسات التربوية المقارنة (Comparative studies):فهي وفق رأي جورج بيرايدي (G. Bereday) إمتداد للخطوتين السابقتين (الوصف والتفسير)، فهو يريد أن يصل من خلال الخطوتين السابقتين محاولة الإجابة على السؤال الخاص بفلسفة الحياة في منطقة بعينها من حيث جوانبها السياسية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية ... إلخ، ومن ثم يضيف جورج بيرايدي (G. Bereday) خطوتين أخريين في حالة دراسة أكثر من بلدين أو منطقتين هما: (الموازنة والمقارنة).

ويؤكد جورج بيرايدي (G. Bereday)أن أسهل صور التحليل المقارن تتمثل في طريقة المشكلات وليس في التحليل الكلي (الكامل) للقوى التي تقوم عليها النظم التعليمية، ويفرق بيرايدي بين طريقة المشكلات وطريقة التحليل الكلي (الكامل) للقوى في الدراسات المقارنة كما يلي:

طريقة المشكلات: تساعد هذه الطريقة الباحثين المبتدئين على إجراء دراسات مسحية مقارنة وهي ترتبط بالدراسة المجالية أو المنطقية.

وتعد هذه الطريقة بمثابة تدريب للباحث تساعده لاحقا على القيام بالتحليل الكلي (الكامل) للقوى على أساس الخطوات الأربع التي ستقدم، وهي تتضمن اختيار موضوع واحد أو مشكلة واحدة لدراستها في أكثر من نظام تعليمي مختار (مثل: مشكلة التدريب) للوصول إلى الأساليب المختلفة التي أخذت بها النظم التعليمية في مواجهة المشكلات.

طريقة التحليل الكلي (الكامل) للقوى: تتناول هذه الطريقة جميع العوامل الرئيســـية المؤثرة في نظم التعليم بهدف صــياغة القوانين التي تســاعد على فهم وتحديد العلاقات المعقدة بين النظم التعليمية ومجتمعاتها التي توجد فيها وذلك من منظور عالمي.

وأخيرا؛ فإن جورج بيرايدي (G. Bereday)يرى أن العملية الكلية للدراسات التربوية المقارنة تسير وفق أربعة خطوات، ويعترف بيرايدي بصعوبة تطبيق هذا النموذج (الطريقة) في القيام بتحليل شامل بالنسبة لنظامين تعليميين أو أكثر، ويحدد بيرايدي الخطوات الأربع كما يلي:

- **الوصف Discription:** ويتم فيها رصد الواقع التعليمي في دولة واحدة أو أكثر، وتتطلب هذه العملية القراءة الواسعة في جميع المصادر المتعلقة بالنظم التعليمية موضع الدراسة.
- **االتفسير Interpretation:** تقسم هذه العملية المادة التربوية للدولة أو لعدة دول موضع الدراسة من حيث القوى (العوامل) الثقافية المؤثرة في النظم التعليمية، وبقية العوامل المتصلة بالخلفية الثقافية لبيئة النظام التعليمي.
- **الموازنة Juxtaposition:** وهي عملية توضح أوجه التشابه والاختلاف بين المادة العلمية التي جمعت عن دول المقارنة.
- **المقارنة Comparative:** وهي عملية يتم فيها تحقيق الأهداف المرجوة من البحث والتحليل المقارن؛ وذلك من خلال التقابل بين المادة العلمية المطروحة في دول المقارنة.

إيجابيات أسلوب جورج بيرايدي:

1. تأكيد أهمية البعد عن التعصب والعوامل الذاتية.
2. تأكيد أهمية الترتيب المنطقي للمادة العلمية.
3. يعتبر جورج بيرايدي (G. Bereday)أول من أكد على أن التربية المقارنة علم متداخل التخصصات يعتمد في تفسيره للظواهر التربوية على معطيات العلوم الأخرى.
4. تأكيده على التفرقة بين (معيار المقارنة والفروض)؛ فالأول يشير إلى ما يمكن تسميته بالفروض الأولية التي يمكن تعديلها والوصول إلى الفروض الحقيقية التي هي أساس المقارنة.

5. قام بيرايدي بتطبيق مدخله وتوضيح خطواته على المشكلات التربوية والدراسات الكلية لنظم التعليم ومن أشهرها: الإصلاح التربوي في فرنسا وتركيا (وهي مثال على نموذج حل المشكلة)، والتلقين والمدارس في دولة بولندا (وهي مثال على نموذج الدراسات المجالية في دولة واحدة).

سلبيات أسلوب جورج بيرايدي:

1. لم تحدد المنهجية كم ونوعية المادة التربوية المطلوب تجمعيها في الخطوة الأولي (الوصف).

2. لم يحدد جورج بيرايدي كيفية إجراء التحليل الثقافي في ضوء ربط النظم التعليمية بسياقاتها المجتمعية وبالعلوم الأخرى.

3. تأجيل وضع الفروض إلى الخطوة الثالثة وهذه النقطة من أخطر نقاط الضعف له فطالما أن المنهجية لا تبدأ بفروض ما فأنها تمثل مضيعة للجهد والوقت، والأخطر من هذا أن بيرايدي يتحقق من فروضه في ضوء معلومات تتصل بماضي وواقع النظم التعليمية وليس في ضوء رؤية مستقبلية للنظام التعليمي أو في ضوء التحقق من المبادىء العامة التي توصل إليها (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ رمضان، 1436هـ).

المحور الرابع: الدراسات السابقة ذات العلاقة:

في حد علم الباحث؛ لم يجد الباحث دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، وإنما وجد بعض الدراسات السابقة المحلية التي تناولت موضوع الدراسة من جوانب وأبعاد أخرى مختلفة، وهي دراسات لها قيمتها وأهميتها لاستفادة الدراسة منها؛ ومن بعض هذه الدراسات: الدراسة الميدانية التي أجراها الموسى (2000م) بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج بعنوان: **استخدام تقنية المعلومات والحاسوب في التعليم الأساسي بالدول الأعضاء (المرحلة الابتدائية)**. وهدفت الدراسة إلى تشخيص واقع استخدام المعلوماتية في التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) في دول الخليج العربي مقارنة ببعض الدول الأجنبية المتقدمة في المعلوماتية كدول: (اليابان، بريطانيا، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية) لغرض تعزيز مواطن القوة وتحسين مواطن الضعف للواقع المدروس. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداتها هي الاستبانة. وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من مسؤولي التقنيات التعليمية ومدراء التعليم الأساسيين من الجنسين في جميع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الدول الغربية وضعت خططا خاصة على مستوى الدولة في مجال المعلوماتية التعليمية ورصدت لها ميزانيات خاصة بها. وأما جميع دول الخليج العربي فقد وجد أن لديها خطط خاصة غير متكاملة في المعلوماتية الحاسوبية، وكذلك لا

توجد مادة دراسية خاصة بالمعلوماتية والحاسوب في جميع دول الخليج العربي ما عدا سلطنة عمان، وأتضح من خلال نتائج الدراسة أن جميع دول الأعضاء تنوي إدخال المعلوماتية في المرحلة الابتدائية خلال السنوات الدراسية القادمة. وأما ما يخص مقارنة تجربة كوريا الجنوبية مع تجربة المملكة العربية السعودية في مجال استخدام المعلوماتية التعليمية فإن؛ جميع المدارس الكورية زودت بأجهزة الحاسوب التعليمي مع نهاية عام 1996م، واستحدثت كوريا الجنوبية خطة مستقبلية لإدخال خدمة الإنترنت في جميع المدارس الابتدائية الكورية مع حلول عام 2005م. وأما المملكة العربية السعودية فقد استحدثت في عام 2000م المشروع الوطني لاستخدام الحاسوب في جميع مراحل التعليم العام. وأختتمت الدراسة بتقديم عددا من التوصيات والمقترحات.

وهدفت دراسة الغانم (2009م) إلى إلقاء **نظرة تحليلية لواقع برامج إعداد المعلمين: إعداد المعلمين في بعض دول العالم**. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف ومقارنة واقع وتجارب إعداد وتدريب المعلم في المملكة العربية السعودية مع واقع وتجارب إعداد وتدريب المعلم في مجموعة من بعض دول العالم ومنها دولة كوريا الجنوبية، وذلك للإفادة من تلك التجارب في تطوير إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت نتائج الدراسة تفوق تمهين التدريس في كوريا الجنوبية فيما يخص مجال إعداد المعلم، بينما لا زال تمهين التدريس في المملكة العربية السعودية فيما يخص مجال إعداد المعلم في خطواته الأولى. وقدمت الدراسة عددا من التوصيات.

وهدفت دراسة البرصان وتيغزة (2012م) إلى **تحليل الممارسات التقويمية لدى معلمي الرياضيات للعينة السعودية ومعلمي الرياضيات للعينة الكورية الجنوبية كإحدى الدول ذات الأداء العالي في اختبار TIMSS 2007 : دراسة مقارنة**. وهدفت الدراسة كذلك إلى تحديد العلاقة بين الممارسات التقويمية التي ينفذها معلمو الرياضيات في العينة السعودية للدراسة الدولية (توجهات في الرياضيات والعلوم TIMSS 2007)، وتحصيل الطلبة في الاختبار التحصيلي. وكانت استبانة المعلم هي أدة الدراسة. وتكون مجتمع وعينة الدراسة من (413) معلما ومعلمة. وقد تبين من خلال نتائج الدراسة من أن هناك اختلافات في الممارسات التقويمية لصالح العينة الكورية، حيث تفوق معلمي كوريا الجنوبية في استخدام التقويم الواقعي، وتنويع الأسئلة الصفية واستراتيجياتها من حيث استقلالية إجابات الطلاب لها، ونوعية أسئلة الاختبارات التي تقيس المهارات العقلية العليا متضمنة مهارات التفكير العليا، وتفوق طلاب العينة الكورية في مدة تنفيذ الواجبات البيتية. وقد أوصت الدراسة بعددا من التوصيات.

وهدفت دراسة ناهد الموسى (2012م) إلى معرفة **أنماط تقويم أداء المدارس الأهلية بالمملكة العربية السعودية.** وإلى الوقوف على واقع مدارس التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية والممارسات السائدة في تقويم جودة أدائه والمعوقات التي تواجه تحسين جودة مخرجاته. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وقد تناولت الدراسة العديد من الخبرات الدولية كدول: (انجلترا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، استراليا، نيوزيلاندا، مصر، الكويت، قطر)، لغرض المقارنة بين تجارب تلك الدول مع المملكة العربية السعودية، واستخلاص الدروس المستفادة من تجارب تلك الدول التي يمكن من خلالها تطوير ممارسات التقويم بالتعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية. وأنتهت الدراسة بطرح أهم التوصيات والمقترحات التي يمكن من خلالها تطوير ممارسات وأساليب تقويم الأداء المدرسي بالمملكة العربية السعودية، وتحسين جودة المخرجات والمتطلبات البشرية والتنظيمية المحققة لذلك.

وهدفت دراسة محمد ومحمود (2014م) إلى **دراسة مقارنه لنظام رياض الأطفال في كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية وإمكان الإفادة منها في المملكة العربية السعودية.** ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المقارن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى اهتمام كوريا الجنوبية بوضع خطة وطنية اهتمت من خلالها بتحديد الأهداف التعليمية للتعليم قبل المدرسي والاستراتيجيات التي ينبغي الاضطلاع بها وتحقيقها في مرحلة رياض الأطفال. وعدم اهتمام مؤسسات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية عند قبولها للطفل بالكشف عن استعداداته وقدراته العقلية من خلال الاختبارات التي يمكن إجرائها للطفل قبل قبوله بها. وإغفال أهداف مؤسسات الطفل في المملكة العربية السعودية إلى التأكيد على استخدام طرق التعليم المتنوعة لتنمية قدرات واستعدادات ومهارات الأطفال المختلفة، وإغفال أهمية تعلم الطفل من خلال اللعب والذي له دور فعال في تحقيق نمو الأطفال بصورة متكاملة عقليا واجتماعيا وعاطفيا وبدنيا وروحيا وجماليا، وإغفال أهمية الخبرات التي يمكن للأطفال اكتسابها من خلال اللعب. واهتمام كل من مؤسسات تربية الطفل في كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية في تنفيذها لبرامج ومناهج العمل بها من خلال اللعب باعتباره وسيلة هامة ومستمرة لتعليم الأطفال في هذه المرحلة وصقل مهاراتهم المختلفة واكتشاف شخصياتهم ومواهبهم وتنمية الإبداع لديهم. واغفال القرارات والقوانين بالمملكة العربية السعودية عن تخصيص جزء من الفناء كحديقة ليكتسب الأطفال مفاهيم ومهارات عن الإنبات ويمارسون الاعتناء بهذه الحديقة. وقدمت الدراسة عددا من التوصيات.

وأجرت رنا أبو حيمد (2015م) دراسة هدفت إلى التعرف على **تطوير إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب عالمية رائدة.** وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض ووصف النظام المتبع في برامج إعداد المعلمين في بعض الدول كـ (كوريا

الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا)، وتحليلها لإيجاد نقاط الاتفاق والاختلاف بينها وبين المملكة العربية السعودية، من حيث الإشراف على مؤسسات إعداد المعلم، وتمويل التعليم، ومؤسسات الإعداد، ونظام القبول، ومدة ونظام الإعداد، والاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين، ثم تحديد أوجه استفادة المملكة العربية السعودية من هذه التجارب الرائدة. وتضمنت الدراسة أربعة محاور رئيسة. المحور الأول: تناول نظام إعداد المعلم في كوريا الجنوبية؛ حيث يستطيع المعلم في كوريا الجنوبية الحصول على رخصة درجة عليا من خلال التدريب التربوي أثناء الخدمة، وهي الرخصة التي تؤهله للحصول على مرتب أعلى ممن لم يحصلوا عليها. والمحور الثانى: كشف عن نظام إعداد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء في المحور الثالث: التعرف على نظام إعداد المعلم في تركيا، والمحور الرابع: تضمن تطوير برامج إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية. واختتمت الدراسة بتقديم بعض التوصيات والمقترحات.

وقد أجرت وفاء عون (2015م) دراسة هدفت إلى معرفة **مدى توافر معايير الجودة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول**. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوثائقي المقارن. وتكون مجتمع الدراسة من (30) دولة متفاوته في نظمها التعليمية، وتحددت عينة الدراسة في تحليل (39) مرجعا علميا ذو علاقة بموضوع الدراسة. وقد حاولت الدراسة تبني تقديم مقترحات مستقبلية لتطوير معايير الجودة في التعليم العالي السعودي من خلال مقارنتها مع حال التعليم العالي مع (30) دولة أخرى ومنها دولة كوريا الجنوبية. ومن أهم نتائج الدراسة أن السياسة التعليمية (المرجعية المجتمعية) في المملكة العربية السعودية تقوم على الوثيقة الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم والمستمدة فلسفتها من الإسلام ونظام التعليم، بينما تقوم السياسة التعليمية (المرجعية المجتمعية) في كوريا الجنوبية على الرؤية والرسالة والقيم إذ تقوم الدولة بوضع الخطوط العريضة للسياسة التعليمية ثم توكيل مجالس البلديات بمختلف المناطق بالتخطيط للتعليم. وكذلك تقتصر بعض التخصصات الدراسية في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية على الرجال دون الإناث، بينما تلتزم كوريا الجنوبية بتحقيق مبادي تكافؤ الفرص الدراسية بين الجنسين دون تفضيل أحدهما على الآخر. ووجد أن مؤسسات التعليم العالي في كوريا الجنوبية تتمتع بدرجة عالية تفوق مؤسسات التعليم العالي السعودي في تحقيق الريادة العالمية في الأنشطة والبرامج المتميزة والمخرجات الرائعة. واختتمت الدراسة بتقديم عددا من التوصيات والمقترحات.

وهدفت دراسة منى أبو بكر (2017م) إلى وضع **تصور مقترح لمواجهة إدمان الألعاب الإلكترونية في المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية على ضوء خبرتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية**. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن. واعتمدت أداة الاستبيان

لجمع المعلومات. وتحدد مجتمع البحث في مدينة بريدة بمنطقة القصيم بالسعودية، وتكونت عينة الدراسة من (400) تلميذ وتلميذة بالإضافة لأولياء الأمور. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ملحوظ من خطر إدمان الألعاب الإلكترونية على طلاب المرحلة الابتدائية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنتاج برمجيات حاسوبية تعليمية وتربوية أمنة، وضرورة تبني وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بعضا من الألعاب الإلكترونية التعليمية الجيدة وتضمينها في المناهج الدراسة، وأهمية تنبيه الطلاب بمخاطر إدمان الالعاب الالكترونية، وعمل مسابقات ذات صلة بالألعاب الإلكترونية داخل مدارس المملكة وخارجها على غرار تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية.

وقدمت ندى البواردي (2020م) دراسة هدفت إلى معرفة **واقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية وتجارب بعض دول العالم: بحث مقارن.** وإمكانية الاستفادة من التجارب العالمية المعاصرة في إدارة المناطق التعليمية في كل من: (اليابان، كوريا الجنوبية، مصر، فنلندا، كندا) ومقارنتها بواقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية. واعتمد البحث على ثلاثة محاور رئيسة وهي: مستويات التنظيم الإداري في كل دولة، والمهام الإدارية في كل مستوى، والهيكل التنظيمي لكل دولة. وتكون مجتمع الدراسة من بعض المراجع والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقد تم استخدام المنهج المقارن الوصفي، من خلال دراسة أبرز أوجه التشابه والاختلاف، وأهم نقاط القوة والضعف من خلال عينة من الوثائق والدراسات المطبوعة وعددها (20) والوثائق الإلكترونية وعددها (12) والتي تمثل مجموع عينة الدراسة. وكانت من أهم نتائج الدراسة أنه كلما زادت مستويات التنظيم الإداري زاد التداخل في المهام الإدارية وتعقد الهيكل التنظيمي وتقلصت الصلاحيات الممنوحة للإدارات التنفيذية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة التوجه نحو اللامركزية في إدارة المناطق التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وتطبيق مبدأ المحاسبية والشفافية، والتوجه للهياكل التنظيمية المرنة. واقترح البحث إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مواضيع ذات علاقة بإدارة المناطق التعليمية.

المحور الخامس: التعقيب على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة:

من خلال العرض السابق للأدبيات التربوية والدراسات السابقة، يتضح لنا أهمية إجراء الدراسات المقارنة بين نظم تعليم الدول المختلفة؛ لما لها من أهمية بالغة في تحديث الأنظمة التعليمية المتراجعة، والاستفادة من تجارب وخبرات الدول الناجحة في تحسين نظمها التعليمية. **ومن خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة، يمكن التعقيب عليها من ثلاثة أوجه كما يلي:**

أوجه الاتفاق:

من أبرز أوجه الاتفاق ما يلي:

- اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة بصور غير مباشرة من حيث الموضوع، والمنهج المتبع، والهدف الأساسي ألا وهو التعرف على تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية من زوايا مختلفة ومقارنته بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ومدى استفادة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية.

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض منهجيات الدراسات السابقة في استخدامها المنهج المقارن؛ كدراسة ناهد الموسى (2012م)، ودراسة محمد ومحمود (2014م)، ودراسة وفاء عون (2015م)، ودراسة منى أبو بكر (2017م)، ودراسة البواردي (2020م).

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تحديد مجتمع وعينة الدراسة كدراسة الموسى (2000م)، ودراسة البرصان وتيغزة (2012م)، ودراسة وفاء عون (2015م)، ودراسة منى أبو بكر (2017م)، ودراسة البواردي (2020م). بينما لم يتضح للباحث مجتمع وعينة بقية الدراسات السابقة الأخرى.

- بالرغم من تناول بعض الدراسات السابقة للمنهج المقارن، إلا أن بعض الدراسات السابقة أضافت مع منهج الدراسة أداة للدراسة وهي (الاستبيان)؛ كدراسة الموسى (2000م)، ودراسة البرصان وتيغزة (2012م)، ودراسة منى أبو بكر (2017م). بينما لم تستخدم بقية الدراسات السابقة أدوات للبحث كما هو الحال مع واقع الدراسة الحالية.

- نفذت جميع الدراسات السابقة في البيئة المحلية بالمملكة العربية السعودية كما هو الحال مع واقع الدراسة الحالية.

أوجه الاختلاف:

من أبرز أوجه الاختلاف ما يلي:

- تناولت جميع الدراسات السابقة بعض الجوانب المتصلة بنظم التعليم بين بلدي الدراسة من عدة جوانب مختلفة بموضوع الدراسة، إلا أنها لا تغني عن الدراسة الحالية.

- اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة، والذي تمثل في إجراء دراسة مقارنة بين نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ونظام التعليم في كوريا الجنوبية، ومدى محاولة استفادة المملكة العربية السعودية من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية لتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

- اختلفت الدراسة الحالية مع نظيراتها من الدراسات السابقة في تناول محاور المقارنة لتجربة نظامي التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية تحت مظلة نظام التعليم.

- اختلفت هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة في هدفها الرئيس، وطريقتها، وكذلك اختلفت عن سابقتها في أسلوب منهجية البحث المستخدمة.

- انفردت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في محاولتها دراسة نظام التعليم لكل من كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية بإستخدام أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة بخطواته الأربع: (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة)، واستخلاص الدروس المستفادة من نظام التعليم في كوريا الجنوبية في إصلاح نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

- تميزت الدراسة الحالية في حد علم الباحث (بعد التقصي في قواعد البيانات الإلكترونية)؛ بأنها قد تكون هي الدراسة المحلية الوحيدة التي تناولت بصورة صريحة مقارنة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بنظام التعليم في كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي للدراسة المقارنة.

- انفردت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة بمحاولة تناول وتغطية جميع جوانب نظام التعليم في البلدين قدر الإمكان.

- اقتصرت جميع الدراسات السابقة على تناول جوانب مختلفة ومحددة ومتفرقة ذات علاقة بنظم التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، بعكس الدراسة الحالية التي تميزت بدراسة نظام التعليم في البلدين بصورة شاملة من جميع الجوانب وبطريقة علمية ومنهجية واضحة.

أوجه الاستفادة:

من أبرز أوجه الاستفادة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة ككل؛ في دعم وتحديد مشكلة الدراسة، وبلورتها وزيادة الإحساس بأهميتها، وتحديد مصطلحات الدراسة ومجتمعها وعينتها، والتعرف

على العديد من المراجع الحديثة التي لها علاقة بالدراسة، ودعم الإطار النظري، وتلخيص الدرسات السابقة المحلية ذات العلاقة بالدراسة، وتحديد المنهجية البحثية المناسبة والتوصل للنتائج، ومدى إمكانية توظيفها في نظام تعليم المملكة العربية السعودية.

- استفادت الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات ومقترحات بعض الدراسات السابقة في إمكانية توظيفها في مخرجات الدراسة الحالية.
- إثراء الدراسة من خلال الاستفادة من الأطر النظرية والأدبيات في جميع الدراسات السابقة.
- أوصت أغلب الدراسات السابقة بأهمية تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وفق الجوانب التي تناولتها تلك الدراسات، وضرورة الاستفادة من توظيف التجارب الناجحة للبلدان المتقدمة في نظم تعليمها في تعليم المملكة العربية السعودية.
- من خلال استقراء الدراسات السابقة أمكن للباحث استنباط أن نظام التعليم في كوريا الجنوبية يعد من أرقى أنظمة التعليم في العالم، وأنه يعد من أنظمة التعليم التي تستحق الدراسة والتحليل؛ للوقوف على العوامل التي جعلته يكتسب مكانه مرموقة بين نظم التعليم العالمية.

الصعوبات التي واجهتها الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتها الدراسة؛ هو عدم حصول الباحث على دراسات محلية منشورة تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر: (تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة كوريا الجنوبية)؛ مما أضطر الباحث أن يستعين ببعض الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الدراسة من عدة جوانب مختلفة.

منهج الدراسة وإجراءتها:

نظرا لأن طبيعة البحث ضمن الدراسات المقارنة التي تتناول مقارنة نظم التعليم بين بلدين مختلفتين، فإنه سوف يتم الاستعانة بالمنهج المقارن؛ لأنه يعد من أنسب المناهج وأكثرها دلالة على الدراسات المقارنة وأكثرها شمولا لدراسة الواقع كما هو في بلدي المقارنة (كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية) من حيث نظام التعليم. وتعرف (منى أبو بكر، 2017م؛ ص314) المنهج المقارن بأنه: "المنهج الذي يستخدم استخداما واسعا في الدراسات الاجتماعية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، ويتيح

استخدام هذا المنهج التعمق والدقة في الدراسة، والتعمق في جوانبها، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين جوانبها".

وتتبع الدراسة الحالية أسلوب جورج بيرايدي (**George Bereday**) وفق خطواته الأربع للدراسات المقارنة: (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة).

وقد أشار (ناصف، 1997م؛ فتحي، 1999م) إلى أن الغرض من أسلوب جورج بيريداي (**G. Bereday**) هو المسح التحليلي لنظم التعليم الأجنبية وضرورة دراستها لتقويم نظم التعليم القومي، والبحث عن دروس يمكن استخلاصها من المتغيرات التي يمكن الحصول عليها من التطبيقات التربوية في المجتمعات المختلفة، ويتم ذلك من خلال الخطوات الأربع التالية: (الوصف، التفسير، الموزانة، المقارنة).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من بلدي المقارنة (دولة كوريا الجنوبية ودولة المملكة العربية السعودية).

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة مقارنة كافة جوانب نظم التعليم في بلدي المقارنة (دولة كوريا الجنوبية ودولة المملكة العربية السعودية) من خلال المصادر والمراجع والدراسات والمواقع المتوفرة ذات العلاقة.

إجراءات تنفيذ الدراسة:

تم إتباع عدد من الإجراءات لمحاولة تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، والتعرف أكثر على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ومدى إمكانية الإفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، **وفيما يلي وصفا للإجراءات التي اتبعها الباحث:**

أولا: تحديد مسار الدراسة: وتتحقق هذه الخطوة من خلال تحديد غاية الدراسة وأهدافها، والإطلاع على مصادر الدراسة ومراجعها؛ وذلك لأخذ تصور عام على آلية تنفيذ البحث المناسبة، وبناء فلسفة الإطار النظري للدراسة، وتطبيق المنهجية العلمية المتبعة بالسير في إجراء الدراسة وتنفيذها.

ثانيا: تحديد منهج الدراسة (المنهج المقارن): جرى استخدام هذا المنهج تحديدا؛ نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها الموضوعية، وتوضيح جوانبها فهو لا يقتصر على تجميع البيانات فقط وإنما

محاولة وصفها ومقارنتها بنظيرتها لمحاولة التعرف أكثر على أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية، ومدى إمكانية الإفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

ثالثا: تحديد أسلوب منهج الدراسة (أسلوب جورج بيريداي George Bereday): تم تحديد أسلوب جورج بيرايدي (G. Bereday) للدراسة المقارنة بخطواته الأربع: (الوصف، التفسير، الموازنة، المقارنة)؛ وذلك لوصف وتفسير نظامي التعليم في بلدي المقارنه كما هو، ثم التعرف أكثر على أوجه الشبه والاختلاف بين نظامي التعليم، ومن ثم استخلاص أهم التوصيات والمقترحات المستفادة من التجربة الكورية في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

رابعا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة: اقتصرت عينة الدراسة على مقارنة كافة جوانب نظم التعليم في بلدي المقارنة (دولة كوريا الجنوبية ودولة المملكة العربية السعودية) التي تمثل مجتمع البحث.

خامسا: تنفيذ الدراسة المقارنة وفق أسلوب جورج بيرايدي بخطواته الأربع كما يلي:

- عرض أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية وفق أسلوب جورج بيرايدي (George Bereday) بخطوتيه الأولى (الوصف Discription) ثم الثانية (التفسير Interpretation) لكل دولة من دول المقارنة على حداها. وتتمثل الخطوة الأولى (الوصف Discription)؛ من خلال عرض أبرز جوانب نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية. وتتمثل الخطوة الثانية (التفسير Interpretation)؛ في محاولة معرفة العوامل المؤثرة في النظم التعليمية، وبقية العوامل المتصلة بالخلفية الثقافية لبيئة النظام التعليمي في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية لكل دولة من دول المقارنة على حداها.

- عرض أوجه الشبه والاختلاف بين نظم التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية وفق أسلوب جورج بيرايدي (George Bereday) بخطوته الثالثة (الموازنة Juxtaposition)؛ وذلك من خلال عرض جدول المقارنة بين نظامي التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية.

- عرض أبرز جوانب استفادة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي (George Bereday) بخطوته الرابعة (المقارنة Comparative)؛ وذلك من خلال تلخيص أوجه التشابه وأوجه الاختلاف وأوجه الاستفادة كلا على حداها لنظامي التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: عرض نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

نص السؤال الأول على ما يلي: ما أبرز ملامح تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية؟.

وللإجابة عن هذا السؤال؛ سيتم عرض أبرز جوانب تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية وفق أسلوب جورج بيرايدي (George Bereday) بخطوتيه؛ الأولى (الوصف Discription)، ثم الثانية (التفسير Interpretation) لكل دولة من دول المقارنة على حداها، مع تناول الخطوتين بالتحليل لكل دولة إن وجد ذلك.

تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

الخطوة الأولى: (الوصف Discription) وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday:

وتعني رصد الواقع التعليمي في دولة واحدة أو أكثر، وتتطلب هذه العملية القراءة الواسعة في جميع المصادر المتعلقة بالنظم التعليمية موضع الدراسة، وتتلخص هذه الخطوة من خلال جمع البيانات والمعلومات التربوية من الكتب والنشرات واللوائح والقوانين والدوريات والمواقع وغيرها من المصادر المتاحة التي تناولت الظاهرة (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

ويقصد بها إجرائيا: وصف النظام التعليمي في دولة كوريا الجنوبية من خلال جمع المعلومات والبيانات التفصيلية لجميع جوانب النظام التعليمي القائم. **وتتمثل الخطوة الأولى من خلال عرض أبرز جوانب تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية كما يلي:**

لمحة تاريخية تعليمية عن كوريا الجنوبية:

يشتق اسم كوريا من مملكة كوريو السلالة التي حكمت كوريا في العصور الوسطى، وتاريخيا كانت الأمة الكورية دولة واحدة خاضعة لحكم مملكة كوريو ومملكة جوسون حتى نهاية الإمبراطورية الكورية عام 1910م عندما تم ضمها لليابان، ويعتبر الكوريون من الشعوب القديمة ذات الثقافة العريقة عبر التاريخ، وقد عاشت كوريا اجتماعيا فترات تاريخية طويلة منعزلة على نفسها، وقد كثرت الكتابات التاريخية عن كوريا منذ عصورها الأولى، فهي تعتبر من الأمم صاحبة التاريخ الطويل في عمق الإنسانية، ويعود تاريخ الحضارة الكورية ما بين (4–6) آلاف سنة، وتعتبر كوريا من الشعوب

ذات التقاليد الصينية من خلال اتصال الصين مع كوريا لمئات السنين، ومن خلال هذا الاتصال نقل إليها الصينيون الكونفوشيوسية والبوذية وقد وجدت هاتان الفلسفتان مكانا لها في المجتمع الكوري، ونتيجة لتأثر الكوريين بالفلسفة الصينية التي تم من خلالها تعلم الكورويون للفنون الصينية والآداب والطب وطريقة الكتابة الصينية التي تعتمد على آلاف المقاطع والأشكال اللغوية، إلى درجة أن أصبحت هذه الفلسفة عاملا هاما في التنمية الاقتصادية في كوريا، وقد سادت هذه الطريقة في اليابان والصين وكوريا عدة قرون من الزمن، كما تأثرت كوريا بالثقافة اليابانية نتيجة تلاحم وتفاعل القيم السائدة في البلدين، حيث تأثر الشعب الكوري بالمهارات والخبرات الفنية والإدارية، وضبط الاستهلاك والمنافسة التجارية وعملبات التصنيع والنشاط والحيوية والتخطيط الموجود عند اليابانيين.

ولكوريا الجنوبية شهرة واسعة في مجال التعليم، فهي تعد أحد الدول المسماة بالنمور الأسيوية، لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وتعد كوريا الجنوبية نموذجا ناجحا يحتذى به، فقد واجهت تحديات هائلة في القرن العشرين، فقد كانت حين تأسيسها واحدة من أفقر دول العالم؛ وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وكذلك دمار في البنية التحتية نتيجة الحروب، حتى أصبحت كوريا الجنوبية تعيش على المساعدات الخارجية بشكل كامل، ودخلت البلاد في مرحلة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، وقد عاشت كوريا الجنوبية سلسلة طويلة من الحروب مع دول الجوار في القارة الآسيوية على مدى التاريخ، منها الغزو الياباني لكوريا في عام 1910م الذي دام (36) عاما من الاستعمار، وقد حاولت اليابان بوحشية طمس الهوية الكورية والسيطرة عليها، فلم يكن يسمح إلا لليابانيين بالتدريس والالتحاق بالمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي، مع استثناءات قليلة جدا، وكان الكوريون ممنوعين من الاستفادة من نظامهم التعليمي، (لدرجة أن يقتصر التعليم العالي في كوريا على الطلاب ذوي الأصول العرقية اليابانية، والتدريس فيه يتم من خلال الأساتذة اليابانيين، كما كانت اليابانية هي لغة التدريس في كوريا)، وعندما غادر اليابانيون كوريا نتيجة هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م لم يكن لدى الكوريين معلمين، ولم يكن لديهم أحد حاصل على المستوى المطلوب ليكون معلما، لم تنتهي المعاناة إلى هذا الحد بل انقسمت كوريا منذ ذلك التاريخ إلى شطرين رغما عنها من طرف القوى العالمية إلى كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، (وبعد استقلال كوريا من اليابان في عام 1945م تم إرساء الحكم الاستعماري العسكري الأمريكي خلال الفترة ما بين 1945–1948م)، وقد تلت تلك الأحداث قيام حكومتين متوازيتين في عام 1948م حكومة شيوعية تابعة للاتحاد السوفيتي في الشمال، وأخرى ديمقراطية موالية لأمريكا في الجنوب، لم تنتهي المعاناة إلى هذا الحد، بل كان قدر كوريا أن تدخل في صراع من جديد بسبب الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

الأمريكية، فأصبحت كوريا أحد مناطق الحرب، ثم اندلعت الحرب الأهلية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، بعد أن قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية في عام 1950م واستمرت الحرب ثلاثة أعوام طاحنة ومهلكة للكوريين ثم انتهت الحرب بالهدنة وتأسيس منطقة منزوعة السلاح ثم الانقسام الرسمي بينهم إلى دولتين منفصلتين منهكتين، وبعد الانفصال قررت كوريا الشمالية اختيار النظام الشيوعي والاهتمام بالقوة العسكرية، أما كوريا الجنوبية فقررت اختيار النظام الديمقراطي والاهتمام بالتعليم وتنمية الاقتصاد فأصبحوا دولتين منفصلتين تماما.

وبعد انتهاء الحرب الكورية في العام 1953م، ومع مرور العقود المتتالية من تحت أنقاض الحرب الكورية والحكم الأمريكي الديمقراطي، نهضت كوريا الجنوبية وشهدت نموا وتقدما ملحوظا في كافة الأصعدة، حيث تحولت إلى بلد ذو اقتصاد رئيسي، ودولة تتمتع بديمقراطية كاملة، وقوة إقليمية في شرق آسيا، وأصبحت عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعضوا في مجموعة العشرين (G20) التي تضم دول السوق البارزة وكبرى دول العالم الصناعية.

وبالنظر إلى الوقت الحاضر فإن كوريا الجنوبية على الرغم من قلة مواردها، وارتفاع عدد سكانها، وصغر مساحتها، إلا أنها نجحت في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافته للأنظار، فقد أصبحت من مصاف الدول المتقدمة ومن البلدان ذات المستوى المعيشي العالي، وتعتبر واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، محققه رفاها اقتصاديا قويا لأبنائها، تجعلهم قوة منتجة تغزو العالم، إذ لم تأتي هذه القوة من ثروات طبيعية؛ إنما هي نتيجة اهتمام بالإنسان في المقام الأول، وجعل التعليم غراس في ابنائها، فالتعليم هو محور الغاية القائمة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية التي شهدتها، إذ قفزت وتألقت في العالم، ونافست الدول، فنجاحات كوريا الجنوبية التي تعيشها هي نتيجة جهد دؤوب وتعاون بين أفراد المجتمع الكوري ومختلف قطاعاته، ويرتبط التطور الذي تعيشه كوريا الجنوبية بمكانة النظام التعليمي، وقوته، ومن مؤشرات قوة النظام التعليمي في كوريا الجنوبية كما صنفها تقرير بيرسون 2014م كأفضل نظام تعليمي في العالم (خليل، 2002م؛ لي وآخرون، 2012م؛ بغدادي، 2012م؛ مصطفى، 2015م).

لمحة عامة عن كوريا الجنوبية:

للوصول إلى رؤية واضحة لنظام التعليم في أي دولة، فلا بد أن يتم الوقوف على أهم خصائص هذه الدولة من حيث موقعها وحدودها ومساحتها ... إلخ؛ لما لهذه الخصائص من تأثير على التعليم بشكل أو بآخر، وفيما يلي أهم المعلومات المتعلقة بدولة كوريا الجنوبية كما جاء في (بو طيبة، 2009م؛ مرسي، 2013م؛ مصطفى، 2015م؛ علي، 2016م) وفق الجدول (1).

جدول (1): لمحة عامة عن كوريا الجنوبية

الموقع والحدود الجغرافية:	تقع كوريا الجنوبية شرق قارة اسيا (في المنطقة المعتدلة الشمالية)، تحدها من الشمال كوريا الشمالية، وتحدها الصين غربا، واليابان شرقا، ومضيق كوريا جنوبا	
العاصمة:	سيئول	
مساحة الدولة:	100.210 كم2	
عدد السكان:	٥١,٢٥ مليون نسمة	
العملة:	وون KPW	
الديانة:	نصف الكوريون لا ينتمون إلى دين معين، وتتنوع ديانات الكوريين بين البوذية والمسيحية والكونفوشيوسية، وهناك أقلية من المسلمين	
اللغة الرسمية:	اللغة الكورية هي اللغة الرسمية، إضافة إلى اللغة الإنجليزية واللغة الصينية	
المناخ:	معتدل نسبياً، ويكون الربيع والخريف قصيرين نسبيا، وفي الصيف يكون المناخ حار رطب وممطر، أما الشتاء فهو بارد وعاصف وتتساقط فيه الثلوج	
التضاريس:	تعد كوريا منطقة جبلية في معظمها، كما أن معظمها مناطق غير صالحة للزراعة	
نظام الحكم:	جمهوري شبه رئاسي	
تاريخ التأسيس:	15 أغسطس 1948م	
التقسيم الإداري:	تتكون كوريا الجنوبية من (17) تقسيما إداريا موزعة إلى (8) مقاطعات	
الاقتصاد:	في بداية الستينات كانت كوريا الجنوبية من أكثر الدول فقرا، وبحلول التسعينات دخلت كوريا الجنوبية في منافسة الدول الكبرى الصناعية حتى عدها رئيس البنك الدولي عام 2007م عاشر أكبر اقتصاد في العالم، ويقوم الاقتصاد في كوريا الجنوبية على: التصدير، وصناعة الإلكترونيات، والسيارات، وبناء السفن، والآلات الميكانيكية، وصناعة الصلب، والبتروكيماويات، والروبوتات، وصناعة النسيج	
الناتج المحلي للدولة:	1.411 تريليون دولار، ويحتل المرتبة 11 عالميا	
الناتج المحلي للفرد:	27221 دولار، ويحتل المرتبة 29 عالميا وفقا لبيانات العام 2015م	
متوسط دخل الفرد:	14282 دولار وفقا لبيانات العام 2004م	

أضواء على انجازات كوريا الجنوبية:

- تقسم السلطات الإدارية في كوريا الجنوبية إلى ثلاثة مستويات تنظيمية وهي: السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية.
- تعتبر كوريا الجنوبية رابع أكبر اقتصاد في آسيا.
- كوريا الجنوبية عضوا في الأمم المتحدة.
- كوريا الجنوبية عضوا في منظمة التجارة العالمية.
- كوريا الجنوبية أحد الأعضاء المؤسسين للابيك (APEC).
- يقع الترتيب السكاني العالمي لدولة كوريا الجنوبية وفق بيانات البنك الدولي في المرتبة (27).
- انخفضت نسبة البطالة في كوريا الجنوبية إلى 3.54% في العام 2014م.
- تعد كوريا الجنوبية من البلدان المتقدمة ذات المستوى المعيشي العال جدا.
- احتلت كوريا الجنوبية المركز (8) عالميا في ارتفاع كلفة المعيشة وفق مؤشر وحدة الاستخبارات الإكونوميست لتكلفة المعيشة لعام 2016م.
- احتلت كوريا الجنوبية المركز 37 عالميا على مؤشر الشفافية العالمية لعام 2015م.
- احتلت كوريا الجنوبية المركز 25 بين دول منظمة التعاون والتنمية OECD على مؤشر العدالة الاجتماعية لعام 2011م.
- بلغ إجمالي إنفاق حكومة كوريا الجنوبية على التعليم العام (9.7%) والتعليم العالي (3.1%) من الإنفاق العام على الترتيب وفق بيانات منظمة التعاون والتنمية (OECD).
- تتمتع المدارس الكورية بدرجة عالية من الاستقلالية واللامركزية مقارنة بمعظم الدول الأخرى في منظمة OECDمن حيث تحديد أهداف المناهج الدراسية، وإدارة عملية التدريس ضمن الإطار الوطني، واستقلالية أقل في تخصيص الموارد وإدارة الموظفين.
- وصل معدل الانفاق على تلميذ المرحلة الابتدائية في كوريا الجنوبية إلى 23.46% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات العام 2013م.

- وصل إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي معا في كوريا الجنوبية إلى 100% وفق بيانات العام 2012م.
- بلغت نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي في كوريا الجنوبية بنسبة 98.04% بالترتيب الثاني عالميا وفق تقرير التنافسية الدولية واقتصاداته لعام 2014م.
- احتلت كفادة التدريب والتعليم العالي في كوريا الجنوبية المركز 23 عالميا.
- احتلت جودة التعليم في كوريا الجنوبية المركز 73 عالميا، بينما احتلت جودة تعليم الرياضيات والعلوم في كوريا الجنوبية المركز 34 عالميا.
- تحتل كوريا الجنوبية التصنيف 22 عالميا ضمن الديمقراطيات المعيبة.
- تعتبر كوريا الجنوبية ثاني أقرب الدول للديمقراطيات الكاملة بعد إيطاليا.
- يحتل الاقتصاد الكوري المرتبة 27 عالميا والمرتبة 7 آسيويا وفق مؤشر حرية الاقتصاد لعام 2016م ضمن الاقتصادات الأكثر حرية.
- احتلت كوريا الجنوبية المركز العالمي 27 على مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي لعام 2007م.
- احتلت كوريا الجنوبية المركز العالمي 12 على مؤشر الجاهزية الشبكية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 11 في حجم الاقتصاد العالمي لعام 2003م.
- تعتبر كوريا الجنوبية عضوا عالميا في المساهمة في تحقيق الهدف الدولي المتمثل في القضاء على الفقر من خلال التعليم للجميع.
- كوريا الجنوبية هي أحد الدول المسماه بالنمور الآسيوية؛ وهو لقب يطلق على اقتصاد الدول الأربعة التالية: (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية)، وسميت بهذا الإسم نظرا لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين، ثم تحولت هذه البلدان منذ بداية القرن الواحد والعشرين إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية.

- من إيجابيات استقلال كوريا الجنوبية عن الاحتلال الياباني وأثناء فترة الحكم العسكري الأمريكي لكوريا الجنوبية خلال الفترة (1945–1948م)، فرضت أمريكا إعادة النظر في نظام التعليم الكوري، وإعادة تنظيم الجامعة الإمبريالية (اليابانية) على طراز الجامعات الحكومية الأمريكية، لتصبح أول جامعة كورية حديثة وشاملة هي جامعة سيئول الوطنية (الجامعة الإمبريالية سابقا).

- تمتلك كوريا الجنوبية أسرع إنترنت وأوسع وصول إليه في العالم.

- تعد كوريا الجنوبية أول بلد في العالم وفر خدمة الوصول إلى الشبكة العالمية العنكبوتية (الإنترنت) لكل مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية بسرعات عالية.

- غالبية مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في كوريا الجنوبية مملوكة للقطاع الخاص مع بعض التنظيم المركزي الحكومي.

- كوريا الجنوبية عضوا في (DAC OECD) منذ العام 2010م لتعزيز التعاون الدولي في مجال تنمية مشاريع المجتمع الدولي.

- وضعت كوريا الجنوبية استراتيجية ورؤية مستقبلية جديدة للعام 2040م تحت إسم (كوريا أكبر) تهدف إلى الإصلاح الوطني وتعزيز مستقبل كوريا الجنوبية، وقد تم تصور الرؤية في ثلاثة محاور رئيسة وهي: (أمة عالمية – دولة متكاملة – إقتصاد متقدم).

- تقدمت كوريا الجنوبية في تقرير السعادة العالمي لعام 2021م إلى المرتبة 50 عالميا والمرتبة 2 على مستوى دول النمور الآسيوية في مؤشرات العام 2020م من بين الدول التي تناولها المؤشر الذي يقيس مؤشرات السعادة والرفاهية وجودة الحياة.

- تقع كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة والعشرون عالمياً من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي بحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م.

- حصلت جامعة سيئول الوطنية على المرتبة (35) عالميا وتعد أعلى مرتبة وفق تصنيف مؤسسة (QS) العالمية لعام 2017م.

- احتلت كوريا الجنوبية المركز 26 في تقرير التنافس العالمي الاقتصادي لعام 2018/2017م فيما احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول كأكثر الدول تشجيعا للابتكار.

- تصدرت كوريا الجنوبية في العام 2019م المرتبة الأولى كأكثر الدول ابتكارا قائما على الاقتصاد المعرفي متقدمة في ذلك على أكثر الدول تقدما.

- بعتبر نظام التعليم في كوريا الجنوبية من الحضانة حتى نهاية المرحلة الثانوية أحد أفضل النظم التربوية والتعليمية في العالم عند تقويمه بناء على درجات الاختبارات الدولية ومعدلات التخرج وانتشار طلبة التعليم العالي.

- يرتكز نظام التعليم في كوريا على الابداع فالتعليم التقليدي غير ملهم لتطلعات الطلاب الكوريين.

- تنوع مصادر تمويل التعليم في كوريا الجنوبية مما ساعد على تخفيف العبء المادي على الدولة.

- تتميز كوريا الجنوبية بأعلى معدل للالتحاق الاجمالي بالتعليم العالي على مستوى العالم بمعدل يتجاوز 103%.

- احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى عالميا من حيث متوسط سرعة الاتصال بالإنترنت من المنازل (جونجي، 2011م؛ مصطفى، 2017م؛ النعيمي، 1438هـ؛ العمران، 1439هـ؛ همام 2020م؛ البلد، 2021م).

نتائج الاختبارات الدولية في كوريا الجنوبية:

اختبارات (TIMSS): تؤكد نتائج اختبارات (TIMSS) وهو مقياس دولي يعني بقياس قدرات الطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم؛ من خلال اختبارات مقننة، يشارك فيها طلاب الصفين (الرابع والثامن) من التعليم الأساسي، تقدم أداء طلاب كوريا الجنوبية؛ حيث احتلت المستويات المتقدمة؛ مقارنة بالدول الأخرى خلال الأعوام الماضية التي نفذت فيها الاختبارات (الرشيدي ومندني، 2017م).

اختبارات (PISA): تؤكد نتائج اختبارات (PISA) ارتفاع مؤشرات التقدم لطلاب دولة كوريا الجنوبية في اختبارات التقييم الدولية (PISA)؛ مقارنة بغيرها من الدول وحصولها على المستويات المتقدمة، والواقع أن جمهورية كوريا الجنوبية تعد أحدى أفضل دول العالم أداء في برنامج التقييم الدولي للطالب (PISA) حيث يعد ما يقرب من واحد من كل ثلاثة طلاب كوريين والبالغ عمرهم 15 عاما ضمن المستوى الأعلى في الرياضيات في العالم، وهو النصيب الأكبر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بين عامي (2003م إلى 2012م)، وجميع هذه النتائج تعكس مستوى أداء الطلاب، والدور الكبير الذي تؤدية كوريا الجنوبية؛ لتحقيق أهداف النظام التعليمي بدرجة عالية من الجودة والإتقان (مصطفى، 2017م؛ الرشيدي ومندني، 2017م).

وترجع أسباب تحقيق طلبة كوريا الجنوبية لمستويات متقدمة في نتائج الاختبارات الدولية إلى ظهور عدة عوامل لتفسير الأداء المرتفع للطلبة الكوريين ومن بينها: ثقافة العائلات التي تعلق أمالا كثيرة على التعلم، والتوقعات التي تنتج من العملية التعليمية لدى كل من الآسر والأبناء، وكذا التركيبة الفريدة للآباء والآسر، وشغف المواطنين الكوريين بالتعليم والاهتمام به، وما قدمته اللجان الرئاسية الخاصة بالتعليم من مبادرات قومية في تغيير ملامح التعليم وإصلاحه، وتطوير مناهج تعليمية أكثر ابتكارية لربط التعليم بواقع حياة الطلاب (لي وآخرون، 2012م).

تاريخ التعليم في كوريا الجنوبية:

يعود تاريخ التعليم في كوريا إلى تاريخ بعيد حيث أنشئت أول مدرسة نظامية فيها عام 372م، كما دخلت المدارس الحديثة في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي، ومع قيام الجمهورية الكورية الجنوبية عام 1948م، بدأت الحكومة بوضع نظام تعليمي حديث، حيث شكل تحرير كوريا من اليابان عام 1945م نقطة تحول في تاريخ التعليم فيها، إذ ظهر فيها تركيز اهتمام المسئولين في المقام الأول على تزويد المواطنين بفرص متكافئة في التعليم، وشهدت الفترة ما بين 1945م إلى1970م توسعا كبيرا في التعليم، إذ نجحت كوريا الجنوبية في التغلب على الأمية، وفي عام 1953م أصبحت سنوات المرحلة الابتدائية الست إلزامية، وقامت الحكومة المركزية الكورية بالإشراف المباشر على التعليم بدلا من المحليات والولايات، وانفقت كوريا الجنوبية على التعليم بسخاء، حتى أصبح التعليم في كوريا الجنوبية من أهم وسائل تطورها وتنميتها (وزارة التعليم، 2020م).

إشراقات في تعليم كوريا الجنوبية:

كان التعليم في كوريا الجنوبية هو الطاقة التي دفعت كوريا الجنوبية إلى أن تصبح دولة متقدمة، على الرغم من مرورها بالعديد من الأزمات الوطنية، فقد نمت بشكل مثير للدهشة منذ استقلالها عام 1948م، فكان وراء هذا النجاح شغف الناس واستثمار الدولة في التعليم، واستمرت الحكومة منذ استقلال كوريا الجنوبية في توسيع نطاق توفير التعليم المجاني لجميع الطلبة خطوة بخطوة، بدءا من التعليم الإبتدائي المجاني في عام 1959م ثم الوصول إلى التعليم المجاني في المدارس المتوسطة عام 1985م ثم التعليم الثانوي، كما تم الاعتراف في كوريا الجنوبية على نطاق واسع بأهمية التعليم مدى الحياة (همام، 2020م؛ ص172–173).

وقد ركزت كوريا الجنوبية في نظامها التعليمي على أربعة محاورر رئيسة وهي: (التفكير الناقد، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، وتنمية المهارات الشخصية والقدرة على التواصل)، وقد قامت

استراتيجيتها التعليمية على سؤال رئيسي وهو: كيف يمكن تحفيز الخيال لدى جيل الشباب؟، ويعني الخيال من وجهة نظر التعليم الكوري بأنه: رحلة للمستقبل، والتنمية تتوقف على هذه الرحلة.

ثم بدأت كوريا الجنوبية في إنشاء مراكز الابتكار والمدن الذكية، ولهذا فإن التطور الذي تعايشه كوريا الجنوبية الآن يرجع إلى مكانة النظام التعليمي، حيث يحظى التعليم بحوالي 23% من الموازنة العامة، وتستوعب مدارس كوريا الجنوبية أعدادا متزايدة يتعلمون وفق مناهج تنمي لديهم السلوك الحياتي المفيد، وتقوم المؤسسات التعليمية الكورية على مبدأ عدم المركزية بما يتناسب واتخاذ القرارات الملائمة، ولقد انتقلت كوريا الجنوبية من ضمن أفقر دول العالم إلى حجز مكانة متميزة بين أكثر عشر دول في العالم تصديرا للاقتصاد الرقمي، إذ يتبنى المجتمع الكوري الجنوبي مصطلح (بالي – بالي) أي أسرع وأسرع للتحول إلى منافسه رشيقة في الاقتصاد الرقمي العالمي، وكانت البداية في الشبكة للجميع عام 2004م فالشبكة الذكية هي الجسر نحو التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، وتقع كوريا الجنوبية بين المراتب الثلاث: الأولى في القياس العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ويعد التعليم عنصرا رئيسيا في التحول الرقمي والاستعداد للثورة الصناعية الرابعة من خلال تقنيات المدن الذكية، وتطوير الجيل التالي من تكنولوجيا النطاق العريض اللاسلكي.

ونظرا لأهمية التعليم في حياة الكوريون فقد قامت بعض المصانع والشركات الكورية بتوفير فرص للتعلم بالمدارس المتوسطة والثانوية التي لم يستطع كثير من العمال استكمال دراستهم بها، إيمانا منهم بأهمية التعليم في حياة الشعوب (عبدالرازق وآخرون، 2020م؛ ص 151–152؛ همام، 2020م).

إصلاح التعليم في كوريا الجنوبية:

ورثت كوريا الجنوبية تاريخا طويلا وعريقا في التربية، حيث أولى الكوريون التعليم والتعلم اهتماما كبيرا، وفق الفلسفة الكونفوشيوسية، أي منذ فجر التاريخ الكوري (حوالي 100 عام قبل الميلاد)، وقد قدر الكوريون التعليم والتعلم، واحترموا المتعلمين وأجمعوا على أن التعليم هو مفتاح النمو الاقتصادي للأمة، وبعد الحرب العالمية الثانية نما التعليم في كوريا بشكل كبير ، فبلغت نسبة الملتحقين بالمدارس الكورية الثانوية (99%) وكانت من أعلى النسب في العالم.

ومنذ العام 1980م تزايد الوعي الكوري حول أهمية ونوعية التعليم، ونجم عن ذلك الوعي تحرك إصلاحي تمثل في تشكيل لجان متخصصة، وضعت مقترحات من أجل تحسين نوعية التعليم في

نهاية الثمانينات، إلا أن المبادرات الإصلاحية لم تثمر لعدم إلتزام الحكومة باستمرار دعم وتمويل خطط التطوير التربوي ومشاريعه، ويمكن تلخيص وضع التعليم في كوريا قبل عام 1993م بما يأتي:

- نقص الاهتمام بالإبداع والتطوير التربوي المنسجم المتكامل.
- الإفتقار إلى الإستقلالية والإبداع في إدارة المدارس.
- عدم كفاية المبالغ المخصصة للإستثمار في التعليم.
- الحماس والإندفاع القوي للتعليم دون توجيهه نحو أهداف منظمة وبناءه.

أما في عام (1993م) وبعد تسلم الحكومة الجديدة للسلطة، فقد تم إحياء حركة الإصلاح التربوي الشامل، بهدف إعداد مواطنين مؤهلين، وقادرين على تحمل مسؤوليات قيادية للولوج الآمن إلى القرن الحادي والعشرين عصر المعلومات والعولمة.

وقد كان للجنة إصلاح التعليم (ERC) عام 1996م دور بارز في إحداث خطط مقترحة لإصلاح التعليم الكوري (ERPS)؛ لأجل إلغاء وتحديث العديد من القوانين واللوائح، وتعزيز التكيف الهيكلي في الاقتصاد، وإجراء إصلاحات مشتركة في التعليم والعمل يكمل كل منهما الآخر لتكوين مهارات متطورة مدى الحياة، وإضافة المرونة في التعليم والعمل، لأجل إنتاج عقليات معرفية جديدة على المستوى القومي، ومحاولة تحويل سياسة التعليم من نظام مؤسسي شديد الدقة إلى نظم تبادلي مركب من المبادرات والأنشطة المستقلة.

وهكذا انطلق الكورويون بعد إصرار وإلتزام أقوى عما كانوا في السابق نحو الإصلاح التربوي، وكان القرار بتخصيص (5%) من الناتج القومي الإجمالي (GNP) بدلا من 3.7% لموازنة التعليم، وتعتبر من أهم الخطوات الرئيسة التي اتخذت نحو الإصلاح المنشود، وبعد مراجعة شاملة متكاملة لوضع التعليم، وإدراك تحديات القرن الحادي والعشرين ووعيها، تولدت القوة الدافعة الرئيسة للإصلاح التربوي في كوريا الجنوبية (يونج، 1999م؛ جولزيان، 2000م؛ ص106–107).

فلسفة وأسس التعليم في كوريا الجنوبية:

أشار (فؤاد وإبراهيم، 1998م؛ خليل، 2002م؛ بو طيبة، 2009م؛ عبدالعاطي، 2012م؛ سوزي رشاد، 2014م) إلى أن الثقافة الكورية تأثرت بتعاليم الفلسفة الكونفوشيوسية والفلسفة البوذية القادمة إليها من الصين، ولذلك ينبع الاهتمام بالتعليم في كوريا الجنوبية من هاتين الفلسفتين اللتان أصبحت

مسيطرتان على العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات لسلوكياتهم وطبقاتهم؛ فالتعليم في كوريا الجنوبية يستمد قوته من الفلسفة الكونفوشيوسية التي تقوم على الصرامة والمثابرة، والتأكيد على أن التعليم أحد أهم القيم الأساسية، حيث يساهم التعليم في التنشئة السياسية والاجتماعية، والتأكيد على القيم الديمقراطية، وإعداد قادة المستقبل في المجتمع، وأن التعليم مفتاح النجاح في الحاضر والمستقبل، ومن ثم يدرك الشعب الكوري أن التعليم بمثابة خاصية أساسية تحدد هويته، ووفقا للمعتقدات الكونفوشيوسية فإن التنمية من خلال التعليم وغرس الأخلاق الكونفوشيوسية في الإنسان بمثابة السبيل لبناء المجتمع المثالي، حيث أن الإنسان يصبح أكثر حكمة من خلال التعلم، وأصبحت الفلسفة الكونفوشيوسية على وجه الخصوص من أهم مكونات المناهج الدراسية ومحتوى التربية الكورية، في الوقت الذي قدمت فيه الفلسفة الكونفوشيوسية المبادئ الأساسية للأخلاقيات الاجتماعية والتعليم والحكومة، قدمت فيه الفلسفة البوذية الاحتياجات الروحية للناس.

ويقوم النظام التعليمي في كوريا الجنوبية على أساسين؛ هما: وجود رؤية وفلسفة واضحة موجهة للتعليم تنطلق منها كل ممارسات العمل في النظام التعليمي بكل مراحله معتمدة على بناء مجتمع مفتوح من خلال التطوير. وكذلك تحقيق المساواة في فرص التعليم واستمراريته وإزالة الحواجز أمام كل فرد للالتحاق بأنماط التعليم المختلفة كما أنها تضمن للفرد الاستمرار في إكمال تعليمه إلى أقصي حد ممكن وفقا لقدراته واستعداداته وطموحاته.

أهداف التعليم في كوريا الجنوبية:

أقر المجلس الوطني الكوري قانونا للتعليم عام 1949م ينص على أن الهدف العام للتعليم في الدولة هو: تمكين المواطن من تنمية شخصيته، وتحقيق حياة مستقلة، وتدعيم القيم والمثل الاجتماعية، وتنمية قدرات الفرد وإمكاناته من أجل حياة أفضل، ومساعدة الفرد للعمل من أجل ديموقراطية الدولة، وتعزيز رخاء البشرية جمعاء ومن أجل الانسانية ككل (مصطفى، 1435هـ).

السلطات التعليمية في كوريا الجنوبية:

تعد كوريا الجنوبية دولة ذات نظام ينتمي إلى النمط المركزي بشكل عام، ويظهر ذلك في إدارتها للتعليم، وهذا ما دعت له الضرورة في فترة التنمية الاقتصادية مع وجود المشكلات الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة، وحاليا ومع حدوث التنمية المرجوة بدأت وزارة التعليم في التخفيف من حدة المركزية الشديدة، وذلك بإعطاء صلاحيات كبيرة للمؤسسات التعليمية، **ويتكون النظام الإداري التعليمي في كوريا الجنوبية من ثلاثة مستويات وهي كالآتي:** (رشاد، 2014م).

وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية: وتتولى مسؤولية التعليم العام والعالي بجميع مستوياته، وهي بمثابة جهاز مركزي إداري، ويتم تعيين وزير التعليم من قبل رئيس الجمهورية الكورية، وهو عضو في مجلس الدولة، وبذلك فهو أحد المشاركين في صناعة قرارات الحكومة في أعلى مستوى.

مجلس التعليم الإقليمي: ويتكون مجلس التعليم الإقليمي من حاكم الإقليم رئيسا للمجلس، ثم مراقب للتعليم، وخمسة أعضاء يعينوا من قبل وزارة التعليم، ويعد المجلس بمثابة هيئة تشريعية وكذلك تنفيذية، ويتم انتخاب مراقب التعليم من قبل المجلس، ويتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بتوصية من وزير التعليم، ويعين أعضاء المجلس لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مره واحدة فقط أي ثمان سنوات على الأكثر ويجب أن يتمتع مراقب التعليم بسمعة طيبة داخل المجتمع المحلي.

المكتب المحلي للتعليم: وهي مكاتب فرعية تتبع مجلس التعليم الإقليمي للمقاطعات، وتقوم بالإشراف على المدارس الواقعة في دائرة اختصاصها وذلك بتوجيه من المجلس الإقليمي، ويتولى المكتب المحلي للتعليم جميع الشؤون الإدارية، وصيانة المرافق التعليمية، والإشراف على المدارس.

مراحل تطور التعليم في كوريا الجنوبية:

يمكن تقسيم مراحل تطور التعليم في كوريا الجنوبية إلى أربع مراحل متتالية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: (خلال خمسينيات القرن العشرين: 1950 – 1959م): استطاعت كوريا الجنوبية خلال هذه الفترة تعميم إتمام المرحلة الابتدائية، رغم حرب الكوريتين وآثارها المدمرة.

المرحلة الثانية: (خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين: 1960 – 1979م): شهدت كوريا الجنوبية خلال هذه المرحلة توسعا هائلا في التعليم الثانوي، ونفذت خلال هذه الفترة سياسة المساواة كي تقلل من الفجوة بين هذه المرحلة والالتحاق بالمدارس المتوسطة والعليا، كما سنت الحكومة الكورية خلال فترة الستينات (عام 1963م) قانون الارتقاء بالتعليم الفني لدعم وحفز التعليم الفني والعالي، كأداة من أدوات النمو الاقتصادي، وفي السبعينات قامت الحكومة الكورية بالتوسع في مجال الدراسات الفنية العالية، وكذا أسس التدريب الفني وإعداد الفنيين والعمالة اللازمة لمختلف الصناعات.

المرحلة الثالثة: (خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين: 1980 – 1999م): وسعت كوريا الجنوبية في هذه المرحلة نطاق مرحلة التعليم العالي، وبذلت الجهد اللازم لتحسين جودة التعليم من خلال؛ زيادة المدخلات المالية لتطوير جودة التعليم، والاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم مبادرات حكومية لإصلاح المدارس من خلال تكوين مجتمع قائم على المعرفة

عن طريق منح مزيد من الاستقلالية وتحمل المسؤولية للمدارس، واتسام المنهج الدراسي الكوري بمزيد من التميز والاستقلالية، وتنمية المعلم الكوري مهنيا.

المرحلة الرابعة: (نهاية سنوات القرن العشرين: 2000م): تأتي هذه المرحلة في نهاية سنوات القرن العشرين، وقد قامت كوريا الجنوبية خلال هذه الفترة بإحداث تجديدات وتطويرات في نظام التعليم، وفي الوقت نفسه تصدت للتحديات التي واجهت التعليم في كوريا الجنوبية كتحديات العولمة والاستقطاب الاجتماعي (لي وآخرون، 2012م؛ ص438).

مراحل التعليم في كوريا الجنوبية:

يسير سلم نظام التعليم في كوريا الجنوبية وفق التسلسل الآتي: (6–3–3–4)، وتعد السنوات التسع الأولى من التعليم الرسمي إلزامية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6–15) سنة، ويتمثل نظام التعليم في كوريا الجنوبية في عدة مراحل دراسية، ويمكن توضيحها بما يلي:

المرحلة التمهيدية (رياض الأطفال): يلتحق بها الأطفال ما بين سن الرابعة والسادسة، وهي مرحلة غير إلزامية وبدعم حكومي، كما أنها ليست مدارس عامة للجميع، وإنما بحسب ما يتوفر منها، إلى جانب دور الحضانة المنتشرة في البلاد، وتهدف مرحلة رياض الأطفال إلى: تربية الأطفال وبناء أجسامهم، وتنمية قدراتهم اللغوية والعقلية والحسية والعاطفية، وغرس قيم التكيف الاجتماعي في نفوس الأطفال وسلوكهم.

المرحلة الابتدائية: وهي مرحلة تعليم إجبارية ومجانية، تقدمها الدولة لمدة ست سنوات دراسية، ويلتحق بها الأطفال من سن السادسة إلى الثانية عشرة، وتعد مرحلة التعليم الابتدائي بداية التعليم الإلزامي المجاني، ويلتحق بهذه المرحلة 100% من عدد الأطفال الذين بلغو سن السادسة من عمرهم، ويشتمل منهج الدراسة في هذه المرحلة على: "التربية الأخلاقية، واللغة الكورية، والدراسات الاجتماعية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والتربية البدنية، والموسيقى، والفنون الجميلة، والفنون العملية، والحرف الصناعية"، وتبدأ دراسة اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية بكوريا الجنوبية من بداية الصف الثالث الابتدائي، بحيث يمكن للأطفال البدء في تعلم اللغة الإنجليزية في جو مريح من خلال تبادل المحادثة، وليس من خلال التعلم عن ظهر القلب من القواعد النحوية.

المرحلة المتوسطة: وتسمى (بالمرحلة الثانوية المتوسطة)، وتتكون هذه المرحلة من ثلاث سنوات، من سن الثانية عشرة إلى سن الخامسة عشرة، وهي إلزامية ومجانية، وبذلك تكون مدة التعليم الإلزامي في كوريا الجنوبية تسع سنوات، ويدرس التلاميذ في التعليم المتوسط بكوريا الجنوبية ثلاثة عشرة مادة

دراسية بالإضافة إلى مواد اختيارية والنشاطات المنهجية، وهذه المواد هي: "التربية الأخلاقية، واللغة الكورية، وتاريخ كوريا، والدراسات الاجتماعية، والرياضيات، والعلوم، والتربية البدنية، والموسيقى، والفنون الجميلة، واللغة الصينية الكلاسيكية، واللغة الإنجليزية"، بالإضافة إلى المواد الاختيارية المهنية والعامة.

المرحلة الثانوية: وتسمى (بالمرحلة الثانوية العليا)، وهي تتكون من ثلاث سنوات، ويلتحق بها الطلاب من سن الخامسة عشرة إلي سن الثامنة عشرة، وتتميز هذه المرحلة بأنها غير إلزامية وغير مجانية أيضا، وقد تصل رسومها السنوية لحوالي 1200 دولار، وعلى الرغم من أن المرحلة الثانوية غير إلزامية وغير مجانية، إلا أن نسبة التحاق من أنهوا المرحلة المتوسطة والتحقوا بالثانوية تصل إلي 96%، ويظهر من ذلك مكانة التعليم لدى أبناء الشعب الكوري الجنوبي، وتعتبر مرحلة التعليم الثانوي بمثابة التكوين الأكاديمي أو الشكل العلمي لمقررات دراسية من أجل التنمية البشرية، فقد تحول التعليم الثانوي من تعليم فنون العمل إلى التدريب الفني والمهني، وتعتبر مرحلة متخصصة، وبصفة عامة تنقسم إلي نوعين أساسين: المدارس الثانوية العامة الأكاديمية، والمدارس الثانوية المهنية. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك المدارس الثانوية الشاملة، والمدارس الثانوية البحرية، والمدارس الثانوية الحرفية.

وقد أشارت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن 97% من الطلبة يتمون دراستهم في المرحلة الثانوية في كوريا الجنوبية، وأن غالبية هؤلاء الطلبة يدرسون في المدارس العامة، ونحو 30% منهم يدرسون في المدارس المهنية.

المرحلة الجامعية: وهي مرحلة دراسية متطورة تعتمد على الإنترنت والتقنية، وهذا التطور التعليمي أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاب الكوريين في الجامعات إلي 80%، وهي من أعلي المعدلات في العالم، وتوجد في كوريا الجنوبية أكثر من 250 جامعة وطنية وخاصة، وتنقسم إلى جامعات وكليات تربوية، ومعاهد، وجامعات صناعية، وجامعات إلكترونية للتعلم عن بعد، وجامعات للمراسلة، والتعلم الإذاعي، وكليات تقنية، وجامعات للفنون، وجامعات مدمجة مع الشركات؛ ولأن كوريا الجنوبية دولة صناعية، فإن توجهات الطلاب الجامعيين تتجه لدراسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهندسة؛ **ويتضمن التعليم العالي في كوريا الجنوبية عدة مسارات:**

- **المسار الأول:** يمنح الطالب شهادة الدبلوم المشارك بعد دراسة تمتد من 2–3 سنوات دراسية.
- **المسار الثاني:** يمنح الطالب شهادة البكالوريوس بعد دراسة تمتد من 4–6 سنوات دراسية.

- **المسار الثالث:** يمنح الطالب شهادة الماجستير بعد دراسة تمتد من 2–3 سنوات دراسية.
- **المسار الرابع:** يمنح الطالب شهادة الدكتوراه بعد دراسة تمتد إلى ثلاث سنوات أو أكثر (خليل، 2002م؛ الدخيل، 2015م؛ الزهراني وآخرون، 2016م؛ الحسين، 1438هـ؛ العمران، 1439هـ).

التعليم غير النظامي في كوريا الجنوبية:

صدر قانون التعليم غير النظامي في كوريا الجنوبية عام 1982م وتم تعديله عام 1990م ويحدد هذا القانون التوجهات الرئيسية للتعليم غير النظامي، والأدوار والمسؤليات الملقاة على عاتق منظمات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والعلاقة بينهما، **ويقسم التعليم غير النظامي في كوريا الجنوبية إلى نوعين رئيسين وهما كالآتي:**

النوع الاول: تعليم مؤسسي للصغار والكبار الذي لم تتح لهم الفرصة الاستفادة من التعليم النظامي.

النوع الثاني: هو مقررات أكاديمية وتنشيطية قصيرة المدى، تقدم للأفراد الملتحقين حديثا بالوظائف، أو الذين يريدون الالتحاق بها.

وتتنوع مؤسسات التعليم غير النظامي في كوريا الجنوبية على النحو الآتي:

المدارس المدنية والمدارس المدنية العليا: وتقدم هذه المدارس فرصا تعليمية متعددة، توازي التعليم في المدارس الابتدائية النظامية، وهذه الفرص متاحة للأشخاص الذين لم يتمكنوا من إكمال الدراسة في المدرسة الابتدائية، وتتوزع المقررات الدراسية فيها خلال فترة تتراوح ما بين (1–3) أعوام.

أما المدارس المدنية العليا؛ فتعقب الالتحاق بالمدرسة المتوسطة، وتقدم هذه المدارس مقررات مشابهة للمقررات التي يتم تدريسها بالمدارس المتوسطة النظامية، وقد بدأت هذه المدارس في الظهور أثناء حقبة السبعينات.

الفصول الخاصة بصغار العاملين: وهي عبارة عن فصول ليلية بصغار العاملين، بدأت في عام 1977م داخل المدارس الثانوية القريبة من المنشآت الصناعية الكبرى، والتي تتحمل بدورها جزءا من تكلفة الدراسة، وقد لعبت هذه الفصول دورا هاما في رفع المستوى التعليمي للعاملين، وفي مساعدة أصحاب المصانع، عن طريق رفع كفاءة العاملين بها، ويشترك في هذه الفصول 3162 مصنعا ومؤسسة، ويبلغ عدد العاملين الذين يدرسون بها 14753 عاملا.

تعليم الكبار: وقد تم إنشاء هذه الفصول لتدعيم العلاقات بين المدارس النظامية والمجتمعات المحلية، ويتم عقد هذه الفصول غالبا في المدارس الابتدائية، أثناء فصل الشتاء في المناطق الريفية، وفي فصل الصيف في المناطق الحضرية، والمواد التي يتم تدريسها في هذه الفصول تعكس حاجات المجتمع، حيث إنها تشمل الأخلاق العامة، والقوانين الأسرية، وتعليم الحاسب الآلي، والتدبير المنزلي، ورعاية الحدائق، والرسم، وطرق الزراعة.

برنامج اختبار شهادة البكالوريوس للأشخاص الذين يدرسون ذاتيا: يمكن للمتقدمين الحصول على شهادة البكالوريوس، دون الحضور أو الانتظام في الكليات أو الجامعات، وعلى المتقدم اجتياز أربعة مستويات هرمية؛ كاختبار الأداب العامة، واختبار العلوم الأساسية، واختبار العلوم المتقمة، والاختبار الشامل، ويبلغ عدد الدارسين في هذا البرنامج حوالي 25 ألف دارس.

المعاهد الخاصة: وتقدم هذه المعاهد تدريسا جماعيا وفرديا في العديد من المواد الدراسية، بما في ذلك الآداب والعلوم وإدارة الأعمال والرياضة والفنون والموسيقى، وقد بلغ عدد هذه المعاهد 58951 معهدا في عام 2001م.

مدارس الهواء والمراسلة: يخدم تعليم الهواء والتعليم بالمراسلة قطاعات عديدة من الشعب الكوري، مثل: العاملين وربات البيوت، وأي شخص لم يحصل على فرص تعليمية عادية أو نظامية، بسبب ظروفة الشخصية أو الاقتصادية، ويتم اختيار المتقدمين فيها بعد اجتياز اختبار القبول المعد لذلك، وقد بدأ إنشاء هذه المدارس عام 1974م، وفي عام 2000م بلغ عدد هذه المدارس (42) مدرسة في جميع أنحاء كوريا، وكان مسجلا بها (13400) دارس، وإلى جانب البث الإذاعي والتليفزيوني، فإن الدارسين فيها يحضرون يوما واحد بالأسبوع للدراسة، كما يكلفون ببعض التدريبات والتمرينات، وبعد دراسة المقررات لمدة ثلاث سنوات، واجتياز اختبار التأهيل، يتم التعامل مع الخريجين بصورة مكافئة لخريجي المدارس العليا النظامية، ولإتاحة الفرصة أمام الخريجين للالتحاق بالتعليم العالي، تم إنشاء جامعة الهواء والمراسلة الكورية عام 1972م، وتبلغ مدة الدراسة بها عامين، وبها (18) قسما للدراسة، وقد تم تغيير اسمها للجامعة الكورية الوطنية المفتوحة في عام 1994م، ولا يشترط إجراء اختبارات للالتحاق بها، وتبلغ مدة الدراسة بالجامعة الكورية الوطنية المفتوحة ما بين (4–10) سنوات، ويبلغ عدد الدارسين بها 390 ألف دارس (فهمي وآخرون، 2004م؛ ص556–559).

التعليم المهني في كوريا الجنوبية:

يعتبر التعليم المهني في كوريا الجنوبية عصب الحياة الاقتصادية؛ لأنه يمد سوق الإنتاج والعمل بالقوى العاملة الفنية المدربة، كما أنه أحد أسباب التقدم الصناعي الهائل لكوريا الجنوبية في السنوات الأخيرة، فهناك حوالي 300 معهدا ثانويا للتدريب المهني بكوريا، لتخريج حوالي 60.000 من العمال المهرة، وكذلك يوجد 23 معهدا للتدريب المهني لخريجي المدارس المتوسطة تحت إشراف وزارة العمل ولمدة عام لإعداد العمال المهرة، ولأهمية التعليم الفني في كوريا الجنوبية وضرورة توفير أيدي فنية عاملة؛ فقد أصدرت الحكومة الكورية عام 1990م قانونا يطالب سلطات التعليم المحلية بزيادة عدد الملتحقين في المدارس الفنية العليا ليتوازى مع نظيره في المدارس الأكاديمية العليا "المدارس الثانوية العامة"، ويبدأ في كوريا الجنوبية تدريس المهارات المهنية في المرحلة المتوسطة من (12–15 سنة) كمواد اختيارية للصفوف الثلاثة الدراسية، وعلى مستوى المرحلة الثانوية فهناك التعليم الثانوي المهني، والذي يتشعب إلى تعليم تجاري وفني وزراعي وصيد الأسماك والحياة البحرية من خلال المدارس الثانوية الشاملة، والمدارس الثانوية البحرية، والمدارس الثانوية الحرفية، وهذا التشعيب الخاص بالتعليم المهني يقدم برامج دراسية تجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني بقدر متساو تقريبا ويلتحق بالتعليم المهني نحو 35% من الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية، وبعد إنتهاء الطلاب من التعليم الثانوي المهني في كوريا الجنوبية يمكن للخريج أما أن يلتحق مباشرة بسوق العمل وهو ما يحدث فعلا بنسبة 90% للخريجين، أو أن يلتحق بالكليات التقنية أو الجامعات المناسبة لمدة تتراوح ما بين (2–4) سنوات دراسية، ويعتبر العديد من القادة البارزين في كوريا الجنوبية هم من خريجي برامج التعليم الفني (يونج، 1999م؛ سليمان، 2000م؛ ص29–30).

رياض الأطفال في كوريا الجنوبية:

لكوريا الجنوبية تاريخ عريق في الاهتمام والرعاية بمرحلة الطفولة المبكرة يصل إلى أكثر من 100 سنة، حيث تأسست أول روضة في عام 1913م لتوفير التعليم للأطفال الكوريين خلال الفترة الاستعمارية، وفي عام 1914م تم إنشاء قسم لتدريب المعلمين والمعلمات في مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى الكلية لأول مره في تاريخ كوريا، وفي عام 1976م تم إنشاء أول خمس رياض أطفال عامة، وبحلول عام 1986م زادت بشكل مثير إلى ما يقرب من (2000) مدرسة رياض أطفال وذلك خلال سياسات الدعم المقدمة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي عام 1998م كلفت الحكومة الكورية فريق متخصص لتولي سياسة وتخطيط قانون التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مما نتج عنه إدخال نظام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتوسع في إنشاء مؤسسات رياض الأطفال،

ووضع خطة وطنية لتنمية وتطوير هذه المرحلة مما يدل على اهتمام الحكومة بتحقيق أفضل تعليم في مرحلة ما قبل المدرسة ووضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف المنشودة من هذه المرحلة، ولذلك تعد مرحلة رياض الأطفال في كوريا الجنوبية مرحلة تعليمية هادفة تقبل الأطفال من عمر (3–5) سنوات، وتغطي مناهجها الجوانب المعرفية والاجتماعية والتقنية والشخصية والصحية واللغوية والمادية، وتنمية المهارات الحياتية للأطفال وحب التساؤل والتحقيق لدى الأطفال، وتنفيذ الأنشطة المتنوعة، ولذلك تبذل الحكومة الكورية جهودا حثيثة لتحسين جودة التعلم في مراكز رعاية الأطفال وفي رياض الأطفال، وتسعى وزارة التعليم الكورية من خلال عدد من المؤشرات إلى رفع جودة التعلم في مراكز رعاية الأطفال، ومن أمثلة هذه المؤشرات: تقليل عدد الأطفال لكل معلم (كثافة الفصول)، وتوافر الوسائط التعليمية، وجودة المناهج الدراسية، وارتفاع معدل النمو البدني للأطفال بعد التحاقهم برياض الأطفال، وتحسن استعدادهم للالتحاق بالصف الأول الابتدائي، وأنماط التفاعل بين المعلمين والأطفال، وقوة الشراكة بين رياض الأطفال وبين أولياء الأمور، وقد أسهمت بعض العوامل التالية في تحسين جودة التعليم في رياض الأطفال في كوريا الجنوبية ومنها: تقويم جودة مراكز رعاية الأطفال ورياض الأطفال بصورة دورية ومؤسسية، وتجويد أساليب تقويم التعلم في رياض الأطفال وشمولها، وتصميم مناهج دراسية قومية موحدة لرياض الأطفال من السن (3–5) منذ العام 2012م وتطويرها بصورة دورية منتظمة بناء على نتائج أحدث البحوث التربوية بمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين، وقوة التناغم بين مناهج رياض الأطفال ومناهج المرحلة الابتدائية، وتدريب عدد كبير من المعلمين على تدريس مناهج رياض الأطفال المطورة، وإشارك أولياء الأمور لمتابعة وتقويم الأنشطة داخل المدارس، وتختلف فترات تعليم ورعاية الأطفال والبرامج التعليمية المقدمة في مؤسسات رياض الاطفال في كوريا الجنوبية مما له الأثر في مدى التنوع الذي تقدمة مؤسسات رياض الأطفال، وتقدم مناهج وبرامج رعاية وتعليم مرحلة الطفولة المبكرة في كوريا الجنوبية وفق نمطين هما: مناهج رياض الأطفال الوطنية؛ وتنفذ بمؤسسات رياض الأطفال العامة والخاصة. وبرامج رعاية الطفل؛ وتقدم بمرافق رعاية الطفولة المبكرة، مع العلم أن مناهج رياض الأطفال في كوريا الجنوبية يتم تحديثها وتطويرها بشكل مستمر، ومن أبرز الخدمات التي تقدمها الحكومة الكورية في مجال تعليم الطفولة المبكرة أنه منذ العام 2012م تم توفير رعاية للأطفال من عمر صفر إلى سنتين، بالإضافة إلى ذلك صرفت بدلات تربية الأطفال للأباء الذين يربون أطفالهم في المنازل ولا يستخدمون أي خدمات للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (محمد ومحمود، 2014م؛ حسب النبي، 2018م؛ همام، 2020م).

التعليم العالي في كوريا الجنوبية:

حظي التعليم العالي في كوريا الجنوبية باهتمام بالغ من الحكومة الكورية، وذلك من خلال ارتباط سياسة التعليم العالي بالتخطيط والتنمية البشرية، وكذلك سن بعض التشريعات التعليمية التي تحقق ارتباطه الوثيق بسوق العمل واحتياجات التقدم الصناعي، وما نتج عنه من إنشاء (19) جامعة صناعية متخصصة في كوريا الجنوبية. وتوجد عدة أنواع من التعليم العالي في كوريا الجنوبية من أهمها: الجامعات والكليات والمعاهد، والتي تقدم برنامجا دراسيا مدته: (4 سنوات للكليات العلمية والنظرية)، و (6 سنوات لكليات الطب)، (ومن 2–3 سنوات للكليات المهنية وكليات المعلمين)، وتكون الدراسة بالمراسلة وكليات الهواء والكليات المفتوحة، وتوجد مؤسسات خاصة للتعليم العالي، لكن جميع مؤسسات التعليم العالي سواء كانت حكومية أو خاصة تخضع للإشراف المباشر من وزارة التربية والتعليم الكورية، ويمارس وزير التربية والتعليم الكوري سلطاته لتحديد عدد الطلاب المقبولين بمعاهد التعليم العالي على اختلاف أنواعها، وتحديد مؤهلات ومستويات أعضاء هيئة التدريس، ومتطلبات الحصول على الدرجات العلمية والمقررات الدراسية، وتحتل كوريا الجنوبية المرتبة الثالثة بعد دولتي أمريكا وكندا في نسبة عدد طلاب التعليم العالي (خليل، 2002م؛ العلوي، 2006م؛ عون، 2015م؛ ص57). ويقع على عاتق الجامعات الكورية المسئولية الأولى في تنفيذ برامج البحوث الأساسية بالتعاون مع المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي الذي يتولى التطبيق (سلامة والنبوي، 1997م؛ ص38). وقد تميزت مؤخرا دولة كوريا الجنوبية في مجال جذب الطلاب الدوليين إليها، حيث احتلت الترتيب الرابع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث سرعة النمو في أعداد الطلاب الدوليين بها، فقد تزايد عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالجامعات الكورية من 4682 طالبا في عام 2001م إلى 86878 طالبا في عام 2012م (مصطفى، 2015م).

ويعزو الباحث سبب إقبال الطلاب الأجانب للدراسة في كوريا الجنوبية والزيادة الملحوظة في عدد الطلاب الأجانب فيها؛ إلى تميز كوريا الجنوبية في تحسين نظامها التعليمية ذو المكانة المرموقة والمخرجات الجيدة، وأسعار البرامج الدراسية المنافسة فيها مقارنة بدول أخرى، وما تقدمة الحكومة الكورية من تسهيلات وخدمات مختلفة لجميع الطلاب الأجانب فيها، ويجد علم الباحث أن كوريا الجنوبية تعد من البلدان المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع جدا، وهذا قد يعيق توجه كوريا الجنوبية من استقطاب الطلاب الأجانب (المبتعثين) للدراسة في جامعاتها واستثمار نظامها التعليمية.

مؤسسات الاعتماد الأكاديمي في كوريا الجنوبية:

في البداية تولت وزارة التعليم والمجلس الكوري للتعليم الجامعي (KCUE) شئون إدارة نظام الاعتماد الجامعي، وذلك مع وجود مجلس ارشادي لسياسة التعليم الجامعي (ACUEP) الذي كان يقدم توصياته حول الاعتماد الجامعي إلى وزير التعليم ليتخذ القرار النهائي بشأنه، وفي عام 1993م أنشأت وزارة التعليم والمجلس الكوري هيئة مستقلة داخل المجلس الكوري للتعليم الجامعي، أطلق عليها اسم "المجلس الكوري للاعتماد الجامعي (KCUE)" ليعمل كأعلى سلطة رسمية في تقويم أداء الجامعات، ويتألف هذا المجلس من (16) عضوا ممثلين عن الجامعات والصناعة والحكومة، ليتماشى مع الظروف المجتمعية والتنموية الكورية (سلامة والنبوي، 1997م؛ ص34–35).

المناهج التعليمية في كوريا الجنوبية:

تعد المناهج الدراسية الكورية مركزية، وهي مناهج محاكية للمناهج الأمريكية، وتخضع للتغيير والتطوير كل (5–10) سنوات لمواكبة التقدم العلمي، ولا وجود للدين في المناهج الكورية، وتتولى وزارة التعليم الكورية إعداد وثائق مناهج التعليم الكورية لجميع مراحل التعليم، كما تتولى وزارة التعليم بالتعاون مع المعهد الكوري للتقويم وبعض الشركات الخاصة في إعداد وتطوير المناهج والكتب الدراسية وأدلة المعلم، وتشرف وزارة التعليم الكورية على المنهج الدراسي الوطني، ويجري تزويد المدارس الكورية بإطار المناهج الدراسية الوطنية التي تضعها وزارة التعليم لتحديد محتوى المادة، فهو يحدد أيضا مقدار الوقت الذي يستغرقه إعطاء المادة في العام الدراسي، وعلى الرغم من أنه يجب على كل مدرسة أن تدرس المنهج الذي تقدمه وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية، إلا أن مديري المدراس يتمتعون باستقلالية تمكنهم من إضافة بعض المحتوى والمعايير للمناهج الدراسية لتلبية احتياجات مدارسهم، وتميزت كوريا الجنوبية بإدماج مناهج التحليل والتفكير المنطقي في المدارس، وفي العام 2015م تم تنقيح المناهج الدراسية الكورية كي تحقق الأهداف المنشودة للتعليم الكوري وتطوير الشخصية الفردية للطلاب.

وتعمل المدارس العامة والخاصة في كوريا الجنوبية على السواء ضمن إطار المنهاج الوطني المعد من قبل وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا (الدخيل، 2015م؛ الحرة، 2016م؛ همام، 2020م).

تمويل النظام التعليمي في كوريا الجنوبية:

يحظى التعليم في كوريا الجنوبية بمكانة اجتماعية واهتمام من الجميع، تلك المكانة التي تترجمها ميزانية الدولة، حيث تبلغ ميزانية التعليم في كوريا الجنوبية حوالي 25 مليار دولار سنويا أي حوالي

20% من ميزانية الدولة، وقد ساعد الدعم المالي المقدم من المجتمعات الدولية والمساعدات الخارجية إلى استعادة كوريا الجنوبية حيوية نظامها التعليمي في أعقاب الحرب الكورية، وقد بلغت تلك المساعدات ما بين عام (1960–1990م) حوالي 14 مليار دولار أمريكي ساهمت في تطوير التعليم في كوريا الجنوبية، وقد حصلت كوريا الجنوبية منذ استقلالها عام 1948هـ إلى عام 1951م على حوالي (1207) مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية والمعونات الأجنبية المقدمة من اليونسكو في مجال تطوير التعليم؛ وقد كان هذا الدعم متنوعا فقد شمل المساعدات لبناء المرافق التعليمية وطباعة الكتب المدرسية.

ويقوم تمويل التعليم في كوريا الجنوبية على أساس المناصفة بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ تتحمل الحكومة نسبة 35% من جملة الإنفاق على التعليم، توجه معظمها إلى التعليم الابتدائي، أما النسبة المتبقية 65% فتمول من بنود أخرى، وتحديدا يعتمد تمويل التعليم في كوريا الجنوبية على أربعة مصادر رئيسة؛ وهي: تخصيص جزء من الناتج القومي الإجمالي للدولة، والضرائب، والتمويل المحلي من خلال تحصيل الضرائب العامة، والشركات والمؤسسات الصناعية، كما أن كوريا الجنوبية تخصص 2.6% من دخلها الإجمالي السنوي للبحث العلمي البالغ 900 مليار دولار أمريكي سنويا.

وتخصص وزارة التعليم الكورية ميزانية مالية سنوية لكل مدرسة لتغطية نفقاتها، ما عدا رواتب المعلمين فإنها تصرف من الدولة، ويتفاوت حجم ميزانية المدارس بناء على عدة عوامل مختلفة، وقد تصل ميزانية المدرسة الكورية حوالي 300.000 دولار أمريكي سنويا، تتحمل وزارة التعليم الكورية بما يقارب تغطية 80% من ميزانية المدرسة، وتنفق وزارة التعليم الكورية مبلغ (7434) دولار أمريكي على كل طالب في جميع مستويات التعليم مقارنة مع متوسط الانفاق العالمي البالغ (8831) دولار أمريكي، وهذا يعني أن 7.6% من إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية يجري إنفاقه على التعليم مقارنة مع متوسط الانفاق العالمي البالغ 5.9% وهذه النسبة هي ثاني أعلى نسبة للإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد ساهم تنوع مصادر تمويل التعليم في كوريا الجنوبية وتعدد الموارد المالية المخصصة للتعليم نتيجة النمو الاقتصادي في إزدياد تطوير التعليم الكوري في جميع المراحل الدراسية (العلوي، 2006م؛ لي وآخرون، 2012م؛ ص443؛ الدخيل، 2015م؛ العمران، 1439هـ؛ همام، 2020م).

بالإضافة إلى ما سبق عملت الحكومة الكورية الجنوبية بجد لتوسيع تمويلها التعليمي والحفاظ على النسبة المخصصة للتعليم من ميزانية الحكومة، وحصة تكلفة التعليم في مقابل الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال فرض (ضريبة التعليم) وإصدار قانون (المنح المالية من أجل التعليم

المحلي)، ولكي تلبي حكومة كوريا الجنوبية مطالب الناس ورغبتهم في توسيع نطاق التعليم بتعليم أكبر عدد ممكن من الطلبة بتكلفة منخفضة، عملت بنظام النوبات المدرسية من (2–3) نوبات ومدارس ليلية، ومن خلال هذه الطريقة منخفضة التكلفة استطاعت كوريا الجنوبية أن تواجه الطلب المتزايد على التعليم (همام، 2020م؛ ص173).

ويرى الباحث أن الاستغلال الأمثل للمعونات المالية الأجنبية والحماية الأمنية الأمريكية المقدمة لدولة كوريا الجنوبية؛ قد كان لها الأثر الكبير في دعم التعليم الكوري وتطويره، وتخفيف العبء المادي على الدولة عقب الاستعمارات والحروب التي مرت بها كوريا الجنوبية: (الاحتلال الاستعماري الياباني في الفترة 1910–1945م، ثم الاحتلال الأمريكي الديمقراطي لكوريا بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة 1945–1948م، ثم وقوع كوريا كمنطقة صراع أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، تلتها الحرب الأهلية مع كوريا الشمالية خلال الفترة 1950–1953م) وما نتج عن هذه الحروب خاصة (الحكم الاستعماري الياباني، والحرب الكورية) من آثار مدمرة في ظل نقص الموارد وضعف الإمكانات منذ استقلال كوريا الجنوبية في عام 1948م.

المباني المدرسية والوسائل والتجهيزات التعليمية في كوريا الجنوبية:

هيأت الحكومة الكورية كافة وسائل التعليم الداعمة للعملية التربوية، فلا توجد مباني مستأجرة في كوريا الجنوبية، وتتميز المدارس الكورية بكبر مساحتها، وسعة فصولها، وتكون شاملة لكل المرافق التعليمية والأجهزة التقنية، مع وجود ممرض في المدرسة يهتم بالجانب الصحي للطلاب، ومطعم لإعداد الوجبات الغذائية الصحية المجانية، ويخصص لكل تلميذ مخزن صغير يستخدمه لحفظ حاجاته الخاصة، ولا يوجد عمال نظافة في المدارس الكورية، حيث يقوم بتنظيفها كل منسوبي المدرسة وأولياء الأمور، ويوجد تكدس ملحوظ للطلاب في المدارس الكورية (العمران، 1439هـ).

التقنية الحديثة في التعليم الكوري:

بدأت كوريا الجنوبية بإدراك الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها التطورات التقنية الحديثة في مجال التعليم، ولذلك قامت تدريجيا بتبني المشروع التعليمي (Kidnet) للاستفادة من إمكانات المشروع التقنية المتطورة في خدمة وتطوير البيئة التعليمية بجميع مكوناتها؛ وقد بدأ مشروع (Kidnet) في عام 1996م لإدخال شبكة الإنترنت في المدارس الابتدائية، وتم التوسع في المشروع ليشمل المدارس المتوسطة والثانوية ثم المعاهد والكليات والجامعات، وتم تمويل المشروع من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والشركات وبقية فئات المجتمع، ونفذ المشروع من خلال التعاون ما بين وزارة التربية والتعليم

الكورية ووزارة الاتصالات والمعلومات وشبكة الشباب العالمية من أجل السلام متشجان أمريكا وإحدى الصحف الكورية، وقد حددت عشرة سنوات لتنفيذ المشروع، وأن يكون بحلول عام (2005م) قد غطيت جميع المدارس الابتدائية الكورية بخدمة الإنترنت (المدحجي، 2009م؛ ص44).

وقد قامت كوريا الجنوبية بدعم البنى التحتية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال إطلاق الخطة الرئيسية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع جهاز كمبيوتر واحد لكل معلم، ووصول الإنترنت للطلاب في الفصول الدراسية، وتم تعديل المناهج الدراسية لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد (OECD, 2014).

المعهد الكوري للتطوير التربوي (KEDI):

أولت الحكومة الكورية اهتماما فائقا بتطوير التعليم لخدمة أغراض المجتمع، والانتقال بالمجتمع الكوري لصفوف المجتمعات المتقدمة، وقد تمثل هذا الاهتمام بإنشاء المعهد الكوري للتطوير التربوي (KEDI) عام 1972م كمؤسسة مستقلة للبحث والتطوير التربوي بتمويل من الحكومة الكورية، ويعتبر هذا المعهد بحق العقل المفكر لوزارة التعليم الكورية والمنتج للمواد التعليمية المختلفة، ويعتبر عمل وزارة التعليم تنفيذيا فقط، بل أن الإنجازات التربوية الهامة التي حققتها كوريا الجنوبية تعتبر نتاجا لهذا المعهد، ومن أهم مقومات نجاح هذا المعهد ما يلي: استقلالية المعهد (الإدارية والمالية)، الدعم والإشراف الرئاسي الذي يحظى به المعهد، وإنتساب أكثر من (300) باحث وفني لكادر المعهد للتفرغ لقضايا البحوث والتطوير مع توفير الدعم والتشجيع المعنوي والمادي للباحثين والفنيين، والانفتاح على تجارب التطوير العالمية. ويهدف المعهد إلى ما يلي: مساعدة الحكومة لوضع سياساتها التربوية وخططها طويلة المدى، ومحاولة تحسين فاعلية العملية التعليمية وفق الإمكانيات المتاحة، والقيام بالبحث والتطوير التربوي في مجال استخدمات الحاسب الآلي في كافة المستويات الدراسية، ونشر وتوزيع نتائج البحوث التربوية لمختلف المؤسسات التعليمية، وتوفير فرص تبادل الخبرات الجديدة في المجالات التربوية مع الدول الأخرى (فؤاد وإبراهيم، 1998م؛ ص113–114).

التوجيه والإرشاد في التعليم الكوري:

تعد فكرة التوجيه والإرشاد جزء مهم في المنظومة التعليمية في كوريا الجنوبية، ودخلت فكرة التوجيه والإرشاد الطلابي إلى كوريا الجنوبية عام 1949م، إذ تضمن برنامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة مقررا في الإرشاد والصحة العقلية، وفي عام 1957 استحدثت وزارة التعليم الكورية وظيفة المدرس المرشد، وبدأت برامج تدريب المدرسين في مجال التوجيه والإرشاد، وقد قامت بعض الجامعات

الكورية بتقديم برامج تدريبية أثناء الخدمة للمدرسين والمرشدين في جميع مسارات التوجيه والإرشاد الطلابي (البحيري، 2010م).

التربية على قيم المواطنة في كوريا الجنوبية:

بدأ تطبيق التربية للمواطنة في كوريا الجنوبية منذ عام 1980م في المناهج الدراسية الكورية من خلال مقرر مستقل يسمى بـ "التربية الأخلاقية"؛ ويقوم على مبادئ الفلسفة الكونفوشيوسية، ويتم كذلك تعليم التربية للمواطنة من خلال تضمين موضوعاتها في مقررات الدراسات الاجتماعية.

وأخيرا اعتمدت كوريا الجنوبية سياسة تعليمية حديثة لتفعيل التربية على المواطنة الرقمية في المدارس الكورية وتعتمد على ما يلي:

- تقديم المناهج المطورة في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى تحقيق الثقافة الحاسوبية لكل التلاميذ والطلاب، بحيث يصل المتعلم إلى مرحلة التعليم العالي وهو متمكن من استخدام تطبيقات الحاسوب وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وسيتم اعتماد إمتلاك الثقافة الحاسوبية لجميع الطلاب قبل الدخول لمرحلة التعليم العالي، وستكون أحد شروط الالتحاق بالتعليم العالي.

- تفادي سلبيات المنهج المركزي من حيث البعد عن التمركز حول المعرفة والإنطلاق إلى ربط تدريس العلوم بالتكنولوجيا والمجتمع عن طريق تطوير مناهج جديدة تتضمن اتجاه (STS) مما يساعد المتعلم على ربط تعلمه بحياته اليومية، ويجعل التعليم ذو معنى.

- تجهيز جميع المدارس الكورية بأجهزة الكمبيوتر، وتطوير العديد من المواد التعليمية التي لا تعتمد على الكتاب المدرسي فقط، بل أيضا تعتمد على الإنترنت كوسيلة لتداول المعلومات.

- السماح للشركات الخاصة بإنتاج المواد التعليمية الإلكترونية وتداولها تجاريا بين الطلاب.

- دعم وزارة التعليم لإنتاج مواد تعليمية إلكترونية وبرامج متطورة وذات معنى فعال في التعليم.

- استحداث برنامج التربية الذكية (Smart Education): قررت كوريا الجنوبية تخصيص مبلغ 1.4 مليار يورو في الفترة ما بين (2013م إلى 2015م) لتمويل برنامج التربية الذكية (Smart Education)، ومن المقرر أن يتم في إطاره تعميم الكتب المدرسية الرقمية، وتزويد أكثر من 7 مليون طالب في كافة مراحل التعليم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) بالألواح الرقمية.

- تنظم حكومة كوريا الجنوبية دورات للتوعية بالمبادئ الأخلاقية للمدرسين والتلاميذ وأولياء الأمور والموظفين العموميين منذ العام 2001م، وعقد دورات لتدريب المعلمين على وضع مقررات تعليمية خاصة عن الاستفادة السليمة من المعلومات، كما تعمل على نشر الكتب الدراسية وإنتاج أشرطة فيديو تتضمن تشكيلة من المواد التعليمية.

- تقدم الحكومة الكورية الدعم المالي والتقني إلى المنظمات المدنية ليتسنى لها الإضطلاع بالأنشطة اللازمة للوقاية من إدمان الإنترنت، ويتعين بحكم القانون الكوري تدريب جميع الطلاب من رياض الأطفال حتى الجامعة في قطاع التعليم، وجميع الموظفين في القطاع العام على الوقاية من إدمان الإنترنت (Kim, 2009؛ عبدالرازق وآخرون، 2020م؛ ص152–153).

إحصائية التعليم في كوريا الجنوبية:

بحسب موقع وزارة التعليم الكورية (Ministry of Education, 2019) فإن آخر إحصائية تعليمية لعام 2019م للتعليم الكوري جاءت على النحو الآتي كما في الجدول (2):

جدول (2): إحصائية التعليم في كوريا الجنوبية لعام 2019م

م	المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
1	رياض الأطفال	8488	538587	36461
2	الابتدائية	5855	3299133	176756
3	المتوسطة	3144	1979656	109059
4	الثانوية	1561	1496277	90735
5	التعليم المهني	692	466129	35688
6	الثانويات الملحقة بالشركات الصناعية	4	286	26
الإجمالي		19.744	7.780.068	448.725

(جان وآخرون، 2019م؛ ص152)

التربية الخاصة في التعليم الكوري:

يقرر نظام التعليم في كوريا الجنوبية أن التعليم منذ رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة المتوسطة هو تعليم إجباري ومجاني لذوي الاحتياجات الخاصة، أما تعليمهم في المرحلة الثانوية فالحكومة تدعم الراغبين والمتميزين منهم بالالتحاق في التعليم المهني.

ولذلك تفرض وزارة التعليم الكورية أن يكون هناك مدرسة خاصة واحدة على الأقل في كل محافظة لخدمة الطلبة الكوريين الذين يحتاجون لخدمة التعليم الخاص، وأغلب المدارس الخاصة هي مدارس شاملة تقدم خدماتها للطلبة الذين يعانون من إعاقات شديدة في جميع الأعمار، وفي عام 2007م وضعت وزارة التعليم الكورية برنامجا يهدف إلى دمج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي بأكبر قدر ممكن وذلك من خلال تشجيع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة على البقاء في المدارس العادية، إما عبر التسجيل في صفوف خاصة داخل المدرسة، أو عبر مزيج من الصفوف الخاصة والعادية وفق قدراتهم، وأما بالنسبة إلى الطلبة الذين لا تسمح لهم حالتهم الصحية بحضور المدارس العادية، فقد عملت الحكومة الكورية على إنشاء المدرسة البديلة المستقلة التي تركز على التعليم الشخصي، إضافة إلى أن المدرسة الثانوية تقدم التعليم على الهواء أو بالمراسلة للطلبة الذين لا يستطيعون الذهاب للمدرسة شخصيا، وأخيرا استحدثت كوريا الجنوبية (برنامج الجسر العالمي) للطلبة متعددي الثقافات، ويهدف البرنامج إلى تقديم المشورة وخدمات الرعاية الاجتماعية، وبناء العلاقات بين كوريا الجنوبية والدول الأم لهؤلاء الطلاب (فرج، 2010م؛ الدخيل، 2015م؛ العمران، 1438هـ؛ الحسين، 1438هـ).

رعاية الموهوبين في التعليم الكوري:

يهتم التعليم الكوري كثيرا بالموهوبين والمبدعين والمفكرين ورعايتهم، وذلك يظهر بوجود مدارس حكومية مخصصة للموهوبين والمبدعين، مزودة بأحدث التجهيزات في المختبرات والمعامل، حيث يتم اختيار المتميزين منهم ليتم الحاقهم في مدارس ثانوية تعنى بتخصصاتهم، وإتاحة الفرص لهم بمواصلة دراساتهم العليا، والقيام بأبحاث مشتركة مع الباحثين والعلماء، ويسمح للموهوبين بتخطي صفا واحد في الابتدائية، وآخر في الثانوية، كما تقدم الحكومة الكورية برامج عديدة للكشف عن الموهوبين ورعايتهم، وقامت الحكومة الكورية أيضا بإنشاء المعهد الوطني للتعليم الخاص في عام (1994م) الذي يتحمل مسئولية تطوير برامج تعليم الموهوبين ورعايتهم.

ويوجد في كوريا الجنوبية ما يسمى بالمدارس المتخصصة، وهي مدارس مخصصة لنخبة من الطلبة المتميزين في مجموعة متنوعة من المجالات تشمل: (الفنون والموسيقى وألعاب القوى واللغة الأجنبية والعلوم)، وتهدف هذه المدارس إلى التعرف إلى قادة المستقبل في هذه المجالات ورعاية مواهبهم، وللالتحاق بها يجب على الطلبة تقديم طلبات للقبول في هذه المدارس (فرج، 2010م؛ الدخيل، 2015م؛ العمران، 1438هـ؛ الحسين، 1438هـ).

التعليم الظلي (الدروس الخصوصية) في كوريا الجنوبية:

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية في كوريا الجنوبية إحدى أوضح ظاهراتها الاجتماعية مقارنة بها في دول أخرى عديدة، ويقدر مجموع ما أنفقته الأسر الكورية على الدروس الخصوصية في العام 2006م بحوالي (24) مليار دولار أمريكي، وهو يعادل (2.8% من الناتج الكوري المحلي)، وفي العام 2014م قدر الإنفاق العام على الدروس الخصوصية في كوريا الجنوبية ما يقارب (18) مليار دولار أمريكي لعام 2014م، كما برزت ظاهرة نجوم التدريس الخصوصي (Star Tutors) ممن بنوا ثروات بملايين الدولارات من وراء مهنتهم الرائجة في كوريا الجنوبية، وقد بذلت الدولة الجهود المتنوعة عبر العقود الأخيرة لمعالجتها، وقد بدأت تلك الجهود أن تثمر مؤخرا خاصة مع احتلال جودة النظام التعليمي في كوريا الجنوبية لمراكز عالمية متقدمة، وبما أن جودة تعليم الرياضيات والعلوم في كوريا الجنوبية احتلت المركز 34 عالميا من أصل 144 وهي بيانات قد تعني أن بالرغم من جودة الخدمات التعليمية في كوريا الجنوبية إلا أنه يوجد شدة في التنافس بين الطلاب الأعلى إنجازا في التعليم وخاصة في مادتي الرياضيات والعلوم، بما يدفعهم بالتالي لتلقي الدروس الخصوصية فيها، ويعتبر الغرض الأكثر شعبية في كوريا الجنوبية للدروس الخصوصية هو استخدامها كاستراتيجية إثرائية، حيث يستخدمها الطلاب المتفوقون بغرض رفع أدائهم المدرسي، وأن دور الدروس الخصوصية في كوريا الجنوبية يصنف غالبا في الإثراء، **ومن محاولات حكومة كوريا الجنوبية للحد من التعليم الظلي (الدروس الخصوصية) ما يلي:**

- صدر قانون في عام 2013م بمنع المعلمين النظاميين بالمدارس الحكومية أو الخاصة وأساتذة الجامعات ذوي الدوام الكامل من تقديم الدروس الخصوصية، وعادة ما يكون المعلمون الخصوصيون في كوريا الجنوبية هم طلاب جامعيين أو طلابا بالدراسات العليا أو معلمين مهنيين لا يعملون بالمعاهد التعليمية الخاصة.

- أصدرت الحكومة الكورية **(قانون إصلاح 30 يوليو التعليمي)** في سبعينيات القرن الماضي والذي يحظر على الطلاب والمعلمين الانخراط في دروس خصوصية سواء لطالب واحد أو مجموعة من الطلاب.

- **إنشاء معاهد هاكون (Hakwn):** وهي مدارس تحاكي الفصول الدراسية، وتوفر دراسة أكثر تقدما من المدارس الرسمية، وتحتفظ الحكومة الكورية بسيطرة قوية عليها.

- **الدروس الخصوصية بالمراسلة (هاكسوبجي Haksupji):** وفيها يتلقى الطلاب موادا تعليمية مثل: أوراق الدراسة الذاتية التي يتم إعدادها وتسليمها بانتظام من قبل شركات خاصة.

- **الدروس الخصوصية التقليدية داخل المدارس:** وتضم برنامج (ASP) ما بعد الدراسة كبديل (قانوني) وتقليدي للدروس الخصوصية وهو يتاح بالمدارس الكورية بعد أوقات الدراسة، وهو يلائم الأسر ذوي الدخل المنخفض، وكان عاملا مهما في خفض النفقات العامة على التعليم الظلي.

- **الدروس الخصوصية عبر التكنولوجيا:** ولها عدة أشكال ومنها ما يلي:

  - يمكن للطلاب شراء الدورات الدراسية والمواد التعليمية عبر الإنترنت والتي يوفرها المعلمون العاملون في معاهد التعليم الخصوصي.

  - **موقع محطة البث التعليمية (EBS):** وهو موقع حكومي للتدريس الخصوصي عبر الإنترنت، وقد بدأت هذه المحطة في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

- **شركات الدروس الخصوصية:** وتشغل اهتمامات الطلاب من خلال إعلاناتها بالصحف وعلى اللوحات والحافلات.

- **المدارس المتخصصة (المعاهد الخاصة الربحية hagwons):** يقوم معظم الطلاب الكوريين الجنوبيين بالمشاركة في شكل من أشكال الدراسة الموجهة خارج المدرسة، تتراوح بين جلسات الدروس الخصوصية أو الدروس في المعاهد الخاصة الربحية **(hagwons)** أو المدارس المتخصصة بتقديم برامج مكثفة بمقابل مالي لتدريب الطلبة على اجتياز امتحانات القبول وخاصة اختبار الاستعداد للدراسة الجامعية (CSAT) فهي الأساس في تحديد الجامعة التي سيرتادها الطالب مستقبلا، ولذلك ينفق معظم الآباء أموالا طائلة على الدروس الخصوصية والمدارس التي

تعد الطالب لاختبارات معينة بهدف مساعدة أبنائهم على التحضير للامتحان ورفع نتيجة أدائهم في الاختبارات وخاصة اختبار (CSAT).

- **فرض قانون إصلاح التعليم:** فرضت الحكومة الكورية في عام 1980م قانون إصلاح التعليم، ويهدف القانون إلى حظر الدروس الخصوصية وتقديم البديل المدرسي.
- فرض سقف لأجور وأوقات مراكز التدريس الخصوصي من قبل الحكومة الكورية.
- **تقديم بدائل تكنولوجية لتفادي الدروس الخصوصية:** وذلك من خلال مبادرتين رئيسيتين وهما:
  - **نظام البث التعليمي (EBS):** انطلق عام 1974م وهو يوفر سياقات تعليمية متنوعة تسعى جاهدة لتعزيز التعليم العام والحد من نفقات التعليم الخاص، كما قدم أنظمة تفاعلية للتعلم الإلكتروني بما يحقق المساواة في التعليم.
  - **نظام التعليم المنزلي الشبكي (CHLS):** تأسس عام 2004م وشارك فيه أكثر من (1.5) مليون ونصف طالب وأكثر من 6000 معلم.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في معاهد هاكون هي الأعلى في جميع مستويات التعليم، وأن استخدام مواد الدراسة الذاتية تعد أيضا منتشرة بين طلاب المدارس الابتدائية، ولكن المشاركة في هذين الشكلين يتناقصان بشكل كبير كلما زاد مستوى التعليم (الدخيل، 2015م؛ الزيودي، 2016م؛ مصطفى، 2017م).

ويلحظ الباحث أن جهود وزارة التعليم الكورية في الحد من تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية، ربما قد أوتيت ثمارها بدليل الإجراءات والأفكار التي تبنتها، والقوانين التي أصدرتها، وإنخفاض الإنفاق العام على الدروس الخصوصية؛ ففي العام 2014م قدر الإنفاق العام للأسر الكورية على الدروس الخصوصية في كوريا الجنوبية ما يقارب (18) مليار دولار أمريكي، بإنخفاض ملموس عن الإنفاق العام للأسر الكورية على الدروس الخصوصية لعام 2006م إلى ما يقارب (24) مليار دولار أمريكي والذي يعادل (2.8%) من الناتج الكوري المحلي، ونتيجة لإتباع إجراءات الحد من تفاقم تلك الظاهرة، تم توفير ما يقارب مبلغ (6) مليار دولار أمريكي في العام 2014م مقارنة بالعام 2006م.

الرفاهية التعليمية في التعليم الكوري:

تعتبر كوريا الجنوبية مثالا للتحول من بلد فقير إلى بلد متقدم من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية، وقد أدت القوة الاقتصادية الكورية إلى إحداث ما يسمى بالرفاهية التعليمية في كوريا الجنوبية، والتي من آلياتها الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، وتوفير تعليم إلزامي مجاني عالي الجودة، ونشر التعليم مدى الحياة، ونشر العلم وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، وتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي، وتحسين نظام تمويل التعليم في كوريا الجنوبية (جونجي، 2011م؛ همام، 2020م؛ ص242).

تقييم الطلاب في التعليم الكوري:

تقوم المدارس في كوريا الجنوبية بترفيع جميع طلبة المدارس الابتدائية تقريبا إلى المدارس المتوسطة، وطلبة المدارس المتوسطة إلى المدارس الثانوية، أي الانتقال انتقالا آليا، وتمنح الشهادات للطلبة اعتمادا على تقييمِ المدرسة الداخلي، ونظرا لوجود نظام الترفيع الآلي فإن نسبة النجاح دائما تكون قريبة إلى الـ (100%) كما أن نِسبة التسرب تكاد تكون صفرا، وعلى الرغم من الامتحانات التي تعقدها المدارس الكورية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، فإن هذه الامتحانات لا تعتبر معيارا للانتقال إلى صف أعلى، بل إنها تستخدم كإحدى وسائل التقويم للطالب، أما قبول الطالب في التعليم الثانوي فيستدعي تقدم الطالب بنهاية المرحلة المتوسطة لامتحان قبول التعليم الثانوي، وتنظم الامتحانات من قبل الإدارات التربوية المحلية.

وتتمتع كوريا الجنوبية بنظام لعمليات التقويم التشخيصية، ويسمى بالتقويم الوطني للأداء التربوي (NAEA)، ويتم سنويا إجراء هذا التقويم في مادتين من المواد الدراسة لجميع الطلبة في (الصف السادس الابتدائي، الصف التاسع المتوسط، الصف العاشر الثانوي) لغرض بحثي معلوماتي، ويجرى إبلاغ الطلاب بنتائج هذا التقويم على نحو فردي.

ويقوم المعلون في جميع المستويات بتقويم طلابهم على نحو منتظم، إذ يحصل الطلبة على سجلات الطالب المدرسية أو سجلات النشاط الطلابية، التي تقدم معلومات مفصلة عن أداء الطلاب الأكاديمي، وتتضمن هذه السجلات معلومات عن الأداء المدرسي بحسب المادة والحضور، والمشاركة الصفية، والمشاركة الخدمية، والأنشطة اللاصفية، والانجازات الخاصة، والسلوك والتطور الأخلاقي، والتطور الجسدي، والجوائز المقدمة عبر سرد وصفي لأداء الطالب، وتستخدم هذه السجلات بصورة متزايدة بمنزلة مقياس لأداء الطلبة لقبولهم في كلا المستويين الثانوي والجامعي، من أجل التخفيف

من ضغط الفحص الذي يشعر به كثير من الطلبة في كوريا الجنوبية، ويجرى أيضا تقويم طلبة المرحلة الثانوية بناء على أدائهم في المدرسة الثانوية.

وقد تميزت كوريا الجنوبية باستخدام الامتحانات العامة القائمة على المنافسة بوصفها وسيلة للاصطفاء والانتقال على السلم الاجتماعي، ويقيم الطلاب أيضا في كوريا الجنوبية بناء على تقارير المعلم، وملفات الطلاب، وسجلات الإرشاد في المدرسة، إذ يتم انتقال الطالب من صف دراسي إلى الصف الذي يليه بشكل تلقائي في نظام الترفيع، والاختبارات تعقد لأجل تقويم التعليم، ولا تؤثر على نجاح الطلاب، ولكنها تساعد في توجه الطلاب لاختيار التخصص عند الانتقال للثانوية، ويعتمد التخرج من المرحلة الثانوية استكمال الطالب لعدد من الساعات المطلوبة لبعض المقررات، ويتم اختباره فيها، ويتطلب من الطلاب إجراء اختبار استعداد الدراسة الجامعية (CSAT) وهو الأساس في تحديد الجامعة التي سيرتادها الطالب.

وتؤخذ أوقات الامتحانات على محمل الجد في كوريا الجنوبية، ويخيم الصمت في أنحاء البلاد أيام الامتحانات العامة، لدرجة أنها تغير حياة الآخرين من غير الطلبة، إذ يجرى تحويل مسار حركة المرور بعيدا عن أماكن الامتحانات، وتعدل شركات الطيران مواعيد رحلاتها للحد من الضجيج منعا لتشتت أذهان الطلبة في قاعات الامتحانات، وتخصيص سيارات الشرطة لوضعها تحت تصرف الطلبة الذين يحتمل تأخرهم عن مواعيد الامتحانات، وكذلك تفتح الشركات أبوابها إلى ساعات متأخرة من الليل بما يناسب الآباء الذين سهروا إلى وقت متأخر من الليل على تدريس أبنائهم (الدخيل، 2015م؛ النعيمي، 1438هـ).

الإعلام التربوي في التعليم الكوري:

بدأ نظام الإعلام التربوي في كوريا الجنوبية عام 1990م لدعم التعليم الموجود بالمدارس وربطة بالمجتمع، حيث يوجد بث إذاعي وتلفزيوني تربوي يقدم شروحا للدروس، ودورات عن بعد، ودورات للمعلمين، وبرامج لتعليم اللغات الأجنبية، والحاسب الآلي، وغيرها من البرامج التي تقدم دعم لبرامج ما بعد المدرسة، والتعلم عبر الإنترنت، أو من خلال القنوات التربوية (العمران، 1439هـ).

إعداد المعلمين في كوريا الجنوبية:

تعد وزارة التعليم الكورية هي الجهة المسؤولة عن برامج إعداد المعلم والإشراف على جميع جوانب البرامج، مما يمنح هذه البرامج القوة الأكاديمية، حيث تسعى هذه البرامج إلى تنفيذ أهداف وسياسات وزارة التعليم الكورية، وبالتالي تقدم وزارة التعليم الدعم اللازم للجامعات من خلال الإشراف والتوجية

ومتابعة إشراف الجامعات، وتتبع كوريا الجنوبية في برامج إعداد المعلم (النظام التكاملي)، حيث يتم إعداد المعلمين في كليات تدريب المعلمين وكليات التربية إعدادا متكاملا من جميع الجوانب، وأن جميع العمليات المرتبطة في توظيف وتدريب وتأهيل المعلمين، وإصدار الشهادات لهم وتعيينهم هي مسؤولية وزارة التعليم وحدها، وتقدم كليات التربية في كوريا الجنوبية برامج لإعداد المعلمين تكون مدتها أربع سنوات، وتتراوح عدد الساعات الأكاديمية فيها بين (140–145) ساعة دراسية، وتمنح برامج إعداد المعلمين في كوريا الجنوبية الخريجين شهادة البكالوريوس في المستوى الثاني، وبعد اجتياز اختبار التوظيف التنافسي في كوريا الجنوبية والانتظام بالخدمة لمدة ثلاث سنوات يمنح المعلم شهادة المستوى الأول.

ويتوجب نظاما على الكوريين الجنوبيين الراغبين في الإنضمام لمهنة التدريس أن يخضعوا لاختبارين أساسيين هما: (الاختبار الأول): اختبار دخول برامج إعداد المعلمين و (الاختبار الثاني): الاختبار الوطني لتوظيف المعلمين (NTET).

وتعتمد لجان قبول الطلاب الذين يسجلون في برامج إعداد المعلمين بكوريا الجنوبية أربعة معايير بأوزان مختلفة وهي: سجلات المدرسة الثانوية: (المعدل العام – توصيات المعلمين)، وامتحانات القبول في الجامعة التي تجريها الدولة مرة واحدة في السنة، وامتحانات مقالية، ومقابلات شخصية، وتستعمل هذه المعايير لتقدير الإعداد الأكاديمي، والقدرة العامة، والميول، مع التنوية بأن يتم قبول الطلاب مرتفعي التحصيل فقط (وهم أعلى 10% من خريجي المدارس الثانوية).

وتفصيلا لمتطلبات القبول في برامج إعداد المعلم بالجامعات الكورية: (الحصول على شهادة الثانوية العامة مرفق معها السجل الأكاديمي في المرحلة الثانوية، اجتياز اختبار CSAT وهو اختبار معياري يقيس قدرات واستعدادات الفرد للدراسة الجامعية ويحتوي على أقسام متعددة منها: اللغة الكورية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، الدراسات الاجتماعية، واختبارات القبول الخاصة بالكليات)؛ وتكون اختبارات الكليات التربوية على مرحلتين: المرحلة الأولى: اختبار تحريري 20% منه في العلوم التربوية، و 80% في مجال التخصص. والمرحلة الثانية: تشمل كتابة مقالة علمية واختبار تطبيقي ومقابلة شخصية.

ويتم تنفيذ برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم في كوريا الجنوبية في معاهد إعداد المعلمين أو كليات المعلمين أو كليات التربية التابعة للجامعات الحكومية أو الخاصة، أو الجامعة الكورية الوطنية للتربية، وجامعة ايوها للبنات، وفي الجامعات التربوية، وفي كليات التربية الحكومية، وفي كليات التربية الخاصة، **ويمكن تفصيل عملية إعداد المعلمين في كوريا الجنوبية كالتالي:**

- **إعداد معلمي المرحلة الابتدائية:** جميع معلمي المرحلة الابتدائية هم من حملة البكالوريوس من خريجي الجامعات التربوية (ويبلغ عددها 11 جامعة منتشرة في كوريا الجنوبية) أو خريجي كليات المعلمين أو خريجي الجامعة الكورية الوطنية للتربية أو جامعة ايوها للبنات (وهي جامعة خاصة)، ويتم تحديد أعداد المقبولين في الجامعات التربوية بالتنسيق بين الجامعات ووزارة التربية والموارد البشرية، ويتم تعيين ما نسبته 70% من الخريجين تقريبا سنويا.

- **إعداد معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية:** يتم إعداد معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية في كليات التربية الحكومية التابعة للجامعات أو كليات التربية الخاصة، ويبلغ عددها (13) كلية تربوية حكومية، و (27) كلية تربوية خاصة تابعة للجامعات الكورية، ويقدر عدد خريجي تلك الكليات ما مجموعة (16000) خريج سنويا.

وتشمل برامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية عدة جوانب، وهناك مقررات متطلبة في جميع برامج إعداد المعلمين في الجامعات الكورية، ومن ضمن هذه المقررات: علم النفس التربوي، فلسفة التربية، الإدارة الصفية، والممارسة العملية، ويذكر أن برامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية متعددة وتسعى لإعداد المعلم بشكل متكامل وهي كالتالي:

- **مقررات في الفنون الحرة:** مثل: العلوم الإنسانية، الرياضة، الموسيقى، الفن، واللغات الأجنبية.

- **مقررات في التربية وأصول التربية:** مثل: تاريخ التعليم، فلسفة التعليم، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي، الإدارة التربوية، أخلاقيات التدريس.

- **مقررات عملية:** مثل: الرياضة، الموسيقى، الكمبيوتر.

- **مقررات تخصصية:** وتغطي الجانب التخصصي الرئيس للطالب كالرياضيات والعلوم.

- **التدريب العملي:** ويكون جزء منه في المساعدة في التدريس، وجزء في ممارسة التدريس، وجزء في الإدارة المدرسية، وجزء في البرامج التطوعية التربوية.

ويبلغ مجموع ساعات الدراسة للحصول على (شهادة البكالوريوس) ما مجموعه (130–150) ساعة دراسية، مثلا؛ يتم دراسة ما لا يقل عن (42) ساعة معتمدة في مجال التخصص، و (14) ساعة معتمدة في التعليم العام، و (4) ساعات معتمدة في المناهج وطرق التدريس الخاصة، و(80) ساعة معتمدة في مواد اختيارية.

وتختلف مدة التدريب الميداني (التربية العملية) وفقا للمرحلة الدراسية المرشح لها المعلم، وعادة ما يكون التدريب العملي من (9–10) أسابيع بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية، وبالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية في حدود (4) أسابيع تدريبية.

وأما بالنسبة لنظم التقويم والاختبارات لبرامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية فإنها تشمل الاختبارات النهائية لكل مقرر دراسي، بالإضافة إلى الاختبارات الشهرية، ومجموعة أعمال الطلبة كالواجبات المنزلية والعروض التقديمية جميعها هي (طريقة لتقويم أداء الطلاب)، وتتنوع الاختبارات بين تحريرية وشفوية في برامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية.

وحين يحصل الخريجون على شهادة البكالوريوس في برامج إعداد المعلمين، فإنهم يتأهلون لإجراء الاختبار الوطني لتوظيف المعلمين (NTET)، والذي يعده ويطبقه المعهد الكوري للمناهج والتقويم، للتنافس بين المتقدمين على الوظائف الشاغرة في المدارس، ويتم انتقاء المعلمين وتوظيفهم في كوريا الجنوبية من خلال إخضاع الملتحقين بمهنة التدريس من المعلمين خريجي برامج إعداد المعلم إلى اختبارات صارمة جدا توضع من قبل مكاتب التعليم المنتشرة في الدولة، حيث تطبق هذه الاختبارات من خلال مرحلتين كالآتي:

* **المرحلة الأساسية:** وتتضمن اختبار تحريري (20% منه في العلوم التربوية – 80% في مجال التخصص).

* **المرحلة الثانوية:** وتشمل؛ اختبار تطبيقي وكتابة مقالة علمية ومقابلة شخصية.

وبعد إجراء الاختبارات المتقدمة وما يتبعها من تقييمات إلزامية أخرى، يتم السماح بانتقاء 10% فقط من المتقدمين ليكونوا نموذجا للمعلم الكوري الذي تستهدف به كوريا الجنوبية رفع الكفاءة العلمية التعليمية كمصدر للنهضة الكورية التي ركزت عليها كوريا خلال العقود الماضية للخروج من نفق الدول النامية الذي عاشت فيه كوريا الجنوبية لفترة زمنية طويلة (الزبيدي، 2011م؛ الحسيني، 2013م؛ الزهراني وآخرون، 2016م؛ المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، 2017م؛ العنزي، 2020م).

ويلاحظ الباحث أن إجراءات قبول المعلمين في برامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية مشابهه تماما لإجراءات انتقاء المعلمين وتوظيفهم من حيث معايير واشتراطات وإجراءات القبول والتوظيف والنسب المحددة من قبول الطلاب وتوظيفهم لاحقا كمعلمين بما يتماشى مع خطط التنمية الكورية.

معايير مهنة التدريس في كوريا الجنوبية:

بما أن النظام التعليمي الكوري (التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الأكاديمي) في السياق الثقافي الكوري منقول من الحضارة الغربية الأمريكية، فقد توافق على نحو أفضل مع التقاليد الثقافية الكورية التي تتجسد في ممارسات التعلم الكونفشيوسية، واستنادا لما جاء في دراسة (يونج، 1999م؛ الخيبري، 2016م) فإن الباحث يرى بأن معايير مهنة التدريس في كوريا الجنوبية قد تكون مشابهه لمعايير مهنة التدريس في الولايات المتحدة الأمريكية التي تركز على تطوير المعلمين بالمهنة، وأن يكونوا فاعلين بالمجتمع، وعلى أهمية التواصل مع الأقران وأفراد المجتمع المحلي، وبناء علاقات وطيدة بين الطلاب وأولياء أمورهم.

ترخيص المعلمين في كوريا الجنوبية:

يحظى إعداد المعلم في نظام التعليم الكوري باهتمام كبير، فرخصة التدريس لا تعطى إلا لمن اجتاز اختبارات صارمة وحصل على شهادة البكالوريوس من أحدى الكليات التربوية أو من أحد الأقسام التربوية في الجامعات الأخرى، فحين يحصل الخريجون على الشهادة الجامعية، فإنهم يخضعون إلى الاختبار الوطني لتوظيف المعلمين (NTET)، والذي يعده ويطبقه المعهد الكوري للمناهج والتقويم، للتنافس على الوظائف الشاغرة في المدارس، ويهدف الاختبار إلى التعرف على قدرات المعلمين وميولهم ومهاراتهم المتنوعة، ومدى اجتيازهم للمعايير المختلفة الخاصة بترخيص مهنة التعليم، وذلك للحصول على معلمين أكفاء ذوي مستوى عال من الكفاية العلمية والمهنية، وبعد اجتياز المعلمين لاختبار (NTET) وحصولهم على الترخيص، يتم توظيفهم وتثبيتهم في الخدمة حتى سن الثانية والستين وهي سن التقاعد، ويستطيع المعلم في كوريا الجنوبية الحصول على رخصة درجة عليا من خلال التدريب التربوي أثناء الخدمة، وهي الرخصة التي تؤهلة للحصول على مرتب أعلى، وتتكون رخص المعلم في كوريا من أربعة مستويات وهي: معلم درجة أولى، ومعلم درجة ثانية، ونائب مدير، ومدير (محمد، 2011م؛ مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2011م؛ صبري وتوفيق، 2017م).

التطوير المهني للمعلمين في كوريا الجنوبية:

تقدر كوريا الجنوبية معلميها كثيرا، وينعكس هذا التقدير في مختلف جوانب السياسة الخاصة بالمعلم، ولطالما أرجع ذلك إلى السياسة الخاصة بالمعلم للحفاظ عليها، كما ذكر في خطة الإصلاح التعليمي للعام 1995م والخطة الشاملة للتطوير المهني للمعلمين في العام 2001م، والقرار الوطني

الخاص لوضع خطة الابتكار الإجمالية التي تغطي كافة النواحي في السياسة الخاصة بالمعلم، وقد أكدت الحكومة الكورية على أهمية النمو المهني للمعلمين، ويحق للمعلمين الكوريين بعد ثلاث سنوات من الخدمة، أن يسجلوا في برنامج تدريبي مهني معتمد، للحصول على شهادة تدريبية متقدمة، تمكنهم من أحقية الترقية إلى مناصب متقدمة في وزارة التعليم، وزيادة في الراتب، كما يطلب من المعلمين بعد السنة الرابعة من الخدمة أن يدرسوا عددا من الساعات التدريبية في مقررات النمو المهني كل ثلاث سنوات.

ويمكن توضيح عملية تدريب المعلمين أثناء الخدمة في كوريا الجنوبية كالآتي:

- **التدريب للحصول على شهادة:** يهدف هذا التدريب إلى مساعدة المعلم في النمو الوظيفي، كشرط أساسي عند الرغبة في الترقي إلى مستوى أعلى في السلم الوظيفي.

- **التدريب المهني التطويري:** يهدف هذا النوع من التدريب إلى رفع المستوى المهني للمعلم، وذلك بتعزيز قدرات المعلم على تدريس مادته، وتوجيه طلابه.

- **الابتعاث للتدريب الخارجي:** يقدم من خلال هذا البرنامج النوعي، نوعين من البرامج: التدريب من خلال الخبرة، والتدريب التطبيقي؛ إذ يقوم المعلمون بزيارة المؤسسات التعليمية، والمدارس الخاصة والعالمية، والمحافل الثقافية في إحدى الدول المتقدمة في آسيا أو أمريكا أو كندا أو أستراليا أو إحدى الدول الآوربية، رغبة في تشجيع التفاهم الدولي والاستفادة من الخبرات التعليمية المتميزة (تان، 2009م؛ العمران، 1439هـ).

واقع أجور المعلمين في كوريا الجنوبية ومكانتهم الاجتماعية:

تنعكس أهمية التعليم في كوريا الجنوبية بصورة جلية على الدخل العام، وفي أجور العاملين مقارنة بفئات عاملة أخرى في الدولة، كما في دول تنموية أخرى، ويتقاضى المعلمون في كوريا الجنوبية أجرا جيدا، إذ يحصل معلمي المدارس الكورية في بدء حياتهم المهنية (التعيين) على مرتب سنوي يقدر بـ (30401) دولار أمريكي، بينما يقدر الراتب السنوي للمعلمين الكوريين في متوسط حياتهم المهنية بـ (52699) دولار أمريكي، وهو أعلى من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ (41701)، مع إحتمال أن يصل الراتب السنوي إلى (84529) دولار أمريكي مع نهاية الخدمة المهنية للمعلمين، ويعتبر أعلى أجر يحصل عليه المعلم الكوري في سلم الأجور هو أعلى بكثير من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ (51317) دولار أمريكي، ولذلك يعتبر أجر المعلم من الأجور المرتفعة في كوريا الجنوبية مقارنة ببقية الدول الأخرى فمثلا؛ بلغ راتب معلم

المرحلة الثانوية في كوريا الجنوبية لعام 1994م إلى (8000 ألف دولار أمريكي شهريا)، وبهذا فإن رواتب المعلمين في كوريا الجنوبية قادرة على منافسة رواتب المهن الأخرى، حتى رواتب المعلمين الجدد هي أعلى من إجمالي الناتج المحلي للفرد (بو طيبة، 2009م؛ الدخيل، 2015م؛ ص72).

وعلى المستوى العالمي فقد ذكر (تان، 2009؛ ص84) أن رواتب المعلمين في كوريا الجنوبية أعلى بحوالي 4.2 مرة من رواتب المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأما ما يتعلق بالمكانة الاجتماعية لمعلمي كوريا الجنوبية فإن التعليم في كوريا الجنوبية يحظى بتقدير كبير، وتسود فيها القناعة بأن التربية تحمل في جوهرها غايات أخلاقية، ومن هنا يتبوأ المعلم في كوريا الجنوبية مكانة اجتماعية أعلى في المجتمع الذي يعترف بأهمية الدور الذي يؤديه، ويقدره على جهوده التي يبذلها في تعليم أبنائه، أضف إلى ذلك الآمال العريضة التي يعلقها الآباء هناك على التعليم وعلى المعلم في آن واحد (الدخيل، 2015م؛ ص56–57).

وأضاف (صبري وتوفيق، 2017م) أن للمعلمين في كوريا الجنوبية وضع اجتماعي عال، ولهم دور نشط في الشؤون السياسية للبلاد من خلال انتخابهم كأعضاء ممثلين في مختلف شؤون الدولة.

وأكد (تان، 2009؛ ص84) إلى أن كثيرا ما يجد المرء أن بعضا من ألمع الخريجين وأكثرهم طموحا في كوريا الجنوبية يلتحقون بمهنة التعليم.

ولذلك يعتبر أفضل 5% من الطلاب خريجي المرحلة الثانوية يلتحقون بمهنة التدريس، ويتم إختيارهم للتدريس فى المرحلة الإبتدائية، وربما يرجع ذلك إلى أن مهنة التعليم في كوريا الجنوبية تعتبر (تقليديا) مهنة محترمة جدا؛ وينبع ذلك الاحترام من الفلسفة الكونفوشيوسية التي تعد مصدر القيم الثقافية في كوريا، فقد ساوت بين الملك والمعلم والوالدان وجعلتهما في مرتبة واحدة مقابل أعمالهم النبيلة (دنيا التعليم، 2014م).

تحفيز المعلمين في كوريا الجنوبية:

تمنح الدولة الكورية المعلمين الذين خدموا في ســـلك التعليم فترة زمنية طويلة وقدموا خدمات متميزة في تعليم الأجيال لقب (بطل العمل) ويعتبر هذا اللقب تكريما عاليا للمواطنين الكوريين.

كما يمنح بعض المعلمين ذوي الأداء الجيد حوافز ومكافآت وألقابا تكريمية مثل: معلم الشعب أو المعلم الجدير أو المعلم الأول إلى جانب ميداليات الدولة، وتخول تلك الألقاب والميداليات التكريمية المعلمين للحصول على راتب شهري صغير إضافة إلى رواتبهم العادية، وتشمل الحوافز الإضافية

العلاوات والحصـــول على فرص الدراســـة في الخارج أو تشـــجيع المعلم للحصـــول على شـــهادة الماجستير في العلوم التربوية في الداخل سواء في الفترة المسائية أو في فترات العطلة الصيفية أو الشتوية (الدخيل، 2015م؛ صبري وتوفيق، 2017م؛ العمران، 1439هـ).

الإشراف التربوي وتقويم المعلمين في كوريا الجنوبية:

تقلص دور الإشـــراف التربوي أو الرقابة على التعليم في المدارس الكورية من قبل الســـلطات التعليمية الأعلى، ويعنى ذلك أن إدارة المدرســـة الكورية يترك لها الحرية الكاملة في إدارة شـــئون التعليم بها، والإشراف على حسن سير العملية التعليمية، ولا تتدخل سلطات التعليم الأعلى إلا بإذن من إدارة المدرسة ولأخذ المشورة أو النصح التربوي فقط، ويعتبر مدير المدرسة هو المشرف والموجه التربوي الرئيسي في المدرسة الكورية، فهو المسئول الرئيسي إداريا وفنيا عن شئون المدرسة، وسير العملية التعليمية فيها، ويقتصـر دور وزارة التعليم الإشـرافي على القيام بالإشـراف التربوي في حالة طلب المدرسة ذلك (الجوارنة وصوص، 2017م).

ويجرى تقويم المدارس الكورية ســـنويا من قبل مجموعات الرقابة الخارجية التي تعينها مكاتب التربية في الأقاليم، وهي تســـتكمل عمليات تفتيش المدارس بناء على خطة التقويم التابعة لوزارة التربية التي تحدد الاتجاهات والمعايير العامة، وتقوم عمليات تقويم المدارس باسـتعراض ممارسـات التدريس والتعلم، والمنهج الدراسي، واحتياجات الطلبة.

أما المعلمون فيجري الإشـراف عليهم وتقويمهم من قبل مديري المدارس على الرغم من أن مدراء المدارس لا يتمتعون بالســـلطة المباشـــرة التي تخول لهم مكافأة المعلمين أو معاقبتهم باعتماد التقويمات التي يضعونها.

مع العلم أنه لا يتم ترشـــيح مديرا للمدرســـة في كوريا إلا بعد أن يمضـــي على عمله في مهنة التدريس (25) عاما؛ وذلك لرفع كفاءة العملية التعليمية (الدخيل، 2015م؛ العمران، 1439هـ).

اليوم الدراسي في نظام تعليم كوريا الجنوبية:

- يعتبر نظام التعليم في كوريا الجنوبية من أصعب وأقسى أنظمة التعليم في العالم، وتبلغ عدد أيام الدراسة الفعلية في العام الدراسي (220) يوما (بواقع فصلين دراسيين)، وعدد أيام الإجازة الفعلية (145) يوما ما بين إجازة سنوية صيفية مدتها شهر واحد، وإجازة سنوية شتوية مدتها شهران لجميع الطلاب والمعلمين والإداريين، عدا من يرغب العمل في الأنشطة الطلابية أثناء الإجازات.

- يبدأ الدوام الدراسي في كوريا الجنوبية من الساعة (6) صباحاً وينتهي الساعة السابعة مساء (13 ساعة) مع وجود فترة غداء خلاله، وهو أطول وأصعب واقسى يوم دراسي في العالم (13×220=2860) ساعة في العام الدراسي.

- يقضي الطفل الكوري يوميا في الدراسة ما بين (13–14) ساعة عند إضافة الصفوف المكملة.

- تكون مدة الحصة الدراسية (40) دقيقة في المرحلة الابتدائية، و (45) دقيقة في المرحلة المتوسطة، و (50) دقيقة في المرحلة الثانوية.

- اهتمام النظام التعليمي اهتماما ملحوظا بالأنشطة اللاصفية، وتكون هذه النشاطات اختيارية وحسب رغبة التلميذ وبأسعار رمزية، وتمتد فترة النشاط بعد نهاية الدوام الدراسي لمدة ساعتين، إذ تبقى المدرسة مفتوحة للطلاب مساء لإجراء الأنشطة والواجبات.

- يقضي الطالب الكوري وقت طويل داخل المدرسة؛ فيوميا لديه حصص النشاط إضافة إلى حصص المواد العلمية، مما يؤدي إلى تشبع الطالب علميا وترفيهيا وفكريا (البحيري، 2010م؛ التير، 2014م؛ Romee LEE and Jinhee KIM, 2016؛ الحسين، 1438هـ؛ العمران، 1438هـ؛ عنتر، 2020م).

مؤشرات جودة نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على ارتفاع مستوى النظام التعليمي في كوريا الجنوبية، وفي الوقت نفسه ساعدت على تحسين جودة التعليم، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- الاهتمام الشديد بإعداد المعلم وتدريبه.

- ارتباط النظام التعليمي بسوق العمل وخطط التنمية الوطنية.

- الاختيار الدقيق للطلاب المتقدمين للالتحاق بمختلف المراحل التعليمية.

- تخصيص الحكومة الكورية حوالي خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم.

- ارتفاع مستوى المناهج الدراسية، وتنوعها، واهتمامها بالحياة العملية أكثر من الأمور النظرية.

- ارتفاع مستوى النظام الإداري المتبع في إدارة التعليم الكوري، حيث يعتبر نظام إدارة التعليم الكوري من أرقى النظم الإدارية في العالم، فهو وليد الشخصية القومية، ومن أهم الأسباب الكامنة وراء تفوق كوريا الجنوبية في كثير من المجالات.

ومن أسرار نجاح نظام التعليم في كوريا الجنوبية هو الارتباط الوثيق بين نظامها التعليمي وبصفة خاصة (التعليم الفني الصناعي)، والمؤسسات العلمية والبحثية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية من جهة أخرى (خليل، 2002م؛ ص138–139؛ شرارة وآخرون، 2016م).

تطور نظام التعليم في كوريا الجنوبية وإنجازاته:

- **مشروع الدماغ الكوري 21:** يعد (مشروع الدماغ الكوري 21) أضخم مشروعات التعليم العالي في كوريا الجنوبية، وقد خصص له مبلغ (2.7 بليون دولار أمريكي)، ويهدف المشروع إلى تحسين جودة التعليم العالي، والإرتقاء بالعقول الكورية القادرة على إجراء البحوث العلمية في مرحلة التعليم العالي من خلال إنشاء (10) جامعات متخصصة في إجراء البحوث وقادرة على الصمود في وجه المنافسة العالمية، وجعل كوريا الجنوبية واحدة من أكثر (10) دول العالم تقدما في مجال نقل المعارف من الجامعة إلى الصناعات المختلفة، وقد أتاح هذا المشروع تمكين الجامعات من اجتذاب الخريجين الموهوبين للمشاركة في إجراء البحوث والارتقاء بالتكنولوجيات فائقة الأهمية، كما يهدف المشروع إلى تنمية موارد بشرية مفكرة ذات جودة عالمية عالية لمجتمع كوريا الجنوبية القادم والقائم على المعرفة، ومن ثمار هذا المشروع أن نقل كوريا الجنوبية في المنافسة العالمية لرصد المنشورات العلمية إلى مراتب متقدمة.

- **معهد كوريا لبحوث التعليم الفني والتدريب (KRIVET):** أسس المعهد في العام 1996م بهدف استشراق مستقبل الطاقة البشرية في الصناعة، ويمثل المعهد الأساس والأنشطة الإنمائية لإصلاح التعليم الفني والتدريب، وقد أصدر عن المعهد (قانون ترقية التعليم الفني والتدريب VETPA)؛ ويهدف القانون إلى إنشاء أجهزة شبكية على المستويين المركزي والمحلي لإدارة التعليم.

- **المنهج الوطني المعدل لعام 2015م:** أعلنت وزارة التعليم عن المنهج الوطني المعدل لعام 2015م، بهدف رقمنة المناهج الكورية وتقديم تعليم مبتكر ومتكامل.

- **مشروع الجامعة الدولية:** بدأ مشروع الجامعة الدولية في عام 2008م ويهدف هذا المشروع إلى وضع أسس كلية رائدة يمكن عن طريقها تطوير أقسام الدراسة الأكاديمية، ثم إرساء دعائم الجامعة الدولية بعدة أنواع من البرامج، وقد رصد لهذا المشروع مبلغ 825 مليون دولار أمريكي.

- **إدارة الجودة الشاملة:** أنشئت هيئة مستقلة أطلق عليها المجلس الكوري للاعتماد الجامعي (KCUN)، لتقويم أداء وخدمات وبرامج ومناهج الجامعات الكورية.

- **إطلاق قناة تعليم اللغة الإنجليزية:** أطلقت كوريا الجنوبية في عام 2006م قناة تعليم اللغة الإنجليزية، فتعليم اللغة الإنجليزية يعتبر من أولويات التعليم الكوري، وينبع هذا الاهتمام من اعتبار أن اللغة الإنجليزية تعد لغة عالمية، وهدف من أهداف وزارة التعليم في ترقية الدراسات الكورية داخل نظام التعليم الكوري.

- **التعليم السعيد لجميع الطلاب:** ويتم من خلال الفصل الحر، وهو نظام فصل دراسي واحد في المدارس المتوسطة يهدف إلى تعزيز سعادة الطلاب ورفاهيتهم من خلال تقديم مناهج مرنه.

- **تعزيز الكفاءات في المدارس الثانوية العامة:** ويهدف البرنامج إلى منح الاستقلالية للمدارس الثانوية العامة، لتنظيم وتنفيذ المناهج الدراسية، حيث تقدم المدارس تعليما مكثفا في موضوعات معينة مثل: العلوم والفنون والاقتصاد.

- **تعليم STEAM:** تعتبر السياسة التعليمية لكوريا الجنوبية نموذجا فريدا في التخطيط طويل المدى للعلوم والتكنولوجيا والتنمية، والتي ترجمت بوضوح إلى مستويات نظام التعليم عالية الأداء، وإدماج تخصصات علوم STEMوالاهتمام بتخصص الهندسة في المرحلة الجامعية والتعليم العالي، وقد تم إدخال نظام STEM في كوريا الجنوبية في العام 2010م، وهو من المصطلحات الأكثر حداثة وشيوعا، حيث إنه يدل على نهج تعليمي متعدد التخصصات، واعتمده الوزير الكوري في غالبية مدارس كوريا الجنوبية في العام 2011م، وكانت هناك العديد من الجهود المبذولة لتطوير خطط المناهج والدروس ودمجها في إطار STEM، كما قامت كوريا الجنوبية في عام 2011م بتبنى تعليم (STEAM)وذلك بإضافة الفنون (ARTS) لبرامج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتطبق برامج (STEAM) بصورة تكاملية فى مناهج المدارس العامة، كما تقدم مجموعة من الجامعات الكورية عن طريق مراكز تعليم (STEM) البرامج والمواد التعليمية اللازمة لتعليم (STEM) فى المرحلة الابتدائية والثانوية، وعلى عكس النظم التعليمية فإن كوريا الجنوبية لديها مركزية للمناهج الدراسية في التعليم الحكومي، ويقوم قسم

المناهج في التعليم الحكومي بتطوير المناهج والمواد الدراسية في كوريا الجنوبية، فالتعليم الكوري في تخصصات العلوم والرياضيات عمل على إنجازات الطالب الأكاديمية وليس على ثقتهم بأنفسهم أو مواقفهم تجاه الموضوعات التي يتعلمونها، وعليه تم تصنيف الطلاب الكوريين على أنهم الأوائل في العلوم والرياضيات على مستوى الأكاديميات الدولية، فتعليم STEM متعدد التخصصات في كوريا الجنوبية كان من الأطر التعليمية البديلة التي عملت على تحسين تخصصات الطلاب في المواد العلمية، وعليه فإن تقويم مواقف الطلاب في ضوء مدخل STEM ضروري جدا في تصميم المناهج والمواد الدراسية للمعلمين، لقياس حدود المواد التعليمية التي تتماشى مع الطلاب لتوليد أفضل أسلوب تربوي وتعليمي (يونج، 1999م؛ ثابت وسليم، 1429هـ؛ بو طيبة، 2009م؛ لي وآخرون، 2012م؛ Shin, 2013؛ Office of the Chief Scientist, 2013؛ Yakman, 2013؛ Shin, 2013؛ Capararo, 2013؛ عامر والمصري، 2014م؛ Jho, Hong & Song, 2016؛ تفيدة، 2017م).

مميزات نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

يمكن حصر بعض المميزات في نظام التعليم بكوريا الجنوبية فيما يلي:

- تضم المدرسة الكورية العادية صفوفا من تلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، مع توفير معلمين متخصصين بهذا الجانب، كما يهتم التعليم الكوري بالموهبين ورعايتهم، وذلك يظهر بوجود مدارس حكومية مخصصة للموهوبين، مزودة بأحدث التجهيزات في المختبرات والمعامل، ومن أجل تحسين نوعية برامج التربية الخاصة ورعاية الموهوبين، وقد قامت الحكومة الكورية بإنشاء المعهد الوطني للتعليم الخاص في عام 1994م الذي يتحمل مسئولية تطوير برامج التعليم الخاص، ورعاية الموهوبين، وتقديم برامج تدريبية للمعلمين.

- تقدم الحكومة الكورية أجهزة الكمبيوتر لكافة الطلاب والمعلمين في المدارس الكورية مجانا منذ عام 1996م.

- جميع الواجبات المدرسية المقررة على الطلاب يتم حلها داخل المدرسة، وتحت إشراف المعلم، ولا يسمح بمنح الطلاب واجبات في البيت وخلال فترة العطل الرسمية، كما يخصص لكل طالب درج (خزانة) داخل المدرسة يضع بها كتبه وأدواته المدرسية ولا يسمح له بالعودة بها إلى البيت.

- **انخفاض تكاليف الدراسة:** حيث تعد تكلفة الدراسة في كوريا الجنوبية اقتصادية مقارنة ببعض الدول الأخرى، وتسعى الحكومة الكورية لتقديم المنح الدراسية للطلاب الأجانب، بحيث يمكنون

من الدراسة في كوريا الجنوبية دون عبء اقتصادي كبير، مع تقديم خدمات أخرى للطلاب الأجانب؛ كتوفير السكن الجامعي، وتأمين الوجبات الغذائية، وتقديم الخدمات الطبية، وإيجاد فرص العمل المناسبة أثناء الدراسة، وقد بلغ عدد الطلاب الأجانب المنتظمين في الكليات والجامعات الكورية (153.695 طالبا أجنبيا) لعام 2020م أغلبهم من الجنسية الصينية ثم الجنسية الفيتنامية.

- **تميز مجتمع التعلم الكوري:** ويعود ذلك لوجود حوالي 400 جهة تعليمية، ذات منشآت مكتملة للبحث، حيث يتوفر فيها فصول دراسية، ومعامل، وسكن للطلاب، لتقدم بيئة دراسية ملائمة للتعلم، ومعظم الأساتذة من حملة الشهادات العليا، ويملك أكثرهم قدرات بحثية وخبرات علمية.

- **تطبيق أهداف التعليم الستة للجميع:** تعتبر كوريا الجنوبية من أنجح (7) بلدان في تطبيق أهداف التعليم الستة للجميع، وهذه الأهداف هي: (رعاية الطفولة المبكرة، التعليم الإبتدائي للجميع، التعلم مدى الحياة، محو أمية الكبار، المساواة بين الجنسين في التعليم، جودة التعليم).

- **المعهد الوطني للتعليم مدى الحياة:** وهي وكالة مدعومة من الحكومة الكورية لها دور محوري في تخطيط وإدارة الهيكل التنظيمي للتعليم مدى الحياة في كوريا.

- **مشروع مدينة التعلم مدى الحياة:** وهي مبادرة مبتكرة للبلديات والمدن، والتي تعزز مجتمعات التعلم المحلية لتشجيع الحكم الذاتي للمجتمع والمشاركة المدنية، وقد بدأت في عام 2001م.

- **استحداث برنامج (SMART Education):** يهدف البرنامج إلى رقمنة المناهج الدراسية، وتطوير أنظمة التقييم عبر الإنترنت، وإتاحة الموارد التعليمية الإلكترونية، وتعزيز التنمية المهنية للمعلمين من خلال التعليم الذكي، وعكس التغيرات الحديثة للقرن الحادي والعشرين، وضمان عملية التعلم الناجحة والفعالة، والميل للتعليم الأكثر إبداعا من خلال استخدام التكنولوجيا.

- **تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي في التعليم:** تم سن قانون تعزيز اللامركزية في التعليم الكوري عام 2004م ونقل القرار المركزي وجعل السلطة والوظائف إلى المحليات وإلغاء وكالات الإدارة الخاصة، ونتيجة لذلك تتمتع المدارس الكورية بدرجة عالية من الاستقلالية والحكم الذاتي.

- **خطة تجديد التعليم:** وهي خطة اقترحتها لجنة تجديد التعليم، وبدأ تنفيذها منذ عام 2010م وتهدف الخطة إلى تبنى النظام التعليمي الكوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها في التعليم الكوري وفقا للمعايير والمناهج الدراسية على مستوى البلاد.

- **المعهد الكوري المتقدم للعلوم (KAIST):** يعد المعهد بمثابة الجامعة التقنية الرائدة في كوريا، ويهدف إلى أن يكون واحدا من أوائل جامعات العلوم والهندسة في العالم النامي.

- **سن قانون التعليم مدى الحياة:** أصدرت كوريا الجنوبية في عام 1999م قانونا ينص على: ضرورة التعليم مدى الحياة، مما جعل الحكومة الكورية تنشئ جامعات كثيرة توفر تعليم لمن لا تسمح لهم ظروفهم الوظيفية أو الاجتماعية أو الصحية بالانتظام في الجامعات الكورية (التير، 2014م؛ Romee LEE and Jinhee KIM, 2016؛ العمران، 1438هـ؛ الحسين، 1438هـ؛ عنتر، 2020م).

جوانب القوة في نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

تنوع مصادر تمويل التعليم في كوريا الجنوبية، وذلك قد يساعد على تخفيف العبء المادي على الدولة، والإعداد العلمي والشخصي الجيد للمعلمين ومدراء المداس ونظام الإشراف التربوي والكادر الإداري والفني في متابعة سير العملية التعليمية في المدارس، ويلاحظ أيضا الاهتمام الكبير من النظام التعليمي بإيجاد بيئة عمل مناسبة تحفز العاملين على الأداء بالجودة العالية مما أدى إلى ارتفاع الرضا الوظيفي وقوة الانتماء للمهنة والمدرسة التي يعمل بها المعلم، ومواكبة المناهج الدراسية للتقدم العلمي ومراعاتها للنواحي العلمية والأخلاقية للعلم والقدرات والميول واهتمامات لطلاب وذلك بإخضاع المناهج الدراسية للتطوير والتغيير كل (5–10) سنوات، والاهتمام بالتعليم المهني تلبية لسوق العمل بتوفير القوى العاملة المؤهلة من خلال ربط التعليم المهني الصناعي والتكنولوجي بالنظام التعليمي الذى يتحصل فيه الطالب على المعرفة والخبرة، وتزويد المدارس بالبنية التحتية اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في التعليم من خلال دعمها بالتجهيزات المطلوبة وربط مدارس التعليم العام بشبكة الإنترنت (النعيمي، 1438هـ).

جوانب الضعف في نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

مما لاخلاف فيه أن لكل نظام تعليمي مهما بلغت درجة إتقانه عددا من العيوب والثغرات التي لا يمكن السيطرة عليها بشكل تام، وإلى جانب ميزات التعليم الكثيرة في كوريا الجنوبية إلا أنه وجد عددا من المآخذ والعيوب في نظام التعليم الكوري، ومنها ما أشار له مرسي (2005م) إلى أن قساوة أنظمة الامتحانات الكورية وصرامتها، والرعب الذي تزرعه تلك الامتحانات لدى الطلاب والطالبات لكونه عنصر التمييز بين الطلاب في القبول للمراحل الأعلى أو للتوظيف؛ وقد أدت تلك القساوة إلى أن تكون أحد مسببات الانتحار في صفوف الطلاب الكوريين. وأشار (وفاء عون، 2015م؛ الدخيل،

2015م؛ غادة النعيمي 1438هـ) إلى أن من أبرز ثغرات النظام التعليمي في كوريا الجنوبية هو إنهاك المدرسة الكورية للطالب بالضغط عليه بساعات دراسية أكثر، وكثرة الواجبات المنزلية، وثقل الأعباء الدراسية، التي تستمر إلى وقت متأخر من اليوم، مما يؤدي إلى حرمان الطالب من الاستمتاع بهواياته، وانتشار الدروس الخصوصية، إضافة إلى ثقل العبء المادي على كاهل الأسرة في انفاق (25%) من دخلها على الدروس الخصوصية، من أجل التنافس لالحاق أبناءها بالتعليم الجامعي، وكذلك يعزو بعض الآباء في كوريا الجنوبية امتناعهم عن إنجاب أكثر من طفلين إلى تكاليف التعليم الباهظة جدا، إذ تعد تكلفة التعليم الخاص مرتفعة للغاية بغض النظر عن عمر التلميذ، وتزداد التكاليف مع التقدم في السن، ومن مآسي نظام التعليم الكوري أنه يحصل (10) آلاف خريج فقط من المدارس الثانوية على مقاعد دراسية في الجامعات الكورية من أصل (550) ألفا من خريجي المدارس الثانوية، ولذلك نجد أن نسب البطالة في كوريا الجنوبية مرتفعة لأن عدد الخريجين يفوق فرص العمل المتوفرة. وما أشار إليه (لي وآخرون، 2012م) بأنه بالرغم من الطفرة التي شهدها التعليم العالي في كوريا الجنوبية بموجب التصنيف الدولي إلا أن هناك من التحفظات منها؛ التوزيع غير المتكافئ للدعم المادي بين الكليات، والتوزيع غير العادل لمخصصات العلوم والهندسة، والروح التجارية التي تتسم بها أغلب البحوث الجامعية، واعتماد بعض الجامعات الكورية على التمويل الحكومي للبحوث، وكلها تؤدي للحد من استقلالية الجامعات.

وقد لفت نظر الباحث هو ما أصدره موقع (US News & World Report) والمعني بترتيبات دول العالم في مجال التعليم والصحة والوظائف تقريرا بأفضل دول العالم التي تمتلك نظاما تعليميا متميزا، وقد ارتقت كوريا الجنوبية حسب التقرير سلم الترتيب العالمي لأفضل الأنظمة التعليمية، لتصبح نموذجا يحتذى به، رغم غيابها عن الـ (10) الأوائل في العالم، والذي تتصدره المملكة المتحدة وكندا وأمريكا؛ وذلك يؤكد حقيقة وجود فجوة في نظام التعليم الكوري، إذ أن شعوب العالم تنظر لنظام التعليم في كوريا الجنوبية باعتباره نموذجا يحتذى به، بينما أن شعب كوريا الجنوبية ما زال يشعر أنه بحاجة ملحة إلى تحسين نظامه التعليمي وتطويره (الدخيل، 2015م؛ الحرة، 2016م).

تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية:

الخطوة الثانية: (التفسير Interpretation) وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday:

وتقسم هذه الخطوة المادة التربوية للدولة أو لعدة دول موضع الدراسة من حيث: القوى الثقافية (العوامل) المؤثرة في النظم التعليمية، وبقية العوامل المتصلة بالخلفية الثقافية لبيئة النظام التعليمي،

وتتلخص هذه الخطوة من خلال تحليل الظاهرة محل الدراسة في كل دولة من خلال الوقوف على القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها لتفسيرها (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

ويقصد بها إجرائيا: تحديد وتفسير العوامل المؤثرة على واقع نظام التعليم في دولة كوريا الجنوبية، وتحليل المعلومات في ضوء الاعتبارات الثقافية والسياسية والتربوية أن وجد ذلك. **وتتمثل الخطوة الثانية في عرض العوامل المؤثرة في النظام التعليمي بكوريا الجنوبية وهي كالآتي:**

العامل التاريخي: الكوريون من الشعوب القديمة ذات الثقافة العريقة عبر التاريخ، وقد عاشت كوريا اجتماعيا فترات تاريخية طويلة منعزلة على نفسها، وقد كثرت الكتابات التاريخية عن كوريا منذ عصورها الأولى، فهي تعتبر من الأمم صاحبة التاريخ الطويل في عمق الإنسانية، ويعود تاريخ الحضارة الكورية ما بين أربعة آلاف إلى ستة آلاف سنة، وتعتبر كوريا من الشعوب ذات التقاليد الصينية وذلك نتيجة تأثرها بالفلسفة الصينية التي تعلم الكورويون من خلالها الفنون الصينية والآداب والطب وطريقة الكتابة الصينية التي تعتمد على آلاف المقاطع والأشكال اللغوية، وقد سادت هذه الطريقة في اليابان والصين وكوريا عدة قرون من الزمن، وقد خضعت كوريا الجنوبية لعدة حروب متتالية، تم ذكرها آنفا، ولذا استغلت كوريا الجنوبية تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والتعليمية كجزء من بناء قوتها الشاملة، وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وتكنولوجي وصناعي، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في التجربة التنموية الكورية، بتوفيرها لمظلة أمنية لكوريا الجنوبية وتقديمها لمساعدات مالية مهمة، كما فتحت الولايات المتحدة الأمريكية أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي.

العامل الجغرافي: أثر الموقع الجغرافي لكوريا الجنوبية في جميع الأنظمة، ومنها النظام التعليمي، لقربها لعدد من الدول المتطورة في مجال الصناعة والتقنية والقوة الاقتصادية، إذ يحد شبه الجزيرة الكورية الصين وروسيا شمالا، والبحر الشرقي من ناحية الشرق الذي يفصلها عن اليابان، كما ساهم المحيط الذي يطوق شبه الجزيرة الكورية في التنمية المبكرة لصناعة السفن ومهارات الملاحة، كما أنه بحكم موقع كوريا الجنوبية الجغرافي بين دولتي الصين واليابان نجد أن جذور التربية فيها تعود إلى تاريخ قديم.

العامل السياسي: تأثر النظام التعليمي الكوري بالسياسة من خلال الاحتلالين الياباني ويليه الأمريكي، فبعد احتلال اليابان الهدام والذي كان له الأثر في عمل الكوريين بجد في إعداد المعلم الكوري، كذلك تأثر السياسة الكورية بالنظام الأمريكي الديمقراطي الذي انعكس في تطبيق المركزية وبمرونة في

إدارة النظام التعليمي، ونرى ذلك في بناء المناهج الكورية والإشراف على المعلمين، كذلك دعم الحكومة للتعليم المهني ليصبح مورد للتنمية بها.

العامل التكنولوجي: يضع النظام التعليمي الكوري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزء الرئيسي لاهتمامات وزارة التعليم الكورية، وقد حققت كوريا الجنوبية عملية تطوير سريعة للغاية في الأربعين سنة الأخيرة، ويلاحظ أن النمو التكنولوجي لكوريا الجنوبية في تقدم مستمر إلى قيم أعلى، وقد أدى هذا العامل إلى أن تتبنى وزارة التعليم الكورية نظام تعليمي مناسب للمحتوى الرقمي لخلق بيئة تعليمية تقنية، وتحويل جميع الكتب المدرسية إلى مناهج رقمية، إضافة إلى ظهور (المدارس الافتراضية والجامعات الالكترونية) التي تدار بخدمة الإنترنت.

العامل الاجتماعي: كان التأثير الاجتماعي الثقافي الصيني على كوريا ذا أهمية كبيرة، إضافة إلى تأثير الاحتلال الياباني خلال الفترة (1910–1945م)، وظهر هذا التأثير في نظام التعليم الكوري وثقافة العمل، ويحترم الكوريون التعليم ويرغبون به حيث يتم اعتبار التعليم حقا مهما لفترة تاريخية طويلة في المجتمع الكوري، ويرجع ذلك إلى التقاليد الطويلة في احترام التعليم والعمل الجاد المؤسس على الفلسفة الكنفوشيوسية التي تقوم على نظرة دنيوية للعالم تشجع الحراك الاجتماعي من خلالها بمعنى أنه إذا كان على المرء أن يبلغ مرتبة أسمى فإن عليه أن يجاهد لبلوغها في هذا العالم الدنيوي، وإلا فإنه لن يبلغ شيئا على الإطلاق، وهذه الفلسفة قد انعكست على جميع النظم في كوريا الجنوبية بما فيها النظام التعليمي الذي يسعى إلى بناء الفرد بناء متكاملا في إطار جمعي ليحقق أعلى مراتب الإزدهار في الدنيا، إذ لا يرى له حياة غير هذه الحياة، كما إن هذه الفلسفة انعكست إيجابيا على المجتمع الكوري الذي يعتبر التعليم أمرا في غاية الأهمية وحافزا داخليا للفرد الكوري.

العامل الديني: تأثر النظام التعليمي في كوريا الجنوبية بالديانة البوذية فلا إدراج للدين في المناهج الكورية، وكذلك تأثر النظام التعليمي الكوري بالفلسفة الكنفوشوسية، والتي تؤكد على أهمية التعليم والتربية والفضائل الحسنة في حياة الأفراد والشعوب، فتضمنت المناهج الكورية تدريس مادة "التربية الأخلاقية" في جميع مراحل التعليم العام.

العامل الاقتصادي: بعد أن تأسست كوريا الجنوبية عام 1948م كانت واحدة من أفقر دول العالم، وبالرغم من ذلك استطاعت كوريا الجنوبية بعد نصف قرن من الزمان تحقيق نموا اقتصاديا متميزا من خلال التصنيع والتنمية الاجتماعية، وقد تجاوز حجم الصادرات الكورية في عام 2012م (548) مليار دولار أمريكي، وقد عملت كوريا الجنوبية على تقوية دور الشركات العملاقة وتسخيرها لخدمة الأهداف التنموية، وجاءت المخططات الاقتصادية الكورية لتعطي الأولوية لإنشاء الصناعات

الكيماوية، والثقيلة، ولإنجاز هذا المخطط تم إنشاء العديد من مدارس الإعداد المهني ومعاهد إعداد المهندسين والعلماء، وألزمت الدولة الشركات الصناعية الكبرى بتدريب موظفيها، وتم تركيز جهود الدولة وتسخيرها لتطوير هذه الصناعات، ثم واصلت كوريا الجنوبية تقدمها، وبدأت اقتحام عالم تكنولوجيا المستقبل لمواصلة نموها وتقدمها نحو القرن الحادي والعشرين، وأصبحت دولة معترف بها عالميا في قوة تكنولوجيا المعلومات، وبناء السفن، وصناعة السيارات، ويرجع كثير من الخبراء التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي السريع إلى نظام التعليم الكوري الممتاز أو ما يسمى (بحمى التعليم الكوري) لتصبح اقتصادا صناعيا عالي التقنية من خلال إفراز قوى عاملة مؤهلة وفقا لمتطلبات العصور المختلفة (رشاد، 2002م؛ الخازندار، 2006م، همام، 2020م).

ويستشهد الباحث بما ذكرته (أميمه مصطفى، 2015م؛ ص55) بأن التنمية الاقتصادية الهائلة التي حدثت في كوريا الجنوبية لم تقم على أساس ثروات طبيعية أو مواد خام، وإنما نتيجة الاهتمام بالإنسان في المقام الأول وجعل التعليم والتدريب محور العناية الفائقة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية التي شهدتها، فقد كان العلم والتعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة هو القوة الدافعة وراء بناء قدرات هذه الاقتصاديات التنافسية على الصعيد العالمي.

تجربة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

الخطوة الأولى: (الوصف Discription) وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday:

وتعني رصد الواقع التعليمي في دولة واحدة أو أكثر، وتتطلب هذه العملية القراءة الواسعة في جميع المصادر المتعلقة بالنظم التعليمية موضع الدراسة، وتتلخص هذه الخطوة من خلال جمع البيانات والمعلومات التربوية من الكتب والنشرات واللوائح والقوانين والدوريات والمواقع وغيرها من المصادر المتاحة التي تناولت الظاهرة (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

ويقصد بها إجرائيا: وصف النظام التعليمي في دولة المملكة العربية السعودية من خلال جمع المعلومات والبيانات التفصيلية لجميع جوانب النظام التعليمي القائم. **وتتمثل الخطوة الأولى من خلال عرض أبرز جوانب تجربة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية كما يلي:**

لمحة تاريخية تعليمية عن المملكة العربية السعودية:

تعود جذور المملكة العربية السعودية إلى أقدم الحضارات التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية، وقد بدأ تاريخ المملكة العربية السعودية عندما وحد الملك: عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود البلاد

المترامية الأطراف تحت إسم: (المملكة العربية السعودي) في عام 1351هـ/1932م، وأعلنت كدولة إسلامية لغتها الوطنية هي: اللغة العربية، ودستورها هو: القرآن الكريم، وقد شهدت المملكة العربية السعودية منذ إنشائها تحولات مذهلة، ففي غضون سنوات قليلة تحولت المملكة العربية السعودية من بلد صحراوي إلى دولة حديثة متقدمة، ولاعب رئيسي على الساحة الدولية، ومضت المملكة قدما على طريق التنمية؛ ويذكر أنه قبل أن يتم تأسيس المملكة العربية السعودية وتوحيدها لم يكن هناك نظام تعليمي محدد للعملية التعليمية أو أي وجود للتعليم النظامي المنهجي المتعارف عليه، وإنما كان التعليم قديما يعتمد على الكتاتيب للأطفال والصغار حيث كان بإمكان الدراسة إما في كتاتيب العثمانيون أو كتاتيب الهاشميون، ولكن بعد توحيد المملكة تم إنشاء النظام التعليمي، فقد كان جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وحتى وفاته قد جعل العلم والتعليم هدفه الأسمى، والشاهد على ذلك إنه عندما دخل الملك عبدالعزيز مكة المكرمة جمع علماءها وحثهم على التعليم والتعلم، وأمر حينها بإنشاء أول مديرية تشرف على التعليم في المملكة وهي (المديرية العامة للمعارف) سنة 1344هـ/1926م، وجعل مركزها مكة المكرمة ثم نقلت لاحقا إلى مدينة الرياض، وبإنشاء (المديرية العامة للمعارف) يعد ذلك ظهور أول نظام للتعليم في المملكة العربية السعودية والذي يعد بمثابة اللبنة الأولى لوضع حجر الأساس لنظام التعليم الحديث في السعودية، وقد تولّت المديرية آنذاك أمر رعاية المدارس القائمة، والارتقاء بمستوى التعليم فيها، بالإضافة إلى تعميم التعليم وإتاحته للجميع بتأسيس مدارس جديدة تضم مختلف المراحل الدراسية للبنين، وتركزت وظيفة مديرية المعارف من خلال تشكيل أول مجلس للمعارف عام 1346هـ/1928م الذي وضع أول نظام تعليمي منهجي للبلاد، والإشراف على جميع شؤون التعليم في المملكة بأسرها، وفي عام 1345هـ/1927م تم إعداد أول منهج دراسي يطبق في العهد السعودي، وفي عام 1357هـ/1937م صدر نظام جديد للمديرية العامة للمعارف يهدف إلى تحقيق نظام وطني شامل للتعليم، كما تأسست في عام 1355هـ/1935م مدرسة تحضير البعثات لإعداد الطلبة قبل ابتعاثهم للخارج لاستكمال دراستهم العليا في مختلف التخصصات على نفقة الحكومة السعودية.

وفي عام 1373هـ/1953م تم إنشاء وزارة المعارف وكانت امتدادا وتطويرا لمديرية المعارف، وقد أسند إليها التخطيط والإشراف على التعليم العام للبنين في مراحله التعليمية الثلاث: (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، وكان الملك: فهد بن عبدالعزيز أول وزيرا لها، ويمثل قيام وزارة المعارف نقلة كيفية وضخمة في تاريخ التعليم السعودي.

وأما ما يتعلق بتعليم البنات فقد تم في عام 1379هـ/1959م إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات في عهد الملك: سعود بن عبدالعزيز آل سعود برئاسة الشيخ: عبدالعزيز بن ناصر الرشيد (لتتولى

إدارة تعليم البنات)، ولترتبط بها المدارس الأهلية القائمة الخاصة بالبنات ابتداء من عام 1380هـ/1960م وتأسس في ظلها المدارس الحكومية للبنات، وقد تدرجت رئاسة تعليم البنات في مهامها ومسمياتها، إذ افتتحت (الرئاسة العامة لتعليم البنات) في نفس عام إنشائها 1379هـ/1959م مدارس لتعليم البنات وأسندت إدارة المدارس بعد شهرين من إنشاء (الجهاز التعليمي للبنات) الذي سمي بإسم (الرئاسة العامة لمدارس البنات)، ثم تحول الإسم إلى (الرئاسة العامة لتعليم البنات)، وقد استمرت هذه المدارس بالتزايد والتطور تحت إشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات، ومع تطور التعليم؛ تم ضم الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى وزارة المعارف عام 1423هـ/2003م، وبعد عام واحد (1424هـ/2004م) تم تحويل مسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

وقد صدرت وثيقة (سياسة التعليم) في المملكة عام 1389هـ/1969م كإعلان رسمي من الدولة يفصل الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها مسار النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية.

وأما ما يخص التعليم العالي (المرحلة الجامعية والدراسات العليا) في المملكة العربية السعودية، فقد أنشئت له وزارة خاصه به في عام 1395هـ/1975م تحت إسم (وزارة التعليم العالي) لتتولى تنفيذ سياسة المملكة في نظام التعليم العالي، والإشراف والتخطيط والتنسيق لاحتياجات المملكة في مجال التعليم الجامعي والعالي، سعيا لتوفير الكوادر الوطنية المتخصصة في المجالات الإدارية والعلمية بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية، والإشراف على جامعات ومعاهد وكليات التعليم العالي القائمة، وتواصل افتتاح صروح التعليم العالي بمختلف مناطق المملكة، وقد حظي التعليم العالي بدعم سخي تمثل في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية، وكليات علمية وتطبيقية في مختلف المجالات والتخصصات، وإدارة البعثات الخارجية، واعتمادات مالية ضخمة في الميزانيات، كما تبنت وزارة التعليم العالي التوجهات الحديثة في البحث العلمي والتخطيط المستقبلي.

وفي عام 1436هـ/2015م تم دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى (وزارة التعليم) سعيا لتوحيد الجهود، وتحسين مخرجات التعليم، وتطوير المناهج، وتقليل الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي، وتحقيقا للترابط والتكامل والتناغم بينهما، بما ينعكس إيجابا على الإرتقاء بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

وأما ما يتعلق بمجال التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية، فإنه ترجع بداياته إلى فترة زمنية قديمة، حيث كان موزعا بين ثلاثة جهات حكومية (وزارة المعارف كان لديها التعليم الفني متمثلا في المعاهد الفنية، ووزارة العمل والشؤون الاجتاعية لديها التدريب المهني متمثلا في مراكز التدريب المهني، وأما وزارة الشؤون القروية والبلدية فكانت تدير معاهد المساعدين الفنيين)،

وقد تم جمع مجالات التعليم الفني والتدريب المهني تحت مظلة واحدة عام 1400هـ/1980م وذلك بإنشاء (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني)، لتعمل المؤسسة على تنفيذ الخطط والبرامج لإعداد وتدريب القوى الفنية والمهنية، وتطوير هذه الخطط والبرامج بما ينسجم مع حاجة البلاد لتلبية احتياجات سوق العمل، وفي عام 1428هـ/2007م أعيد تنظيم المؤسسة وتحديد مهامها وأهدافها وتعديل مسماها إلى: (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)، ولأهمية التكامل بين التعليم بمختلف مستوياته والتدريب؛ فقد اسندت إدارة المؤسسة تحت مظلة وزارة التعليم في عام 1438هـ/2017م كمؤسسة مستقلة تعنى بتأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية، وأن يرأس مجلس إدارة المؤسسة معالي وزير التعليم (جعنيني والسرحاني، 2003م؛ الجبر، 2004م؛ حكيم، 2012م؛ السبيعي، 2019م؛ يوسف، 2019م؛ العقيلي والقحطاني، 2019م؛ وزارة التعليم، 2021م؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021م؛ رؤية المملكة 2030م، 2021م؛ سلامة، 2020م).

لمحة عامة عن المملكة العربية السعودية:

للوصول إلى رؤية واضحة لنظام التعليم في أي دولة، فلا بد أن يتم الوقوف على أهم خصائص هذه الدولة من حيث موقعها وحدودها ومساحتها ... إلخ؛ لما لهذه الخصائص من تأثير على التعليم بشكل أو بآخر، وفيما يلي أهم المعلومات المتعلقة بدولة المملكة العربية السعودية كما جاء في (مرسي، 2013م؛ عون، 2015م؛ علي، 2016م؛ ويكبيديا، 2021م) وفق الجدول (3).

جدول (3): لمحة عامة عن المملكة العربية السعودية

الموقع والحدود الجغرافية:	تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتحديدا في شبه الجزيرة العربية وتستأثر بثلاثة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال كل من العراق والأردن والكويت، ومن الشرق الإمارات وقطر والخليج العربي، ومن الجنوب كل من سلطنة عمان واليمن، ومن الغرب البحر الأحمر	
العاصمة:	الرياض	
مساحة الدولة:	2.250.000 كم2	
عدد السكان:	34.218.169 مليون نسمة	
العملة:	الريال السعودي (SAR)	

الديانة:	الإسلام هو الديانة الرسمية في السعودية، (90%) من سكان المملكة من أهل السنة والجماعة، كما توجد أقليات شيعية تمثل (10%)
اللغة الرسمية:	اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وتتنوع لهجاتها من منطقة لأخرى حسب القبائل التى تسكن كل منطقة بالمملكة العربية السعودية
المناخ:	يعتبر مناخ المملكة (قاري شديد الحرارة والجفاف صيفا شديد البرودة والجفاف شتاء)؛ وذلك لأن معظم أراضي المملكة واقعة في إقليم المنطقة الحارة وتعرضها لهبوب الرياح الباردة، وتتميز المناطق الجنوبية بانخفاض درجات الحرارة وهطول الأمطار
التضاريس:	تندرج تضاريس المملكة تحت التضاريس التي لها مساحات واسعة من الرمال إلى سلاسل جبلية وعرة، وتتنوع تضاريسها بين الجبال فى الحجاز وعسير وهضبة نجد. والصحارى الرملية والسهل الساحلي الشرقي، أما الإنتاج الزراعي بالمملكة فيأتي من واحتي القطيف والهفوف
نظام الحكم:	نظام ملكي
تاريخ التأسيس:	23 سبتمبر 1932م
التقسيم الإداري:	تقسم المملكة إلى (13) منطقة إدارية، وتضم كل منطقة عددا من المحافظات.
الاقتصاد:	يصنف اقتصاد المملكة العربية السعودية ضمن أقوى الاقتصادات في العالم باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين، وتعتبر المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم، كما تمتلك السعودية ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم كما وخامس أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي، وتمتلك السعودية ثالث أكبر قيمة إجمالية مقدرة من الموارد الطبيعية. ويقوم اقتصاد المملكة على استخراج البترول والصناعات البتروكيماوية والتجارة والسياحة الدينية والزراعة.
السكان:	مجتمع متعدد الجنسيات يمثل الأجانب فية حوالي (31%) من إجمالى السكان يمثلون العمالة طويلة الأجل
الناتج المحلي للدولة:	782 مليار دولار، ويحتل المرتبة 16 عالميا
الناتج المحلي للفرد:	20481 دولار

أضواء على انجازات المملكة العربية السعودية:

- نالت المملكة أكثر من 600 جائزة عالمية وإقليمية ضمن مشاركة الطلبة في المحافل الخارجية.
- حصلت (3) جامعات سعودية في ترتيب (ويبومركس) العالمي لتصنيف الجامعات وفق معايير دولية لينابر 2013.
- حققت المملكة المرتبة (12) في مؤشر المعرفة العالمي للتعليم التقني والتدريب المهني.
- حصلت المملكة على المركز 25 في العام 2015م في مؤشر التنافسية العالمية.
- أطلقت منصة (مدرستي) للتعليم الافتراضي بأحدث المعايير العالمية خلال جائحة كورونا.
- إطلاق الروضة الافتراضيّة والتي بلغ عدد المستفيدين منها (300.294) مستفيد خلال جائحة كورونا.
- إطلاق (104) مركزا للعلوم والرياضيات STEMفي مختلف مناطق المملكة.
- نفذت وزارة التعليم مشروعات المباني التعليمية بتكلفة نحو 9 مليارات ريال لاستيعاب ما يقرب من 460 ألف طالب وطالبة، بالإضافة إلى التخلص من المباني المستأجرة وإيجاد الحلول العاجلة لحالات التكدس في مدارس المناطق والمحافظات الكبيرة.
- حصلت المكتبة الرقمية السعودية (SDL) على جائزة أفضل مقدم لخدمات ومصادر المعلومات للتعليم العالي وما بعد الثانوي في المعرض العالمي لمستلزمات وحلول التعليم (GESS 2019).
- تحسين ترتيب المملكة في التصنيف العالمي لريادة الأعمال إلى المركز السابع في العام 2020م.
- تسجيل (143) براءة اختراع لمنسوبي الجامعات السعودية في عام 2020م.
- حققت وزارة التعليم المركز الـ 22 من بين 50 دولة حول العالم في تصنيف أنظمة التعليم العالمي، وعلى مستوى التعليم الجامعي؛ حققت سبع جامعات سعودية مراكز متقدمة ضمن أفضل الجامعات الآسيوية والعالمية وفق تصنيف التايمز البريطاني لعام 2020م، كما حققت 10 جامعات سعودية مراكز متقدمة ضمن تصنيف (QS) للجامعات العالمية لعام 2021م.

- صنفت جامعتين سعوديتين كأفضل (5) جامعات عربية على مستوى العالم للعام 2021م، إذ احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المرتبة (2) عربيا والمركز (186) عالميا، بينما احتلت جامعة الملك عبدالعزيز المرتبة (1) عربيا والمركز 109 عالميا؛ وبذلك أصبحت جامعة الملك عبدالعزيز قريبة من أفضل (100) جامعة عالميا.

- حصول المملكة على المركز الأول عربيا في نشر أبحاث كورونا والـ 17 عالميا، قبل أن تحقق المرتبة الـ 42 من بين 138 دولة في مؤشر المعرفة العالمي، وتقدمها 10 مراكز عن العام 2019م.

- حصول المملكة على المركز الأول عربيا في نشر أبحاث كورونا والتعليم الإلكتروني والـ 12 على دول العشرين والـ 14 عالميا وفق قاعدة بيانات شبكة العلوم في العام 2021م.

- احتلت المملكة (كأول دولة عربية) المرتبة 26 في حجم الاقتصاد العالمي لعام 2003م.

- تقدمت المملكة العربية السعودية في تقرير السعادة العالمي لعام 2021م إلى المرتبة 21 عالميا والمرتبة الأولى عربيا في مؤشرات العام 2020م من بين الدول التي تناولها المؤشر الذي يقيس مؤشرات السعادة والرفاهية وجودة الحياة.

- تصدرت المملكة العربية السعودية المركز الأول عالميا على مستوى الدول العربية والمركز الثاني عالميا على مستوى دول غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في جودة البحث العلمي وفقا لمؤشر "نيتشر" لعام 2021م في أبحاث (علم الكيمياء، وعلم الفيزياء، وعلم الأحياء، وعلم الأرض)؛ ومن أبرز الجامعات السعودية المتصدرة حسب مؤشر "نيتشر" هي: جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (المركز الإعلامي، 1442هـ؛ واس، 1443هـ؛ الحربي، 2021م؛ وزارة التعليم، 2021م؛ الكاسر، 2021م، المكتبة الرقمية السعودية، 2021م؛ واس، 2021م).

وصف نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

لعل من أهم ما تحرص المملكة العربية السعودية على تحقيقه، ولاسيما منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هو (التنمية البشرية)؛ ومن أهم مقومات تلك التنمية (التعليم) باعتبار النظام التعليمي منظومة فرعية من النظام الاجتماعي، وبالتالي فإن فلسفة وأهداف النظام التعليمي تستمد من فلسفة المجتمع وأهدافه (بدران، 2004؛ ص206).

فلسفة وغايات نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

تقوم فلسفة النظام التعليمي للمملكة العربية السعودية على أن المملكة دولة عربية إسلامية يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها باعتباره عقيده وشريعة وعبادة وحكما وخلقا ونظاما متكاملا للحياة، ويحتل الدين الإسلامي المرتبة الأولى بين القوى المؤثرة في النظام التعليمي السعودي، وأهم ما تحرص عليه فلسفة النظام التعليمي في المملكة وفق ما نصت علية وثيقة سياسة التعليم في المملكة هو أن غاية التعليم في المملكة هو: "غرس العقيدة الإسلامية ونشرها بين النشء، وفهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا، وتنشئة الأجيال على الأسس الدينية، وتزويد الطلبة بالقيم والتعاليم الإسلامية، وبالمثل العليا، واكسابهم المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة نحو الولاء الصادق لله سبحانه وتعالى ثم للوطن وولاة الأمر، مع توفير تعليم مميز لأبناء الوطن في الدول المتقدمة، واستخدام موارد الدولة بشكل جيد فى نشر المؤسسات التعليمية فى كافة ربوع المملكة، وتحفيز الطلاب على الدراسة، وتأهيل المعلمين الأكفاء، وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعه، وتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وذلك بإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكرّيا تأهيلا عاليا، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة" (بدران، 2004م؛ الزايد، 2017م؛ ص289).

أهداف نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

اشتملت وثيقة سياسة التعليم في المملكة على (33) هدفا عاما، تم سردها دون تصنيف، وهدف نظام التعليم في المملكة العربية السعودية إلى: تزويد الطلاب بالقيم الإسلامية العظيمة، وإكساب الطلاب المعرفة والعلوم النافعة وتنمية المهارات، والتدريب على التفكير، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعة ولا يتم ذلك إلا عبر مجتمع مسلم مثقف، وإعداد المواطن الصالح وتنمية قدراته لينفع نفسه ومجتمعه، وغرس القيم الدينية النبيلة وتعاليم الإسلام السمحة فى النفوس، وتحقيق الإكتفاء الذاتى من الخريجين المتميزين فى جميع المجالات، والاهتمام بالانجازات العالمية في ميادين العلوم والآداب والفنون المباحة، وفهم البيئة بأنواعها المختلفة (الزايد، 2017م؛ الشيخ، 2019م؛ ص350).

وقد أضاف (المحيسن، 2002م؛ ص29) بأنه قد حققت وثيقة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة الأهداف العامة للتعليم التي تحقق غاية التعليم، ويمكن إجمال هذه الأهداف كما يلي:

– المملكة العربية السعودية دولة إسلامية يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها، وقد بنت سياستها التعليمية من أساسها على تعاليم الإسلام.

– التوصل إلى مصادر واستثمار المعرفة من بناء المواطن السعودي لكي يستطيع مواجهة متطلبات حياته كفرد وليستطيع أن يساهم في بناء وطنه.

– تزويد المتعلمين بالمهارات الوظيفية اللازمة التي تمكنهم من أداء عملهم المناطة بهم على الوجه الأكمل، كما تمكنهم من حل المشكلات التي تواجههم في مواقف الحياة المختلفة.

– مساعدة المتعلمين على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير وتوظيفه في حل المشكلات التي تواجههم في الحياة اليومية في جميع مراحل حياتهم، وتنمية قدراتهم واستعداداتهم على التجديد والابتكار.

– مساعدة المتعلمين على اكتساب الميول الصحية والاهتمامات الوظيفية المناسبة.

– مساعدة المتعلمين على تعميق الاتجاهات والقيم الوظيفية لحياته.

الأسس والمبادئ العامة لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

يقوم نظام التعليم في المملكة العربية السعودية على مجموعة من الأسس والمبادئ العامة التي حددتها اللجنة العليا لسياسة التعليم؛ ومن أهم المبادئ العامة المضمنة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة ما جاء على النحو الآتي: المبدأ الإيماني، والمبدأ الإنساني، ومبدأ العدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين، والمبدأ التنموي، وعلمية التربية، ومبدأ التربية الخلقية، وتعزيز المواطنة والهوية العربية الإسلامية، والتربية وبناء القوة، ومبدأ الحث على العلم والتعلم، ومبدأ حب العمل وإتقانه، ومبدأ التربية المستدامة، ومبدأ مجانية التعليم، ومبدأ تقدير ذاتية الفرد، ومبدأ الأصالة والمعاصرة (المهيدلي، 2018م).

سياسة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

تنبثق سياسة نظام التعليم السعودي لوثيقة سياسة التعليم في المملكة من (الإسلام) الذي تدين به الأمة عقيدة وشريعة وعبادة وحكما وخلقا ونظاما متكاملا للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة، ويحكم السياسة التعليمية لوثيقة سياسة التعليم في المملكة الصادرة عام 1389هـ، وهي

تضم (11) مادة تشمل الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم في المملكة، وأهدافه العامة، ووسائل التربية والتعليم، والمراحل التعليمية، والأجهزة القائمة على أمر التعليم (بدران، 2004م).

خصائص نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

من أبرز خصائص نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ما يلي:

- نظام التعليم السعودي نظام مفتوح يؤثر بالبيئة ويتأثر بها، إذ يستمد منها مدخلاته كالمعلمين والطلاب والأجهزة والميزانية ويصدر مخرجاته كطالب متعلم أو منتج أو مشروع أو بحث علمي.
- نظام التعليم السعودي مرن تبعا للظروف التي يعيش فيها كتطوير الأنظمة التعليمية وتعديل اللوائح ومنح صلاحيات وصرف العقوبات وتغيير الخطط.
- نظام التعليم السعودي له بيئة داخلية وخارجية، فالبيئة الخارجية للنظام تمثلها الأنظمة الأخرى كالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني. أما البيئة الداخلية تتمثل في؛ وزارة التعليم، وإدارات التعليم، ومراحل التعليم سواء المكملة أو الموازية، والمدارس والجامعات والمعاهد الأهلية والحكومية.
- نظام التعليم السعودي نظام منضبط بضوابط معينة كالدين والعادات وتقاليد وثقافة البلد نفسه.
- يصعب قياس مخرجات نظام التعليم السعودي فمخرجاته لا تظهر بشكل فوري ويصعب قياس أثر المؤسسة عليها.
- نظام التعليم السعودي نظام له أهداف منبثقه من سياسة الدولة، وكل مرحلة تعليمية أيضا لها أهدافها الخاصة كأهداف المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية ايضا.
- نظام التعليم السعودي نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية كالتدريب والتقويم والتدريس وجميعها أنظمة متفاعلة ومترابطة ومكملة لبعضها البعض.
- يتسم نظام التعليم السعودي بالمركزية في التعليم والإشراف والإدارة.
- يتعامل نظام التعليم السعودي مع فئة وشريحة عريضة في المجتمع فيصعب التحكم بمدخلاته.
- نظام التعليم السعودي نظام هرمي يترأس قمة الهرم فيه وزير التعليم (فرج، 2008م).

إدارة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

بما أن النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية مركزي، فإن من يدير التعليم في المملكة هو:

أ. **الدولة:** وهي العنصر الرئيسي المسؤول عن التعليم، وتوفر الدولة التعليم مجانا لكل الطبقات والمستويات ولكل المواطنين والمقيمين.

ب. **وزارة التعليم:** وتشرف وزارة التعليم على: (تشييد المباني المدرسية وتزويدها بكل متطلباتها – طباعة الكتب المدرسية – تأهيل وتدريب المعلمين والقيادات التربوية والإشرافية – الإشراف على كافة الأنشطة التعليمية والتربوية – الإشراف على إدارة التعليم العام والعالي – تنظيم البعثات والمنح الخارجية – تنظيم الإيفاد الداخلي والإيفاد الخارجي – إدارة المنح والدعم المالي – الإشراف على التدريب التقني والمهني – الإشراف على التعليم الخاص والأهلي – الإشراف على التطوير المهني للمعلمين – الإشراف على تقويم الطلاب).

ج. **القطاع الخاص وبعض القطاعات الحكومية الأخرى:** وتسهم هذه القطاعات في إدارة نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية.

مشاركات المملكة في الاختبارات الدولية:

الاختبارات الدولية (TIMSS): تستهدف الاختبارات الدولية (TIMSS) الوقوف على مستويات طلاب الصفين الرابع الابتدائي، والثاني المتوسط في المفاهيم التي تعلموها في مادتي العلوم والرياضيات، وتعمل الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) على مقارنة نتائج تلك الاختبارات مع اختبارات مماثلة في دول شاركت في عمل الاختبارات نفسها لطلابهم، ويعرف الاختصار (TIMSS) بالاتجاهات العالمية في التحصيل الدراسي للرياضيات والعلوم، وقد عقد الاختبار لأول مرة في المملكة العربية السعودية في عام 2003م، حيث تمت المشاركة في الدورات المتعاقبة في الأعوام (2007م، 2011م، 2015م، 2019م).

الاختبارات الدولية (PIRLS): تعرف الاختبارات الدولية (PIRLS) وتعني اختصارا بـ "الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم"، وتشرف دوليا على اختبارات (PIRLS) الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)، وهي التي تعد هذا الاختبار، ويهدف من خلال الاختبار الوقوف على مستويات طلاب الصف الرابع في المفاهيم والمواقف التي تعلموها في مادة القراءة، ومقارنة

النتائج بين الدول المشاركة، وقد عقدت الدراسة لأول مرة في المملكة العربية السعودية عام 2011م، وشاركة في الدورة التي تلتها عام 2016م، وسيتم التطبيق الفعلي للاختبارات في عام 2021م.

الاختبارات الدولية (PISA): تعرف الاختبارات الدولية (PISA) وتعني اختصارا بـ "البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA"، وهي دراسة تشرف عليها دوليا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لقياس قدرة طلاب الصف العاشر على توظيف معلوماتهم التي اكتسبوها في القراءة والعلوم والرياضيات واكتساب المهارات لحل المشكلات الحياتية والمهنية التي يواجهونها، وقد عقد هذا الاختبار لأول مرة في المملكة العربية السعودية عام 2018م، وستعمل الوزارة على التطبيق التجريبي للاختبار مع نهاية عام 2021م، كما أن التطبيق الفعلي لهذه الاختبارات مع مطلع العام 2022م.

الدراسات المسحية (TALIS): تشرف على هذه الدراسات المسحية أو ما تعرف اختصارا بـــ "(TALIS) الدراسة العالمية المسحية للتعليم والتعلم"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وذلك من خلال الإشراف على سير الدراسة مركزيا، بالتعاون والتنسيق مع الدول المشاركة، وقد عقدت الدراسة لأول مرة في المملكة العربية السعودية عام 2018م، وفي فترة لاحقة من العام نفسه تم تطبيق الاستبيان على عدد من مدارس المرحلة المتوسطة موزعة على مناطق المملكة، مستهدفا الاستبيان استطلاع آراء المعلمين وقادة المدارس حول طرق التدريس، والبيئة الصفية، والتطوير المهني، والرضا الوظيفي (وزارة التعليم، 2021م).

وقد أظهر تقرير نتائج الاختبارات الدولية (تقرير تيمز 2019) بأن المملكة العربية السعودية قد احتلت مراكز متأخرة من بين الدول المشاركة في نتائج الاختبارات الدولية لعام 2019م (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020م).

مراحل التعليم في المملكة العربية السعودية:

يسير سلم نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وفق نمط (6–3–3–4) أي ست سنوات للتعليم الابتدائي، وثلاث سنوات للتعليم المتوسط، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي، وأربع سنوات للتعليم الجامعي، وهذا النمط في تنظيم السلم التعليمي أعم الأشكال وأكثرها شيوعا في الوطن العربي، ويتضمن الهيكل التنظيمي للتعليم السعودي أنماطا مختلفة من النظم التعليمية إلى جانب التعليم العام، فهناك التعليم ما قبل المدرسي الذي يتكون من ثلاث مستويات وهي: الحضانة والروضة والتمهيدي، ويبدأ السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية كغيرة في الدول الأخرى بمراحل مختلفة، والتي قد يتفق فيها مع نهج بعض النظم التعليمية في بعض الدول، وقد يختلف مع بعض نظم الدول

الأخرى، وينقسم سلم التعليم العام في المملكة إلى ثلاثة مراحل تعليمية أساسية وهذا المتعارف عليه في معظم دول العالم وهي: (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) يسبقها مرحلة رياض الأطفال؛ وهي مرحلة تعليم غير إلزامية وتبدأ من السن (3–6) سنوات تهيء الطالب فيها لدخول المدارس الإبتدائية، ومجموع السنوات الدراسية الإلزامية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) بالتعليم العام اثني عشر سنة، ويبدأ سلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية من سن السادسة إلى سن الثامنة عشر، ويمكن تلخيص سلم نظام التعليم في المملكة العربية السعودية إلى المراحل والبرامج التالية:

المرحلة التمهيدية (رياض الأطفال): وهي السنوات الثلاث التي تسبق المرحلة الابتدائية، وهي مرحلة مخصصة للأطفال ما دون سن ست سنوات من العمر، وهي مرحلة تعليم مجانية وغير إلزامية، ويتم تقديمها عبر الروضات الحكومية والأهلية، وتبدأ من السن (3–6) سنوات، وتمثل المرحلة الأولية والتمهيدية لدخول المرحلة الابتدائية، ويلتحق بها الأطفال من سن الثالثة أو الرابعة، وينتقلون بعد قضاء الأطفال فيها عام أو أكثر الى المرحلة الابتدائية، ومن المعروف أن (مرحلة رياض الأطفال) في المملكة لا تدخل ضمن السلم التعليمي، ولا يتبع كثير منها للدولة من الناحية الرسمية، ويبدأ الطفل من خلال هذه المرحلة في تعلم وإتقان أساسيات اللغة العربية واللغة الإنجليزية.

المرحلة الابتدائية: وهي المرحلة الأولى في التعليم العام، وتمثل قاعدة الهرم التعليمي، وهي القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التعليمية التالية من حياتهم، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعا، وتمتد لست سنوات دراسية، يلتحق بها الأطفال من عمر خمس سنوات وستة أشهر أو من سن ست سنوات، ويمنع فيها الاختلاط بين الجنسين كبقية المراحل، وتعد مرحلة التعليم الابتدائي بداية التعليم الإلزامي المجاني، ويحصل التلميذ فى نهاية هذه المرحلة على شهادة إتمام المرحلة الابتدائية التى تؤهله للإلتحاق بالمرحلة المتوسطة، ومن أبرز المواد التعليمية في هذه المرحلة: القرآن الكريم، اللغة العربية، الدراسات الإجتماعية، العلوم، الرياضيات، اللغة الإنجليزية، التربية الفنية.

المرحلة المتوسطة: وهي تلك المرحلة التي تقع بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وتعد الحلقة الوسطى من حلقات التعليم العام، يلتحق بها الطالب بعد اجتياز المرحلة الابتدائية، وهي المرحلة الثانية من التعليم العام، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية، وتبدأ من سن الثانية عشرة إلى سن الخامسة عشرة، وهي مرحلة إلزامية ومجانية، يحصل الطالب بعدها على شهادة الكفاءة المتوسطة التى تؤهلة للإلتحاق بالمرحلة الثانوية، ويوجد بها دراسة ليلية لإتاحة الفرصة لمن تحول ظروفهم دون الحضور للمدارس الصباحية، وهذه المرحلة مع انها متميزة بأهدافها ومناهجها إلا أنها تعتبر امتداد

للمرحلة الابتدائية، ويدرس الطالب خلال هذه الفترة بعض المواد التعليمية التالية: القرآن الكريم، اللغة العربية، الدراسات الإجتماعية، العلوم، الرياضيات، اللغة الإنجليزية، الحاسب الآلي.

المرحلة الثانوية: مدة الدراسة بهذه المرحلة ثلاث سنوات دراسية، ويلتحق بها الطلاب من سن الخامسة عشرة إلي سن الثامنة عشرة، يحصل الطالب بعدها على شهادة الثانوية العامة التي تؤهلة للإلتحاق بالمرحلة الجامعية، وهي مرحلة لها طبيعتها الخاصة من حيث سن الطلاب وخصائص نموهم فيها، وهي تستدعي ألوانا من التوجيه والاعداد، وتضم فروعا مختلفة يلتحق بها حاملو الشهادة المتوسطة وفق الأنظمة التي تضعها الجهات المختصة، وتسير هذه المرحلة وفق نظام قائم على توزيع المواد الدراسية في أربع فئات: (إسلامية/أدبية – إدارية/إنسانية – طبيعية – تقنية) إلى جانب هذه النوعيات الفئوية، ظهرت في المملكة ثانويات تحفيظ القرآن الكريم، والثانويات الفنية والتقنية والتجارية والصناعية والزراعية، وثانويات المعاهد العلمية، وما أصطلح عليه بمعاهد المراقبون الفنيون وثانويات نظام المقررات وغيرها، وتتشارك هذه المرحلة مع غيرها من المراحل التعليمية في تحقيق الأهداف العامة والخاصة للتعليم، بالإضافة إلى ما تحققه من أهدافها الخاصة، وفي الصف الثاني الثانوي يختار الطالب أحد المسارين العلمي أو الأدبي، وتشمل هذه المرحلة: (الثانوية العامة، والمعاهد العلمية، والمعاهد المهنية)؛ وفي عام 2005م وبالتزامن مع نظام التعليم الثانوي السنوي تم تطبيق تجربة التعليم الثانوي الجديد القائم على نظام المقررات الدراسية (ثانوية المقررات) الذي يشمل المرحلة الثانوية بأكملها، ليتناسب مع الرؤية الجديدة للتعلم، وحديثا انتهت مشاريع التغيير إلى استحداث نظام تعليمي مطور في جميع مدارس المملكة بحيث يكون بديلا للنظام القديم، ويوازي في ذات الوقت نظام (ثانوية المقررات) وهو ما يعرف بـ "النظام الفصلي" وهو نظام تعليم مستحدث حيث تم تقليص المواد التي يدرسها الطالب بالمجمل، وتم التخفيف من الطرق التقليدية المعتمدة على التلقين والاسترجاع، واتجهت الخطة في النظامين إلى ما يمكن تسميته إعادة إنتاج المعرفة من خلال البحوث والتقارير والمشاريع التي ينتجها الطلاب في ضوء المادة العلمية التي يتلقونها، كما ظهرت المدارس الثانوية الشاملة لتقضى على نظام الفوارق الإجتماعية الموجودة بين المدارس النظرية والمدارس الفنية، وتعتبر المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد الثانوية هي خيار تضعه برامج التدريب التقني والمهني للطالب الذي أنهى المرحلة المتوسطة في أن يلتحق بمسارات مهنية (فنية وصناعية).

المرحلة الجامعية: وهي المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل التعليم، وتعد قمة الهرم التعليمي، ويبدأ التعليم فيها بعد المرحلة الثانوية، وتمتد الدراسة في المرحلة الجامعية لمدة أربعة سنوات، يحصل الطالب فيها على درجة البكالوريوس، ومتاح للبنين وللبنات إكمال دراساتهم العليا في الجامعات والكليات السعودية للحصول على درجة الدبلوم العالي ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه، ويوجد في

المملكة عددا من الجامعات والكليات والمعاهد العليا التي تقدم خدماتها التعليمية للطلاب والطالبات، حيث بلغ عدد الجامعات في المملكة العربية السعودية 42 جامعة منها ما يقارب 12 جامعة أهلية وخاصة، إضافة إلى وجود 13 كلية حكومية وخاصة وأهلية، و 7 كليات عسكرية، ويوجد العديد من المعاهد التعليمية العليا الحكومية والأهلية (متولي وآخرون، 2008م؛ الكيتاني، 2010م؛ الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ الزهراني وآخرون، 2021م).

ويلحظ الباحث وفق ما جاء في دراسة (الزهراني وآخرون، 2021م؛ ص30) بأن السلم التعليمي (كتقسيم للمراحل الدراسية) لنظام التعليم العام في المملكة العربية السعودية لم يطرأ عليه أي تغيير منذ إنشاء وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) عام 1373هـ/1953م وهي من أوائل المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، حيث تنقسم سنوات الدراسة في المملكة على ثلاثة مراحل تعليمية أساسية وهي: (المرحلة الابتدائية، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة والثانوية).

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

سار التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة في غالب المجالات العملية، حيث وصل عدد الجامعات في المملكة إلى (25) جامعة حكومية وعدد من الجامعات والكليات الأهلية ذات الطاقة الاستيعابية العالية، وقد توزعت الجامعات بين مناطق المملكة، وترتبط كافة هذه الجامعات بوزارة التعليم مع تمتها بقدر كبير من الاستقلالية قدر الإمكان في المجالين الإداري والأكاديمي، ويذكر أن الجامعات السعودية تعتبر جامعات شاملة (برامج أكاديمية متنوعة وبرامج دراسات عليا وبكالوريوس) وكذلك تعتبر جامعات مختلطة (تجمع بين التعليم والبحث العلمي)، ماعدا جامعتين فقط تعتبر متخصصة، إذ تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن جامعة متخصصة في علوم البترول والمعادن، وجامعة الملك سعود للعلوم الصحية جامعة متخصصة في العلوم الصحية فقط، ويتم تمويل الجامعات السعودية بالكامل من الحكومة، وتشرف عليها بشكل مركزي وزارة التعليم، وتدار هذه الجامعات من قبل مجلس الجامعة ويرأسه وزير التعليم، إلا أن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (Kaust) تخرج عن ذلك؛ إذ لا تشرف عليها وزارة التعليم (العقيلي والقحطاني، 2019م).

التعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية:

ترجع الجذور الأولى لاهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم الفني إلى عام 1369هـ/1949م ويعد هذا العام بمثابة النواة الأولى لبداية نظام تعليمي فريد من نوعه لم تعرفه المملكة من قبل وهو نظام التعليم الفني، بعد ان أدركت الدولة ان التعليم الفني دعامة صنع الحضارة الحديثة، ومع إنشاء

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام 1400هـ تطور التعليم الفني، وتشمل أنواع التعليم الفني المجالات التالية: التعليم الفني الصناعي، والتعليم الفني التجاري، والتعليم الفني الزراعي، والتدريب المهني، والكليات التقنية.

وقد عنيت المملكة العربية السعودية بتأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية من خلال دمج جميع مجالات التدريب التقني والمهني في المملكة تحت مظلة واحدة، وهي "المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني"، كمؤسسة مستقلة تحت إشراف مباشر من وزارة التعليم، وتعتبر هذه المؤسسة أحد أذرع وزارة التعليم التي تعنى بتطوير البرامج الفنية والتقنية، وتنمية الموارد البشرية؛ بما ينسجم مع حاجة الدولة لتلبية احتياجات قطاع الأعمال، وإيجاد كوادر وطنية مؤهلة تأهيلا عاليا، لتكون قادرة على النهوض بمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة. **ومن أهم المنشآت التعليمية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ما يلي:**

- **الكليات التقنية:** وهي كليات مهنية تؤهل حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها من الجنسين للحصول على الشهادة الجامعية المتوسطة (درجة الدبلوم)، كما تقدم بعض الكليات التقنية برامج البكالوريوس التطبيقي لتأهيلهم كمهندسين تقنيين تلبية لاحتياج سوق العمل، أو إعدادهم كمدربين في منشآت التدريب التقني والمهني، ومدة التدريب في تلك الكليات سنتان ونصف للدبلوم، وفي برامج البكالوريوس سنتان ونصف إضافيتان.

- **الكليات التقنية العالمية:** وهي كليات مهنية حكومية تقدم التدريب للجنسين على المهارات التقنية بمستوى عالي الجودة من خلال مشغلين دوليين، وبمدربين ذوي خبرة صناعية، لتخريج كوادر مؤهلة من الجنسين بمعايير عالمية، لتلبية احتياج سوق العمل المحلي، وتقدم هذه الكليات درجة الدبلوم في مدة سنتين مسبوقا بسنة تحضيرية في اللغة الإنجليزية، ويتم تقديم برنامج بكالوريوس الهندسة التطبيقي في كلية إعداد المدربين التقنيين.

- **معاهد الشراكات الاستراتيجية:** وهي معاهد تدريبية تقنية غير ربحية تتبنى المؤسسة إنشاءها والترخيص لها والإشراف عليها، وتشغيلها مع القطاع الخاص؛ وتقدم لحاملي الثانوية العامة أو ما يعادلها برامج تدريبية تقنية متنوعة في المدة بتوظيف مبتدئ بالتدريب.

- **المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد الثانوية:** وهي معاهد ثانوية تدريبية يتم الالتحاق بها من خريجي المرحلة المتوسطة، ومن التعليم العام بالصفين الأول والثاني الثانوي، وتؤهل الملتحقين بها للحصول على شهادة دبلوم المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد الثانوية، ومدة التدريب فيها

(3) سنوات، كما تقدم تلك المعاهد برامج تدريب مسائية متنوعة مفتوحة لجميع المستويات، لكل فئات المجتمع، ولكثير من المهن، وفق احتياجات قطاع الأعمال.

- **منشآت التدريب الأهلية:** وهي معاهد ومراكز تدريب (ربحية) غير حكومية، ينشئها القطاع الخاص؛ بغرض تقديم برامج تدريبية تقنية ومهنية، ترخصها المؤسسة وتشرف على أدائها، وتطبق عليها معايير الجودة، وتقدم هذه المنشآت برامج تدريبية متنوعة في جميع التخصصات، وبمستويات متعددة من الدورات التطويرية القصيرة، والدورات والبرامج التأهيلية الطويلة، إلى الدبلوم التدريبي بعد الثانوية.

- **معاهد التدريب المهني في السجون:** وهي معاهد أنشأتها المؤسسة بالتعاون مع المديرية العامة للسجون؛ لتأهيل النزلاء بالسجون (رجال)، وتأهيل النزيلات بدور رعاية الفتيات (نساء)، خلال فترة محكوميتهم، وذلك لتدريبهم وتأهيلهم في برامج ودورات مهنية متخصصة، ويمنح الخريج والخريجة من هذه المعاهد شهادة من المعهد الصناعي بالمنطقة التابع لها السجن، دون الإشارة لحصوله على المؤهل في السجن (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2020م).

وبإنشاء الكليات التقنية وضعت المؤسسة مسارات التدريب التقني والمهني في منظومة متدرجة؛ لإعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلا فنيا بمستويات مختلفة تلبي حاجة السوق المحلية من الأيدي التقنية والمهنية العاملة الماهرة بمستوياتها المختلفة (العقيلي والقحطاني، 2019م).

أنظمة تعليمية وأنماط أخرى ذات أهداف نوعية: يوجد في المملكة العربية السعودية إلى جانب التعليم العام والعالي والتقني، أنواع أخرى من التعليم ذات أهداف نوعية متعددة، ويأتي اهتمام الدولة بهذه الأنظمة جميعها في إطار المبادئ والسياسات الاجتماعية والتعليمية الرامية إلى توسيع قاعدة التعليم، وتنويعه لمقابلة احتياجات الأفراد والمؤسسات المختلفة، ولمواكبة الاتجاهات والمفاهيم التربوية المعاصرة مثل: التربية للجميع، والتربية المستمرة، والتربية من أجل التنمية، ومن أنواعه: تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (التربية الخاصة)، تعليم الكبار ومحو الأمية (التعليم المستمر)، مدارس تحفيظ القرآن الكريم، المعاهد العلمية، التعليم العسكري، التعليم الأهلي (الخاص)، التعليم الأجنبي، تعليم الموهوبين، التعليم الصحي والطبي، كما يوجد أنظمة تقنية متعددة في الجامعات السعودية، وغيرها الكثير من الأنواع الأخرى من أنظمة التعليم المختلفة في المملكة (المهيدلي، 2018م؛ ص199).

التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية:

تحظى التربية الخاصة في المملكة بإهتمام الحكومة والمؤسسات الأهلية، وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة، التي خطت خطوات واسعة نحو الانتقال بالأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة من بيئة العزل إلى بيئة المدرسة العادية، والتي أصبحت تستوعب العدد الأكبر من هؤلاء الأفراد، وانطلاقا من سياسة التعليم في المملكة على أن تعليم المتفوقين والمعوقين جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي بالمملكة، ومواكبة للتطورات التي يشهدها مجال التربية الخاصة في المملكة، وإدراكا من وزارة التعليم بالمملكة بأن بعض تلاميذ المدارس العادية قد يحتاجون لخدمات التربية الخاصة حسب ما هو معروف عالميا، وأهمية تقديم تلك الخدمات لبعض الفئات من المتعلمين، وما قد ينتج عنها من نقلة نوعية في العملية التربوية، وتفعيل استراتيجية دور المدارس العادية في مجال تربية وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوسيع نطاق دور معاهد التربية الخاصة، وقد بدأت التربية الخاصة (التعليم الخاص لذوي الاحتياجات الخاصة) بالمملكة العربية السعودية، مع ميلاد أول معهد لتربية المكفوفين (معهد النور) بمدينة الرياض عام 1380هـ حيث تولت وزارة المعارف الإشراف عليه، ثم بعد ذلك استحدثت بوزارة المعارف (إدارة التعليم الخاص) عام 1382هـ لتتولى الإشراف على جميع المعاهد لفئات المعوقين، ثم طورت بعد ذلك إلى المديرية العامة لبرامج التعليم الخاص في عام 1392هـ، لتشرف على تربية المكفوفين وتربية الصم والتربية الفكرية، وفي العام 1404هـ أطلق على المديرية العامة لبرامج التعلم الخاص اسم الأمانة العامة للتعلم الخاص، وفي العام 1417هـ عدل مسمى الأمانة العامة للتعلم الخاص إلى (الأمانة العامة للتربية الخاصة)، وفي العام 1427هـ عدلت إلى (الإدارة العامة للتربية الخاصة)؛ لتقديم الخدمات والبرامج التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة وفق منظومة التعليم العام أو ضمن برامج خاصة. ويعتبر التعليم الخاص تعليم موازي للتعليم العام، حيث تقدم الخدمات التعليمية لـ (فئات العوق البصري كالمكفوفين وضعاف البصر – والعوق العقلي – والعوق السمعي كالصم وضعاف السمع وعيوب النطق والكلام – وصعوبات التعلم – وذوي الإضطرابات السلوكية والإنفعالية – والتوحد – وتعدد العوق – والعوق الجسمي والصحي – وبطء التعلم). ومن مبادرات وزارة التعليم المتماشية مع رؤية المملكة 2030 (مبادرة تطوير التربية الخاصة) وتهدف هذه المبادرة إلى رفع نسبة الطلبة المعاقين المستفيدين من خدمات التربية الخاصة إلى (35%)، ودعم وتطوير الخدمات المقدمة في التربية الخاصة وفق أحدث الممارسات العالمية المتميزة (المديرية العامة لبرامج التعليم الخاص، 1977م؛ الشهراني، 2016م؛ مكتب تحقيق الرؤية، 2017م، ص71؛ الإدارة العامة للتربية الخاصة، 2021م).

رعاية الموهبة والإبداع في المملكة العربية السعودية:

تتمثل رعاية الموهوبين والموهوبات في نظام تعليم المملكة بصورة رسمية من خلال إصدار وثيقة سياسية التعليم في المملكة عام 1389هـ/1969م والتي تنصراحة على أن رعاية الطلاب والطالبات الموهوبين واجب وطني وتربوي، ولذلك تحظى فئة الموهوبين والمبدعين والنابغين في المملكة بمزيدا من الرعاية والاهتمام وفق ما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم.

وفي هذا الإطار تظافرت الجهود منذ عام 1410هـ إلى 1416هـ بين وزارة التربية والتعليم ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على استحداث مشروع وطني تعاوني في عام 1418هـ بإسم (برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم)، ثم حول هذا المشروع إلى (الجمعية الوطنية للكشف عن الموهوبين ورعايتهم في عام 1419هـ)، ثم حولت الجمعية إلى (مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين في عام 1420هـ) كمؤسسة مستقلة تهتم بالكشف عن الموهوبين ورعايتهم وتنمية قدراتهم للاستفادة منهم في تنمية المجتمع، وربط الموهبة والإبداع باحتياجات التنمية المستدامة، وتشرف على إدارتها وزارة التعليم ممثلة بوزير التعليم بالإنابة، ومن هنا كانت الإنطلاقة الفعلية لرعاية الموهوبين في المملكة، وبما أن سياسة التعليم في المملكة تأكد على أهمية اكتشاف الموهوبين ورعايتهم، فإن أول برنامج وزاري للكشف عن الموهوبين ورعايتهم بدأ مع مطلع العام 1417هـ/1997م ثم بدأت هذه البرامج بالتوسع في جميع أنحاء المملكة.

وضمن سعي وزارة التعليم إلى التوسع في برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم أنشأت وزارة التعليم في عام 1421هـ (الإدارة العامة لرعاية الموهوبين) كجهة رسمية تختص برعاية الموهوبين، ثم بعد ذلك تم إنشاء (الإدارة العامة لرعاية الموهوبات) في عام 1422هـ، وحرصا من وزارة التعليم على توحيد الجهود والسياسات بين الإدارتين تم في عام 1423هـ بتكليف الإدارة العامة لرعاية الموهوبين بمهامها الموكله إليها لقطاعي البنين والبنات على حد سواء، ومع التنظيم الجديد لوزارة التعليم تم في عام 1427هـ فصل الإدارة العامة لرعاية الموهوبين إلى إدارتين عامتين إحداهما لرعاية الموهوبين، والأخرى لرعاية الموهوبات، وفي عام 1429هـ عدل مسمى (مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين) إلى (مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع)، على ذلك تكون المؤسسات الرسمية لرعاية الموهوبين في المملكة ثلاثة مؤسسات تقدم خدماتها للجنسين وهما: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، والإدارة العامة لرعاية الموهوبين، والإدارة العامة لرعاية الموهوبات، وتقدم الإدارة العامة لرعاية الموهوبين بوزارة التعليم في المملكة خدماتها للموهوبين والموهوبات وما يتبعهم من معلمين ومشرفين، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي: برامج التعرف على

الموهوبين، والبرنامج المسائي الإثرائي، وبرامج الرعاية المدرسية، وبرامج ملتقيات الموهوبين الصيفية، والرنامج الإثرائي المدرسي لتعليم الموهوبين بمدارس التعليم العام، والبرامج التدريبية لمعلمي ومشرفي الموهوبين، والبرامج التدريبية لمعلمي ومشرفي الصفوف الأولية، ولجنة رعاية الموهوبين داخل المدرسة، ومنتدى موهوبون ومبدعون، والتوعية وخدمة المجتمع، وبرامج خارج وقت الدوام المدرسي، وبرامج الخميس الإبداعية، والمراكز العلمية الثابتة والمتنقلة، ومراكز الموهوبين والموهوبات.

ويتلخص دور المدارس في المملكة تجاه الموهوبين كما يلي: تطبيق نظام التسريع في المراحل الدراسية الثلاث (الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية) للطلاب والطالبات الذين أبدوا تفوقا غير عادي، وتخصيص فصول ومجموعات خاصة للموهوبين في المدارس، والتزويد التعليمي في فصول الدراسة العادية. غير أنه من الملاحظ مما سبق؛ في الخدمات والبرامج جميعها لا تستهدف سوى مئات محدودة من بين الآلاف من الطلاب والطالبات الذين اجتازوا مقياس موهبة، وبعضها لا يعطى الوقت اللازم له! ناهيك عن سوء توقيت تنفيذ بعض البرامج مما لا يسمح ببعض المستهدفين لها من الحضور، والتأثيرات المحدودة لبعض البرامج، فعدد من استفادوا من تلك البرامج قليل جدا أمام أعداد الطلاب والطالبات في المملكة العربية السعودية (الفهيد، 2006م؛ الموسى، 2010م؛ العطيوي والخالدي، 2010م؛ السلوم، 2017م). ومن أهم مبادرات وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م ذات العلاقة بمجال تعليم الموهوبين هي (مبادرة الموهوبون مستعدون للمستقبل)؛ وتهدف هذه المبادرة إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب الموهوبين في مدارس التعليم العام (من الصف الرابع الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي) لتنمية قدراتهم وإبراز مواهبهم، ليكونوا رافدا هاما للاقتصاد الوطني من الموارد البشرية عالية الأداء، وذلك من خلال تطوير أنموذج تعليمي للموهوبين وفق منهجية علمية لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتجهيز فصول للموهوبين، وإعداد معلمين مؤهلين في تعليم الموهوبين وتطوير أدائهم، واستحداث مناهج إثرائية للموهوبين، وتحسين الهيئة الإدارية العاملة في المدارس المطبقة (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص86).

التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية:

يعد التعليم الأهلي في المملكة رافدا داعما ومساندا للتعليم الحكومي بجميع مستوياته، فهناك المدارس الأهلية الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، والمعاهد والكليات والجامعات الأهلية، كما أنه يسهم في دور إيجابي في تنمية القوى البشرية للمجتمع، ومن هنا نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على تشجيع الدولة للتعليم الأهلي في كافة مراحله، ويخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنيا واداريا، ونظرا لما توليه المملكة العربية السعودية من اهتمام ورعاية للتعليم

الأهلي، فقد أفردت له وثيقة سياسة التعليم فصلا كاملا يحدد إطاره وضوابطه وأسسه العامة، وقد حقق استثمار القطاع الخاص في قطاع التعليم الأهلي في الآونة الأخيرة نقلة كبيرة، حيث تشرف وزارة التعليم السعودية على 4287 مدرسة أهلية، منها 1940 مدرسة دولية، و 23 جامعة وكلية أهلية، في حين يبلغ مجموع عدد الطلاب بجميع مراحل التعليم الأهلي 1.153.983 طالبا وطالبة، حسب إحصائية العام الدراسي 1438/1437هـ (المهيدلي، 2018م).

التعليم الأجنبي (مدارس الجاليات العالمية) في المملكة العربية السعودية:

تعتبر مدارس الجاليات العالمية أحد أهم أنماط التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية، وتلعب دورا مهما في دعم وتعزيز السيرة التربوية وتقديم الخدمات التعليمية وفقا لقوانين ومناهج تدريس الدولة التي ينتمي لها الطلاب من أبناء الجاليات والمقيمين وفقا لخطط إشرافية محددة لها (إدارية ومالية) من وزارة التعليم بالمملكة، وهي مدارس بالدولة يمتلكها مستثمرون تقدم برامج دراسية غير تلك التي تقدمها مؤسسات التعليم الحكومي والتي تعتمد على مناهج الدول التي تنتمي إليها الجاليات التي أنشأت المدارس، ولا تطبق هذه المدارس مناهج التعليم الحكومي، وإنما تعتمد على المناهج الأمريكية والبريطانية والفرنسية والباكستانية والفلبينية وغيرها، وجميعها تعتمد اللغة الانجليزية كلغة أساسية، وتهدف جميع هذه المدارس إلى تقديم تعليم ذي جودة وكفاءة عالية لمواكبة تطورات التعليم المتلاحقة، والوصول بمستوى التعليم في المملكة إلى مستويات ذات جودة عالية تنافس الأنظمة التعليمية الأخرى، وقد كان أول ظهور للمدارس العالمية (الأجنبية) في عام 1394هـ بإنشاء (المدرسة السعودية العالمية) لخدمة أبناء الجاليات المسلمة المقيمة في المملكة، ونظرا لزيادة أعداد المقيمين غير السعوديين في المملكة في السنوات التي تلتها مما نتج عن وجود حاجة ماسة للتوسع في إنشاء مدارس أجنبية تخدم أبناء الجاليات المختلفة، مما حدا لوزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) لفتح 10 مدارس أجنبية يضاف إلى اسم كل منها اسم الجنسية التي تخدمها كالمدرسة العالمية الأمريكية أو البريطانية أو الإثيوبية أو الباكستانية أو الهندية أو الكورية أو التركية وهكذا، والتوسع في افتتاح المدارس العالمية، وتسهيل الاستثمار فيها، وهو امتداد لدعم الدولة لتمويل التعليم، وهناك أيضا عددا من المدارس العالمية (غير الربحية) والتي تدار من قبل الهيئات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية أو تكون تابعة لمجتمعاتهم المحلية أو لكل منهما، وفي العام 1418هـ صدرت لائحة تنظيم التعليم الأجنبي في المملكة، مما عزز من نظامية هذه المدارس وتقييم أدائها، وفي العام 1427هـ وضعت وزارة التربية والتعليم الإطار التنظيمي للبرامج الدولية بالمدارس الأهلية، وفي ضوءه سمح للمدارس الأهلية بتطبيق البرامج التعليمية الدولية بدءا من العام الدراسي 1428هـ، وفي العام 2010م أتاحت وزارة التعليم فتح المجال للطلاب السعوديين للالتحاق بالمدارس العالمية المتميزة بالمملكة (كالمدارس الأجنبية العالمية)، لكونها مدارس

توفر خدمات تعليمية نوعية، في تدريس مناهج أجنبية وذلك لتوفر البرامج الدولية بها وهي مدارس ذات طبيعة مختلفة عن نظيرها الحكومي والخاص، لأنها تسعى لتحقيق أقتصاد المعرفة في كل أبعادها؛ وبالرغم من كون هذه المدارس مكلفة ماديا إلا أنها تشهد إقبالا كبيرا من الطلاب والطالبات السعوديين وغيرهم على الالتحاق بها، ووفقا لآخر تقرير إحصائي للعام 2020م فإنه يوجد بالمملكة العربية السعودية عدد (71) مدرسة جاليات أجنبية ودولية تقدم برامج تعليمية متنوعة ومناهج عالمية لا ترتبط بمناهج التعليم في المملكة العربية السعودية، مما يسهم في تخريج طلاب منها ذوي خلفيات ثقافية متنوعة ومختلفة، ويرى كثير من التربويين أن مدارس الجاليات في المملكة تعاني العديد من المشكلات منها؛ وجود تعقيدات إدارية وأكاديمية، وزيادة الرسوم الدراسية، ولا توجد آلية واضحة لتقويم البرامج الدولية التي تطبقها المدارس الخاصة بالجاليات الأجنبية، كما أن تغيير المعلمين المستمر يربك الأداء التعليمي واستيعاب الطلاب، وهي مدارس بحاجة إلى المزيد من الرقابة والإشراف، فهي تمنع الطلاب من التواصل الاجتماعي والمجتمعي مع أقرانهم من الجنسيات الأخرى، كما أن مدارس الجاليات تحرم طلابها من الاحتكاك بعادات وتقاليد ونظم وأفكار مجتمعهم الأصلي الذي يحملون جنسيته، كما أنها تبعد طلابها إلى حد ما عن الاحتكاك بنظرائهم السعوديين الأمر الذي نتج عنه بعض الاختلافات الثقافية والاجتماعية (العتيبي، 2020م).

ومن أهم مبادرات وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م بخصوص تعليم الطلاب الأجانب داخل المملكة هي (مبادرة توفير بنية تعليمية تحتوي أبناء الجاليات) وتسعى هذه المبادرة إلى تطوير إجراءات قبول أبناء الوافدين في المدارس الحكومية والخاصة والجامعات العامة والخاصة، والتوسع في المدارس والجامعات العالمية لتقديم التعليم العالي ودراسة وتطوير إجراءات منح تراخيص إنشاء المدارس والجامعات العالمية وفق معايير معتمدة وحملات إعلامية وتوعوية للوافدين عن التغييرات المتعلقة بالتعليم العام والتعليم الخاص والرقابة والتأكد من تطبيق المعايير، وتهدف مبادرة توفير بنية تعليمية تحتوي أبناء الوافدين رفع ترتيب المملكة في مؤشر تعليم أبناء الوافدين، ورفع ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة الاستقرار (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص41).

الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج:

تعود فكرة إنشاء المدارس والأكاديميات السعودية في الخارج إلى مبادرات فردية من قبل سفراء المملكة في بعض الدول، إلى أن تم إنشاء أول مؤسسة تربوية بإسم (الأكاديمية الإسلامية السعودية) ومقرها واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية في العام الدراسي 1404هـ/1984م، ثم تتابع افتتاح المدارس والأكاديميات في عدد من الدول التي يوجد فيها أبناء المبتعثين والموفدين السعوديين

وأبناء العرب والمسلمين المقيمين في تلك الدول، ومن جهه أخرى تتولى (الإدارة العامة للمدارس السعودية بالخارج) وهي من أحد إدارات وزارة التعليم بالمملكة، الإشراف على المعلمين الموفدين للدول الشقيقة والصديقة حيث على مدى أكثر من (40) عاما امتدت جهود المملكة العربية السعودية ابتداء بدعم جمهورية غانا بعدد من المعلمين الموفدين في القرن الهجري الماضي، ثم توالت برامج الدعم لعدد من الدول مثل: جمهورية المالديف، والجمهورية الأندونيسية، وجمهورية كينيا، وغيرهم من الدول التي توالت قرارات المقام السامي بالتوجه لإيفاد المعلمين إليها، وتعتبر وزارة الخارجية من أوائل الجهات الحكومية التي تولت الإشراف على الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج ممثلة في سفارات المملكة العربية السعودية التي تتبعها تلك المدارس إلى أن أوكل جزء من هذا الإشراف إلى وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) ممثلا في الجانب التربوي والتعليمي، حيث اسندتها الوزارة إلى إدارة المدارس السعودية في الخارج التي أنشأت في عام 1412هـ حيث بدأت هذه الإدارة كقسما تابعا للتعليم الأهلي، ثم تحول في عام 1415هـ إلى إدارة مستقلة بإسم (الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج) وهي تعني بتوفير فرص التعليم لأبناء رعايا المملكة في الخارج، وأبناء الجاليتين العربية والإسلامية المقيمين في تلك الدول، وتقوم بمتابعة الأكاديميات والمدارس تربويا وتعليميا كي تؤدي المهام الموكلة إليها على خير وجه، وفي العام 1418هـ صدرت اعتماد لائحة تنظيم المدارس السعودية في الخارج، وتعد تلك اللائحة بمثابة البداية الحقيقية لتطوير تلك المدارس كي تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت لها، وبموجب هذه اللائحة تتولى وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) الإشراف التربوي والتعليمي على الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني والتعليم العالي، وتتم الدراسة في كافة الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج وفق المناهج الدراسية في المملكة وحسب أنظمة الاختبارات والقبول المطبقة في وزارة التعليم السعودية لكلا الجنسين (البنين/ البنات) مع إضافة بعض المواد الخاصة للبنات، واعتماد خطة دراسية مرنه بحيث يضاف لغة وتاريخ وجغرافية بلد المقر، وتكثيف حصص اللغة الإنجليزية، وتدريس الحاسب الآلي بالمرحلة الابتدائية، وزيادة جرعات الأنشطة الصفية واللاصفية، وقد طبقت الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج وتحديدا في (قارة أوروبا) برنامج البكالوريا الدولية في المرحلة الثانوية؛ وذلك لمواكبة التطور التربوي والتعليمي في العالم بتقديم برامج دولية تلبي حاجات الطلبة، وتمكنهم من مواصلة الدراسة في أرقى الجامعات العالمية، وقد بلغ عدد الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج (20) أكاديمية ومدرسة؛ إذ تتوزع (15) مدرسة سعودية في الخارج في كل من: (باريس، بكين، نيودلهي، إسلام أباد، كراتشي، كوالالمبور، روما، الجزائر، الرباط، جيبوتي، فيينا، مدريد، موسكو، أنقرة، أسطنبول)، بينما بلغ عدد الأكاديميات السعودية في الخارج (5) أكاديميات سعودية تتوزع في كل من: (جاكرتا، بون، برلين، لندن، واشنطن)، وتشرف الإدارة العامة للمدارس

السعودية في الخارج على إدارة البعثات التعليمية وفق خطة (الإيفاد الخارجي) التي تصدرها وزارة التعليم، ومن أهم دول البعثات التعليمية في الإيفاد الخارجي ما يلي: (مملكة البحرين، بوركينا فاسو، أستراليا، جزر القمر المتحدة، جيبوتي، أندونيسيا، جزر المالديف، الكاميرون، نيجيريا، غانا، السنغال، هونج كزنج)، وتتعاون الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج مع عدد من المدارس الأجنبية المعتمدة في كل من: الدول العربية، ودول آسيا، ودول أفريقيا، والدول الأوروبية، ودول أمريكا الشمالية، ودول أمريكا الجنوبية، وقارة أستراليا (الإدارة العامة للمدارس السعودية بالخارج، 2021م).

الإبتعاث الخارجي في المملكة العربية السعودية:

رغبة من حكومة المملكة العربية السعودية بالاستمرار في سياستها بتطوير التعليم، وفتح آفاق جديدة في مجال الابتعاث، ونقل الخبرات المتعددة من العالم إلى المملكة، فقد أطلقت وزارة التعليم بالمملكة برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي عام 1426هـ/2005م والذي يعد أضخم برنامج ابتعاث في تاريخ المملكة والأضخم على مستوى العالم، ويهدف البرنامج إلى ابتعاث أكثر من 50 ألف طالب وطالبة خلال 5 سنوات إلى مختلف الدول الأوروبية والأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا ودول شرق آسيا، ويتكون البرنامج من عدة مراحل متتالية، ويقوم برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي بابتعاث الطلاب والطالبات السعوديين إلى أفضل الجامعات العالمية في مختلف دول العالم لمواصلة دراساتهم في مراحل التعليم التالية: مرحلة البكالوريوس، ومرحلة الماجستير، ومرحلة الدكتوراه، ومرحلة الزمالة الطبية، ويمثل برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي بمراحلة المتعددة قفزة متقدمة ونقلة نوعية في تطوير نظام التعليم السعودي بصورة غير مسبوقة من قبل، وفي العام 2020م عملت وزارة التعليم على تحديث برنامج الابتعاث الخارجي وإعادة تنظيمه في مسار مطور جديد تحت إسم (برنامج مسار التميز للإبتعاث)؛ إذ يعد برنامج مسار التميز للإبتعاث من أحد المسارات الحديثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإبتعاث الخارجي، الذي اطلقته وزارة التعليم في العام 2020م والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة وفق رؤية المملكة 2030 وذلك لرفع مستوى التأهيل العلمي للطلاب والطالبات من خلال ابتعاثهم إلى مؤسسات تعليمية عالمية متميزة بما يسهم في تنمية وصقل معارفهم وقدراتهم في المجالات والتخصصات المختلفة، ويتميز المسار المستحدث بوجود عدة تخصصات نوعية جديدة كـ (العلوم البيئية، الأمن الوطني، الموارد البشرية، ... إلخ) وتسهم هذه التخصصات في بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع وتدعم قطاعات المملكة الواعدة وبناء تنافسية جاذبة للمملكة، كما تساهم في بناء مجتمع حيوي ورفع مستوى جودة الحياة، لأجل بناء وطن طموح بإنتاجه ومنجزاته وداعما لمسؤولية مواطنيه في المبادرة وإيجاد الفرص بما يحقق تطلعات المملكة في المرحلة القادمة، ويستهدف برنامج

مسار التميز للإبتعاث أيضا إلى تأهيل وإعداد الطلاب والطالبات في بعض من البرامج والتخصصات التربوية في مراحل (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه) في عدد من الجامعات الخارجية المتميزة (الموسى، 2009م؛ سفير التقديم، 2020م؛ وزارة التعليم، 2021م).

ومن مبادرات وزارة التعليم المتماشية مع رؤية المملكة 2030م هي (مبادرة تطوير برنامج الإبتعاث)؛ وتهدف هذه المبادرة إلى إيجاد برنامج ابتعاث بكفاءة أعلى ومخرجات توائم احتياجات سوق العمل من خلال تطوير برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وتحسين كفاءته التشغيلية، وذلك من خلال توفير مجموعة من البرامج والخدمات التي تساهم في تجويد وتحسين مخرجات برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي مثل: برامج التدريب المهني في أسواق العمل بدول الإبتعاث، وتوفير خدمة القبول الجامعي بأفضل الجامعات العالمية، وإنشاء مسارات ابتعاث نوعية بالإضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لبرنامج الابتعاث من خلال تطوير إجراءات العمل وإنشاء وحدات إدارية جديدة (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص67).

تعليم الكبار ومحو الأمية (التعليم المستمر/ التعليم مدى الحياة) في المملكة العربية السعودية:

إن المتتبع لتطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية يلاحظ أنها قد أولت نظام محو الأمية وتعليم الكبار عناية خاصة، نظرا لما لهذه البرامج المتصفة بالتنوع والتشعب من صلة وثيقة بتنفيذ خطط التنمية التي شرعت المملكة بتنفيذها منذ عام 1390هـ/1970م، إذ تبنت وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) في نفس العام إعداد خطة لمحو الأمية لنصف مليون أمي سعودي، وفي عام 1392هـ/1972م تم إصدار خطة عشرينية للتخلص من الأمية على مستوى المملكة.

وبهذا فقد أولت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها تعليم الكبار ومحو الأمية بجميع أشكالها اهتماما خاصا فأصبح أحد الجوانب التعليمية الرئيسية التي ترعاها الدولة، إدراكا منها لخطورة الأمية وضرورة التغلب عليها، مما يسهم في تحسين نوعية حياة الأفراد، محققه في ذلك قفزات نوعية في هذا المجال من التعليم، إذ يذكر أن المملكة العربية السعودية اهتمت بتعليم الكبار ومحو الأمية في بداية الأمر بجهود فردية تطوعية قبل عام 1369هـ/1949م عن طريق سعي بعض الأفراد؛ لافتتاح مدارس أهلية على حساب بعض المواطنين الميسورين الحال تحت إشراف مساجد دينية للتمكن من تلاوة القرآن الكريم، ودراسة الحديث النبوي الشريف، وتعلم القراءة والكتابة، وربما تعلم مبادئ الحساب، ويعتبر ذلك بمثابة المرحلة الأولى في تأسيس تعليم الكبار ومحو الأمية، ومن أشهر مدارس هذه المرحلة (المدرسة الصولتية، مدرسة الفلاح، مدرسة العلوم الدينية، مدارس التشجيع الليلية، ومدرسة الفوز والنجاح بالمدينة المنورة، ومدارس الشيخ عبدالله القرعاوي في الجنوب)، وحصلت هذه المدارس

على دعم الدولة ومؤزرتها منذ إنشائها، إذ مدت الدولة هذه المدارس بالعون المادي والأدبي لجعلها مدارس نظامية وليست كتابا، وخاصة مدارس الشيخ عبدالله القرعاوي التي وصل عددها في الجنوب إلى (2800) مدرسة، وبعد عام 1369هـ/1949م بدأت المرحلة الثانية وهي مرحلة الجهود الرسمية (الحكومية) للدولة ممثلة في استجابة وزارة التعليم (مديرية المعارف سابقا) لرغبات المواطنين في إنشاء مدارس ليلية لمحو الأمية، حيث فتحت لهم الوزارة أبواب بعض المدارس النهارية ليتلقوا بها التعليم ليلا؛ لمكافحة الأمية وفق خطة الدراسة المسائية المنظمة للتعليم الابتدائي بلا منهج يراعي خصوصية تعليم الكبار، واستمر ذلك النهج إلى عام 1373هـ ثم كانت مرحلة إنشاء إدارة مختصة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوزارة المعارف عام 1374هـ وسميت بإسم (إدارة الثقافة الشعبية)، ألحقت بالتعليم الابتدائي وبهذا أخذ تعليم الكبار الشكل النظامي، وعلى عاتق هذه الإدارة القيت مسؤلية إعداد الخطط والبرامج والمناهج الدراسية اللازمة لمعالجة الأمية، ثم انفصلت عنه في عام 1378هـ وأصبحت كإدارة مستقلة تشرف على جميع مجالات العمل في تعليم الكبار ومحو الأمية، وفي عام 1382هـ أصبحت هذه الإدارة متفرغة لشؤون ومشكلات وعمليات تعليم الكبار ومحو الأمية، ووضع أول منهج خاص بتعليم الكبار وأعدت الكتب الدراسية الخاصة بتعليم الكبار تبعا لذلك، وحددت الدراسة بأربع سنوات وقسمت هذه المدة إلى مرحلتين: (المرحلة الأولى: وتسمى بمرحلة المكافحة ويصل فيها مستوى الدارس العلمي إلى مستوى الصف الرابع الابتدائي ومدتها عامان)، (والمرحلة الثانية: وتسمى بمرحلة المتابعة ويصل فيها مستوى الطالب العلمي إلى مستوى الصف السادس الابتدائي ومدتها عامان)، وبعد اجتياز هاتين المرحلتين يمنح الطالب شهادة إتمام برنامج محو الأمية وهي تعادل شهادة (المرحلة الابتدائية)، مع منح كل متخرج مكافأة مالية، ثم تم في عام 1398هـ تغيير أسم إدارة الثقافة الشعبية إلى (إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية)، واعتمدت الميزانية اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج هذه الإدارة، ثم توالت تعديل المسميات بعد ذلك إلى (الأمانة العامة لتعليم الكبار عام 1405هـ)، ومن ثم إلى (الإدارة العامة لتعليم الكبار عام 1427هـ)، وبهذا التطور نجحت وزارة التعليم في خفض نسبة الأمية بشكل ملحوظ منذ انطلاق مسيرة تعليم الكبار بالتعليم السعودي عام 1374هـ، وتوالت بعدها الجهود، حيث تم في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) في عام 1392هـ/1972م (إصدار نظام تعليم الكبار ومحو الأمية) الذي شمل الذكور والإناث وبيان لوائحة التنظيمية والتنفيذية، وتم من خلال هذا النظام (إقرار مشروع نظام محو الأمية) عام 1392هـ وتم في هذا العام أيضا استحداث منهج متكامل لمكافحة الأمية وتعليم الكبار روعي فيه أن يشتمل على المواد الدراسية التالية: (العلوم الدينية، والعلوم العربية، والمواد الاجتماعية، والرياضيات، والصحة والعلوم العامة، والزراعة)، ويطبق هذا المنهج بمدارس محو الأمية وتعليم الكبار، وفي عام 1420هـ أصدرت وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) اللائحة التنظيمية الجديدة لتعليم الكبار والتي أحدثت نقلة

نوعية في مجال تعليم الكبار تتوافق مع ما يشهده العالم من تطوير وتقدم في هذا المجال، وفي عام 1431هـ استحدثت الإدارة العامة لتعليم الكبار، وإعادة تسميتها في عام 1439هـ/2019م إلى (الإدارة العامة للتعليم المستمر)، وانتقل الاهتمام بالتعليم في هذه المرحلة إلى مفهوم أوسع تمثل في التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة لمساعدة جميع فئات المجتمع المستهدفة لمحو أمية القرن 21 والثورة الصناعية الرابعة تماشيا مع رؤية المملكة 2030م، ومن أنماط تنظيم تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة ما يلي: (برامج تعليم الكبار ومحو الأمية، مراكز محو الأمية، الحملات الصيفية لمحو الأمية، المرحلة المتوسطة الليلية للكبار، المرحلة الثانوية الليلية، المراكز المفتوحة الثانوية).

ومن جهود وزارة التعليم حديثا خلال مسيرتها في مكافحة الأمية والقضاء عليها بشتى الوسائل ما يلي؛ إنشاء مدارس التعليم المستمر (بنين/ بنات) في كل مناطق ومحافظات المملكة، والتوسع في افتتاح المدارس الابتدائية المسائية في المدن والقرى والهجر النائية لمحو الأمية بين الذكور والإناث، وإتاحة الفرصة للطالب المتخرج من هذه المدارس بالالتحاق بالمدارس المتوسطة والثانوية لإكمال التعليم الأساسي ومن ثم الالتحاق بالدراسة الجامعية أن رغب في ذلك، ومن أهم المبادرات التي أطلقتها وزارة التعليم حديثا (مبادرة استدامة التعليم مدى الحياة) التي يتم فيها القضاء على الأمية من خلال برامج تعزز مفهوم التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة، والتي تشدد عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030م كـ (مراكز الأحياء المتعلمة أو برنامج الحي المتعلم)؛ والذي يهدف إلى تزويد أفراد المجتمع من الجنسين بالمهارات الحياتية والمهنية من خلال التوسع في تنفيذ البرامج التدريبية داخل مراكز الأحياء المتعلمة التي تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل والمشاركة في التنمية، مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية، وينفذ هذا النوع من التعليم في مدارس التعليم المستمر (بنين/ بنات) في كل مناطق ومحافظات المملكة، ووفقا لدراسة (حصة الجبر، 2004م؛ ص84) فإن نسبة الأمية بين النساء في عام 1422/1421هـ وصلت إلى (27.01%).

ومن أهم خطط وزارة التعليم للقضاء على الأمية (برنامج الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية) الذي ينفذ كل عام لمدة شهرين خلال فترة الصيف، وبالرغم من استمرار جائحة كورونا إلا أن وزارة التعليم السعودية تواصل في تقديم حملاتها الصيفية للتوعية ومحو الأمية عن بعد للعام الدراسي 1442هـ/2021م التي تقدمها لفئة من المستفيدين في بعض المناطق من المملكة؛ كمنطقة المدينة المنورة ومنطقة عسير ومنطقة مكة المكرمة لضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وكذلك ترسيخ الإنتماء والولاء للوطن وقيادته، ونشر الوعي لديهم، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والفعاليات التعليمية والتربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والتوعوية، بالإضافة للأنشطة الإثرائية، ووفقا لإحصائية وزارة التعليم لعام (1999م) لحملات محو

الأمية الصيفية فقد بلغ مجموع الحملات الصيفية التي أقيمت حتى نهاية عام 1999م (79) حملة، ومجموع من شارك فيها من الهيئة الإدارية والفنية (2212) استفاد منها ما يقرب (126400) دارسا.

ومما يدل على حرص المملكة واهتمامها بتعليم الكبار ومحو الأمية هو إتاحة المحتوى التعليمي الرقمي لمناهج تعليم الكبار ومحو الأمية (مناهج التعليم المستمر) للدراسة عن بعد لكل الدول العربية والإسلامية تعزيزا لدور المملكة الريادي في دعم مشروع العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (2015–2024م) لمكافحة الأمية في الوطن العربي، وتحقيق العالمية في التعلم، والذي أكده اجتماع وزراء العرب في مجموعة العشرين (G20)، ومن أهم مبادرات وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م هي (مبادرة التوسع في تعليم الكبار ومحو الأمية) وتهدف هذه المبادرة إلى محو الأمية بين الكبار (15) سنة فأكثر، وتعزيز قيم التعلم مدى الحياة لديهم، وخفض نسبة الأمية في المملكة إلى 2.5% بحلول عام 2020م، كما تعمل على تمكين الشباب من الجنسين خارج التعليم من ذوي المؤهلات التعليمية المتدنية من الثانوية فما دون ممن تقع أعمارهم في الفئة العمرية من (15–29) سنة من المهارات الحياتية اللازمة وتوفير فرص التدريب المتنوعة التي تساعدهم على الدخول لسوق العمل (الربعي، 1984م؛ ترجمان، 1984م؛ قمر، 2001م؛ الجبر، 2004م؛ (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص79؛ اليابس وآخرون، 2020م؛ الوسمي، 2020م؛ وزارة التعليم، 1442هـ).

المباني المدرسية والتجهيزات والوسائل التعليمية في المملكة العربية السعودية:

يعتبر المسجد هو النواة الأولى في بدايات التعليم السعودي، ففي أروقته وساحاته كانت تدرس العلوم الدينية، ثم أعقبه ظهور الكتاتيب والمدارس الإسلامية، وبدخول العلوم والرياضيات ظهرت المدارس المتخصصة للتعليم الأساسي في المملكة، ثم تدرج ظهور المباني المدرسية والجامعية هرميا لجميع مراحل التعليم العام والتعليم العالي، وقد بدأت النواة الأولى عام 1374هـ عندما بدأ تنفيذ المبنى الرئيس لوزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) التي تكونت سنة 1373هـ، ثم أنشأت وزارة التعليم (وكالة المباني والتجهيزات المدرسية) المتمثل دورها في "الإدارة الهندسية" كجهاز هندسي وزاري للإشراف على نفيذ المنشأت التعليمية وإنشاء المباني المدرسية الملائمة للأساليب التعليمية الحديثة، وبالأعداد التي تتسع التزايد الشديد في عدد الطلاب، ولاستبدال المباني المستأجرة المتزايدة، وتأمين الأثاث والتجهيزات المدرسية وتطويرها، وتحديث المباني المدرسية القديمة، وتطوير التعليم وتطوير المباني التعليمية كما ونوعا، ومع التوسع في إنتشار التعليم واتساع الرقعة الجغرافية لكل إدارة من إدارات التعليم، وما يتبعها من مدارس جديدة يتم افتتاحها سنويا، وقد وصل عدد إدارات التعليم (47) إدارة تعليم بمختلف مناطق ومحافظات المملكة بكل منها مكتب هندسي يتولى الإشراف ومتابعة

إنشاء المشاريع وصيانتها، وفي حالات الضرورة تتولى إدارات التعلبم استئجار المباني اللازمة بصفة عاجلة لما يفتتح من مدارس سواء في المدن أو القرى أو الهجر، وقد صاحب هذا التطور التعليمي تغييرات حتمية في المباني المدرسية واتخذت طابعا مميزا في تصميمها وتخطيطها، مع إمكانية تعديل تخطيطها وفقا للمستجدات القادمة، ومع تطور المناهج الدراسية، وتعدد النشاطات التعليمية، وزيادة الكثافة الطلابية تطور تصميم المباني المدرسية لتشمل عناصر جديدة وأحجام متفاوته في المناطق السكانية المختلفة، بحيث تحتوي المباني المدرسية على احتياجات العملية التعليمية من مختلف التجهيزات والوسائل التربوية والتعليمية من فصول ومختبرات وغرف الإدارة وصالات الأنشطة والمكتبة وبقية الخدمات المساندة، وقد واكب هذا التطور الكمي والنوعي للمباني المدرسية تعدد المشاريع المساندة من مختلف المرافق التعليمية والإدارية لمنظومة التعليم السعودي، وقد حظيت جميعها بتطوير تصاميمها وتعدد نماذجها. ومن أهم المشاكل التعليمية التي يعاني منها نظام تعليم المملكة (المباني المستأجرة)، إذ اضطرت وزارة التعليم لاسئجار (مبان سكنية) لاستخدامها كمدارس، بينما لا تواكب هذه المدارس متطلبات العصر، ولا تعد هذه المباني مؤهلة لممارسة مختلف الأنشطة، ولا تحتوي على الحد الأدنى من متطلبات العملية التعليمية والتربوية والصحية، مما يضع العملية التعليمية في خطر جدا، ولذلك باتت هذه المشكلة تؤرق المسؤلين واصحاب القرار في وزارة التعليم وقد تجاوز عدد المباني المدرسية المستأجرة بما يفوق نسبة 23% من إجمالي المباني المدرسية، وهناك إحلال محدود لهذه المباني بمباني حكومية، ووفق تقرير المؤتمر الصحفي لوزرارة التعليم للعام الدراسي 1439/1438هـ بإن عدد المباني المستأجرة قد تقلص من 7000 مبنى إلى 5400 مبنى منها 1700 مبنى في مناطق نائية لا يمكن الاستغناء عنها أو بناء بديل لها، وأن وزارة التعليم قد تسلمت 500 مبنى مدرسي جديد، وأن عمليات تجهيز المباني المدرسية أنهت 24% منها، وهناك 2000 مشروع مدرسي تحت التنفيذ، مشيرا إلى أن وزارة التعليم تمكنت خلال الإجازة الصيفية التي تسبق بداية العام الدراسي 1439/1438هـ من إعادة تأهيل وترميم 124 مبنى مدرسيا قائما.

وقد تم تصعيد مشكلة المباني المدرسة المستأجرة لأعلى المستويات في الدولة، وانطلاقا من الاهتمام الدائم من الدولة بالتعليم، كان التوجه الرائد والتجربة الحكيمة بوضع وزارة التعليم خطة وطنية مستقبلية للمباني المدرسية بهدف وضع تصورات لاستبدال المباني المستأجرة وذلك بتوفير المباني المدرسية (الحكومية) الملائمة التي توفر البيئة التربوية وتحقق الوفر الاقتصادي في الإنشاء والصيانة، وقد تضمنت تلك الخطة إشراك القطاع الخاص في التنمية عن طريق تمويل المشاريع التعليمية بتمويل من القطاع الخاص تسدد قيمته على أقساط متفق عليها، مما يسر للدولة دعم وزارة التعليم بما يفوق آلاف الملايين من الريالات وذلك؛ لتأمين الأراضي المخصصة للمرافق التعليمية،

ولصيانة وترميم وتشعيل ونظافة المباني المدرسية القائمة، ولإنشاء العديد من المدارس (المباني التعليمية) ذات النماذج الهندسية المختلفة، ومن الصور الأخرى لإشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم هو تكليف القطاع الخاص بتشييد المباني المدرسية ثم تأجيرها لوزارة التعليم ونقل ملكيتها للدولة بعد فترة وجيزة، يتم خلالها استعادة كلفة التمويل المباشر من خلال تسديد الحكومة عدد من الأقساط للقطاع الخاص (وزارة التعليم، 1994م؛ وكالة المباني والتجهيزات المدرسية، 2002م؛ أبو صالح، 2004م؛ الغامدي، 2017م؛ المهيدلي، 2018م؛ صحيفة الميدان التعليمي، 2020م).

ومن أهم مبادرات وزارة التعليم لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع المدرسية تماشيا مع رؤية المملكة 2030م هي مبادرة: (جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية من أجل تنويع نماذج تمويل النظم التعليمية)؛ وتهدف هذه المبادرة إلى تخفيف عبء النفقات الرأسمالية عن الحكومة من خلال طرح نماذج تمويل بديلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء (120) مدرسة حكومية عن طريق إعطاء القطاع الخاص (من المستثمرين والبنوك وشركات إدارة المدارس والمطورون) الحق ببناء وصيانة المدارس ونقلها عند نهاية العقد إلى الدولة، وهي عبارة عن مرحلتين، وكل مرحلة تتكون من (60) مدرسة (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص30).

وأيضا مبادرة (المجمعات التعليمية)؛ وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مجمعات تعليمية حديثة، وتوفير بيئة تعليمية أفضل، واستثمار المباني المدرسية في المدن، والاستغناء عن المباني المستأجرة، وتوفير بيئة تعليمية أفضل، والحد من الهدر التربوي والتعليمي والمالي والبشري في التعليم، وذلك من منطلق التوجيهات السامية لتطوير التعليم من كافة جوانبه وتقديم الخدمة التعليمية المتميزة لجميع فئات المجتمع وفق رؤية المملكة 2030م بحيث يتم خفض عدد المدارس الصغيرة، والاستغناء عن عدد كبير من المباني المستأجرة، والاستفادة من المباني الحكومية الزائدة، وتحسين البيئة التعليمية المحفزة لتحقيق الجودة في التعليم (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص87).

مباني المدارس الحكومية التي تبنتها شركة أرامكو السعودية:

يرجع تاريخ المدارس الحكومية التي بنتها شركة أرامكو السعودية إلى الاتفاقية التي ابرمت بين ممثلين من الحكومة السعودية وشركة أرامكو السعودية (شركة الزيت العربية الأمريكية سابقا)، حيث وافقت شركة أرامكو السعودية في عام 1953م على بناء ما يكفي من مدارس للبنين والبنات لاستيعاب عدد من الطلاب والطالبات بالمنطقة الشرقية، وكانت مدرسة القادسية الابتدائية (مدرسة الدمام الأولى سابقا) أول المدارس الابتدائية التي تم تشييدها بموجب هذه الاتفاقية، وقد افتتحها الملك سعود بن عبدالعزيز (رحمه الله) في عام 1954م، وفي العام 1959م تم بناء أول مدرسة للمرحلة المتوسطة،

وفي العام 1960م تم تشييد مدارس البنات، وفي العام 1981م تم بناء عدد من المدارس الثانوية، وفي العام 1987م تم استحداث برنامج إستبدال مباني المدارس القديمة بمباني مدارس جديدة، ويعتبر العام 2012م بداية لبناء مباني مدارس (أجيال) الحكومية، حتى وصل عدد مدارس أرامكو الحكومية في العام 2019م إلى (153) مدرسة تضم كافة مراحل التعليم العام للجنسين بما فيها مدارس للطفولة المبكرة، ومدارس لرياض الأطفال، وقد زودت هذه المدارس بمختلف الموارد المادية والبشرية، ودعمت بأحدث التقنيات التعليمية كتقنية؛ الواقع الافتراضي (VR)، وتقنية الواقع المعزز (AR)، وبأحدث معامل الكمبيوتر، وبمعامل أبل – ايماك، ولوحات ذكية، ومراكز للموارد، إضافة إلى استحداث العديد من البرامج والأنشطة (شركة أرامكو السعودية، 2021م).

مدارس الهيئة الملكية بالجبيل وينبع:

تأسست الهيئة الملكية بالجبيل وينبع عام 1395هـ/1975م وهي هيئة حكومية تتمتع باستقلالية إدارية ومالية ومنحها صلاحيات استثنائية، لتمكينها من الأهداف المنوطة بها، وتعنى الهيئة بتخطيط وتطوير مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في المملكة، وتم توسعها لاحقا في مدينة رأس الخير التي اضيفت عام 2009م، ثم مدينة جازان الاقتصادية عام 2015م، وتقدم الهيئة الملكية مجمل الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان في مدنها الصناعية بـ (الجبيل، وينبع، ورأس الخير، وجازان) بما يتوافق مع متطلبات الحياة كالخدمات؛ الاجتماعية والسكنية والتجارية والصحية والترفيهية والتعليمية؛ ولذلك فإن هذه المدن تضم العديد من المدارس المتميزة التابعة للهيئة الملكية والتي تشمل جميع مراحل التعليم العام الحكومي الابتدائية والمتوسطة والثانوية، والتي تشرف عليه القيادات التربوية في الهيئة التعليمية التابعة للهيئة الملكية، وتعتبر (إدارة الخدمات التعليمية بالهيئة الملكية) هي الجهة الموكلة من الهيئة المليكة بتقديم أرقى الخدمات التعليمة والإشراف على المدارس وإدارتها ماليا وإداريا وتعليميا وتربويا، وتطبق هذه المدارس العديد من البرامج المتميزة، كبرامج تنمية التفكير، وبرامج رعاية الموهوبين (الغامدي والفيفي، 2008م؛ المطيري والمحبوب، 2014م؛ القحطاني، 2020م).

مدارس الحرس الوطني (مدارس الأبناء) في المملكة العربية السعودية:

بدأ التعليم في الحرس الوطني منذ عام 1384هـ بالمدارس العسكرية والفنية في شكل حملات وبرامج تثقيفية ضمن دورات تدريبية ميدانية، وفي عام 1388هـ فتحت فصول تعليمية في الوحدات الأولية والسرايا العسكرية لتثقيف وتعليم منسوبي الحرس الوطني، وفي عام 1395هـ أنشأت (إدارة الثقافة والتعليم) في الحرس الوطني لتكون مسؤولة عن متابعة برامج التعليم لمنسوبي الحرس الوطني

في أماكن تواجدهم وفي كافة المراحل التعليمية، وفي عام 1407هـ تم افتتاح مدارس التعليم العام (مدارس الأبناء) لأبناء وبنات منسوبي الحرس الوطني، وتعتبر مدارس الحرس الوطني (مدارس الأبناء) ضمن دائرة المدارس الحكومية، وقد تم إنشائها تزامنا مع إنشاء المدن العسكرية لمنسوبي الحرس الوطني، وتقديرا لبعد المدن العسكرية عن مدارس وزارة التعليم، وتوفيرا للتعليم العام لأبناء وبنات منسوبي الحرس الوطني، وقد ضمت تلك المجمعات العديد من مدارس التعليم العام لمختلف المراحل التعليمية، وقد استمر افتتاح المدارس استجابة للنمو المتزايد في أعداد الطلاب والطالبات، حيث بلغ عدد مدارس الحرس الوطني (مدارس الأبناء) في المملكة لعام 1421هـ (128) مدرسة في مختلف المراحل التعليمية منها (13) مدرسة لرياض الأطفال تضم (48160) طالبا وطالبة، وفي عام 1422هـ بعد افتتاح المدن السكنية بالحرس الوطني جمعت المدارس الليلية في مراكز تشتمل على مختلف المراحل التعليمية، وقد بلغ هذه المراكز في عام 1422هـ (84) مركزا تضم (6329) دارسا، بالإضافة إلى (10) مراكز لتعليم الكبيرات تضم (775) دارسة.

وقد تميزت مدارس الحرس الوطني بتنفيذ مشروع الحاسب الآلي، وتبني تعميم فكرة تعليم اللغة الإنجليزية بدءا من المرحلة الابتدائية لتحقيق التميز النوعي في مدارس الحرس الوطني، وإقامة البرامج الصيفية، وبرامج رعاية الموهوبين، وقد منحت مدارس الحرس الوطني في عام 1999م جائزة المجلس العالمي الكندي لتعليم الكبار تقديرا لدور الحرس الوطني في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية، إضافة إلى حصول مدارس الحرس الوطني على جائزة عالمية من منظمة اليونسكو وهي جائزة الملك سيجونغ الدولية لمحو الأمية لعام 2003م (عقلان، 1415هـ؛ صحيفة اليوم، 2004م).

مدارس الدفاع والطيران (مدارس الأبناء) في المملكة العربية السعودية:

أخذت وزارة الدفاع والطيران على عاتقها توفير فرص التعليم لأبناء العاملين بوزارة الدفاع والطيران، وذلك بإنشائها لمدارس الأبناء وهي مدارس حكومية تابعة لوزارة الدفاع والطيران تحت إشراف إدارة الثقافة والتعليم للقوات المسلحة بأقسامها لإدارة المدارس والإشراف عليها، وتعتبر (مدارس الأبناء) مدارس مخصصة لأبناء منسوبي وزارة الدفاع والطيران تدرس مناهج وزارة التعليم السعودية في مراحل التعليم العام الثلاث (ابتدائي – متوسط – ثانوي) وفق المنهج الذي رسمته وزارة التعليم للبنين والبنات، وقد أنشأت وزارة الدفاع والطيران المدارس النموذجية لأبناء منسوبي القوات المسلحة في المدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية وفي الأماكن التي يتواجد بها العسكريون، وتوجد هذه المدارس في إحدى عشرة منطقة ومحافظة من مناطق ومحافظات المملكة، وقد تطورت أعداد هذه المدارس وأعداد الطلاب فيها طوال الفترة الماضية، وقد ساهمت هذه المدارس في مكافحة الأمية وتعليم الكبار

والكبيرات، حتى أصبح لها دور فعال في هذا المجال وحصلت على جائزة اليونسكو لعام 1417هـ/1996م، وقد شهدت (مدارس الأبناء) التوسع في افتتاح مدارس جديدة، وإقبال العديد من المعلمين والمعلمات للالتحاق بها، وقد بلغ عدد مدارس الأبناء والطلاب والطالبات وفق إحصائية العام 1419هـ (عدد 69 مدرسة للبنين لجميع المراحل الدراسية، وتضم 31173 طالبا – وعدد 66 مدرسة للبنات لجميع المراحل الدراسية، وتضم 29921طالبة – وأما مدارس محو الأمية وتعليم الكبار والكبيرات فبلغ عددها 81 مدرسة لجميع المراحل الدراسية، وتضم 12939 طالبا وطالبة)، ومما يميز مدارس الأبناء هو اهتمامها بشتى أشكال النشاط اللامنهجي في كافة مراحلها الدراسية كشأن بقية مدارس التعليم العام (العطوي، 2005م؛ القرني، 2017م).

وبحد علم الباحث فإن مدارس الهيئة الملكية بالجبيل وينبيع، ومدارس الأبناء بالحرس الوطني، ومدارس الأبناء بالقوات المسلحة تتميز عن مدارس التعليم العام في أن جميعها تقدم خدمات تعليمية راقية، وتقدم لمنسوبيها العديد من الحوافز والمكافآت التشجيعية، وتوفر لهم التنمية المهنية الجيدة، مما جعلها بيئة جاذبة لانتساب الكثير من المعلمين والمعلمات والإداريين لها، ولكن ما يقلل من جاذبية هذه المدارس هو حصر مدارسها على بعض مناطق ومحافظات المملكة، وفي العام 1424هـ/2003م صدر قرارا بضم مدارس الهيئة الملكية بالجبيل وينبع، ومدارس الأبناء بالحرس الوطني، ومدارس الأبناء بالقوات المسلحة تحت مظلة وزارة التعليم السعودية؛ كخطوة رائدة لتطوير منظومة التعليم في المملكة وتوحيد الجهة المسؤولة عن التعليم العام.

المعاهد العلمية في المملكة العربية السعودية:

تعد المعاهد العلمية مدارس نظامية متخصصة بالعلوم الشرعية والعربية والاجتماعية والعلمية تابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، وتتكون من مرحلتين؛ المرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات.

وتعتبر المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية اللبنه الأولى لإنشاء الجامعة، والركيزة الأساسية للتعليم الجامعي في العلوم الشرعية والعربية والاجتماعية، وكان نواتها الأولى المعهد العلمي في مدينة الرياض في عام 1370هـ حيث صدرت موافقة الملك عبدالعزيز على افتتاحه بناء على اقتراح من سماحة مفتي المملكة الشيخ: محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهما الله جميعا، ثم تتابع افتتاح بقية المعاهد العلمية تحقيقا لأهداف الدولة، وقد كانت المعاهد العلمية تدار بإسم (معهد الرياض العلمي وفروعه) ثم انشأت الإدارة العامة للكليات والمعاهد العلمية، وبعد سنوات تحولت إلى (الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية)، وفي العام 1394هـ أنشأت جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم اسندت لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إدارة المعاهد العلمية والإشراف عليها إداريا وفنيا، ولإدارة ومتابعة ودعم وتطوير المعاهد العلمية في جميع المجالات أوجدت الجامعة إدارة للإشراف عليها وهي (إدارة المعاهد العلمية) ثم حولت إلى (الوكالة المساعدة للمعاهد العلمية)، وفي العام 1406هـ حولت إلى (وكالة الجامعة لشؤون المعاهد العلمية)، وفي العام 1428هـ صدر أمر ملكي بإبقاء المعاهد العلمية مرتبطة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وذلك حفاظا على السياسة التعليمية للمعاهد العلمية وضمان استقرار العمل فيها، وقد بلغ عدد المعاهد العلمية في المملكة (70) معهدا علميا موزعة في جميع مدن ومناطق المملكة زودت جميعها بأحدث الإمكانيات المتاحة، وقد نصت وثيقة سياسة التعليم في المملكة الصادرة عام 1389هـ/1969م منذ صدورها على أحكام وبنود وأهداف خاصة بالمعاهد العلمية في موادها على التأكيد بأن المعاهد العلمية تشارك التعليم العام في المقررات الدراسية المناسبة، ومن ذلك العناية بالدراسات الإسلامية واللغة العربية. وللمعاهد العلمية خطط تربوية ومناهج دراسية مستقلة، إذ تزخر الكثير من المقررات الدراسية بالعمق الشرعي والثقافي واللغوي لتساهم في تحقيق رسالة المعاهد العلمية في إعداد الطلاب المنتظمين بها لمواصلة دراستهم الجامعية في مختلف التخصصات الشرعية والعربية والاجتماعية، وقد تضمنت الخطة الجديدة للمعاهد العلمية تطوير المناهج وإضافة المقررات الدراسية التي تهيئ الطالب للدخول إلى الجامعات بإختلاف تخصصاتها ومنها: إدخال مادة الحاسب الآلي وتقنية المعلومات كمادة دراسية في جميع المراحل الدراسية بالمعاهد العلمية؛ وذلك للإفادة من جميع التقنيات الحديثة، إضافة إلى إدخال مادة المهارات اللغوية، بعد أن تم دمج المطالعة والإنشاء، وإدخال مادة اللغة الإنجليزية، وإدخال المواد العلمية؛ كمادة الرياضيات، ومادة العلوم، ومادة الفيزياء، ومادة الكيمياء، ومادة الأحياء، وذلك لمسايرة العلوم والتأكيد على تعليمها وتعلمها (الدميني، 1995م؛ دار اليوم، 2004م؛ ابن طالب، 2020م؛ الفرقي، 2020م).

معاهد ودور ومدارس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:

أصدرت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة اللائحة التنفيذية للمعاهد والدور والمدارس بإنشاء الإدارة العامة للمعاهد والدور والمدارس في عام 1398هـ التي تتبع الجامعة، لتشرف على أعمالها التعليمية والإدارية والمالية، ويبلغ عدد الجهات التعليمية (حاليا) التابعة للإدارة العامة للمعاهد والدور: (4) جهات تعليمية وهي: (المعهد الثانوي ومقره المدينة الجامعية بالمدينة المنورة – المعهد المتوسط ومقرّه المدينة الجامعية بالمدينة المنورة – دار الحديث المدنية ومقرها المدينة المنورة – دار الحديث المكية ومقرها مكة المكرمة)، ويبلغ عدد منسوبي المعاهد والدور من المعلمين 160 معلما ومشرفا، وعدد الطلاب فيها 1124 طالبا في مختلف المراحل الدراسية، والجدير بالذكر أن المعهد الثانوي

أنشئ في نفس السنة التي أسست فيها الجامعة الإسلامية عام 1381هـ وصودق على إصدار النظام الأساسي للجامعة الإسلامية، حيث تضمن النظام الأساسي في أن الجامعة تتكون من قسمين (عالٍ، وثانوي) والقسم الثانوي يمثله المعهد الثانوي الذي أنشئ تحت إشراف معالي مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1442هـ).

وتأكيدا على الاختصاص الأصيل لوزارة التعليم في الإشراف على قطاعات التعليم العام الحكومي والأهلي كافة، وتحديد اختصاصات الجامعات في التعليم بعد المرحلة الثانوية، فقد صدر في العام 1442هـ/2021م قرار بتسكين الإشراف الإداري والعلمي للمعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمعاهد العلمية التابعة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت مظلة وزارة التعليم، وتضمن قرار التسكين العمل على تطوير المعاهد العلمية مع المحافظة على الهوية الشرعية فيها، من خلال إدراج المسار الشرعي ضمن مسارات الثانوية العامة، كما يجري التخطيط ليكون المسار الشرعي مغذيا للتخصصات الشرعية والحقوقية في الجامعات وسوق العمل، وأكد القرار على أهمية استقرار الوضع التعليمي للطلاب المنتظمين في الدراسة بتلك المعاهد، واستقرار أوضاع الموظفين، وإعداد خطة تنفيذية لنقلهم إلى وزارة التعليم (المواطن، 2021م).

التقنية الحديثة في التعليم الكوري:

من أجل توطين التقنية الحديثة ومنها تقنية الحاسوب الآلي وتقنية المعلومات في المملكة، فقد حرصت وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) على وضع هذه التقنية موضع التطبيق من أجل تحسين التعليم، وفتح آفاق المعرفة أمام جميع طلاب المملكة، وكان ذلك من خلال المشروع الوطني لاستخدام الحاسوب في التعليم الذي استحدث في عام 2000م، ويهدف المشروع إلى استخدام الحاسوب في جميع مراحل التعليم العام، وتمكين المؤسسات التعليمية من استخدام الحاسوب وتوظيف تقنياته في العملية التعليمية (الموسى، 2000م؛ المهندس، 2002م).

مراحل ومشاريع تطوير المناهج الدراسية في المملكة العربية السعودية:

يأتي اهتمام المملكة العربية السعودية بتطوير مناهج التعليم وتحديثها ضمن الخطة العامة للمملكة، ولذلك أولت وزارة التعليم جل اهتمامها وعنايتها بالمناهج المدرسية، لكونها الوسيلة التي يعول عليها تحقيق الأهاف المنشودة من العملية التعليمية منذ أن تأسست المملكة عى يد المغفور له الملك عبدالعزيز (رحمه الله)؛ وذلك تماشيا مع الخطط التنموية التي تبنتها الدولة ابتداء من عام 1390هـ، ومن أهم مراحل تطور مناهج التعليم في المملكة بعد إنشاء وزارة التعليم (مديرية المعارف سابقا)، إذ

أن المملكة شهدت تطورا كبيرا وقفزة سريعة في التعليم، وعليه سيتم التطرق إلى المراحل التاريخية لتطور التعليم، ويمكن أن يقسم تطوير المناهج في المملكة إلى (5) مراحل على مدى عدة سنوات مختلفة وفقا للعمل الدؤوب والجهود المضيئة في تطوير المناهج الدراسية بالمملكة، وما زالت الجهود مستمر في ذلك، وسيتم ذكر المراحل ابتداء من المرحلة الأولى حتى المرحلة الخامسة كما يلي:

المرحلة الأولى: (1319-1343هـ): يطلق على هذه المرحلة مرحلة البدء بالاهتمام بالتعليم، فالتعليم في هذه المرحلة كان قاصرا على علوم الدين واللغة العربية، وقد ظل التعليم غير النظامي سائدا في تلك الفترة، بتشجيع من الملك عبدالعزيز، فكان الملك عبدالعزيز يشجع شيوخ القبائل على تعليم جماعتهم أمور دينهم، وكان يرسل مع كل شيخ قبيلة عالما يعلمهم.

المرحلة الثانية: (1343-1373هـ): تعتبر هذه المرحلة بداية التعليم النظامي في المملكة، فبعد أن دخل الملك عبدالعزيز مكة المكرمة عام 1343هـ دعا إلى أول اجتماع تعليمي يعقده في تاريخ المملكة، فكان أشبه ما يكون بمؤتمر تداول فيه الملك ورجال العلم والأدب وفي مقدمتهم علماء الحرم أهمية العلم والتعليم وضرورة نشره والتوسع فيه، وفي عام 1344هـ أصدر الملك عبدالعزيز قرارا بإنشاء مديرية المعارف لتعميم التعليم ونشره في أنحاء البلاد وإقامة نظام تعليمي متكامل، وفي عام 1346هـ تم تأسيس مجلس للمعارف (يعد جهازا مساندا لأعمال مديرية المعارف)، ومن أبرز ملامح تطور التعليم في هذه المرحلة هو: أنه تم في عام 1345هـ/1925م إعداد أول منهج دراسي موحد يطبق في العهد السعودي، وفي عام 1347هـ صدر أول نظام للمدارس، وحددت مراحل التعليم في أربع مراحل: (المرحلة التحضيرية ومدتها 3 سنوات، المرحة الابتدائية ومدتها 4 سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها 4 سنوات، والمرحلة العالية وتدوم سنة واحدة)، وقد تم (تحديدا) تعريف الدراسة الابتدائية لتشمل مرحلتين: تحضيرية ومدة الدراسة فيها (3) سنوات، وابتدائية ومدة الدراسة فيها (4) سنوات، ثم دمجت هذه المرحلتين فيما بعد عام 1361هـ/1941م في مرحلة واحدة سميت بالمرحلة الابتدائية، وفي عام 1362هـ عدل نظام التعليم بالمملكة، لتصبح المرحلة الابتدائية ست سنوات بدلا من أربع سنوات بعد دمج المرحلة التحضيرية مع الابتدائية، وضم السنة الأخيرة مع المرحلة المتوسطة، وقسمت المرحلة الثانوية إلى قسمين هما: المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، لكل مرحلة (3) سنوات دراسية. وبالتزامن مع إنشاء مديرية المعارف عام 1344هـ كان ثمة نوعان من المدارس الابتدائية في الممكة في هذه المرحلة وهما: المدارس القروية، والمدارس الابتدائية، ويقصد بالأولى (المدارس القروية)؛ بأنها المدرسة التي توجد في الريف، ويقل طلابها عن (60) طالبا، ويقوم بالتعليم والإدارة فيها معلم واحد أو معلمان، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات. أما (المدارس الابتدائية) فهي المدرسة التي توجد في المدينة، ومدة الدراسة فيها ست سنوات، وعدد طلابيا ستون فأكثر، وقد استمرت هذه

الازدواجية في نمط التعليم الذي كان يتلقاه أبناء الأمة إلى أن ألغت وزارة المعارف المدارس القروية في عام 1374هـ وأبقت على المدارس الابتدائية المعروفة. وكانت تجربة المملكة في بناء المناهج لهذه المرحلة هي تجربة بسيطة غير معقدة، من خلال الاستفادة من مناهج بعض الأقطار العربية المجاورة (كالمناهج المصرية)؛ حيث اقتبست منها ما يتفق وطبيعة البلاد وتقاليدها وبيئتها، مع التغيير البسيط والتحوير الضئيل عليها، وعدم ارتباط المناهج بالخطط العامة للدولة، واستناد المناهج على الأصول الدينية للقرآن الكريم والسنة النبوية، وتهدف المناهج حينها لتكوين أفراد متعلمين في ضوء الكتاب والسنة، وعدم ارتباط المناهج بتطلعات وآمال واحتياجات المجتمع، ومن أهم المواد الدراسية في تلك المرحلة: (العلوم الدينية، اللغة العربية، العلوم الاجتماعية، العلوم الرياضية، العلوم والصحة، العلوم البدنية، الرسم، اللغة الانجليزية)، ثم أدخلت لاحقا مادة (الأخلاق).

المرحلة الثالثة: (1373–1390هـ): في هذه المرحلة تأسست وزارة المعارف السعودية، والتوسع في التعليم ونشره، ووضعت الأسس التشريعية والفنية للتعليم، وواصلت وزارة المعارف تطبيق المنهج الدراسي السابق مع الاستعانة بمناهج بعض الأقطار العربية المجاورة بما يساير الخطة الدراسية الموضوعة بصفة مؤقته، وفي عام 1377هـ طبق منهج دراسي سعودي جديد وضع خصيصا لمدارس المملكة العربية السعودية روعي فيه متطلبات البيئة السعودية، ومكانة المملكة كدولة إسلامية، وفي هذه المرحلة تم التوصية بالاعتناء بالتعليم الفني ونشر التعليم الصناعي، وإقرار تدريس مادة التربية الرياضية (البدنية)، وفي هذه المرحلة أنشئت أول جامعة سعودية وهي جامعة الملك سعود في عام 1377هـ، وفي عام 1380هـ أنشئت الرئاسة العامة لتعليم البنات مع العلم أن تعليم البنات قبل إنشاء الرئاسة العامة واجه معارضة شديدة من المجتمع، ونتيجة لهذه المعارضة تأخر تعليم البنات (30) سنة تقريبا عن تعليم البنين، وفي أقل من (10) سنوات من إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات تمكنت المملكة من تحقيق نظام تعليمي متكامل للبنات من التعليم الابتدائي إلى المتوسط ثم إلى الثانوي، والتوسع السريع في إنشاء المدارس الحكومية للبنات، وظلت رئاسة تعليم البنات تأخذ بالمناهج المطبقة لدى وزارة المعارف مع بعض التعديلات في بعض الخطط الدراسية وفي بعض المواد، وفي عام 1388هـ ظهر منهج جديد مطور للمرحلة الابتدائية.

المرحلة الرابعة: (1390–1423هـ): أصبحت هذه المرحلة هي فترة التخطيط الشامل للتعليم وربطه بخطط التنمية، وفي عام 1389هـ/1969م صدرت وثيقة سياسة التعليم في المملكة، والتي أصبحت هي المرجع الأساسي لنظام التعليم السعودي وأهدافه وغاياته وكل ما يتعلق به من أحكام، وقد أكدت هذه الوثيقة أن السياسة التعليمية للمملكة منبثقة من تعاليم الدين الإسلامي، وقد تم في هذه المرحلة تشكيل لجنة عليا لتخطيط وتطوير المناهج الدراسية، والاهتمام بالحاسب الآلي وإدخاله في المجال

التعليمي، والاهتمام بالتنوع في طرائق التدريس واستخدام وسائل التعليم، وبدءا من العام 1391هـ تم الاستفادة من التجربة اللبنانية؛ إذ استعانت وزارة المعارف بالمركز التربوي للعلوم والرياضيات بالجامعة الأمريكية في بيروت لوضع خطط متكاملة لتطوير تدريس العلوم والرياضيات في مدارس المملكة، فقام المركز بوضع مناهج وكتب جديدة للعلوم والرياضيات تطبق في المرحلة المتوسطة والثانوية، وفي عام 1399هـ أقر تعديل المناهج الدراسية في المملكة، وأسندت لبيوت الخبرة (الأسر الوطنية) بحسب تخصصاتها، والاعتماد داخليا على تصميم وتأليف الكتب والمقررات الدراسية، وتغيير صياغة محتوى الكتب المدرسية بسميات وطنية، وعدم الاعتماد على الغير في ذلك.

المرحلة الخامسة: (1423هـ–حتى تاريخه): في عام 1423هـ دمجت وزارة المعارف مع رئاسة تعليم البنات في وزارة واحدة تحت مسمى (وزارة التربية والتعليم)، وفي العام 1436هـ دمجت وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي في وزارة واحدة تحت مسمى (وزارة التعليم)؛ وذلك من أجل توحيد الجهود في التخطيط والتطوير، وفي هذه الفترة أصبحت عمليات بناء المناهج الدراسية بسواعد وخبرات وطنية، كما اهتمت الوزارة بعمليات التجريب قبل التعميم، وتدريب المعلمين قبل التعميم النهائي للمنهج أو الكتاب المدرسي (العتيبي، 2019م؛ السبيعي، 2019م؛ العتيبي، 2020م).

وقد شهدت مناهج التعليم العام بالمملكة مشروعات متتابعة تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بكافة مراحلها ومكوناتها، ومن التطورات التي حظيت بها المناهج الوطنية التحول الرقمي للمناهج (رقمنة المناهج)؛ **ومن أهم مشروعات تطوير المناهج في المملكة العربية السعودية هو مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير):** نظرا لما تشهده المملكة من نهضة في مختلف جوانب الحياة، ولعل مجال التعليم يحظى باهتمام بالغ من الحكومة، وتمثل ذلك جليا بمبادرة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير)، وقد أقرت مبادرة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم (مشروع تطوير) في عام 1428هـ ويعتبر أضخم مشروع يشهده تطوير التعليم العام في المملكة، والذي خصص له ما يقارب من تسعة مليارات ريال سعودي لتطوير التعليم العام في مدارس المملكة، ومن أهداف هذا المشروع استحداث **(المشروع الشامل لتطوير المناهج بمفهومها الشامل)**؛ ومن المخرجات الرئيسة للمشروع الشامل لتطوير المناهج؛ مشاريع التطوير التالية: (السرحاني وجعنيني، 2003م؛ البسام، 2011م؛ الدخيل، 2016م).

مشروع تطوير مناهج الدراسات الإسلامية:

شهدت المناهج الدراسية الشرعية تطويرا كبيرا من نوعه، وذلك ضمن المشروع الشامل لتطوير المناهج الدراسية، حيث تم دمج مادتي القرآن الكريم والتفسير في مادة واحدة، والقرآن الكريم والتجويد في منهج

واحد، ودمج السيرة النبوية مع الحديث الشريف، وقد شمل تطوير مناهج العلوم الشرعية مراجعة الموضوعات والإخراج وطريقة التأليف وتنقيح الكتب وتكريس مفهوم الوسطية وتعزيز الأمن الفكري للطالب (ملتقى المعلمين والمعلمات، 2009م).

مشروع تطوير مناهج اللغة العربية:

يهدف المشروع إلى تطوير مناهج اللغة العربية في كافة المراحل الدراسية، وتطوير قدرات المعلمين والمشرفين في مجال مهارات اللغة العربية نفسها وفي مجال استخدام الاستراتيجيات والطرق والأساليب التي تمكنهم من تحسين مستوى إتقان الطلاب والطالبات لهذه المهارات من خلال التركيز على التطبيقات العملية التي تحقق للطلاب والطالبات فهما أدق للمعارف وإتقانا للغة العربية وتوظيفا لها في الحياة العملية، كما تنمي اتجاهاتهم نحو تعلم اللغة العربية وتذوق نصوصها واستخدامها في حياتهم اليومية (السرحاني وجعنيني، 2003م؛ البسام، 2011م؛ واس، 2014م؛ الدخيل، 2016م).

مشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية:

يعتبر مشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية من أحد ثمار مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير) في المملكة العربية السعودية، وهو من المشروعات التربوية الرائدة في المملكة وبعض دول الخليج العربي، والذي يشرف عليه مكتب التربية العربي لدول الخليج، ويهدف المشروع إلى موائمة سلسلة عالمية متميزة لمناهج الرياضيات والعلوم لجميع مراحل التعميم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) وتنطلق هذه السلسلة من عدة معايير عالمية أهمها: (معايير NCTM، ومعايير NSES) وتتشابه سلسلة مناهج ماجروهيل مع معايير (NCTM) لحد كبير، وقد تم تدشين هذا المشروع في عام 1429هـ/2008م وتقوم شركة العبيكان للأبحاث والتطوير بتنفيذ المشروع من خلال؛ التطوير الشامل لتعليم الرياضيات والعلوم وتطوير المناهج والمواد التعليمية الداعمة لها (كتب، أدلة، كراسات، تجارب)، والتقويم والتعلم الالكتروني والتطوير المهني، وذلك بالاعتماد على ترجمة ومواءمة مواد تعليمية عالمية أثبتت فاعليتها في تحسين التعليم، ويقوم هذا المشروع على موائمة سلاسل عالمية متميزة لمناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية (سلاسل ماجروهيل McGraw Hill) لجميع مراحل التعليم العام في المملكة، وللاستفادة من الخبرات العالمية المتميزة في هذا المجال بما يواكب الدول المتقدمة (سبحي، 2016م؛ المهيدلي، 2018م).

مشروع تطوير مناهج اللغة الإنجليزية:

أولت وزارة التعليم اهتماما كبيرا لتطوير المناهج الدراسية بالتعاون مع شركة تطوير للخدمات التعليمية، وبيوت الخبرة، والمؤسسات التعليمية المتخصصة، ويعتبر مشروع تطوير مناهج اللغة الإنجليزية أحد المشاريع التي تناولت تطوير مناهج اللغة الإنجليزية خلال السنوات الأخيرة، إذ يعد مشروع وطني يهدف إلى تطوير جميع عناصر المنهج وفق أحدث النظريات والأساليب، وقد أدى هذا المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم، من خلال إجراء تطوير نوعي لمناهج اللغة الإنجليزية؛ ودعما لمشروع تطوير اللغة الإنجليزية أطلقت وزارة التعليم عددا من السلاسل العالمية المتميزة تم تدريسها في جميع مناطق المملكة، ولم تكتفي بسلسلة واحدة فقط، إذ إعتمدت وزارة التعليم بالمملكة (7) مناهج متنوعة ومختلفة للغة الإنجليزية منبثقة من المناهج العالمية شاملة لكافة البرمجيات والبرامج مع مراعاة الحداثة والقيم الاجتماعية والإسلامية في المملكة، وقد تم توزيع المناهج عشوائيا بين مدارس إدارات التعليم بمناطق ومحافظات المملكة، وفق خطة تدريجية بالمشاركة مع القطاع الخاص، أنتهت بتغطية جميع مدارس المملكة، وتلك المناهج هي: (Macmillan، McGraw Hill، Mm Publication، Long man، Oxford، EF، بالإضافة إلى منهج وطني تم إعداده من قبل وزارة التعليم السعودية)، مع العلم أن المناهج الجديدة للغة الإنجليزية (السلاسل العالمية) قد بنيت على النظريات الحديثة في تعليم اللغة الإنجليزية، وتتمثل مناهج اللغة الإنجليزية في هيئة سلسلة من المقررات ومن ضمن هذه السلاسل ما يلي: هي: (سلسلة مقررات Macmillan، وسلسلة مقررات McGraw Hill، وسلسلة مقررات Mm Publication)، وقد فرضت وزارة التعليم لكل مرحلة من مراحل التعليم العام (3) مناهج مختلفة في اللغة الإنجليزية، ويركز برنامج تطوير مناهج اللغة الإنجليزية على تحسين المهارات اللغوية ومهارات التواصل باللغة الإنجليزية للطلبة (واس، 2014م؛ واس، 2018م؛ الحمود، 2020م).

مشروع تطوير مناهج التربية الفنية:

تعد مناهج التربية الفنية الحالية والمطبقة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، أحد ثمار المشروع الشامل لتطوير المناهج بإشراف مباشر من وزارة التعليم، بعد إن كانت تدرس مادة التربية الفنية في مدارس المملكة كنشاط وليس لها منهج أو خطة، وقد تمت عملية بناء وتطوير مناهج التربية الفنية في عدة مراحل متتالية، أنتهت بمرحلة التعميم الشامل والتقويم والتطوير لمناهج التربية الفنية بدءا من العام 1434هـ/2014م (الحربي، 2020م؛ ص173).

مشروع تطوير مناهج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات:

يهدف المشروع إلى تصميم وتأليف مناهج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات وتطويرها وبناء معايير وطنية لمناهج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، وتطوير كفايات المعلمين وتشمل كتب للطالب والأنشطة ودليل للمعلم مع برامج إثرائية، كما يعمل المشروع على التنمية المهنية لجميع مشرفي ومشرفات ومعلمي ومعلمات الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المدارس السعودية (واس، 2014م).

طبيعة المناهج الدراسية في المملكة العربية السعودية:

لكل مرحلة من المراحل الدراسية مناهج تعليمية تميزها، وهي كالآتي:

مناهج رياض الأطفال: يتضح من خلال الخطة الدراسية لهذه المرحلة أنها تركز على التربية باللعب والخبرات الحسية.

مناهج المرحلة الابتدائية: يتضح من خلال الخطة الدراسية للمرحلة الابتدائية، أنها تركز على العلوم الدينية والشرعية، بهدف ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس الأطفال وتزويدهم بأساسياتها واتجاهاتها السليمة، بالإضافة للعديد من المناهج الأخرى الاجتماعية والرياضية والعلمية، لصقل وتنمية مختلف المهارات والمعلومات والخبرات لدى الطلبة.

مناهج المرحلة المتوسطة: يتضح من خلال الخطة الدراسية للمرحلة المتوسطة أنها مكملة لمناهج المرحلة الابتدائية، إضافة إلى إدخال اللغة الإنجليزية كلغة عالمية.

مناهج المرحلة الثانوية: طورت خطة جديدة بنظام المقررات لتحقيق نقلة نوعية في التعليم الثانوي بأهدافه وهياكله وأساليبه ومضامينه، وتتكون الخطة الدراسية لهذا النظام الجديد من ثلاثة برامج:

- **البرنامج المشترك:** برنامج عام يدرسه جميع الطلاب.
- **البرنامج التخصصي:** ويقسم إلى مسارين: (مسار العلوم الطبيعية، ومسار العلوم الإنسانية).
- **البرنامج الاختياري (الحر):** يُقدم البرنامج للطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية في جميع التخصصات، بتوليفة من مقررات المسارين العلمي والانساني، ويدرس الطالب في هذا البرنامج مقررات اختيارية (علمية وإنسانية) وفق عدد ساعات معينة (الأحمدي والرحيلي، 2012م).

تعليم العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية:

من أبرز مؤسسات التعليم التي اهتمت بتعليم العائلة المالكة في المملكة ما يلي:

مدرسة الأمراء:

بدأ الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (رحمة الله) بتعليم أبنائه على يد المشايخ والعلماء الذين كانوا بمعيته، وبعد أن استقرت أمور الدولة، أمر الملك عبدالعزيز بإنشاء مدرسة خاصة سميت (مدرسة الأمراء) تتولى تعليم أبنائه وأحفاده وأبناء أشقائه، وكان ذلك في عام 1354هـ وخصص لها مقرا مكون من غرف بقصر الحكم في الديرة (الرياض) في مكان مجاور لمجلسه، وكان يدرس فيها أربعة من الأساتذة، ولم تكن تتبع إداريا أو ماليا إلى وزارة التعليم (مديرية المعارف العامة سابقا) إنما تتبع الديوان الملكي مباشرة (القصر الملكي سابقا)، والتحق بها إلى جانب أبناء الملك عبدالعزيز أبناء كبار موظفيه، وكانت المدرسة تتنقل مع الملك إذا تحرك بأسرته، خاصة إلى رحلات الصيد والقنص في البادية، وكان الملك عبدالعزيز يتابع نشاط هذه المدرسة بنفسه، ويتفقد مستوى التلاميذ من أبنائه الأمراء، وقد شملت مقررات مدرسة الأمراء أو ما تعرف (بمدرسة القصر) أنواعا عديدة من المواد الدينية والعربية والاجتماعية، ووضع لها منهج معتمد على المنهج الابتدائي ومرتبط بالمنهج الثانوي والعالي، وأعتادت المدرسة إقامة حفل سنوي لخريجيها من الأمراء، وتخرج من هذه المدرسة الكثير من أبناء الملك عبدالعزيز؛ ومنهم: خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الملك: سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله ورعاه).

مدارس الثغر النموذجية:

على غرار مدرسة الأمراء بالرياض أنشأ الأمير فيصل بن عبدالعزيز نائب الملك في الحجاز مدرسة مماثلة لمدرسة الأمراء أطلق عليها (المدرسة النموذجية) في الطائف، وتولت تدريس أولاد الأمراء وغيرهم، ثم انتقلت بعد ذلك إلى جدة، وضمت المدرسة النموذجية إلى وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) وأطلق عليها مدارس الثغر النموذجية. وقد استقدم بعض الآمراء الآخرين مدرسين خصوصيين لتعليم أبنائهم، تعليما خاصا بعيدا عن الإطارات المدرسية.

معهد الأنجال بالرياض:

وهو مدرسة خاصة على غرار مدرسة الأمراء، فقد أنشأ الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد أنذاك مدرسة خاصة لتدريس أبنائه عام 1360هـ وكانت تلك المدرسة على شكل (الكتاتيب)، وتستخدم

فيها الألواح الخشبية، وتشغل غرفتين من قصره، وفي عام 1365هـ تطورت إلى مدرسة ابتدائية حديثة بإسم (معهد الأنجال بالرياض) وبدأت المدرسة بخمسة عشر طالبا، عندما خصص الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود جزءا من قصره بالمربع لتعليم أبنائه وأحفاده القرآن الكريم والفقه والتوحيد والحساب واللغة العربية وآدابها، وانتدب لتلك المهمة نخبة من علماء المملكة وصفوة من المعلمين العرب من خارج المملكة، وفي نفس العام 1365هـ أخذت المدرسة بالتطور والتوسع حيث أفتتح فيها القسم المتوسط والثانوي، وقد بدأت الدراسة فيها للمرحلة الثانوية في عام 1371هـ والتي كانت تشمل المرحلة المتوسطة، وبعد وفاة الملك عبدالعزيز (رحمة الله) تولى الملك سعود مقاليد الحكم عام 1373هـ باشر بتخصيص مبنى مدرسة الناصرية في قصر الناصرية لتكون مقرا للمعهد وأطلق عليها مسمى (معهد الأنجال) والتحق بها أبناؤه وعدد من أبناء أصحاب السمو الملكي والأمراء والمواطنين وغيرهم من مختلف شرائح المجتمع السعودي، وقد خص الملك سعود المعهد بعناية فائقة وأنشأ مبانيه وأشرف على تجهيزه ووضع كل الإمكانيات للقيام برسالته الساميه، وبعد وفاة الملك عبدالعزيز تم دمج معهد الأنجال مع مدرسة الأمراء عام 1373هـ في مدرسة واحدة أطلق عليها اسم (معهد أنجال جلالة الملك سعود) واستقدم للتدريس فيه مدرسون أكفاء في مختلف المواد، وأدخلت اللغة الإنجليزية ضمن مقرراته، وأصبح المعهد أشهر مدرسة نموذجية حديثة في المملكة، وفي عام 1377هـ فتحت في المعهد (مرحلة ثانوية مستقلة) تخرجت منها أفواج عديدة من الأمراء وغيرهم.

معهد الكريمات:

افتتح معهد بالرياض مماثل لمعهد الأنجال مختص بتعليم الأميرات سمي بمعهد (الكريمات)، واقتصرت الدراسة فيه على المراحل الأولية حتى عام 1383هـ/1964م وشكل معهد الكريمات بداية تعليم البنات، وأدخل لاحقا تحت إشراف وزارة التعليم (الرئاسة العامة لتعليم البنات سابقا).

معهد العاصمة النموذجي:

أسس معهد العاصمة النموذجي عام 1360هـ وبعد أن أتسعت دائرة الملتحقين بمعهد (أنجال جلالة الملك سعود) من الطلاب والطالبات، أنشأ الملك سعود المبنى الحالي للمعهد الذي تبلغ مساحتة (1.000.000) مليون متر مربع بمدينة الرياض، وفي عام 1385هـ حول أسم المعهد من (معهد أنجال جلالة الملك سعود) إلى (معهد العاصمة النموذجي)، وتم الانتقال إليه بعد تجهيزه وتوفر كافة الاحتياجات والإمكانات التي تساعد على إيجاد بيئة تربوية نموذجية، ولا يزال يحمل المعهد هذا المسمى حتى يومنا هذا، ويضم معهد العاصمة النموذجي أربعة أقسام تعليمية رئيسية وهي: (الروضة، الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، وتضم الروضة (التمهيدي)؛ مكتبة خاصة للطفل وحديقة حيوانات

وحدائق وملاعب وملاهي. ويتميز القسم الابتدائي؛ بتدريس منهج اللغة الإنجليزية ومنهج الحاسب الآلي ونادي للمواهب ومعامل للمواد العلمية. ويضم القسم المتوسط؛ معملا للغة الإنجليزية وآخر للحاسب الآلي وورش فنية ومعامل علمية. ويضم القسم الثانوي؛ مكتبة ودائرة تلفزيونية مغلقة واستديو لبث المحاضرات والندوات إضافة إلى معامل للحاسب الآلي ومعامل للغة الإنجليزية وثلاثة مختبرات للمواد العلمية (الكيمياء، الفيزياء، الأحياء). وقد جهز معهد العاصمة النموذجي على جميع المرافق والأقسام المساندة، وإدارات الموظفين، وسكن للمعلمين، وفرق للكشافة، إضافة إلى وجود صالات رياضية ومسابح ومكتبة مركزية، ووحدة صحية، ومنجرة لصيانة مقاعد الطلاب وتجهيز الطاولات المختلفة، ونادي العاصمة، والمعسكر الكشفي الدائم، وفي عام 1425هـ تم إقرار خطة تطوير معهد العاصمة النموذجي والتي كلفت مبلغ (356.000) ريال بإشراف نخبة من التربويين والأكاديميين.

وتتمتع كل من: (مدارس الثغر النموذجية بجدة، ومعهد العاصمة النموذجي بالرياض) بشخصية اعتبارية، واستقلال مالي وإداري، وتعدان مؤسسات تعليمية غير ربحية، وتعملان تحت إشراف وزارة التعليم السعودية، على أن توفر وزارة التعليم السعودية لمدارس الثغر النموذجية بجدة، ومعهد العاصمة النموذجي بالرياض؛ المباني والتجهيزات الحديثة، والكوادر التربوية المتميزة، وتوفير كافة الاحتياجات والإمكانات التي تساعد على إيجاد بيئة تربوية نموذجية، وأن تشترك مدارس الثغر النموذجية بجدة ومعهد العاصمة النموذجي بالرياض مع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات التعليم العام في تحقيق أهداف التعليم العام في المملكة (صحيفة الجزيرة، 1422هـ؛ مكة، 2018م؛ موسوعة مقاتل من الصحراء، 2020م؛ عين الرياض، 2021م؛ مهارات النجاح، 2021م).

مؤسسات الاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية:

لقد قامت الكثير من الدول بتأسيس هيئات خاصة لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، وتعتبر **هيئة تقويم التعليم والتدريب (ETEC)** في المملكة العربية السعودية هي الجهة المسؤولة عن معايير جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، وكذلك الجهة المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم المطورة التي ستنفذ قريبا في المملكة العربية السعودية، وكذلك الجهة المسؤولة عن الرخصة المهنية للمعلم، وتعد هيئة تقويم التعليم التعليم والتدريب (ETEC) امتداد لما عرف سابقا بالهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) التي تأسست في عام 1424هـ.

وقد تأسست هيئة تقويم التعليم والتدريب عام 1438هـ، كجهة اعتبارية ذات شخصية مستقلة ماليا وإداريا، وكجهة مختصة في المملكة العربية السعودية بالتقويم والقياس واعتماد المؤهلات في التعليم والتدريب في جميع القطاعات لرفع جودتهما وكفايتهما ومساهمتهما في خدمة الاقتصاد والتنمية

الوطنية وفق رؤية المملكة 2030م، **ويندرج تحت مظلة هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية كل من المراكز واللجان الآتية:**

- **المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي:** ويختص بشؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة ووضع المعايير والقياس للمؤسسات التعليمية وبرامج التعليم العالي فوق الثانوي الحكومي والأهلي.
- **المركز الوطني للقياس:** ويختص بتوفير المقاييس التربوية والمهنية وتقديم الدراسات والاستشارات المتخصصة في مجال القياس التربوي.
- **المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي:** ويختص بتحديد وتقييم مكونات التعليم العام.
- **المركز الوطني للتقويم واعتماد التدريب:** ويختص بتقويم واعتماد جهات التدريب والبرامج التدريبية.
- **اللجنة الفنية للاعتماد العسكري:** وتختص اللجنة الفنية للاعتماد العسكري بوضع قواعد ومعايير برامج الاعتماد الأكاديمي العسكري بمؤسسات التعليم والتدريب العسكري (عطية وزهران، 2008م؛ أبو حيمد، 2015م؛ هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020م).

إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية:

يتم إعداد المعلم في المملكة العربية العودية (قديما) في إطار الجامعات والكليات، ولمدة لا تقل عن أربع سنوات دراسية، وفق نظامين:

1. **النظام التكاملي:** يدرس الطالب وفق هذا النظام المقررات التخصصية والتربوية في ذات الوقت على مدى أربع سنوات دراسية، وينفذ هذا النظام في كليات المعلمين أو كليات التربية التي تعد المعلم لكافة مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

2. **النظام التتابعي:** يلتحق فيه الطالب بعد المرحلة الجامعية لمدة تتراوح من (1–2) سنة، بإحدى كليات المعلمين أو كليات التربية بهدف الحصول على الدبلوم التربوي.

وانطلاقا من الإطار العام لتجديد برامج إعداد المعلم ما قبل الخدمة في المملكة، قامت وزارة التعليم (حديثا) بإيقاف القبول في كافة برامج إعداد المعلم في مرحلة البكالوريوس القائمة في التخصصات التربوية، ما عدا بعض التخصصات كبرامج رياض الأطفال والطفولة المبكرة، وإيقاف

البرنامج التتابعي الذي يسمح باستمرار الدراسة في الدبلوم العام في التربية بدءا من العام الدراسي 1440/1439هـ وذلك تمهيدا لتطوير برامج البكالوريوس القائمة وفق الاطار العام للجنة تطوير برامج إعداد المعلم (الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ وزارة التعليم، 1441هـ).

ولأهمية الدور المحوري للمعلم في العملية التعليمية وإعداده بالشكل المطلوب، أعدت وزارة التعليم بالتعاون مع عدد من الجامعات السعودية سياسات متكاملة يبنى عليها عمليات تطوير برامج إعداد المعلم، وتحديد اشتراطات القبول، وربط برامج إعداد المعلم باحتياجات المناطق الإدارية من المعلمين في المراحل والتخصصات المختلفة بهدف تمهين وظيفة التعليم لأهميتها ومواكبة لرؤية المملكة 2030م ورغبة في استقطاب المعلمين وتأهيلهم فقد حددت الوزارة برامج إعداد المعلم المطورة في تسعة برامج رئيسة للارتقاء بمهنة التعليم، وسيقتصر قبول المتقدمين في برامج إعداد المعلم المطورة على الطلاب المتميزين (الزهراني، 2020م).

وتتمثل مؤسسات برامج إعداد المعلم المطورة في المملكة العربية السعودية بالكليات التربوية التابعة للجامعات السعودية، التي يؤهل لدخولها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتتراوح مدة الدراسة في برامج إعداد المعلم المطورة بكليات التربية في المملكة من (4–5) سنوات دراسية وفق النظام التكاملي، أما الخريجين الجامعيين غير التربويين فيتم التحاقهم بالنظام التتابعي الذي يمتد إلى (سنتان دراسيتان) أخرى ليزيد من كفاءة وتأهيل المعلم.

وتفصيلا فقد قسمت برامج إعداد المعلم المطورة في المملكة العربية السعودية وفق اتجاهين أكاديميين وهما:

الاتجاه الأول: برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التكاملي:

تضم برامج إعداد المعلم وفق النظام التكاملي ستة برامج موزعة على النحو الآتي:

- برنامج إعداد معلمة رياض الأطفال.
- برنامج إعداد معلمة الصفوف الابتدائية الأولية في تخصص واحد: (التربية الإسلامية، واللغة العربية، والعلوم، والرياضيات).
- برنامج إعداد معلم/ معلمة الصفوف الابتدائية العليا في تخصص واحد: (الرياضيات، والعلوم، والتقنية).

- برنامج إعداد معلم/ معلمة الصفوف الابتدائية العليا في تخصص واحد: (التربية الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية).
- برنامج إعداد معلم/ معلمة المرحلة المتوسطة في تخصص العلوم.
- برنامج إعداد معلم/ معلمة المرحلة المتوسطة في تخصص الدراسات الاجتماعية.

أبرز ملامح برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التكاملي:

تتراوح الدراسة في برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التكاملي ما بين (4–5) سنوات دراسية، وبواقع (8–10) مستويات حسب التخصص، وتنفذ هذه البرامج في كليات التربية بالجامعات السعودية، ويتزامن فيها دراسة المقررات التربوية والتخصصية معا في آن واحد، ويمنح الخريج وفق هذا النظام درجة البكالوريوس التربوي.

وانطلاقا من دور التربية العملية (التربية الميدانية) الفاعل في إعداد الطالب المعلم وفق هذا النظام، فقد طورت آلية التربية العملية في أربعة مقررات قائمة، قسمت على أربع مستويات خلال فترة الإعداد، بدءا من المستوى الرابع في البرنامج لتتيح للطالب المعلم معايشة أدوار المشاهدة والمشاركة والممارسة كمعلم في تخصصه تحت إشراف كلا من: المشرف الأكاديمي، وقائد المدرسة، والمعلم الخبير.

الاتجاه الثاني: برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التتابعي:

اتجهت وزارة التعليم في المملكة باستحداث برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التتابعي المتمثل في **(برنامج الماجستير المهني التعليمي)** كأسلوب جديد لإعداد المعلم حيث يدرس الطالب المعلم في إحدى التخصصات المناسبة للتدريس، ثم يقوم بدراسة الماجستير المهني التعليمي ليتم تأهيله للالتحاق بمهنة التدريس، وقد عقدت وزارة التعليم عددا من اللقاءات والورش العملية في عددا من الجامعات السعودية لمناقشة هذا الاتجاه، من أجل تحديد معالم هذا البرنامج والعمل على تنفيذه.

ويمكن إبراز جوانب هامة في برنامج الماجستير المهني التعليمي للمعلمين منها: التركيز على الجانب العملي المتعلق بمهنة التعليم، وضمان جودة المدخل فلا ينتسب لمهنة التعليم إلا من يرغب بذلك، وتقوم برامج الماجستير المهني التعليمي على الحاجات الفعلية للطلاب المعلمين.

وتضم برامج إعداد المعلم وفق النظام التتابعي ثلاثة برامج موزعة على النحو الآتي:

- إعداد معلم/ معلمة المرحلة المتوسطة في كل التخصصات، ما عدا العلوم، والاجتماعيات.
- إعداد معلم/ معلمة المرحلة الثانوية في كل التخصصات.
- إعداد معلم/ معلمة في كل المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في تخصص التربية الخاصة.

أبرز ملامح برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التتابعي:

تتراوح مدة الدراسة في برامج إعداد المعلم المطورة وفق النظام التتابعي (سنتان دراسيتان) بواقع (4) مستويات، بعد الحصول على شهادة البكالوريوس في التخصص من أحد الكليات العلمية أو الإنسانية، وتنفذ برامج إعداد المعلم وفق هذا النظام في كليات التربية بالجامعات السعودية أو الكليات المتخصصة، مع التركيز في الإعداد التربوي على الخبرات العملية المبكرة، مع التدريب الميداني على تدريس مناهج المرحلة المتخصص فيها الطالب المعلم في فترة الإعداد في مقررات التربية العملية، ويمنح الخريج وفق هذا النظام درجة **الماجستير المهني التعليمي**.

وانطلاقا من دور التربية العملية (التربية الميدانية) الفاعل في إعداد الطالب المعلم وفق هذا النظام، فقد طورت آلية التربية العملية في ثلاثة مقررات قائمة ومستقلة بذاتها شاملة لممارسات وخبرات ميدانية مبكرة وتطبيقات لمواقف تعليمية أو حقيقية حسب مرحلة وطبيعة كل برنامج تخصصي، وقد قسمت مقررات التربية العملية على ثلاثة مستويات دراسية من أصل أربع مستويات خلال فترة الإعداد، بدءا من المستوى الثاني في البرنامج لتتيح للطالب المعلم معايشة أدوار المشاهدة والمشاركة والممارسة كمعلم في تخصصه تحت إشراف كلا من: المشرف الأكاديمي، وقائد المدرسة، والمعلم الخبير (التعليم في المملكة، 2018م؛ وزارة التعليم، 2020م).

معايير مهنة التدريس بالمملكة العربية السعودية:

تتكون المعايير المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية من ثلاثة مجالات رئيسية، تضم ثمانية معايير متداخلة ومترابطة لمهنة التعليم، حيث يستمد التدريس ممارساته منها جميعا؛ وهي كما يلي: (الخيبري، 2016م؛ ص471).

المجال الأول: مجال القيم المهنية ومسؤوليات المعلمين: ويتضمن معيارين وهي: (تجسيد نموذج القيم الإسلامية والثقافة السعودية – التفاعل المهني مع التربويين والمجتمع).

المجال الثاني: مجال المعرفة المهنية للمعلمين: ويتضمن ثلاثة معايير وهي: (معرفة الطلاب وكيفية تعلمهم – معرفة محتوى التخصص والمنهج – معرفة طرق التدريس).

المجال الثالث: مجال الممارسة المهنية للمعلمين: ويتضمن ثلاثة معايير وهي: (تخطيط وحدات التعلم والتعليم وتطبيقها – إيجاد بيئات تعلم تفاعلية والمحافظة عليها – تقويم الطلاب وتعلمهم).

وأضاف (الشمراني، 2019م) أن معايير مهنة التدريس بالمملكة العربية السعودية تهدف إلى تحديد رتب المعلمين وترخيصهم والاسهام في بيان مستوى أدائهم.

ترخيص المعلم في المملكة العربية السعودية:

للحصول على رخصة المعلم في المملكة يتطلب اجتياز اختبار الرخصة المهنية للمعلمين، الذي تعده وتشرف على تطبيقه هيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة، ويتكون اختبار الرخصة المهنية للمعلمين من قسمين: (الاختبار التربوي العام، والاختبار التخصصي)، وهي اختبارات مقننة لقياس القدرات التربوية والتخصصية للمعلمين، مبنية على المعايير المهنية التربوية والتخصصية، ويستهدف اختبار الرخصة المهنية للمعلمين كل من: خريجوا برامج إعداد المعلمين، والمعلمون والمعلمات، والقيادات المدرسية، والمشرفون التربويون، والمرشدون التربويون، وتستمر صلاحية ترخيص المعلم في المملكة لمدة (5) سنوات من تاريخ إصدار الرخصة (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 1442هـ).

مشروع لائحة الوظائف التعليمية الجديدة في المملكة العربية السعودية:

بدأت وزارة التعليم بالمملكة بالتعاون مع عدة جهات حكومية في العام 1441هـ/ 2020م؛ تطبيق مشروع لائحة الوظائف التعليمية الجديدة، وذلك بعد إجراء تعديلات اقترحتها وزارة التعليم على اللائحة بناء على آراء المعلمين والمشرفين في الميدان التعليمي؛ وبما يحقق مصلحة مهنة التعليم ومزايا أفضل للمعلمين والمعلمات.

وقد هدف مشروع لائحة الوظائف التعليمية الجديدة إلى إعداد جدول وخطة تسكين المعلمين على الرتب الجديدة والمستوى والدرجة والراتب، وفقا لأحكام لائحة الوظائف التعليمية، وتحديد ضوابط وشروط شغل الوظائف التعليمية (مع الالتزام بما تضمنه دليل تصنيف الوظائف في الخدمة المدنية)، وقد تم تسكين جميع المعلمين على اللائحة الجديدة في تاريخ: (1441/11/10هـ) وسعت اللائحة الجديدة للحفاظ على مكتسبات وامتيازات المعلمين والمعلمات التي كانت في اللائحة السابقة بما يخدم أهدافها، وتضمنت اللائحة معايير مهنية لترقية المعلّم للرتبة الأعلى مبنية على الجدارة والكفاءة

والالتزام الوظيفي، بما يحقق مبدأ العدالة في منح الحوافز، وحث شاغلي الوظائف التعليمية على التنافس والتميز، وتطوير الكوادر القيادية بالمدارس على أساس من الكفاءة والجودة المهنية، وتطبيق معايير الجودة على أدائهم، والتشجيع على الالتحاق ببرامج التطوير المهني، بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى التي تضمنتها اللائحة (المواطن، 2020م؛ هيئة تقويم التعليم والتدريب، 1442هـ).

نظام رتب المعلمين الجديد في المملكة العربية السعودية:

قامت وزارة التعليم باعتماد نظام جديد وهو (نظام الرتب)، الذي يهدف إلى تصنيف المعلمين والمعلمات إلى فئات، كل فئة لها تصنيف ومسميات وسلالم، وكذلك حوافز ومكافآت مالية ومعنوية تنظمها شروط محددة لكل فئة، والرتب ليست لها علاقة بالمعلم وبمسمى وظيفته وعلاوته السنوية التي تخضع لأنظمة الخدمة المدنية، بل ستكون تصنيفات ومنها: (مساعد معلم ومعلم، ومعلم ممارس، ومعلم متقدم، ومعلم خبير)، وكل رتبة لها حوافز وشروط ونظام للانتقال من رتبة إلى رتبة أو ما يسمى بالترقية، وفق ضوابط محددة، أما الحوافز المادية فتضاف للعلاوة السنوية بحسب تفوق كل معلم عن زملائه وفي ذلك تحفيزا على التنافس والتطوير في الذات وفي الخبرات، أما الحوافز المعنوية فتتمثل في تخفيض نصاب المعلم والأفضلية في الترشيح للإدارة والمناصب التعليمية والابتعاث والايفاد، أما الترقية فتتحدد عن طريق رصد آلي ونماذج تقدم لطلب الترقية، وقد سكنت وزارة التعليم السعودية في العام 1441هـ/2020م أكثر من (520) ألفا من شاغلي الوظائف التعليمية على سلم الرواتب الجديد كما يلي: (المالكي، 2013م، لائحة الوظائف التعليميمة، 1440هـ؛ واس، 1441هـ).

- نقل من يشغل المستويات (الأول – الثاني – الثالث) إلى رتبة (مساعد معلم/ معلم) وعددهم (60868) معلما ومعلمة.
- نقل من يشغل المستويين (الرابع – الخامس) إلى رتبة (معلم ممارس) وعددهم (433927) معلما ومعلمة.
- نقل من يمارس مهمات المشرف التربوي قبل تاريخ: (1441/04/19هـ) وكان من شاغلي المستوى (الرابع – الخامس) إلى رتبة (معلم متقدم) وعددهم (17799) مشرفا ومشرفة.
- نقل من يشغل المستوى (السادس) ممن حصل على مؤهل الماجستير أو الدكتوراه عن طريق الإيفاد أو الابتعاث قبل تاريخ: (1441/04/19هـ) إلى رتبة (معلم متقدم) وعددهم (11489) معلما ومعلمة.

ويوجد أربعة معايير لترقيات المعلمين وفق نظام رتب المعلمين الجديد؛ وهي كالآتي:

- مضي (6 سنوات للبكالوريوس)، و (5 سنوات للماجستير)، و (4 سنوات للدكتوراة).
- الحصول على تقييم أداء وظيفي لا يقل عن جيدجدا.
- الحصول على رخصة المعلم.
- تحقيق نقاط الحد الأدنى من نقاط بند النمو المهني.

وتشمل المعايير والمسارات المهنية للمعلمين في المملكة ثلاثة رتب مهنية وهي:

أولا: رتبة معلم ممارس: وتشمل ما يلي:

المعلم الممارس خلال فترة التجربة: وهو المعلم الذي دخل مهنة التعليم حديثا بعد نجاحه في إكمال برامج إعداد المعلم واستيفائه متطلبات الترخيص المهني التربوي (الترخيص المؤقت)، ويعمل تحت التجربة لمدة سنتين، وتهدف فترة التجربة أن يعرف المعلم أهداف النمو المهني ووضع الخطط التطويرية وفقا للمعايير المهنية ويطور نفسه مهنيا، ويركز خلالها على تطوير مهاراته ومعارفه واتجاهاته تحت إرشاد المشرفين والزملاء، ويستفيد من دعمهم المهني بهدف تطوير أدائه وتحقيق المعايير المهنية لمستوى الأداء الأول (المعلم الممارس) التي تركز على تهيئته عمليا لممارسة مهام عمله بفاعلية حتى تثبت كفايته.

المعلم الممارس الذي تم تثبيته: وهو المعلم الذي تجاوز سنتي التجربة وأثبت كفايته، واستوفى متطلبات الترخيص المهني التربوي، وحقق المعايير المهنية للمعلمين للمستوى الأول (المعلم الممارس)، كما على المعلم أن يعرف أهداف النمو المهني ووضع الخطط التطويرية وفقا للمعايير المهنية ويطور نفسه مهنيا، ويلتزم بتطوير مهاراته ومعارفه واتجاهاته تحت إرشاد المشرفين والزملاء السابقين ويستفيد من دعمهم المهني؛ حتى يتمكن من المعرفة والفهم والتحليل الأساسي للنظريات والنماذج والأطر ذات العلاقة بالمعيار الفرعي من المعايير العامة للمستوى الأول (المعلم الممارس) ويطلع على مستجداتها، ويستطيع تنفيذ سلسلة من الخطوات والإجراءات التي تعكس المعرفة الأساسية، ويوظفها في المواقف التعليمية المختلفة.

ومن شروط حصول المعلم الممارس على الرخصة المهنية للمعلمين ما يلي:

- ✓ أن يكون المعلم حاصلا على المؤهل الجامعي وفقا لشروط وضوابط وزارة التعليم.
- ✓ الحصول على درجة الاختبار المحدد من: (50 – 69) من قبل الهيئة لرخصة معلم ممارس.
- ✓ تستمر صلاحية الرخصة خمس سنوات من تاريخ إصدارها.

ثانيا: رتبة معلم متقدم:

وهو المعلم الذي أثبت كفايته، وحقق المعايير المهنية للمعلمين في المستوى الثاني (المعلم المتقدم)، واستوفى متطلبات الترخيص المهني التربوي لهذا المستوى، ويلتزم المعلم المتقدم بتطوير مهاراته ومعارفه واتجاهاته، ويدعم زملاءه في تحسين عملية التعليم والتعلم، كما يستطيع المقارنة والتحليل والاستقراء والاستنباط والتجريد، إضافة إلى قدرته على تقييم معرفته وممارسته المهنية، وتعزيزها بالإطلاع على المستجدات ذات العلاقة بالمعيار الفرعي من المعايير العامة للمستوى الثاني (المعلم المتقدم)، كما يستطيع تطوير ونشر أساليب فعالة تدعم الممارسة الذاتية، ويدرب زملاءه عليها، وأن يشارك الزملاء المعلمين في المجتمع التعليمي مهنيا وفق خطط واضحة وفعالة تتواكب مع المعايير المهنية.

ومن شروط حصول المعلم المتقدم على الرخصة المهنية للمعلمين ما يلي:

- ✓ أن يكون المعلم حاصلا على المؤهل الجامعي وفقا لشروط وضوابط وزارة التعليم.
- ✓ إتمام المدة المحددة في اللائحة التعليمية للحصول على الرتبة حسب المؤهل الأكاديمي.
- ✓ الحصول على درجة الاختبار المحدد من: (70 – 84) من قبل الهيئة لرخصة معلم متقدم.
- ✓ تستمر صلاحية الرخصة خمس سنوات من تاريخ إصدارها.

ثالثا: رتبة معلم خبير:

وهو المعلم الذي أثبت كفايته، وحقق المعايير المهنية للمعلمين في المستوى الثالث (المعلم الخبير)، واستوفى متطلبات الترخيص المهني التربوي للمستوى الثالث، ويعتبر معلم باحث ذو خبرة عالية، قائدا للعمل التربوي والتعليمي داخل المدرسة، معززا لكل أشكال القيم البناءة، وذلك بتقديم مبادرات فاعلة وثرية، وأن يكون قدوة في التحلي بأخلاقيات مهنة التعليم، وأثبت تمكنا علميا ينعكس

في الممارسة العملية المتميزة، وأثبت قدرة على تنفيذ بحوث إجرائية في ضوء المعايير والمسارات المهنية للمعلمين، كما يقود مبادرات لتطوير وتطبيق أساليب مبتكرة تسهم في تحقيق المعايير والمسارات المهنية للمعلمين، ويسهم في تقويم أداء زمالائه وتحفيزهم نحو الإبداع الجماعي، وتطوير أساليب مبتكرة ومتميزة وتطبيقها.

ومن شروط حصول المعلم الخبير على الرخصة المهنية للمعلمين ما يلي:

- ✓ أن يكون المعلم حاصلا على المؤهل الجامعي وفقا لشروط وضوابط وزارة التعليم.
- ✓ إتمام المدة المحددة في اللائحة التعليمية للحصول على الرتبة حسب المؤهل الأكاديمي.
- ✓ الحصول على درجة الاختبار المحدد من: (85 فأعلى) من قبل الهيئة لرخصة معلم متقدم.
- ✓ تستمر صلاحية الرخصة خمس سنوات من تاريخ إصدارها (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2017م؛ الشمراني، 2019م، أبو شاهين والزايدي، 2019م).

التطوير المهني للمعلمين بالمملكة العربية السعودية:

أكدت سياسة التعليم في المملكة على أن يتناول التدريب كافة جوانب العملية التعليمية والأجهزة العاملة فيه، ويمثل التدريب التربوي حجر الزاوية في عملية تطوير المعلمين أثناء الخدمة فهو يتيح الفرص أمام المعلمين على مواكبة التطورات واكتساب المعارف والخبرات والنمو المهني.

ولهذا اهتمت وزارة التعليم السعودية في خطتها العشرية على أن يكون الهدف الاستراتيجي الثالث هو تدريب العاملين في قطاع التعليم تربويا وإداريا، ولهذا زاد الاهتمام بعملية تدريب المعلم السعودي وتطوير أدائه خلال فترة خدمته؛ حتى يواكب التطورات الحديثة في شتى مناحي الحياة.

ويعد تدريب المعلمين في المملكة انطلاقا من ضرورة الارتقاء بدور المعلم، وتركز برامج التطوير المهني للمعلمين في المملكة على تدريب المعلمين من خريجي كليات المعلمين أو كليات التربية أوخريجي الجامعات غير التربويين لتأهيلهم مهنيا وتعليميا، وتزويدهم بكل ما هو جديد في مجال التخصص ومساعدتهم على حل المشكلات، ومواكبة لرؤية المملكة 2030م ورغبة وزارة التعليم في محاولة تحسين تدريب المعلمين وتأهيلهم، ورفع كفاءتهم المهنية بما يحقق ترجمة أهداف رؤية المملكة 2030م فقد شرعت وزارة التعليم في العمل على استحداث العديد من البرامج التدريبية ذات العلاقة

بتنمية المعلمين مهنيا أثناء الخدمة والتي تهدف إلى تطوير المعلم، وتزويده بالاستراتيجيات الحديثة، التي تجعله على معرفه دائمة بكل جديد في الساحة التعليمية والتربوية، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

أولا: برنامج تدريب المعلمين والمعلمات دوليا (خبرات): استحدث برنامج التطوير المهني النوعي للمعلمين والمعلمات (خبرات) الذي ينفذ بالشراكة مع مجموعة واسعة من الجامعات العالمية العريقة في عدد من الدول الصديقة.

ثانيا: برنامج الابتعاث الموجه للمعلمين والمعلمات (استهداف): استحدث برنامج الابتعاث الموجه للمعلمين والمعلمات (استهداف) الذي يؤهل المرشحين للحصول على درجة الماجستير من أفضل الجامعات العالمية، وذلك في تخصصات: الرياضيات والكيمياء والفيزياء والأحياء والعلوم والحاسب الآلي.

ثالثا: برامج التنمية المهنية التأهيلية والاستكمالية: وهي برامج تمثلها وزارة التعليم بهدف رفع مستوى المعلمين العلمي والمهني والمهاري، بما ينعكس على العملية التعليمية بشكل عام، وهذه البرامج تنقسم إلى الآتي:

- **برنامج الإيفاد للدراسة في الداخل:** وذلك بهدف رفع المستوى الأكاديمي والتربوي للمعلمين وتنميتهم مهنيا، عن طريق الحاقهم ببرامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية للحصول على الدبلومات فوق البكالوريوس وكذا الحصول على الماجستير والدكتوراه في التخصصات التي تحتاجها وزارة التعليم.

- **برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج:** ويهدف هذا البرنامج الى تأهيل حملة البكالوريوس من شاغلي الوظائف التعليمية الى درجات علمية عليا: (دبلوم عالي – ماجستير – دكتوراه)، والتي تحتاج الى خبرات وقدرات علمية وتربوية عالية وغير متوفر تدريسها بجامعات المملكة، خصوصا التخصصات العلمية مثل: الرياضيات والفيزياء والكيمياء وتخصصات التعليم الخاص والحاسب الآلي وغيرها، وتتم المفاضلة بين المتقدمين وفق شروط وضوابط تصدرها الادارة العامة للتدريب التربوي والابتعاث بوزارة التعليم السعودية.

رابعا: المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي: يهدف المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي إلى الارتقاء النوعي بمستوى أداء المعلمين، من خلال تنظيم عمليات التطوير المهني وفق منهجية علمية فاعلة، لضمان حدوث نمو مهني مستمر يستند إلى معايير مهنية محددة، ويلبي احتياجات المدرسة كمجتمع مهني تعلمي، ويهدف إلى بناء منظومة متكاملة للتطوير المهني المستمر، للعاملين في

القطاع التعليمي لدعم تمهين التعليم، وتعزيز التنمية المهنية المستدامة لجميع العناصر البشرية في النظام التعليمي.

خامسا: برنامج تمكين (برنامج تطوير مهني متمازج لمعلمين ومعلمات العلوم والرياضيات): يستهدف البرنامج معلمي ومعلمات العلوم والرياضيات لتطوير المهارات التدريسية للتعلم المتمركز حول المتعلم، وكذلك تطوير معرفتهم بمواد التخصص في هذه المجالات، والجهة المسئولة عنه شركة تطوير للخدمات التعليمية بالتعاون مع شركة (PEASON) العالمية وبمشاركة أكثر من (100) خبير تعليمي ووطني ودولي.

سادسا: برنامج توطين التدريب: ويهدف البرنامج إلى تمكين المعلمين من المهارات التي تجعلهم قادرين على الإفادة من المستحدثات العلمية والتقنية والنظريات والمعارف التربوية والإدارية والتطويرية وتوظيفها في ممارساتهم التدريبية والتعليمية، والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة ببعد المدارس عن مقرات التدريب، لتقديم برامج تدريبية نوعية في الفترة الصباحية دون التأثير على سير اليوم الدراسي.

سابعا: مشروع المعلم الجديد: يعتبر مشروع المعلم الجديد من المشاريع الرائدة في مشروع تطوير، ويهدف المشروع الى تهيئة المعلمين الجدد للعمل في مدارس وزارة التعليم من خلال استكمال الجوانب التطبيقية وبعض الجوانب النظرية التي تتوافق مع رؤية الوزارة وتوجهاتها.

ثامنا: التنمية المهنية من خلال جائزة وزارة التعليم للتميز (تميز): يعتبر رفع كفاءة المعلمين هدف من أهم الأهداف التي دفعت بوزارة التعليم لاستحداث جائزة التميز، ولنيل التكريم وشرف الحصول على الجائزة يتطلب من المعلم ان يكون متميزا، والسعي الجاد نحو النمو المهني والتعلم المستمر للوصول للتميز، وتحقق جائزة التميز التنمية المهنية للمعلم من خلال: تطوير ذاته بتكثيف حضور المعلم للدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية والندوات التربوية.

تاسعا: مبادرة التعلم مدى الحياة (استدامة): دربت وزارة التعليم في العام (2020م) أكثر من مليون وستة مائة ألف معلم ومعلمة في 13 برنامجا تدريبيا، مع التحاق أكثر من 243 ألف مستفيد من الجنسين في هذه المبادرة.

عاشرا: برنامج تدريب عن بعد: هو برنامج يسعى الى الاستفادة من دمج التقنية في التدريب ليساهم في تحقيق أهداف التطوير المهني وايصال التدريب الى المدارس والأكاديميات السعودية في الخارج من خلال انماطه المتعددة (تزامني– غير تزامني– مدمج) عبر نظام الكتروني لإدارة التدريب عن

بعد (الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ المنجز الإلكتروني، 2019م؛ الزهراني، 2019م؛ العازمي، 2019م؛ وزارة التعليم، 1440هـ؛ وزارة التعليم، 2020م؛ حاوي، 2020م؛ الحربي، 2021م).

ومن أهم مبادرات وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م بخصوص التنمية المهنية للمعلمين هي (مبادرة التطوير المهني للمعلمين) التي تهدف إلى تطوير البيئة التعليمية بما تشمله من مناهج وآليات تقويم مبنية على الكفايات تركز على اكتساب الطالب المهارات الحياتية اللازمة في العصر الحديث، وتطوير مسارات مهنية للمعلمين والقيادات التربوية تكون مرتبطة ببرامج تدريبية تطويرية لتمهين مهنة التعليم، وتوفير فرص تطويرية عالمية لاكتساب المهارات وتبادل الخبرات، مع ضمان جودة البرامج التدريبية بتوفير معايير اعتماد واضحة في مجال التدريب الأكاديمي التعليمي، وتوفير آليات إشراف حديثة تتوافق مع التوجهات التطويرية للمناهج وآليات التقويم في المدارس. وتوفير مسارات في كليات التربية للمعلمين قبل الخدمة متوافقة مع متطلبات مهنة التعليم لتوافق مخرجات كليات التربية مع معايير اختيار المعلم (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص77).

أجور المعلمين في المملكة العربية السعودية ومكانتهم الاجتماعية:

أظهر تقرير نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2019م أن الحد الأقصى لرواتب المعلمين السعوديين يفوق المتوسط العالمي المقدر بـ (27650) دولارا أمريكي سنويا بما يعادل (103717) ريال سعودي سنويا، إذ أن راتب المعلم السعودي في بداية التعيين يقترب من ذلك المتوسط بنحو (25752) دولار أمريكي سنويا أي (96600) ريال سعودي سنويا، وذلك بالوضع الحالي وقبل العمل باللائحة الجديدة؛ ويصل راتب المعلم السعودي في نهاية التعيين وقبل العمل باللائحة التعليمية الجديدة إلى (21230) ريالا سعودي شهريا بمجموع (254760) ريال سعودي سنويا بما يعادل (67916) دولار أمريكي سنويا، بينما لا يتجاوز المتوسط العالمي لنظرائهم في الدول الأخرى بنهاية الخدمة سقف (54450) دولار أمريكي سنويا آي نحو (204) الآف ريال سنويا.

وقد أقرت وزارة التعليم في العام 1441هـ/2020م تطبيق لائحة الوظائف التعليمية الجديدة المتضمنة سلم الرواتب الجديد للوظائف التعليمية، إذ أن صافي راتب المعلم السعودي (المعلم الممارس) في بداية الخدمة (التعيين) وفق سلم الرواتب الجديد يقدر بمبلغ (7588) ريال سعودي شهريا أي (91056) ريال سعودي سنويا، بينما يقدر صافي راتب المعلم السعودي (المعلم الخبير) في نهاية خدمته بمبلغ (21984) ريال سعودي أي (263808) ريال سعودي سنويا، وطبقا لسلم الرواتب الجديد للوظائف التعليمية، فقد تم تخصيص مكافأة شهرية تصرف لقائد المدرسة تقدر بمبلغ

(800) ريال سعودي، فيما تم تخصيص مكافأة شهرية لكل من وكيل المدرسة والمشرف التربوي تقدر بمبلغ (500) ريال سعودي تصرف لكل منهما على حداه (نور، 2019م؛ المواطن، 2019م).

وقد بين (الأحمدي والرحيلي، 2012م) أن مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية تعد من المهن ذات الأجور المتوسطة في الدولة مقارنة ببعض المهن الأخرى.

وأما ما يتعلق بمكانة المعلم الاجتماعية في المملكة، فإن الناظر لحال المعلمين السعوديين وواقع مكانتهم الاجتماعية فهي في إنحدار ملحوظ، وربما وصلت أن يكون المعلمون في أدنى مراتب التقدير الاجتماعي، وأن المعلم في الوقت الحالي فقد جزءا من هيبته ومكانته الاجتماعية مما جعل بعض المعلمين والمعلمات يحاولون البحث عن مهنة بديلة في التعليم؛ كمحاولة مواصلة الدراسات العليا للحصول لاحقا على وظيفة تناسب مؤهلاتهم خارج سلك التعليم العام، وبعض المعلمين التحق ببرامج تدريبية لنحويل مساره من معلم إلى مرشد طلابي أو أمين مصادر تعلم أو وكيل أو قائد مدرسة، والبعض أقدم على طلب التقاعد المبكر بغية تحقيق الاستقرار الجسدي والنفسي للضغوطات التي تواجههم من وزارة التعليم والإعلام والمجتمع المحيط (الشلاش، 2007م؛ آل بخات، 2019).

تحفيز المعلمين في المملكة العربية السعودية:

ذكر الشاعري (2021م؛ ص543) من خلال تقرير نتائج الدراسة العملية التي أجراها، بأنه يوجد ضعف عام في الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين في المملكة العربية السعودية؛ وأن من الحوافز المادية التي يحصل عليها المعلمين في المملكة هو (الراتب) الذي قد يقترب من المتوسطات العالمية، ومكافآت مالية بحسب المادة (28) من اللائحة الجديدة للمعلمين، ويحرم منها بعض المعلمين في بعض الحالات، كما تقدم وزارة التعليم حوافز تشجيعية بمنح الاستمتاع بالاجازة الصيفية مبكرا لبعض الفئات من المعلمين، وتعتبر حوافز المعلمين غير مناسبة في مجملها، ولا تخدم خطط التطوير المنشودة وطنيا، وأن حوافز المعلمين في المملكة يعيقها الكثير من القصور مثل: جمود الأنظمة واللوائح التي لا تمكن المعلم من الإلتزام بآلية التطوير المستهدف، وقلة المساواة في توزيع الأنصبة التدريسية، إضافة إلى إختلاف تطبيق معايير الحوافز باختلاف البيئات التعليمية، ودخول العلاقات والمحاباة والمجاملات، وأن سياسية حوافز المعلمين في المملكة ما زالت بحاجة إلى التطوير.

وبحد علم الباحث فإن المعلم السعودي تصرف له مكافأة بدل تعيين (تعادل راتب شهر واحد) لمره واحدة فقط طيلة خدمته الوظيفية، ويصرف لمعلمي التربية الخاصة بدل التربية الخاصة وتختلف

نسبة البدل حسب مسار الإعاقة المتخصص به المعلم، ويصرف أيضا بدل نائي للمعلمين الذين يعملون في المدارس النائية وتختلف نسبة البدل النائي حسب موقع المدرسة وانعدام الخدمات.

الإشراف التربوي وتقويم المعلمين في المملكة العربية السعودية:

تزامنت نشأة إدارات التعليم بمناطق ومحافظات المملكة وتطورها مع نشأة نظام التعليم الرسمي في المملكة العربية السعودية وتطوره، وعندما انتشرت المدارس في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، أصبح من الصعب الوصول إليها بسبب المسافات الكبيرة التي تفصلها عن الإدارة المركزية، وتعذر على وزارة التعليم التمسك بنظام المركزية في الإشراف التربوي على المدارس ومراقبة العمليات التعليمية والتربوية فيها، لذا اتجهت وزارة التعليم نحو اللامركزية بإنشاء إدارات للتعليم، وما يمثلها من مكاتب للتعليم في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وذلك لتصريف الأمور الإدارية والفنية والإشرافية في المدارس نيابة عن وزارة التعليم في تنفيذ وتطبيق السياسة التعليمية بحيث تكون حلقة وصل بينها وبين المدارس، وبذلك أصبح عدد إدارات التعليم في مناطق ومحافظات المملكة (47) إدارة تعليمية (البواردي، 2020م؛ ص212). ويذكر أن وظيفة الإشراف التربوي في المملكة اختصت بداية على المراقبة المستمرة على المدارس وتجهيزاتها ومعلميها وطلابها بغرض المعالجة والتطوير، ويوجد إدارة مستقلة بوزارة التعليم موكل إليها مهام الإشراف التربوي، ولها إدارات تمثلها في إدارات التعليم ومكاتبها المنتشرة في جميع أرجاء المملكة العربية السعودية التي تشرف مباشرة على المدارس، وقد تطور هدف الإشراف التربوي خلال العقدين الماضيين على رصد الواقع التربوي وتحليله ومعرفة الظروف المحيطة به وتطوير الكفايات العلمية والعملية في الميدان التربوي، وتنمية الانتماء لمهنة التعليم، وتتم عملية الإشراف التربوي في تعليم المملكة بوضع الإدارة العامة للإشراف التربوي بوزارة التعليم الخطة العامة للإشراف التربوي، ثم إسناد إدارات الإشراف التربوي بإدارات التعليم ومكاتب التعليم التابعه لها بتنفيذ الخطة الوزارية للإشراف التريوي وذلك من خلال قيام المشرفين التربويين بالزيارات الميدانية للمعلمين بالمدارس لغرض متابتهم وتقويمهم، وأيضا متابعة قادات المدارس للتأكد من تنفيذهم لمهام الإشراف التربوي الموكله لهم. وقد مرت عملية تطور الإشراف التربوي في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل وهي: مرحلة التفتيش، ثم تلتها مرحلة التفتيش الفني، ثم مرحلة التوجيه التربوي ممثلا بإنشاء الإدارة العامة للتوجيه التربوي والتدريب، وأخيرا مرحلة الإشراف التربوي ممثلا بإنشاء الإدارة العامة للإشراف التربوي (الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ الشهري، 2015م).

التقويم التربوي في المملكة العربية السعودية:

من أشهر أساليب التقويم التربوي في تعليم المملكة العربية السعودية هو: (التقويم الشامل) وفق عدة إجراءات ومعايير وضوابط تستهدف الكشف الدقيق والموضوعي، وإصدار تقرير شامل حول مستوى المدرسة بكامل عناصرها، ويعتمد التقويم التربوي على مجموعة من الأدوات العلمية المقننة التي يمكن من خلالها قياس الشواهد وتقديرها. **ومن أبرز مشاريع التقويم التربوي في المملكة العربية السعودية:** (مشروع الاختبارات الوطنية لقياس جودة التحصيل الدراسي، ومشروع اختبارات الكفايات الأساسية للعاملين في التعليم، ومشروع التقويم الشامل للتعليم في المملكة، ونظام الاعتماد التربوي للمدارس في المملكة). ونظرا لأهمية تطوير عمليات التقويم التربوي لطلاب المراحل الدراسية في التعليم السعودي؛ جاءت لائحة تقويم الطالب في عام 1426هـ المتفقة مع سياسة التعليم بالمملكة، بهدف تطوير ممارسات أكثر دقة وموضوعية لعملية التقويم التربوي ومتطلباته، بوصفه عنصرا من أهم عناصر المنهج التعليمي، على أن تكون عملية تقويم تحصيل الطالب في المرحلة الإبتدائية مختلفا عنه في بقية مراحل التعليم العام، باعتبار أن تلك المرحلة تعد قاعدة أساسية، ويحتاجون طلابها إلى رعاية خاصة، يتم من خلالها الكشف عن قدراتهم واستعداداتهم، وترمي لائحة تقويم الطالب بشكل عام إلى التأكد من تحقيق أهداف العملية التعليمية، وقد نتج عن تطبيق هذه اللائحة بعد التأكد من كفاءتها، تعميم أسلوب التقويم المستمر على جميع مدارس المملكة، ووضع دليل تجريبي للتقويم المستمر للمواد الشفوية، وتطوير العديد من السجلات التي تخدم عمليات تطبيق التقويم المستمر، منها سجل تقويم الطالب في صفوف المرحلة الابتدائية، وأخرى خاصة بمدارس تحفيظ القران الكريم، وتتضمن هذه السجلات طرق قياس وتقويم العلوم والمعارف للمقررات المختلفة، كما قامت الوزارة بإعداد الأدلة التقويمية للمعلمين كمرشد في عمليات تطبيق التقويم المستمر، وشرح الوزارة بالطرق الجديدة في التقويم، وتعليمات حول نقل الطالب لصف أو مرحلة أعلى أو إبقائه في صفه، كما تضمنت اللائحة عددا من المبادئ والمعايير التي ينبغي على المعلم مراعاتها، والتنويه إلى ضرورة استخدام النموذج الوصفي الذي يتم فيه إشعار ولي أمر الطالب بملاحظات المدرسة حول المستوى التحصيلي لابنهم، ويقوم طلاب صفوف المرحلة الابتدائية (العليا)، والمرحلة المتوسطة، والمرحلة الثانوية في بعض المواد الدراسية وفق نظام الدرجات حيث أنه يخصص لكل مادة دراسية (100 درجة)، كما أنه تتنوع أدوات التقويم لتشمل المشاريع والتقارير والبحوث، بالإضافة إلى الاختبارات التحريرية والشفهية، ويأتي تنويع أدوت التقويم وأساليبه واستراتيجياته؛ لهدف جمع معلومات متعلقة بإنجازات الطلبة وتقدمهم، وتعزيز مبدأ التقويم من أجل التعلم (الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ أبو ناصر والمطرب، 2014م؛ الجبر والحربي، 2020م).

التوجيه والإرشاد الطلابي في تعليم المملكة العربية السعودية:

كانت الجهة المسئولة عن التوجيه والإرشاد الطلابي السعودي في البدايات هي إدارة التربية والنشاط الاجتماعي عام 1953هـ، ثم حولت في عام 1961م إلى الإدارة العامة لرعاية الشباب، ثم حولت في عام 1981م إلى مسمى (الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد الطلابي)، وهي ما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وتعمل هذه الجهة وفق دليل المرشد الطلابي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية الصادر من وزارة التعليم، وتهدف الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد الطلابي إلى تخطيط ووضع البرامج التي تحقق النمو المتكامل للطالب، ووضع الخطة السنوية، وإعداد الدورات التدريبية، وتقديم المشورة للطلاب، والمتابعة والتقييم، وتطبيق اختبارات ومقاييس اختيار المرشد الطلابي، وإجراء الدراسات الميدانية، وإصدار المنشورات والمطبوعات ذات العلاقة بالإرشاد الطلابي، ومن مهام الإرشاد الطلابي في المدارس السعودية هو مساعدة الطلاب لفهم ذاتهم، ومعرفة قدراتهم، والتغلب على ما يواجهونه من مشاكل وصعوبات ليصلوا إلى التوافق النفسي والتربوي والاجتماعي والمهني، وذلك عن طريق قيام المرشد الطلابي بالمهام الواردة في الخطة الوزارية للإرشاد الطلابي. وبالرغم من الجهود التي بذلتها المملكة في نظام تفعيل الإرشاد الطلابي، ولكن ما زال نظام التوجيه والإرشاد الطلابي يعاني من بعض المشكلات التي تعوق من أداء رسالته، منها: عدم رضا المجتمع عن مستوى الخدمات والبرامج الإرشادية المقدمة، والمرشد غير المختص وغير المؤهل، والاتجاهات السلبية التي يحملها الطلاب نحو الإرشاد الطلابي، وكثرة البرامج غير الهادفة، والقصور في تفعيل الخطط الإرشادية بمدارس التعليم العام في المملكة (الجعيد، 2019م؛ ص277–278).

النشاط الطلابي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر نظام التعليم في المملكة العربية السعودية أحد البنى الأساسية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى المجالات، وذلك من منطلق أن الأسس العامة للتربية والتعليم في المملكة تقوم على المصدرين الأساسيين: (القرآن الكريم والسنة النبوية)، وقد أولت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية النشاط الطلابي اهتماما بالغا منذ إنشائها عام 1373هـ بل قبل ذلك أدلت الجهات المسؤولة عن التعليم النشاط الطلابي اهتماما وعناية تدل على أثره في الحياة الدراسية، وقد مر النشاط الطلابي بعدة مراحل حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم، وهذه المراحل هي: إنشاء إدارة التربية والنشاط الاجتماعي عام (1374هـ) ثم حول أسمها في عام (1381هـ) إلى الإدارة العامة لرعاية الشباب وقد ضمت أربع إدارات فرعية منها؛ إدارة التربية الاجتماعية، وفي عام (1401هـ) طورت إدارة التربية الإجتماعية إلى الإدارة العامة للتوجية والإرشاد الطلابي؛ وكان من ضمن مهامها

الإشراف على النشاط المدرسي، ولكن فيما بعد فصل عنها النشاط المدرسي وأصبح في إدارة مستقلة تحت إسم (الإدارة العامة للنشاط المدرسي)، واعتمد حينها الهيكل العام للإدارة العامة للنشاط المدرسي؛ بحيث أصبحت تضم الإدارات التالية: (إدارة النشاط الاجتماعي، وإدارة النشاط الكشفي، وإدارة النشاط المسرحي، وإدارة النشاط العلمي والأدبي، وإدارة النشاط الفني والمهني، وإدارة النشاط الرياضي، وإدارة الشؤون الإدارية)، وفي عام (1419هـ) تم إضافة إدارة البرامج العامة والتدريب ضمن الهيكل العام للإدارة العامة للنشاط المدرسي، وتعتبر الإدارة العامة للنشاط المدرسي الجهاز التنفيذي الذي يتولى شؤون جميع الأنشطة الطلابية في حدود صلاحيات الوزارة، وتشرف الإدارة العامة للنشاط الطلابي على تخطيط وتقويم وتنسيق سائر النشاطات الخاصة بالإدارات المذكورة سابقا سواء كانت هذه النشاطات نشاطات (صفية) مدرجة ضمن الخطة الدراسية أو نشاطات عامة (لاصفية) لا تدخل ضمن الخطة الدراسية، وذلك بهدف تربية النشء تربية إسلامية متكاملة من النواحي الخلقية لتحقيق الرعاية المتكاملة للطلاب (مهارات النجاح، 1442هـ). **ومن أهم الأنشطة الطلابية التي خططت لها وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م مايلي:**

مبادرة المسابقات التنافسية المدرسية والأندية الطلابية: وهي مسابقات وطنية طلابية مصممة حول مفاهيم قيمية تقام ثلاث مرات سنويا على المستوى الوطني، بهدف إيجاد حلول مبتكرة وإبداعية للتحديات الاجتماعية أو العلمية، بالإضافة الى تأسيس أندية طلابية تحفز الشباب على المشاركة في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الوطنية، مما يساهم في تنمية عزيمتهم ومثابرتهم وإتقانهم وانضباطهم بحكم طبيعة المسابقة التنافسية وشمولية التحديات المطروحة، وتهدف هذه المبادرة إلى مشاركة (1.5) مليون طالب وطالبة في المسابقات التنافسية، وافتتاح نوادي للطلاب والطالبات في (25) ألف مدرسة لتكون عامل مساعد لنجاح المسابقات (مكتب تحقيق الرؤية، 2017؛ ص24).

مبادرة الرياضة الذهنية: تهدف هذه المبادرة إلى بناء مجتمع حيوي قادر على دفع عملية الإقتصاد الوطني وممارسة التفكير الإبداعي والإبتكار، إضافة إلى إعداد وصياغة برامج إعداد وتطوير الألعاب والتمارين ذات النشاط الذهني لطلاب المدارس والجامعات. وتتلخص أهداف ومخرجات هذه المبادرة في إعادة تأهيل مرافق ومراكز متخصصة في الرياضة الذهنية، والتي بدورها تقوم بإعداد وتطوير البرامج والأنشطة ذات الجهد الذهني وبرامج التدريب والتطوير للمدربين المعتمدين والمستفيدين في مجال الرياضة الذهنية، بالإضافة إلى صياغة مناهج تعزز من ممارسة النشاط الذهني عن طريق ألعاب وتمارين مختارة، كما تعتبر المبادرة تقنية جديدة لتخفيف الإضطراب الذي يمس فئة لا بأس بها من أطفال المدارس (طلاب صعوبات التعلم)، وتساعد في علاج الإضطرابات السلوكية والإنفعالية التي تؤدي إلى صعوبات في التعلم (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص50).

برنامج أندية الحي الترفيهية والتعليمية: وهي أندية مجتمعية يتم تجهيزها وتشغيلها لاستثمار أوقات فراغ الطلبة والطالبات وأفراد المجتمع كافة من خلال الأنشطة الترفيهية والتعليمية وتقديم الفعاليات والبرامج النوعية: (الثقافية – الرياضية – الاجتماعية) وممارسة هواياتهم وتطوير علاقات اجتماعية آمنة والتحول إلى أسلوب حياة أكثر صحة وتعميق تفاعلهم مع المجتمع، وتقدم الأندية خدماتها بعد أوقات الدوام الرسمي طوال العام لمدة أربع أيام بواقع أربع ساعات يوميا، وتهدف هذه المبادرة إلى إيجاد بيئة جاذبة وآمنة داخل الأحياء لجذب الطلاب وأولياء أمورهم وسكان الحي، وزيادة نوادي الحي للأنشطة الترفيهية التعليمية لتصبح (2000) نادي حي ترفيهي وتعليمي وتجهيز كل منها بالمرافق والكوادر البشرية المدربة تدريبا جيدا، والوصول إلى ما يقرب من (2000000) فرد بنهاية عام 2020م (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص54).

تربية المواطنة في المملكة العربية السعودية:

يشير النصار والعبد الكريم (1430هـ) أن التعليم في المملكة عرف تربية المواطنة من خلال مادة التربية الوطنية منذ أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، وذلك تحت مسمى (الأخلاق والتربية الوطنية) التي درست في الصفين الثالث والرابع بالمدارس الابتدائية عام 1348هـ، وكانت المرحلة الابتدائية في تلك الفترة أربع سنوات مسبوقة بالمرحلة التحضيرية لمدة ثلاث سنوات. وأوضح السلوم والعضايلة (2013م) أن اسم المنهج قد تغير ليصبح (المعلومات المدنية) في عام 1349هـ. وفي عام 1355هـ، صدرت خطة دراسية جديدة بمناهج جديدة للمدارس الابتدائية لم تظهر فيها مادة التربية الوطنية؛ ويفسر السلوم والعضايلة غياب مادة التربية الوطنية من الخطة الدراسية آنذاك بسبب أن موضوعاتها كانت موجودة في المواد الأخرى، ثم ظهرت المادة مرة أخرى في خريطة المناهج السعودية اعتبارا من العام الدراسي 1406/1405هـ وذلك في نظام التعليم الثانوي المطور الذي تم إلغاؤه كاملا بعد ذلك، وفي العام الدراسي 1418/1417هـ عادت مادة التربية الوطنية للمناهج التعليمية في المملكة مرة ثالثة حيث قررت على جميع المراحل من الصف الرابع الابتدائي حتى الثالث الثانوي بواقع حصة واحدة أسبوعيا، وفي العام الدراسي التالي 1419/1418هـ تم تعميم تدريس كتب التربية الوطنية المقررة لجميع مراحل التعليم العام وفق خطة تدريس مادة التربية الوطنية لجميع مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وقد قامت وزارة التعليم بتأليف كتب التربية الوطنية لجميع صفوف المراحل المتوسطة وقررت تدريس تلك الكتب على طلاب المرحلة المتوسطة في العام الدراسي 1424/1423هـ، وفي عام 1432هـ تم دمج ثلاثة كتب "التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية" في كتاب واحد تحت اسم "العلوم الاجتماعية

والوطنية" وتدرس من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف الثالث المتوسط، وفيما يخص نظام المقررات فهناك مقرر في المسار المشترك بمسمى "الاجتماعيات".

وتفصيلا؛ فقد أدرجت تربية المواطنة في الخطط الدراسية التفصيلية لمراحل التعليم العام الصادرة عن وزارة التعليم في مناهج نظام التعليم بالمملكة لمختلف المراحل التعليمية كما يلي: تدرس تربية المواطنة في المرحلة الابتدائية (بنين) بدءا من الصفوف الابتدائية العليا من خلال مواد الدراسات الاجتماعية والوطنية، وأما المرحلة المتوسطة (بنين) فإنه يتم دراسة تربية المواطنة من خلال مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية لجميع صفوف المرحلة المتوسطة، وأما المرحلة الثانوية (بنين) فإنه يتم دراسة تربية المواطنة من خلال مقرر التربية الوطنية لجميع صفوف ومسارات المرحلة الثانوية، وأما تدريس تربية المواطنة في المراحل الابتدائية والمتوسطة (بنات) لجميع صفوف المرحلتين فإنه من خلال مواد التربية الأسرية. ومن المناهج الدراسية في المملكة التي تتضمن موضوعات تربية المواطنة فيها مقرر (المهارات الحياتية) الذي يدرس لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية. ويهدف تدريس التربية الوطنية في مراحل التعليم العام في المملكة إلى تعزيز الانتماء للوطن والحرص على أمنه واستقراره والدفاع عنه، والتأكيد على طاعة ولاة الأمر وفق الشريعة الإسلامية، وتعريف الطلاب بمنجزات الوطن وتاريخه، وتدريب الطلاب على مهارات الحوار البناء، وتعويد الطلاب على احترام النظام والالتزام به، والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية للوطن، والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة (النصار والعبدالكريم، 2010م؛ الزايد، 2017م).

ومن أهم برامج المواطنة التي خططت لها وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م **(منظومة برامج الوعي الفكري)**؛ وهي برامج متخصصة لدعم وإثراء القيم المستهدفة في برنامج تعزيز الشخصية الوطنية لدى منسوبي التعليم العام، والطلاب والطالبات وأسرهم عبر استخدام وسائل حديثة ومبتكرة للتواصل مع الشرائح المستهدفة بشكل مناسب وشيق، وتهدف منظومة برامج الوعي الفكري إلى تعزيز قيم الشخصية الوطنية لدى (60) ألف من الكادر التعليمي، والوصول إلى (1.9) مليون مستخدم للأدوات الرقمية من الأسر والطلاب والطالبات (مكتب تحقيق الرؤية، 2017؛ ص25).

التعليم الظلي (الدروس الخصوصية) في المملكة العربية السعودية:

تكشف ظاهرة الدروس الخصوصية مدى القصور في التعليم الرسمي، وهي نتيجة لإخفاق بعض المؤسسات التربوية في أداء وظائفها التعليمية، وتتجسد في صورة إهدار لموارد وطاقات المجتمع البشرية والمادية، والتي تتجلى في إزدواجية الإنفاق على الخدمة التعليمية، مما يقوض مبدأ مجانية

التعليم في المملكة، ويفرغ العملية التعليمية من مضمونها، والجدير بالذكر بأن الإعلانات عن الدروس الخصوصية أخذت بالانتشار بشكل غير اعتيادي في الصحف، وعلى واجهات المحلات التجارية، حول توفر مدرسين لإعطاء دروس خصوصية في المنازل، مما فتح المجال للوافدين في المملكة للعمل كمعلمين خصوصين، ومعظمهم ليسوا مؤهلين، وحقيقة لا توجد إحصاءات رسمية موثقة لتزايد حجم ظاهرة التعليم الظلي (الدروس الخصوصية) في المملكة العربية السعودية، وتشير المصادر المتخصصة في الاستثمار التعليمي إلى أن حجم انفاق الأسر السعودية على الدروس الخصوصية وفق ما ذكره زيلع (2006م) يقدر بمبلغ (50) مليون ريال سعودي، ويتراوح معدل الإنفاق الشهري في المملكة على الدروس الخصوصية لعام 2006م ما بين (500–1500) ريال سعودي، ويأتي في مقدمة المواد التي يلجأ فيها الطلبة للدروس الخصوصية هي: مواد القراءة والكتابة للصفوف الأولية، والرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنجليزي والبلاغة والنحو والصرف لباقي الصفوف الدراسية. ونقلا عن (الزيودي، 2016م) إلى أن نسبة 42% ممن يقبلون على الدروس الخصوصية هم من الأسر السعودية ذوي الدخل الشهري تحت المتوسط، وأن الأسر السعودية أنفقت ما يقارب 70 مليون ريال سعودي للعام الدراسي 2016م، وأن (20%–30%) من طلبة المدارس، والبالغ عددهم حوالي خمسة ملايين طالب وطالبة يحرصون على أخذ الدروس الخصوصية، وخاصة طلبة المرحلة الثانوية في المواد العلمية ومواد اللغات، ويتراوح معدل الإنفاق الشهري في المملكة على الدروس الخصوصية لعام 2016م ما بين (1000–4000) ريال سعودي، ومن مبررات لجوء طلبة مدارس المملكة للدروس الخصوصية هو: تدني مستوى التدريس، وضعف أساليب تدريس المعلمين، وكثرة الواجبات المدرسية، وطرق التقويم، وضعف المستوى الدراسي للطلاب، وقلة متابعة الأسرة لدراسة الأبناء، والحرص على القبول في الجامعة.

ومن جهود الحكومة السعودية في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية ما نوهت إليه وزارة الداخلية في عام 1417هـ من الحظر من الإعلانات عن إعطاء الدروس الخصوصية بالمحلات التجارية والأسواق المركزية، وفي ذات السياق أكدت وزارة التعليم على هذا الأمر وأنه يعد مخالفة لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتم التاكيد على حث طلاب المدارس على عدم التعامل مع أصحاب تلك الإعلانات، ومنعها للدروس الخصوصية باعتبارها عبئا ماديا إضافيا يثقل كاهل أولياء أمور الطلاب والطالبات، كما أنها تسهم في ضعف الناتج التعليمي، وتأمل وزارة التعليم من خلال إقامتها لمراكز الخدمات التربوية والتعليمية أن تكون قد ساهمت في الحد من هذه الظاهرة، وقد وضعت وزارة التعليم من خلال هذه المراكز أنظمة مالية مخفضة تتيح للطلاب والطالبات الاشتراك في المجاميع التدريسية بأسعار مخفضة ورمزية، والمستفيدون من هذه المراكز هم المتأخرون دراسيا

والمكملون والطلاب الراغبون في رفع مستواهم التحصيلي من المتفوقين ومتوسطي التحصيل، ويمتد دور وزارة التعليم للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية بتنظيمها لاختبارات تجريبية وزيارات ميدانية ومسابقات علمية، كل ذلك من أجل التاكد من أداء المعلمين والمعلمات في الفصول الدراسية (زيلع، 2006م؛ الزيودي، 2016م).

ويلحظ الباحث أن جهود وزارة التعليم السعودية في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية، ليست على المستوى المأمول بدليل ضعف الإجراءات والمبادرات اتجاه الحد من تفاقم هذه الظاهرة، وبتزايد الإنفاق العام على الدروس الخصوصية ما بين (مبلغ 50 مليون ريال سعودي في العام 2006م) إلى (مبلغ 70 مليون ريال سعودي في العام 2016م) أي بزيادة إنفاق مبلغ (20) مليون ريال سعودي، إضافة إلى تضاعف أجور معلمي ومعلمات الدروس الخصوصية ما بين (500–1500 ريال سعودي للعام 2006م) إلى ما قد يربوا عن مبلغ (3000 ريال سعودي للعام 2016م)، وهذا مؤشر لضعف أداء المستوى التعليمي في المملكة، وعبئا اقتصاديا واجتماعيا للأسر السعودية ذوي الدخل المحدود.

الصحة المدرسية في المملكة العربية السعودية:

نشأة الصحة المدرسية في السعودية مع نشأة وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) عام 1953م، من خلال افتتاح الوحدات الصحية، فقد كان المجتمع عموما في ذلك الحين يعاني من الأمراض المعدية ومشكلات سوء التغذية، ولم تنتشر بعد الخدمات الصحية كما ونوعا، مما دعا إلى التركيز الكبير على الخدمات العلاجية، وقد قدمت هذه الوحدات في المقام الأول خدمات علاجية للطلاب والمعلمين، وبعد النهوض الحضاري في المملكة وتحسن الخدمات الصحية، وتغير طبيعة المشكلات الصحية نحو الأنماط العصرية، تحول تركيز الصحة المدرسية وبطريقة متدرجة نحو الدور الوقائي وتعزيز الصحة، وقد وضعت وزارة التعليم النواة الأولى (للإدارة العامة للصحة المدرسية) عام 1374هـ ومن أهم واجباتها الاهتمام بالمستوى الصحي لطلاب المدارس ورعاية النشء لينمو في بيئة صحية سليمة تساعد على القيام بأعباء الحياة، وقد بدأت هذه الإدارة عملها ببرنامج ميداني واسع بإرسال فرق مكونة من طبيب ومساعد صيدلي وممرض للقيام بجولات على المناطق التعليمية المختلفة، وقد بدأت بثلاث وحدات صحية رئيسية في مكة المكرمة والرياض وجدة، ثم تطورت حتى شملت جميع إدارات التعليم وبأقسام متنوعة، وهي لا تقتصر على الدور العلاجي فقط بل أنها تركز على الجانب التوعوي الوقائي، وفي عام 1437هـ حول مسمى الإدارة العامة للصحة المدرسية إلى (الإدارة العامة للشؤون الصحية المدرسية) لتتولى مهام إدارة جميع وحدات الصحة المدرسية بالمناطق والمحافظات

بالمملكة العربية السعودية، والإشراف والتنسيق فيما يخص الجوانب التربوية والإدارية في مجال الصحة المدرسية مع الجهات المعنية في وزارة التعليم ووزارة الصحة، وتسهيل تنفيذ نشاط الصحة المدرسية في المدارس، ومن المهام الجوهرية للصحة المدرسية الاهتمام بالتغذية الصحية الطلابية، وذلك من خلال قيام منسوبي الصحة المدرسية بزيارات ميدانئية ودورية للمقاصف المدرسية لمتابعة أداء المقاصف المدرسية، والتأكد من سلامة الغذاء، وتحقيق الاشتراطات الصحية للمكان، وسلامة وصحة مقدمي الأطعمة، ومراقبة صلاحية الأطعمة وجودتها، ونوعية الأغذية المقدمة ومطابقتها للمواصفات، ومدى مناسبة الأغذية لاحتياجات الطلاب النمائية، والتأكد من مدى إلتزام المقاصف المدرسية بالمبادئ والتوجيهات، وتنفيذ الاشتراطات الصحية، والقيام بإعداد التقارير التفصيلية الخاصة المتعلقة بأداء المقاصف المدرسية للرفع بها للجهات ذات العلاقة (آل زياد، 2018م؛ مباركي، 2018م؛ الأنصاري، 2021م؛ الإدارة العامة للشؤون الصحية المدرسية، 2021م).

التغذية المدرسية في المملكة العربية السعودية:

نظرا لتأثر التغذية المدرسية في المملكة بالتنوع في العوامل: (الجغرافية، والسياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية)، فإنه لا تزال التغذية المدرسية تتبع نظام المقاصف المدرسية التي يتم تشغيلها بعدة آليات من خلال المشغلين عن طريق المنافسات، ومن أساليب تشغيل المقاصف المدرسية وفقا لظروف المناطق بالمملكة ما يلي: (التشغيل الذاتي في حال تعذر الحصول على متعهد لتشغيل المقصف المدرسي، والتشغيل عن طريق الجمعيات التعاونية للمدارس ذات الأعداد القليلة من الطلاب، والتشغيل بإحلال مكائن البيع الذاتية في بعض المدارس، والتشغيل بدعم الأسر المنتجة في المقاصف المدرسية)؛ وقد أسندت إدارة المقاصف المدرسية مؤخرا إلى شركة تطوير التعليم القابضة بأن تقوم بإدارة عقود تشغيل المقاصف المدرسية مع شركات جديدة متخصصة في هذا المجال. ونظرا لتباين آليات تشغيل المقاصف المدرسية بين مناطق المملكة فإنها لم تحقق المستوى المطلوب، إذ تفتقر المقاصف المدرسية في المملكة لأدنى التجهيزات ووسائل السلامة، وعدم إلتزام بعض إدارات المدارس بدورها في متابعة المقاصف المدرسية وسلامة العاملين فيها.

وتخضع المقاصف المدرسية وفق نظام التعليم في المملكة للرقابة والمتابعة والإشراف من عدة لجان وجهات حكومية؛ كلجنة المقاصف المدرسية بإدارات التعليم، ولجنة المقاصف المدرسية بإدارات المدارس، ومنسوبي الصحة المدرسية بالمناطق، والوحدات الصحية بوزارة الصحة، ولجان مختلفة من البلديات والدفاع المدني (الشنيبر، 2013م؛ مباركي، 2018م).

وقد لاحظ الباحث أن من أسباب تدني الخدمات الغذائية التي تقدمها المقاصف المدرسية بالمملكة ما يلي: عدم إلتزام المقاصف المدرسية بتطبيق المبادئ التوجيهية الغذائية التي أقرتها وزارة التعليم لبرنامج التغذية المدرسية، والاعتماد على تقديم الوجبات المحفوظة والمعلبة ذات الجودة المتدنية، وافتقار الوجبات المدرسية للقيمة الغذائية الصحية العالية، وعدم التجديد والتنويع في الوجبات الغذائية المدرسية، وعدم توفر مياة الشرب النقية ذات الجودة العالية، والتهاون في منع الوجبات السريعة والمشروبات الغازية، إضافة إلى عدم مجانية الوجبات المقدمة، وإرتفاع أسعار بعض الوجبات.

رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية:

اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بدعم مرحلة ما قبل المدرسة، وذلك من أجل رعاية الطفولة والارتقاء بالمستوى التربوي في البلاد، ويعتبر أول من قدم فكرة إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في المملكة العربية السعودية هي المؤسسات التربوية الأهلية، فقد كانت الفكرة الأساسية هي العناية بأطفال الأمهات العاملات مقابل مبلغ معين من المال، وكانت الفكرة في نشأة هذا النوع من التعليم فكرة اجتماعية وإنسانية أكثر من كونها عملية تجارية، وكان القطاع الأهلي هو المسئول الوحيد عن رياض الأطفال بالمملكة حتى عام 1385هـ، وقد بدأ الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال في المملكة منذ عام 1381هـ وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ بلغ عدد مدارس رياض الأطفال 13 روضة أهلية، وفي عام 1386هـ أشرفت وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقا) على هذه المرحلة من التعليم، فقد افتتحت وزارة التعليم أول روضة حكومية للأطفال، ثم بدأت الروضات في الزيادة المستمرة، وفي عام 1395هـ افتتحت الرئاسة العامة لتعليم البنات أول روضة حكومية في مكة المكرمة لأبناء العاملات في الرئاسة، وبعد نجاح التجربة بدأت رئاسة تعليم البنات بافتتاح رياض الأطفال عاما بعد عام، وفي عام 1404هـ وضعت وزارة التعليم (الرئاسة العامة لتعليم البنات سابقا) أول منهج لرياض الأطفال، حيث روعي فيه عدم الاعتماد على الحفظ والتلقين، وفي عام 1406هـ بدأ مشروع تطوير مرحلة رياض الأطفال؛ وقد نتج عن هذا المشروع النهوض بمرحلة رياض الأطفال وتطوير شامل لمرحلة رياض الأطفال بالمملكة، ويتضمن المشروع تطوير المناهج والمباني وإعداد المعلمات المؤهلات والمدربات وإنشاء مراكز تدريب نموذجية ولازال التطوير مستمرا في جميع الجوانب التربوية، وفي عام 1408هـ تم تضافر الجهود المختلفة للنهوض بمرحلة الطفولة عن طريق إعداد منهج لرياض الأطفال وما تتطلبه هذه المرحلة من تجهيزات ووسائل تعليمية، وإعداد كوادر وطنية مدرية ومؤهلة، وقرر نظام التعليم بالمملكة أن تكون المدة العادية للالتحاق بمرحلة رياض الأطفال ثلاث سنوات يمنح الطفل في نهايتها إنهاء روضة الأطفال، فإن لم يلتحق بالصفوف الثلاثة كلها فيعطى شهادة بإنهاء ما لحق به فعلا على ألا يشترط قبول الطفل بالمرحلة الابتدائية إتمامه لمرحلة رياض

الأطفال، ويتم العمل بمؤسسات رياض الأطفال في المملكة وفق منهج التعلم الذاتي المتنوع حيث يمارس الطفل تجاربه بمفرده في بيئة تعليمية مهيأة لذلك، يعتمد هذا المنهج بالدرجة الأولى على الأنشطة الماتعة المراعية للفروق الفردية، ويمتاز المنهج بالشمول وبتوفير الفرص لاستكشاف العالم المحيط، وبإشباع حاجات الطفل ويتسق مع رغباته وميوله، لكنه في نفس الوقت يغفل عن الاهتمام بالعلوم والرياضيات كمفاهيم أساسية ومهمه لطفل الروضة (محمد ومحمود، 2014م؛ الحازمين 2016م؛ تعليم الرياض، 1442هـ). ومن أهم مبادرات وزارة التعليم تماشيا مع رؤية المملكة 2030م هي: (مبادرات تطوير برامج حضانات ورياض الأطفال والتوسع في خدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة)؛ وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء عدة روضة أطفال حكومية وأهلية جديدة في مختلف مناطق المملكة (افتتاح وتشغيل 1500 روضة وحضانة)، وتوفير خدمات الحضانات وتشغيلها من قبل مؤسسات القطاع الأهلي، مع استحداث منهج وطني مطبق لرياض الأطفال، وارتفاع نسبة الالتحاق في رياض الأطفال إلى 30% من أطفال المملكة أي (225000) طفل مستفيد في العام 2020م، مع إمكانية استحداث ما يزيد عن (20) ألف وظيفة جديدة، وتطبيق نظام جودة معتمد ومطبق على رياض الأطفال (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص81).

الإعلام التربوي في المملكة العربية السعودية:

ظهر اهتمام الجهات التربوية والتعليمية في المملكة بالإعلام التربوي في فترة مبكرة للغاية، منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ إذ بدأ الاهتمام بوجود وإدخال الإعلام التربوي في النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية من عام 1984م، حيث أن الأرضية المشتركة للتفاهم بين الإعلاميين والتربويين موجودة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك في عدد من الأهداف الإعلامية التربوية التي جاءت في سياق موادها المختلفة، إذ أشارت سياسة التعليم والإعلام في المملكة بأن تكون الصحف والمجلات العام منها والخاص منسجما مع توجهات وأهداف التربية والتعليم وفي الفكرة وفي الغاية، وأن تعمل الجهات التعليمية على الاستفادة من الصحف المدرسية في إصدار مجلة خاصة تعبر تعبيرا صادقا عن واقع التعليم وأحداثه، وأن توظف وسائل الإعلام والنشر والتوعية والإرشاد ورعاية الشباب في خدمة الفكر الإسلامي وفق السياسة التعليمية السعودية، والإسهام في التوعية العامة، وتثقيف الطلبة وتحقيق أغراض التعليم وإزالة العقبات التي تحول دون تنفيذها.

لكن الإعلام التربوي السعودي بصفته الحالية الواضحة الأهداف والمهمات، لم تظهر إلا منذ عام 1416هـ عندما أنشأت وزارة التعليم (وزارة المعارف آنذاك) إدارة مستقلة لشؤون الإعلام التربوي تحت إسم (الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام التربوي) بعد إن كانت إدارة صغيرة للعلاقات العامة

ملحقة بوكالة الوزارة المساعدة للثقافة والعلاقات الخارجية، ومن أهم إنجازات هذه الإدارة (إصدار مجلة المعرفة) التي استمرت لعدة سنوات قبل أن تتوقف عن الإصدار، ثم تم الاهتمام بالإعلام التربوي في المدارس والتركيز عليه بعد إنشاء أقسام ثم إدارات له في الإدارات العامة للتعليم في مختلف المناطق والمحافظات بالمملكة، وشجع انخراط منسوبي المجتمع المدرسي في تحقيق مفهومه، ووفقا للتنظيم الجديد لوزارة التعليم فقد استقلت إدارة الإعلام التربوي عن إدارة العلاقات العامة، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الجهات التربوية والتعليمية في المملكة العربية السعودية سعيها الجاد نحو تبني إعلام تربوي محدد المعالم، ولذلك وضعت وزارة التعليم في العام 1417هـ (استراتيجية الإعلام التربوي) حيث تضمنت هذه الاستراتيجية المبادئ والأسس والمنطلقات للإعلام التربوي السعودي، والأهداف التي يسعى لتحقيقها في إطار السياستين التعليمية والإعلامية للمملكة، بالإضافة لخطة تنفيذيه لمدة ثلاث سنوات للإعلام التربوي على مستوى المملكة، وتتضمن الخطة الاستراتيجية للإعلام التربوي السعودي المواد الآتية: تقديم تعريف للإعلام التربوي، وبيان الأسس والمنطلقات العامة للإعلام التربوي، ومجالات الإعلام التربوي وبرامجه، ووسائل الإعلام التربوي، والموقع والهيكل التنظيمي للإعلام التربوي، وتحديد الأهداف والمهمات؛ ومن أهم الأهداف والمهمات للإدارة العامة للإعلام التربوي بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية هو: إدارة شئون الإعلام التربوي في الوزارة وفي إدارات التعليم بجميع مناطق المملكة العربية السعودية. وفي العام 1425هـ تم إصدار الرؤية الجديدة لمهمات الإعلام التربوي في المملكة، وتسعى وزارة التعليم حديثا إلى تطوير منظومة الإعلام التربوي والانتقال إلى (مفهوم التربية الإعلامية) لمسايرة مستجدات التربية الإعلامية الحديثة على المستوى الدولي (القحطاني، 1427هـ؛ الشمري والخريشا، 2010م؛ البلوي، 2021م).

وفي العام 2020م أعتمدت وزارة التعليم دليل حوكمة حسابات شبكات التواصل الاجتماعي لوزارة التعليم (الموقع الرسمي، تويتر، انستغرام، سناب شات، فيس بوك، يوتيوب، تيليجرام)؛ بهدف توحيد لغة الخطاب الإعلامي التربوي، وضبط وتجويد الممارسات الاتصالية لتلك الحسابات في إطار من المسؤولية المشتركة للحد من التداخل في الصلاحيات، وإعادة ترميز وتوحيد الهوية لحسابات التواصل الرسمية، إلى جانب رفع كفاءة الاتساق في الإجراءات بين حسابات الوزارة واستراتيجيتها العليا تجاه رسالة التعليم وسياسات النشر لوزارة التعليم، وتحقيق المتابعة المستمرة للمحتوى المنشور المتوافق مع توجهات الدولة، مع الالتزام بمصادر المعلومات، ومرجعية الحصول عليها، والتعبير عنها، والتأكيد على المسؤولية المشتركة التي يتحلى بها قطاع التعليم (صحيفة درة الإلكترونية، 2020م).

تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

تتحمل الدولة عبء تمويل التعليم وتطويره بكافة أنماطه ومراحلة، ويشارك القطاع الخاص بنسبة بسيطة في تمويل التعليم، وتعتبر وزارة التعليم هي المشرفة على إدارة تمويل التعليم في المملكة وتنظيمه، وتراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، وقد تم تخصيص نسبة (23%) من الدخل القومي للإنفاق على مجالات التعليم وتطويره وإصلاحاته، ويعد قطاع التعليم من أكثر قطاعات الدولة التي تنال النصاب الوفير من ميزانية المملكة؛ فقد بلغت ميزانية تمويل التعليم للأعوام الثلاثة التالية: (العام 2019م ما يقدر بمبلغ 192 مليار ريال سعودي) و (العام 2020م ما يقدر بمبلغ 193 مليار ريال سعودي)، و (العام 2021م ما يقدر بمبلغ 186 مليار ريال سعودي)، وهذا يدل على اهتمام المملكة بقطاع التعليم، مما أدى إلى تحسين التعليم بكافة مستوياته ومؤسساته.

وبالنظر إلى واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية فإننا نجد أنه يعتمد بشكل رئيسي على الميزانية العامة للدولة، والتي تعتمد بصورة شبه كلية على النفط كثروة أساسية طبيعية غير دائمة، وهذا سيؤثر حتما بالسلب على استمرارية الانفاق الحكومي على التعليم، مما يتطلب إيجاد بدائل أخرى لتمويله، لذا أدركت المملكة ذلك خلال رؤيتها 2030م التي تهدف إلى تنمية وتنويع الاقتصاد، من خلال فتح المجال لمساهمة القطاع الخاص عن طريق تحرير الأصول المملوكة للدولة، وخصخصت خدمات حكومية محددة من ضمنها قطاع التعليم.

مع العلم أن التعليم الجامعي والعالي في المملكة انفرد بتنوع مصادر التمويل ومنها: التمويل الحكومي، والتمويل من الأفراد، والتمويل الذاتي، والوقف (الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ مباركي، 2018م؛ العقيلي والقحطاني، 2019م؛ الدمخ وآخرون، 2020م؛ وزارة التعليم، 2021م).

البحث العلمي والابتكار في المملكة العربية السعودية:

نظرا لأهمية البحث العلمي بادرت الجامعات السعودية بإنشاء مراكز بحثية لتشرف على البحث العلمي ثم تحولت بعد ذلك إلى إنشاء عمادات للبحث العلمي، وتعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أول جامعة سعودية أنشأت عمادة للبحث العلمي، ثم تم في عام 1419هـ تعميم إنشاء عمادة للبحث العلمي تتبع وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي في كل جامعة سعودية، فأصبحت الجامعات السعودية تتضمن عمادات للبحث العلمي، ولا تكاد تخلو كلية من كليات الجامعات السعودية من مركز للبحث العلمي تتفق جميعها على تشجيع العمل البحثي المتميز، وتأمل

خلق بيئة جاذبة ومحفزة تدعم التميز والإبداع والابتكار للباحثين في جميع مجالات المعرفة لتحقيق الريادة العالمية.

وقد بذلت المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة التعليم جهودا كبيرة في دعم البحث العلمي والابتكار في الجامعات السعودية، لمواكبة تغيرات العصر، وتحسين نواتج التعلم، ودعم الاقتصاد الوطني المبني على الابتكار من خلال وضع الأولويات الوطنية في البحث والابتكار، ولذلك وضعت وزارة التعليم استراتيجية للبحث العلمي وهوية بحثية خاصة لكل جامعة، لرفع جودة النشر العلمي وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، ومن المبادرات التي أطلقتها وزارة التعليم لدعم الأبحاث العلمية والابتكار في الجامعات؛ إنشاء مراكز البحوث المتنوعة، وربط الترقيات الوظيفية لأساتذة الجامعات بالبحث العلمي واعتباره أهم شروط الترقية، وإنشاء مراكز التميز البحثي، وإطلاق مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة، إضافة إلى تبني مبادرة التمويل المؤسسي لدعم الأبحاث العلمية، وإقامة عدد كبير من الفعاليات العلمية. مما أدى إلى تقدم تصنيف المملكة في مؤشرات الأداء البحثي المؤسسي، وتصدرت المملكة المرتبة الأولى عربيا في حصة البحث العلمي في العالم العربي بنسبة (65%)، كما احتلت المملكة المركز الأول عربيا و (14) عالميا في نشر الأبحاث المتميزة وتقديم حلول لجائحة كورونا، وأرتفع النشر العلمي للجامعات السعودية في أوعية النشر العالمية والمجلات المحكمة خلال العام 2020م بنسبة 120% حيث زاد عدد البحوث العلمية المحكمة المنشورة الصادرة عن الجامعات الحكومية إلى 33588 بحثا مع إرتفاع ملحوظ في جودة الأوعية والمجلات العلمية، وحققت المملكة المرتبة (29) عالميا بين الدول صاحبة أكثر الانجازات في البحث العلمي على المستوى الدولي، كما حققت المملكة المركز الأول عربيا والمركز الثاني في الشرق الأوسط وأفريقيا في جودة الأبحاث المنشورة لثلاث سنوات على التوالي وذلك وفق مؤشر Nature Index لتصنيف المؤسسات الأكاديمية العالمية لعام 2020م كأحد أهم المؤشرات العالمية للأداء البحثي المؤسسي.

وقد تكفلت الدولة بتحمل العبء الأكبر في تمويل الأبحاث العلمية والابتكار في المملكة، وللبحث عن مصادر تمويل أخرى، فقد أطلقت بعض الجامعات السعودية ومنها جامعة الملك سعود برنامجا عرف باسم "كراسي البحث" يهدف البرنامج إلى تحقيق التميز في مجال البحث العلمي والتطوير واقتصاديات المعرفة بما يساهم في تنبؤ الشراكة المجتمعية (العقيلي والقحطاني، 2019م؛ وزارة التعليم، 1442هـ). ومن أهم مبادرات وزارة التعليم المتماشية مع رؤية المملكة 2030م هي (برنامج دعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات) ويرمز لهذا البرنامج بـ (RD)، ويهدف البرنامج إلى تحفيز الجامعات في المملكة على البحث والابتكار، ونقل المعرفة عن التقنية، والتنسيق والتكامل مع منظومة البحث والتطوير في المملكة والتي تشمل: (الوزارات والهيئات الحكومية والشركات

الحكومية والقطاع الخاص والمراكز البحثية المستقلة)، ورفع مستوى التنافسية بين الجامعات وعلى مستوى مؤشر تنافسية الدول من خلال تصنيف (5) جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل (200) جامعة في التصنيف العالمي (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص76).

إحصائية التعليم في المملكة العربية السعودية:

بحسب إحصاءات التعليم العام بموقع وزارة التعليم السعودية، فإن أحدث إحصائية تعليمية لعام 1438هـ/2017م للتعليم العام السعودي جاءت على النحو الآتي كما في الجدول (4):

جدول (4): إحصائية التعليم العام في المملكة العربية السعودية لعام 1438هـ/2017م

م	المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد الإداريون
1	رياض الأطفال	3807	295285	25638	10812
2	الابتدائية	15780	2801881	234562	53336
3	المتوسطة	9096	1201264	110337	22354
4	الثانوية	6349	1150758	105247	18749
المجموع (المعتمد)		37447	5522906	475903	105666

* الإحصائية شاملة الجنسين (الذكور/ الإناث) * (مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار، 2021م)

ووفقا لإحصائية وزارة التعليم لعام 2016م لمسار التعليم الجامعي والعالي نقلا عن (الزهراني وعرفة، 2020م؛ ص229) فإن عدد الطلاب والطالبات المقيدين في الجامعات الحكومية بالمملكة في العام الجامعي: 1436هـ/2015م بلغ (1.257.055) طالب وطالبة، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (67.793) عضوا يعملون في (26) جامعة، وبلغ إجمالي عدد المبتعثين سواء في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه (174.333) طالب وطالبة.

وقد وجد الباحث صعوبة في إحصاء مسار التعليم الجامعي والعالي في المملكة؛ نظرا لضخامة منظومة التعليم الجامعي والعالي التي تضم: الطلبة المستجدون والمقيدون والخريجون من داخل المملكة وخارجها، وأعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم ورتبهم العلمية وجنسهم وجنسياتهم، والإداريون

والفنيون، والمبتعثون وفق فئة الابتعاث، وعدد الجامعات والكليات والمعاهد ونوعها ومهامها التخصصية، ... إلخ.

وتأكيدا لأهمية إحصاء التعليم والبحث العلمي في المملكة وتماشيا مع رؤية المملكة 2030م فإن وزارة التعليم بالمملكة أطلقت مبادرة (تطوير إحصاءات التعليم وبناء قواعد بيانات الخريجين وبيانات البحث العلمي)؛ وتهدف هذه المبادرة لتكون مصدرا موحدا لجميع البيانات للتعليم العام والتعليم العالي، وتحسين مستويات دقة البيانات وزيادة شموليتها لموافقة المعايير الدولية، إضافة إلى شمولية بيانات التعليم العام ودمجها مع بيانات وإحصاءات التعليم العالي، وتوفير قاعدة بيانات محسنة محدثة عن الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في مختلف المراحل والبرامج الدراسية، وربطها بمرصد القوى العاملة لتوفير ما يحتاجه من معلومات وبيانات دقيقة ومحدثة، وتوفير قاعدة بيانات مفصلة وشاملة عن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وتوفير آلية تنسيق ونقطة ارتكاز محورية بين الجهات المنتجة للبيانات والجهات المستفيدة منها، وتوفير البيانات اللازمة لبناء مؤشرات الأداء لقطاعات التعليم وفقا للممارسات الدولية (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص38).

الاعتبارات التي يقوم عليها نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

يقوم نظام التعليم في المملكة العربية السعودية على عدة اعتبارات من أهمها:

- الاشراف الكامل للدولة على التعليم.
- يتميز التعليم بالمركزية في النظام وتوحيد المناهج الدراسية.
- التركيز على التعليم الديني واللغة العربية.
- مجانية التعليم وحوافزه.
- إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة.
- يقسم العام الدراسي في التعليم العام إلى ثلاثة فصول دراسية لجميع مراحل التعليم العام بواقع (13 أسبوعا لكل فصل دراسي)، يتخللها إجازة بين كل فصل وآخر، بمجموع (183) يوما دراسيا.
- ينقسم العام الدراسي في التعليم الجامعي إلى فصلين دراسيين (الفصل الأول 18 أسبوعا دراسيا) و (الفصل الثاني 19 أسبوعا دراسيا)، يتخللها إجازة بين الفصلين، بمجموع (176) يوما دراسيا.

- يستثنى من نظام الفصول الدراسية الثلاثة المدارس الأجنبية الخاصة بالجاليات، ومرحلة التعليم الجامعي على أن يطبق نظام الثلاثة فصول في مرحلة التعليم الجامعي بدءا من العام الدراسي 1444هـ/2022م.

- تكون الدراسة في مراحل التعليم العام خلال الفترة الصباحية من الساعة 6 صباحا إلى 2 ظهرا.

تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وإنجازاته:

قبل إكتشاف البترول فى المملكة العربية السعودية كان غالبية سكان المجتمع السعودى يعمل في الرعى والزراعة والتجارة وتقديم الخدمات للحجاج فى بيئة صحراوية ذات مناخ شديد الحرارة نهارا وشديد البرودة ليلا، لذلك كان التعليم غير نظامي فقير فى أدواته وتجهيزاته، يقوم على تعلم العلوم الدينية، وليس للفتيات فيه نصيب، ومع الطفرة المادية التى أحدثها ظهور البترول فى المملكة وإزدهار الإقتصاد أهتمت الدولة ببناء المدارس وتجهيزها بشكل جيد لتخدم مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، كما أهتمت بإنشاء مدارس لتعليم الفتيات وأنشأت المعاهد والكليات بأنواعها لتخريج ما يحتاجة سوق العمل كما أهتمت المملكة بجلب المعلمين الأكفاء من الدول العربية المجاورة للعمل فى مدارسها وإيفاد البعثات الخارجية للدراسة فى الدول المتقدمة بغرض إحداث نهضة علمية داخل المملكة.

وبضخامة نظام التعليم في المملكة الذي يضم ما يقارب من (6.187.776) طالبا وطالبة منتظمين في جميع مراحل التعليم العام، وعدد (1590878) طالبا وطالبة منتظمين في مرحلة التعليم الجامعي، وعدد (80000) طالبا وطالبة في مرحلة الدراسات العليا لعام 2020م، بينما تجاوز عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في المعاهد والكليات والجامعات السعودية لعام 2020م أكثر من (900) ألف طالب وطالبة، معظمهم من الجنسية اليمنية، ثم الجنسية السورية، بينما بقية الطلاب الآخرون من الدول والجنسيات الآخرى التي يقيم بعض من أفرادها في المملكة، وبهذا العدد الضخم من الطلاب في مختلف المراحل التعليمية، فقد بات نظام التعليم في المملكة يحتل قدرا كبيرا من الاهتمام، حيث تحرص الحكومة على منح المنظومة التعليمية كل ما قد يحتاج إليه الطالب وكذلك المعلم، من تطوير للمناهج الدراسية، وإدخال أحدث العلوم في وسائل التعليم في المملكة لإنتاج أجيال جديدة من الشباب تجمع بين المهارات العلمية والخبرات العملية التي تساعدهم على دخول سوق العمل، ووضع بصمتهم الخاصة من أجل تحسين العمل، مما يعود بالنفع على البلاد بأكملها إيمانا من الدولة بمدى ما يمثله التعليم من أساس لجميع المجالات الأخرى بالمملكة.

وقد أصبح النظام التعليمي في المملكة حديث ومتطور وهو متوافر في نمطين مختلفين أحدهما التعليم الحكومي والآخر هو التعليم الخاص، حيث أجرت المملكة تحركات فعلية لبدء مراحل تعليمية جديدة تتجه نحو تفعيل التطبيقات الإلكترونية بالمدارس العامة للمناهج التعليمية المقررة، وفي ذلك إعلان من قبلها على بداية مرحلة من الممارسات التقنية لجميع المناهج التعليمة (حطاب، 1441هـ؛ الحمود، 2020م؛ صلاح، 2020م). **ومن أبرز ملامح تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية وإنجازاته ما يلي:**

تطوير برنامج إعداد محضري المختبرات المدرسية: مع بداية عام 1412هـ استحدثت وزارة التعليم (برنامج دبلوم محضري المختبرات المدرسية) لتأهيل خريجي الثانوية العامة (القسم العلمي) في تخصص المختبرات المدرسية، ويعتبر البرنامج الأول من نوعه على مستوى العالم، لسد احتياج المدارس لهذا التخصص، (وينفذ البرنامج خلال فصلين دراسيين بواقع سنة دراسية)، وقد طورت وزارة التعليم في العام 1422هـ الخطة الدراسية لبرنامج محضري المختبرات المدرسية إلى (أربعة فصول دراسية بوقع سنتين دراسيتان)، واعتمادة كتخصص مستقل من التخصصات الأكاديمية، وتكمن أهمية تطوير برنامج محضري المختبرات المدرسية، لما له من دور في إدارة المختبرات المدرسية وتنظيمها والإشراف عليها وإعداد التجارب وتوفير الظروف والإمكانات المناسبة لاستخدامها، وفق تحقيق معايير الأمن والسلامة، وبما يعزز الأهداف التربوية المنشودة (معافا، 2009م؛ الأكلبي، 2019م).

وبحد علم الباحث فإن برنامج محضري المختبرات المدرسية قد أوقف تطويرة من قبل وزارة التعليم، لاكتفاء المدارس السعودية من خريجي محضري المختبرات ما لم يطرأ لهذا البرنامج من احتياج مستقبلا، ويوجد مقترحا تحت الدراسة لتطوير وتأهيل محضري المختبرات المدرسية من خلال تطوير الخطة الدراسية للبرنامج وترقيته إلى (درجة البكالوريوس في تخصص المختبرات المدرسية) وإلحاق محضري المختبرات المدرسية لإكمال البكالوريوس في التخصص نفسه، ليسند لهم القيام بالجانب العملي التطبيقي، ومعلم العلوم يتفرغ لإثراء الجانب النظري للقيام بمواد العلوم بالشكل المطلوب.

برنامج المدارس المعززة للصحة: وهو أحد البرامج الرائدة الذي تتبناه وزارة التعليم لتعزيز مستويات الرعاية الصحية للطلبة في مدارس التعليم العام، وقد ظهرت فكرة برنامج المدارس المعززة للصحة منذ العام 1419هـ عندما عقد اللقاء العلمي الخامس للصحة المدرسية تحت عنوان: (نحو بيئة مدرسية صحية آمنة)، حيث عرضت في هذا اللقاء فكرة (إنشاء برنامج المدارس المعززة للصحة) ومقومات تعزيز الصحة بالمدارس، وكانت إحدى توصيات اللقاء آنذاك: (الاهتمام بتنفيذ برنامج المدارس المعززة للصحة في جميع مناطق المملكة)، ومن ثم شرعت الإدارة العامة للصحة المدرسية

بوضع الترتيبات والخطط لتنفيذ هذا البرنامج، حيث تم البدء به بصفة تجريبية في ثلاث من إدارات التعليم هي: إدارة تعليم الشرقية، وإدارة تعليم الجوف، وإدارة تعليم بيشة، وذلك خلال العام الدراسي 1425/1424هـ. واعتمادا على نتائج النجاح الذي حققه البرنامج تم التوسع في تنفيذه تدريجيا على جميع إدارات التعليم بالمملكة بنسبة 5% من عدد المدارس الإجمالي في كل إدارة بشكل سنوي، حيث بلغ عدد المدارس المنفذة لبرنامج المدارس المعززة للصحة لعام 1435هـ في جميع مناطق ومحافظات المملكة (2129) مدرسة، ويهدف البرنامج إلى إيجاد بيئة مدرسية صحية وآمنة، وتعزيز صحة الطلبة والعاملين في المدارس، وتنمية الارتقاء بالعادات الصحية لجميع أفراد المجتمع.

ولمتابعة تنفيذ البرنامج في المدارس، فإن وزارة التعليم قررت أن ترشح إدارة المدارس المتعاونة أحد كوادرها التعليمية لحضور الدورة التأهيلية للمشرف الصحي، ويفضل لذلك معلم العلوم للقيام بمهمة الإشراف على البرنامج نظرا لما يملكه من الأساس العلمي الذي يؤهله للقيام بمهام المشرف الصحي، بحيث يكون صلة الوصل بين المدرسة والصحة من جهة، وبين المدرسة وبقية المجتمع من جهة أخرى (المسند والدغيم، 2015م؛ آل زياد، 2018م؛ الهزاني، 2018م).

وبحد علم الباحث؛ فإن المشرف الصحي لبرنامج المدارس المعززة للصحة يخفض له نصابه الدراسي بما يتناسب مع الاحتياج، ويعفا من إشراف الفسح ومناوبة خروج الطلاب، وذلك تشجيعا له للقيام بمهام الإشراف الصحي، مع توفير مقر للبرنامج في المدرسة مدعوما بالتجهيزات ومواد الإسعافات الأولية وفق الإمكانات المتاحة.

التدريب عن بعد: خطت وزارة التعليم السعودية خطوات مهمه نحو تطوير المنظومة التدريبية لجميع العاملين بوزارة التعليم، فضلا عن التطوير الكمي في البرامج التدريبية، فقد سعت وزارة التعليم إلى تحقيق نقلة نوعية كبيرة في التدريب التربوي، من خلال وضع خطة لتوطين التدريب في المدارس، وفي الإنتقال من التدريب التقليدي إلى التدريب الإلكتروني وذلك بإطلاق مبادرة التدريب عن بعد منذ العام 2007م من خلال الحقائب الإلكترونية (الجمعة، 2019م).

إنشاء شركة تطوير التعليم القابضة: تعد شركة تطوير التعليم القابضة التي تأسست في العام 2008م، أحد الشركات الحكومية المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، إذ تعمل شركة تطوير التعليم القابضة بمنهجية عالمية في مجال تطوير التعليم في المملكة، وعلى تفعيل الدور الاستراتيجي لمجموعة شركات تطوير لمساندة قطاع التعليم في دورها الجوهري في تنفيذ برامج تطوير التعليم وتنمية الاقتصاد المعرفي، توافقا مع أهداف الوزارة وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع معرفي حسب رؤية المملكة 2030م، وتكوين خبرات وطنية بمواصفات عالمية؛ وتؤدي

شركة تطوير التعليم القابضة وشركاتها دور استراتيجي في مساندة وزارة التعليم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في القطاع التعليمي حيث قدمت جهودا متقدمة لدراسة وتنفيذ فرص إستثمارية ومبادرات تنموية، وتضم شركة تطوير التعليم القابضة مجموعة من الشركات التطويرية المساندة وهي: (شركة تطوير للخدمات التعليمية، وشركة تطوير خدمات النقل التعليمي، وشركة تطوير المباني، وشركة تطوير لتقنيات التعليم)، **ويمكن تفصيل الشركات التطويرية المساندة لشركة تطوير التعليم القابضة كالآتي:** (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ تطوير، 2021م).

شركة تطوير للخدمات التعليمية: تأسست شركة تطوير للخدمات التعليمية في العام 2012م، وهي شركة رائدة في مجال تطوير التعليم في المملكة وخارجها، وتوفر الحلول المبتكرة التي تمكن الطلبة من الحصول على التعليم الأمثل في القرن الحادي والعشرين، وتسعى بالعمل مع وزارة التعليم إلى تطوير النظام التعليمي في المملكة بشكل شمولي، وتزويد الطالب بالمعرفة والمهارة ليبلغ أقصى درجات النجاح في نطاق اقتصادي معرفي عالمي، من شأنها تحويل نظام التعليم الحالي إلى نظام متكامل يهيئ العاملين فيه على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتشتمل على بعض الشراكات الرئيسة وبرامج التعاون الدولية، وقد تميز العام 2015م بانتقال خدمات الشركة إلى التعليم الشبكي الافتراضي؛ حيث أطلقت بالتعاون مع وزارة التعليم السعودية منصات ومواقع تعليمية إلكترونية عدة؛ تقدم من خلالها للمجتمع التعليمَ إلكترونيا؛ كالكتب المدرسية للمراحل كافة، ودروس موجهة للطلبة تعنى بشرح المناهج الدراسية، ودورات تدريبية للمعلمين والمعلمات لتعزيز خبراتهم التعليمية، وتزويدهم بطرق التعامل الأمثل مع الكتاب المدرسي وإيصال المعلومة إلى الطالب بشكل صحيح.

شركة تطوير خدمات النقل التعليمي: وتعتبر الذراع التنفيذي لوزارة التعليم في مجال النقل التعليمي، وتتمحور مهمة هذه الشركة التابعة حول توفير خدمات نقل مدرسي مريحة ومستدامة، وتحسين الأمن والسلامة للطلاب، ورفع جودة أداء النقل المدرسي، ليضاهي ما هو معمول به في الدول المتقدمة، وتشجيع الاستدامة في عمليات التشغيل وتطوير التكامل مع النقل العام، وتهدف هذه الخدمة إلى التوسع في النقل المدرسي وتحسين الخدمة، بما يضمن حصول الطلاب على فرصة التعلم، وتغطية الطلب بنسبة 100% والزيادة في مستوى التغطية في النقل التعليمي من (28%–43%).

شركة تطوير المباني: وتأسست في العام 2013م، وتعتبر الذراع المنفذة لمشروعات المباني المدرسية والتعليمية والمرافق الإدارية لوزارة التعليم وصيانتها وتطويرها والإشراف عليها، وتعمل بشكل رئيسي على توفير بيئة تعليمية آمنة وذات جودة عالية ومتطورة.

شركة تطوير لتقنيات التعليم: تأسست شركة تطوير لتقنيات التعليم في العام 2016م، لمساندة وزارة التعليم في القيام بوظائف تقنية المعلومات التابعة للوزارة، وتوفير حلول وخدمات ذات جودة عالية لكلا القطاعين العام والخاص، مع تطوير خدمات التقنية والاتصالات في مجال التعليم في المملكة؛ لرفع مستوى هذا القطاع حتى يواكب النمو المستقبلي على الصعيدين المحلي والدولي.

مشروع المختبرات المدرسية المتنقلة: تبنت وزارة التعليم مشروع المختبرات المدرسية المتنقلة (المصغرة) الذي يستهدف المدارس التي لا يتوفر فيها معامل مدرسية (كالمدارس المستأجرة)، أو المدارس التي بها كثافة طلاب ونقص في المواد والأجهزة، إذ يشمل المعمل المتنقل (المصغر) على كافة الوسائل المعينة على تقديم العلوم عمليا، والمختبر المتنقل هو عبارة عن مختبر مصغر يوزع على الطلاب، ويتكون من صندوق صغير يحتوي على مجموعة من الأجهزة الصغيرة والبديلة ذات الحجم الصغير والمصنوعة من البلاستيك، وبعض المواد الكيميائية غير الخطرة، والغرض من هذا المشروع هو التغلب على بعض المشكلات التعليمية السابقة (الثبيتي، 2010م؛ الأحمدي، 2016م).

جائزة وزارة التعليم للتميز: تأتي أهمية جائزة وزارة التعليم للتميز، والتي تعد أكبر جائزة تعليمية تربوية في المملكة ومواكبة لرؤية المملكة 2030م في التعليم، كما أنها أبرز وأنجح الجوائز المحلية على المستوى الإقليمي، وقد بدأت جائزة وزارة التعليم للتميز في عام 1431هـ وتعتبر جائزة وزارة التعليم للتميز منحة تقديرية سنوية تمنحها وزارة التعليم بالمملكة، تستهدف التكريم اللائق لكل من: (المعلم المتميز، الطالب المتميز، الخدمات التعليمية المتميزة، التميز المدرسي، الموظف الإداري المتميز، المشرف التربوي المتميز، التجارب والمبادرات المتميزة، العمل التطوعي المتميز، التميز المؤسسي، رائد التعليم المتميز، وكذلك المنتج التعليمي المتميز)، وذلك تثمينا لجهودهم وتقديرا لأدائهم الإبداعي، ولدفعهم نحو التميز الدائم ليصبحوا نماذج مجتمعية سعودية يحتذى بها في عصر التميز ومجتمع المعرفة، وتأتي الجائزة كأفضل الجوائز على المستوى المحلي، وأبرز البرامج التحفيزية التي أطلقتها وزارة التعليم بالشراكة مع الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) لتحفيز الميدان التعليمي والإداري نحو الأداء المتميز، وتشجيع الممارسات المتميزة والتفوق العلمي وتكريم المبدعين والمتميزين علميا وتربويا وإداريا، وتعد هذه الجائزة من أبرز الجوائز المحلية لأنها تعد حافزا على الإبداع والعطاء والتجديد والبحث، وكل ما هو جديد ومفيد للعملية التعليمية، ودافعا قويا لتطوير الذات، بغية تطوير التعليم، وتجويد عناصر المنظومة التعليمية، وصولا إلى أداء تعليمي خلاق، ونظرا لأهمية الجائزة في منظومة التعليم السعودي تم إنشاء إدارة عامة للجائزة ترعى شؤونها وتقوم بتطويرها وإدارتها، وقد تم إدراج الأمانة العامة للجائزة ضمن الهيكل العام لوزارة التعليم، وتم تكريم ما يقارب (800) فائز بجائزة التعليم للتميز خلال دورات الجائزة المتتالية (الشمراني، 2019م؛ الحيسوني، 1440هـ).

استحداث وظائف جديدة بمهام مختلفة: استحدثت وزارة التعليم السعودية بدءا من العام 1432هـ/2011م وظائف جديدة بمهام مختلفة؛ وذلك تطويرا لمنظومة التعليم في مدارس المملكة، وتخفيفا للعبء الإداري والتدريسي الموكل للمعلمين والمعلمات، ومن هذه الوظائف استحداث وظيفة (مساعد إداري) وتعتبر وظيفة حديثة في التعليم، يعين عليها حامل المؤهل الجامعي من الجنسين على السلم الإداري بالمرتبة السادسة أو أعلى، وقد أتاحت وزارة التعليم إمكانية النقل من وظيفة المساعد الإداري إلى وظيفة المعلم أو العكس وفق شروط ومعايير محددة. إضافة إلى توسع وزارة التعليم في استحداث وظيفة (مساعد معلم) وتعتبر وظيفة حديثة في التعليم، يعين عليها حملة الشهادة الثانوية والدبلوم والبكالوريوس، وتتلخص مهام وظيفة مساعد معلم على المساعدة في ضبط الفصل والإشراف على الطلاب أثناء الدوام المدرسي والنقل المدرسي والمكتبة والمقصف والعمل في الفصل على متابعة الطلاب في مهام مختلفة بإشراف المعلمين، وتعتبر هذه الوظيفة ضمن اللائحة الجديدة لوظائف المعلمين التي أقرتها وزارة التعليم (الدليهان، 2016م؛ صحيفة الميدان التعليمي، 2019م).

التحول الى مجتمع المعرفة: في عام 1433هـ أقرت استراتيجية وطنية تعليمية شاملة وعملية، للتحول إلى مجتمع المعرفة مدعومة ببرامج تنفيذية وزمنية محددة التكلفة، وتنطلق الاستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعرفة بما فيه الاقتصاد القائم على المعرفة من الرؤية التالية بحلول عام (1452هـ)، بأن تصبح المملكة العربية السعودية مجتمعا معرفيا في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة مزدهر متنوع المصادر والإمكانات، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص، ويوفر مستوى تعليميا متميزا ومستوى معيشيا مرتفعا ونوعية حياة كريمة وتتبوأ المملكة المملكة العربية السعودية فيه مكانه مرموقة كدوله رائدة إقليميا ودوليا (المهيدلي، 2018م).

افتتاح فروع للجامعات الأجنبية في المملكة العربية السعودية: تسعى وزارة التعليم لاستقطاب عدد من الجامعات الأجنبية العالمية المتميزة بإنشاء فروع لها في المملكة والعمل على ترخيصها، بشرط أن تكون هذه الجامعات من أفضل 100 جامعة عالمية متميزة، وأن تخضع أنظمة الجامعات الأجنبية لعادات وتقاليد الدين الإسلامي ولا تنافي الأنظمة المعمول بها في التعليم السعودي، وأن تكون وزارة التعليم هي الجهة المشرفه على إدارتها وتقييمها وأدائها، وبينت الوزارة أن الهدف من استقطاب الجامعات الأجنبية هو رفع مستوى وجودة وكفاءة التعليم السعودي، وتنمية البحث العلمي، ونقل التجارب والخبرات العالمية التعليمية المتميزة للمملكة للاستفادة منها في تطوير النظام التعليمي، ويعتبر إتاحة الفرصة لافتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل المملكة نقطة تحول نوعية لزيادة التنافسية في منظومة التعليم الجامعي في المملكة، وخلق فرص تعليمية متنوعة ومميزة للراغبين في الالتحاق بتلك الجامعات العالمية (العوني، 2013م؛ المرزوقي، 2021م).

البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التعليم: يعد هذا البرنامج أحد برامج مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير)، حيث يهدف البرنامج إلى الارتقاء بجميع مدارس التعليم العام في المملكة كي تكون مدارس ملائمة لمتطلبات الحياة في القرن الحادي والعشرين، قادرة على إعداد النشء والشباب لمستقبل مشرق ومتميز (واس، 2014م).

استحداث نظام الإدارة التربوية الموحد (برنامج نور): أدى نتاج تحديثات التجارب السابقة، والبرامج التطويرية إلى استحداث برنامج نور وهو نظام إلكتروني تربوي موحد للإدارة التربوية، وقد بدأ تطبيقه منذ العام 1432هـ في جميع مدارس المملكة (الحكومية/ الأهلية) داخل المملكة وخارجها، بمختلف المراحل الدراسية: (الطفولة المبكرة، الابتدائية، المتوسطة، الثانوية)، لربط المدارس مباشرة بالمستويات الإدارية العليا، من خلال بوابة استخدام موحدة، وقد هدفت الوزارة من خلال البرنامج إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظومة التعليمية، وتحقيق أهدافها في تحسين إدارة التعليم، وتطوير المنظومة التعليمية، وتطوير العمل المدرسي وتجويده، كما يسهم البرنامج في تقديم خدمات إلكترونية لمجتمع وأفراد العملية التعليمية، وإعداد التقارير اللازمة، وتوفير المعلومات عن العملية التربوية والتعليمية (الجمعة، 2019م).

استحداث برنامج الخدمات الذاتية (برنامج فارس): وهو عبارة عن نظام إلكتروني لإدارة الموارد الإدارية والمالية (الموارد البشرية)، ويقدم من خلال البرنامج مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي يستطيع من خلالها منسوبي وزارة التعليم (معلم/ موظف) الحصول عليها وأخذ الموافقات اللازمة من قبل أصحاب الصلاحية آليا، ويعد برنامج فارس أحد المشاريع الإلكترونية لإدارة الموارد البشرية بوزارة التعليم السعودية، وهو تفعيلا عمليا لمبادرة الحكومة في البدء بعمليات تطوير الأعمال وميكنتها، حيث يهدف البرنامج إلى بناء نظام متكامل يمكنه تغطية كل المتطلبات الوظيفية للعاملين بوزارة التعليم، وتهدف وزارة التعليم من خلال البرنامج إلى تحويل العمل الإداري التقليدي المعتمد على الأوراق إلى عمل إلكتروني متناغم مع التطورات التقنية؛ وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات، مما يسهل على الأفراد الحصول على الخدمات، وتوفير الوقت والجهد على الموظفين وطالبي الخدمات، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز التعاملات الإلكترونية، ودفع عملية التنمية نحو الأفضل، لتحقيق رؤية المملكة 2030م (الرشيدي، 2020م؛ تعليم الرياض، 2021م).

ويرى الباحث أن من أفضل خدمات نظام فارس هو إتاحة وزارة التعليم لمنسوبيها من المعلمين والمعلمين مصادر وقواعد البيانات الإلكترونية لمن يرغب منهم في الحصول على المراجع العلمية

لإجراء الدراسات البحثية، بعد إن كانت تلك المصادر والقواعد حصرا على طلبة وأساتذة الجامعات الداخلية وطلاب الدراسات العليا والطلاب المبتعثين وفق الأنظمة الإلكترونية الخاصة.

دمج فصول التربية الخاصة مع مدارس التعليم العام: استطاعت وزارة التعليم أن تسير بخطوات حقيقية في سبيل دمج الفئات الخاصة في البيئيات التعليمية العادية، بنسبة تجاوزت (80%) من أعداد التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة الملتحقين بفصول الدمج في المدارس العادية، وقد حققت وزارة التعليم بالمملكة تلك النسبة العالية في الدمج التعليمي من خلال مسايرتها لمعظم الاتجاهات العالمية لنظم التعليم المعاصرة في الدول المتقدمة التي تطبق سياسة تعليم التلاميذ ذوى الإعاقات مع أقرأنهم العاديين، سواء في نفس الفصول أم في فصول خاصة ملحقة بالمدارس العادية، حيث يعتبر الدمج ببيئة التعليم التربوي الأقل تقييدا مبدأ رئيسيا في التربية الخاصة (صعدي، 2015م).

هيئة تقويم التعليم والتدريب (ETEC): تعتبر هيئة تقويم التعليم والتدريب (**ETEC**) الجهة التنظيمية والرقابية القائمة على عمليات تقويم التعليم العام والجامعي الحكومي والأهلي في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لضمان جودة التعليم المقدم للطلاب وتحسين تعلمهم، ومراقبة مستوى أداء كفاءة النظام التعليمي القائم (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2017م).

إدراج التربية البدنية في تعليم البنات: أطلقت وزارة التعليم مبادرة إدراج التربية البدنية لتعليم البنات من خلال توفير صالات مناسبة ومجهزة لممارسة الأنشطة البدنية وتدريب وتأهيل المعلمات لتدريب الطالبات على هذه الأنشطة، وصولا إلى تخصيص منهج دراسي للتربية البدنية تدرج له حصص ضمن الخطة الدراسية ويدرس من قبل معلمات متخصصات مع الإستمرار بتنفيذ الأنشطة البدنية ضمن الأنشطة غير الصفية أثناء اليوم الدراسي، وتحقيقا لهذه المبادرة فقد استحدثت جامعة الملك سعود في عام 1439هـ بالشراكة مع وزارة التعليم برنامج الدبلوم العالي في التربية البدنية المتوافق مع رؤية المملكة 2030م ويهدف الدبلوم العالي إلى إعادة تأهيل عدد من المعلمات وخريجات الجامعات السعودية في التخصصات ذات العلاقة؛ ليصبحن متمكنات من تدريس مادة التربية البدنية للبنات بجميع مراحل التعليم (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ عاجل، 2019م).

برنامج خصخصة التعليم: بدأ برنامج خصخصة التعليم تدريجيا من العام 2018م في سياق رؤية المملكة 2030م، وسيسهم برنامج خصخصة التعليم بنقلة نوعية جديدة لقطاع التعليم، وتوفير فرص العمل، وفي استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عبر مشاركة القطاع الخاص، الذي سيدعم في توسيع اقتصاديات التعليم، وتطوير المرافق التعليمية، وتحسين وتطوير مستوى النقل المدرسي، والتوسع في التخصصات المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل،

والرفع من كفاءة التخطيط المالي والصرف الحكومي، وابتكار أساليب تعليمية جديدة، مما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم، وتطوير نظام التعليم ككل (العيسى، 2018م).

استحداث بوابة المستقبل: أطلقت وزارة التعليم في عام 1439هـ برنامج (بوابة المستقبل) وهو برنامج يهدف لتغيير النمط التقليدي للتعليم، والتحول نحو التعليم الرقمي في جميع مدارس المملكة لخلق بيئة رقمية تفاعلية، ولقد اتخذت من الطالب والمعلم (وهما نواة العملية التعليمية) محورا أساسيا في سعيها إلى تهيئة بيئة تعليمية جديدة تعتمد التقنية في إيصال المعرفة إلى الطالب، وزيادة الحصيلة العلمية له، وتمكينه من المهارات الشخصية التي تجعله أكثر جاهزية للدراسة الجامعية وسوق العمل، كما أنها تدعم تطوير قدرات المعلمين العلمية والتربوية، وقد كانت بوابة المستقبل أحد الخيارات التي أتاحتها وزارة التعليم للطلاب والطالبات للتعليم أثناء تعليق الدراسة في المدارس السعودية بسبب جائحة كورونا، ثم حل مكانها منصة مدرستي (تعليم وادي الدواسر، 2021م).

استحداث مدارس الصفوف الأولية (الطفولة المبكرة): استحدثت وزارة التعليم بالمملكة في العام 2019م مدارس الصفوف الأولية بالمرحلة الابتدائية (أول، ثاني، ثالث) بنين وبنات، وهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين (6–8) أعوام؛ وسيكون تعليم الطلاب والطالبات في فصول منفصلة بين الجنسين؛ حيث ستكون هناك فصول خاصة للبنين وأخرى خاصة للبنات، وسيقوم على تعليم طلاب وطالبات هذه الفصول معلمات متخصصات لهذه المدارس، وهدفت الوزارة من هذه الخطوة إسناد تدريس الصفوف الأولية للمعلمات، لردم الفجوة في التدريس بين رياض الأطفال والصفوف الأولية والمستوى التحصيلي بين الجنسين وتحسين جودة التعليم في العملية التعليمية، ومعالجة بعض المعوقات والملاحظات التي تم اكتشافها في السنوات الماضية من المختصين؛ لا سيما وأن هذه المرحلة أسندت لإدارة مدارس الطفولة المبكرة التي تمثل الأساس والخطوة الأولى التي ينطلق منها التعليم، وتتكون منها مراحل التعليم اللاحقة والمتقدمة. وبدءا من العام الدراسي 1443هـ/2021م أضافة وزارة التعليم بالمملكة (1497) فصلا لرياض الأطفال سيلتحق بها (34500) طالبا وطالبة، وأضافة (7923) فصلا للصفوف الأولية "بنين" سيلتحق بها أكثر من (205) ألف طالبا وطالبة يسند تدريسهم للمعلمات في مدارس الصفوف المبكرة (العازمي، 2019م؛ وزارة التعليم، 2021م).

المكتبة الرقمية السعودية (SDL): هي أكبر تجمع أكاديمي لمصادر المعلومات في العالم العربي، حيث تضم الآلاف من المراجع العلمية التي تغطي كافة التخصصات الأكاديمية والتربوية، تحت إدارة مركزية واحدة، تقوم بإدارة هذا المحتوى الضخم، وتحديثه باستمرار؛ مما يحقق تراكما معرفيا

ضخما على المدى البعيد، وتوفر المكتبة الرقمية السعودية لجميع المنشآت التعليمية والجهات البحثية المشتركة معها بيئة رقمية خدمية من خلال التكتل تحت مظلة واحدة (جامعة الملك خالد، 2019م).

إدراج اللغة الصينية: أقرت وزارة التعليم في العام (2020م) التدرج في تدريس اللغة الصينية في جميع المراحل التعليمية في المدارس والجامعات السعودية، وأدرجت ضمن المقررات الدراسية مقرر خاص باللغة الصينية كمادة اختيارية في خطتها الدراسية لطلاب المرحلة الثانوية في نظام المقررات، وسيعمم تدريس اللغة الصينية لكافة مراحل التعليم العام والجامعي خلال الأعوام الدراسية القادمة، وتهدف المملكة من خلال تعليم اللغة الصينية إلى تنشئة جيل صاعد للمستقبل من الاقتصاديين والصناعيين لتحقيق الاستفادة القصوى من العلوم المتطورة التي تتميز بها الصين (بكين، 2019م؛ الشهري، 2020م).

استحداث نظام الجامعات الجديد: وهو نظام يمنح الجامعات المزيد من الصلاحيات والحرية لتأمين مواردها المالية، وتعزيز إمكاناتها، وتفعيل استثمار الموارد الذاتية، وإيجاد مصادر تمويل جديدة، ويمكن النظام الجديد (الجامعات السعودية والأجنبية) من إقرار برامجها الأكاديمية وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها بالمملكة العربية السعودية، والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية والأوقاف، وإقرار اللوائح المنظمة للجمعيات والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات، وقد اعتمدت وزارة التعليم ثلاث جامعات حكومية للبدء في تطبيق نظام الجامعات الجديد وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، ومن ثم يطبق على بقية الجامعات الأخرى تدريجيا، وفق ما تقتضيه المصلحة وما يراه مجلس شؤون الجامعات بما يحقق رؤية المملكة 2030م في التمكين والتميز والجودة والتطوير (المرزوقي، 2021م).

استحداث مسارات تعليمية جديدة للفنون في الجامعات السعودية: أدرجت عدد من الجامعات السعودية تخصصات ثقافية وفنية جديدة ضمن تخصصاتها، ومنها إدراج أقساما تعليمية في الموسيقى والمسرح والفنون، كاستحداث كلية للثقافة والفنون في جامعة الملك سعود بالرياض، وبكالوريوس العلوم في الفنون السينمائية في جامعة عفت بجدة، والماجستير في الأدب المسرحي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة (جعفري، 2020م).

إنشاء الكليات التقنية الرقمية: تأسست الكليات التقنية الرقمية عام 1442هـ كأحد الوحدات التدريبية الحديثة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وهي خاصة بالبنات، وتضم قسم تقنية الحاسب الآلي وقسم التقنية الخاصة بتخصصاتها المختلفة (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2021م).

تأسيس الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني: نظرا لاتجاه العالم في ظل ظروف جائحة كورونا لاعتماد التعليم عن بعد، وتغيير ثقافة المجتمع تجاه التعليم عن بعد، ودعم مشاركة الأسرة في تعليم أبنائهم، حيث أنشأت الوزارة أستوديوهات التعليم عن بعد، مما دعا وزارة التعليم بالعام 2020م إلى تأسيس الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني التي تولت كل ما يخص التعليم الإلكتروني، باعتباره أسلوب حياة، ينبغي أن يكون له تواجد في مستقبل العملية التعليمية، فيما بعد انتهاء الجائحة (الحربي، 2021م).

استحداث منصة مدرستي: وهي نظام للتعليم عن بعد أنشأته وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في العام (2020م) في خضم جائحة كورونا، لتسهيل عملية التعلم على طلاب وطالبات المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية. وقد رشحت منصة مدرستي لتكون من ضمن دراسة منظمة اليونيسكو كأفضل 4 نماذج عالمية في التعليم عن بعد بشراكة الجميع؛ نظرا لما حققته منصة مدرستي من منجزات وأرقام في استمرار العملية التعليمية في ظل ظروف الجائحة خلال العام الدراسي 1442هـ كاستراتيجية وطنية تلبي احتياجات المستقبل ومتغيراته، ومؤخرا أطلقت وزارة التعليم (تطبيق مدرستي) للطلاب والطالبات وأولياء أمورهم لتوفير خيارات جديدة للتعليم عن بعد (الثميري، 2021م؛ ويكبيديا، 1442هـ).

إنشاء (23) قناة تعليمية: ساهم إطلاق منصة مدرستي التي احتضنت العملية التعليمية عن بعد منذ ظهور جائحة كورونا؛ إنشاء (23) قناة تعليمية ساهمت في استمرار العملية التعليمية بكفاءة عالية، وذلك لدعم وظيفة المنصة، وبتفاعل كبير بين الطلاب والمعلمين (الحربي، 2021م).

أنظمة إدارة التعلم (بلاك بورد): يستخدم هذا النظام في الجامعات السعودية، وهو نظام جديد لإدارة عملية التعلم والتعليم ومتابعة الطلبة ومراقبة كفاءة العملية التعليمية في المؤسسة التعليمية عن بعد، ويتيح النظام فرصا كبيرة للطلبة في أن يتواصلوا مع أساتذتهم ومقرراتهم الدراسية خارج قاعات المحاضرات في أي مكان وفي أي وقت، بالإضافة إلى التواصل مع أستاذ المقرر وبقية الطلبة المسجلين في نفس المقرر بوسائل إلكترونية متنوعة، والتمكن من القيام بالمهام اليومية للعملية التعليمية بشكل فعال، وقد تم تفعيل هذا النظام في خضم جائحة كورونا لضمان استمرار عملية التعليم الجامعي عن بعد، ويساعد البلاك بورد الطلاب على أخذ الدروس والمحاضرات بدون الذهاب إلى الجامعة، فيكون الواجب والامتحان على الإنترنت، وقد يذهبون للاختبار في الكلية أو الجامعة لغرض الاختبارات النهائية (المواطن، 1442هـ).

استحداث خطة دراسية جديدة: اعتمدت وزارة التعليم العمل بالخطة الدراسية المطورة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام ومدارس تحفيظ القرآن الكريم؛ للتعليم عن بعد خلال العام

الدراسي 1442هـ، وتضمنت الخطة الدراسية الجديدة زيادة الوزن النسبي لحصص مواد الرياضيات والعلوم، وتخفيض الوزن النسبي لحصص مواد اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتربية الفنية والتربية البدنية للبنين، والتربية الأسرية للبنات بنسب مختلفة، وحذف حصص النشاط الطلابي، والتركيز على تطوير المهارات من خلال زيادة التطبيقات الكتابية وغيرها، وتقليل عدد الساعات الأسبوعية التي يدرسها الطالب في التعليم العام عن بعد تماشيا مع الوضع الراهن لاستمرار جائحة كورونا وظروف تداعياتها، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030م وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين، ومستهدفات التنمية الشاملة للمملكة (عكاظ، 2021م).

استحداث خطط دراسية وبرامج تعليمية مطورة لطلاب التربية الخاصة: أقرت وزارة التعليم خططا دراسية وبرامج تعليمية مطورة لطلاب ذوي الإعاقة بدءا من العام الدراسي 1443هـ/2021م حيث تمت مواءمتها مع الخطط الدراسية الجديدة للتعليم العام ومنها؛ إدراج لغة الإشارة في منهج التربية الأسرية والمهارات الحياتية لجميع المراحل التعليمية في التعليم العام، وإضافة مواد وبرامج جديدة بما يتناسب مع خصائص الطلبة ذوي الإعاقة (اللغة الإنجليزية، المهارات الرقمية، الدراسات الاجتماعية، التربية البدنية، الدفاع عن النفس)، وكذلك إضافة نشاط مصحف مدرستي (عاجل، 1443هـ).

استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في تقييم الطلاب: أشادت منظمات دولية بتجربة المملكة العربية السعودية كتجربة مرجعية في الاختبارات التحصيلية عن بعد باستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي لطلاب المرحلة الثانوية في ظل جائحة وباء كورونا (COVID-19) وذلك من خلال استثمار المملكة بالتعليم عن بعد بنظام جديد يستهدف إجراء الاختبارات عن بعد بواسطة تقنيات الذكاء الإصطناعي لتقييم مراحل التعليم عن بعد، وقد شجعت هذه التجربة وزارة التعليم لنقل الاختبارات الأخرى والتقييمات عبر الإنترنت، والاستفادة بشكل أفضل من أحدث التقنيات، وتعزيز نظام الامتحانات عبر التحول إلى الإنترنت في المستقبل (الوطن، 1442هـ).

تنظيم مسابقة مدرستي تبرمج: نتيجة لتمتع المملكة ببنية رقمية قوية أسهمت في تسريع عملية التحول الرقمي؛ فقد أطلقت وزارة التعليم بالتعاون مع شركة مايكروسوفت المسابقة الوطنية الرقمية (مدرستي تبرمج)؛ لنشر ثقافة البرمجيات الحاسوبية وتوظيفها في تطوير مهارات الطلبة وتعزيز المهارات الرقمية بين منسوبي التعليم العام بشكل مبسط وسهل وممتع وحرصا على إيجاد بيئة علمية إبداعية تنافسية في عالم التقنية والبرمجة، إضافة إلى أنها تهيئ الطلبة للمنافسة المحلية والدولية، والدخول في المنظومة العالمية المعرفية؛ لتجويد نظام التعليم، وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة (وزارة التعليم، 2021م).

استحداث مواد دراسية جديدة: أقرت وزارة التعليم خطة تطويرية لمنظومتها التعليمية شملت استحداث (3) مناهج جديدة، إضافة إلى تطوير مواد دراسية قائمة، تتواءم مع متطلبات الجيل الحالي، وتخدم الأهداف الوطنية والتعليمية للمملكة، وتتماشى مع رؤية المملكة 2030م، تدرس جميعها بدءا من العام الدراسي 1443هـ/2021م، وتقدم المواد الدراسية الجديدة للطلاب بحسب المرحلة التعليمية، ومن هذه المواد ما يلي: إدخال البرنامج المشترك لتعليم الإنجليزية للصفوف الأولية، وكذلك إدخال مادة المهارات الحياتية والأسرية لجميع المراحل الدراسية، واستحداث مادة (المهارات الرقمية) ليتم دراستها بدءا من الصف الرابع الابتدائي، واستحداث مادة (الدفاع عن النفس)، واستحداث مادة (وحدة وطني) المكملة لمادة التربية الوطنية، وإدخال مادة (التفكير الناقد) ليتم تدريسها للطلاب في المراحل المتوسطة والثانوية. إضافة إلى تطوير مادة (اللغة الإنجليزية) ليبدأ تدريسها من الصف الأول الابتدائي بدلا من الصف الرابع الابتدائي، وتدريس مادة (الحاسب الآلي) للطلاب بدءا من الصف الرابع الابتدائي، وتطوير مادة (الدراسات الإجتماعية)؛ وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة (وزارة التعليم، 2021م؛ طارق، 2021م؛ العمرو، 2021م).

اختصار المرحلة الإبتدائية لتعليم الكبار: اختصرت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في خطتها التطويرية للعام الدراسي 1443هـ سنوات الدراسة في المرحلة الإبتدائية إلى ثلاثة سنوات فقط بدلا من ست سنوات في التعليم المستمر لتعليم الكبار، وأيضا إتاحة القبول بمدارس التعليم المستمر بالمرحلة الإبتدائية من تجاوز عمره (11) سنة؛ بهدف توفير فرص لتعليم الكبار في التعليم النظامي، وحتى يتم التحاق الدارسين بالمراحل التعليمية ما بعد الابتدائية في سن موازي لأقرانهم من الطلبة النظاميين قدر الإمكان (مصطفى، 2021م).

الاستغناء عن السنة التحضيرية: ألغت وزارة التعليم في المملكة السنة التحضيرية في الجامعات الحكومية بدءا من العام الدراسي 1443هـ/2021م ويعود سبب إلغاء السنة التحضيرية إلى وجود هدر تعليمي ومالي وبشري كبير في منظومة التعليم أدى إلى إستغناء وزارة التعليم عن السنة التحضيرية، واستبدالها تدريجيا حسب خطط وآليات تكون بديلا عنها، وأيضا لتحديث نظام التعليم، وتطوير مخرجات الجامعات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والمحافظة على سنوات التعليم الجامعي (المدة الزمنية التي يقضيها الطالب في المرحلة الجامعية) وفقا لمعايير جودة عالية تضمن تحقيق عدالة التنافسية، واجتياز المهارات الأساسية للخريجين (زمان، 2021م؛ العمري والعبدلي، 2021م).

استحداث نظام الفصول الثلاثة: وهو تنظيم إداري جديد، أقرته وزارة التعليم حديثا لتحويل العام الدراسي من فصلين دراسيين إلى نظام ثلاثة فصول دراسية ضمن التقويم الدراسي الجديد للعام

الدراسي 1443هـ في إطار تطوير منظومة التعليم، وتحديث النظام التعليمي السعودي، ورفع مستوى كفاءة العملية التعليمية، بما يتناسب مع أفضل ممارسات نظم التعليم العالمية المتقدمة؛ لتقديم التعليم بشكل مفيد، وبناء على ذلك تم ما يلي:

- يتضمن التقويم الدراسي الجديد لمراحل التعليم العام 12 إجازة أثناء العام الدراسي.
- استحداث (إجازات نهاية أسبوع مطولة) في كل فصل دراسي من الفصول الثلاثة.
- عدد الإجازات أثناء العام الدراسي باحتساب إجازة نهاية الأسبوع 69 يوما.
- عدد أيام الإجازات أثناء العام الدراسي بدون احتساب إجازة نهاية الأسبوع 39 يوما.
- تتمتع المدارس بعطلة صيفية تمتد إلى شهر واحد وعدة أسابيع.
- تطبيق خطط دراسية مطورة تتسق مع متطلبات التنمية ومرحلة تطوير المناهج.
- تضمين مواد جديدة من خلال رفع كفاءة الأوزان النسبية، وتطوير المناهج، وتقديم تدريس مواد أخرى بناء على احتياج كل مرحلة وفصل دراسي (الثميري، 2021م؛ السديري، 2021م).

توظيف التعليم المدمج: أقرت وزارة التعليم توظيف التعليم المدمج كاستراتيجية حديثة تضمن استمرارية التعليم عن بعد مع التعليم الحضوري بدءا من العام الدراسي 1443هـ بطرق تعليمية مختلفة وكأسلوب حديث لنظام التعليم، وذلك تماشيا مع تغيرات المستقبل وتداعيات جائحة كورونا (عاجل، 2021م).

البرنامج التنفيذي لتطوير المسارات والخطط الدراسية والأكاديميات: يهدف البرنامج إلى تحديد متطلبات ومراحل تنفيذ مشروع "تطوير مسارات الثانوية العامة والأكاديميات المتخصصة" الذي سيبدأ تطبيقه اعتبارا من العام الدراسي 1444/1443هـ بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تحسين مخرجات التعليم الأساسية، وإعداد الخطة التنفيذية اللازمة للمشروع، وتحديد الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة والمهام الواردة في الخطة، بما في ذلك تحديد الكوادر البشرية اللازمة للتنفيذ، والجدول الزمني للتطوير المهني لشاغلي الوظائف التعليمية الحاليين، وتحديد التغيرات اللازمة على المناهج الدراسية، وإعداد البرامج اللازمة لتنفيذ البرنامج وتدريب ذوي العلاقة، لأجل توفير معارف نوعية للمتميزين، وضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وزيادة معدلات التوظيف، كما يلبي المشروع احتياجات التنمية الوطنية المستقبلية، ومهارات القرن الحادي والعشرين والثورة الصناعية الرابعة، وتضع الخطة الأولية لتطبيق مشروع المسارات الثانوية العامة سنة أولى مشتركة،

وحصول الطلاب على شهادات إتقان للغة الإنجليزية، وتوفير مسار للتخصصات الشرعية لأبرز المتميزين، ويتم في السنة الأولى المشتركة الإعداد العام وعمليات القياس والتوجيه والفرز المبكر للطلاب والطالبات بحسب توجهاتهم وقدراتهم، وتخريج متعلم مؤهل للعمل وقادر على مواصلة تعليمه، بينما يختار الطلاب والطالبات في السنتين الثانية والثالثة بين مجالين للدراسة؛ الأول مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية (مسار علمي عام – مسار علوم الحاسب والهندسة – مسار علوم الصحة والحياة)، والثاني مجال العلوم الشرعية والإنسانية (مسار إدارة الأعمال – المسار الشرعي– المسار الإنساني العام)، وتقدر المواد الجديدة التي سيتم تقديمها في هذه المسارات بحسب الخطة الدراسية الأولية بعدد 32 مادة موزعة على جميع المسارات، كما تمتاز بعض المسارات بتمكين الطلاب من الالتحاق بسوق العمل، من خلال برامج تجسير مهنية في بعض التخصصات والمهن الإدارية. كما يستهدف البرنامج تطوير أكاديميات متخصصة تبدأ من المرحلة المتوسطة، تشكل نموذجا من المدارس الحديثة في التعليم العام، وتحتوي على إمكانيات مادية وبشرية عالية، حيث يتم تخصيصها للطلاب والطالبات الذين لديهم قدرات معرفية أو مهارية عالية، متضمنة أكاديميات علمية (STEM)، وتشتمل على علوم الحاسب، والهندسة، والعلوم الصحية، وأكاديميات إنسانية، وتشتمل على الفنون الإبداعية والتخصصات الرياضية بشراكات خارجية، حيث تستقطب الطلاب ذوي المواهب في هذه الجوانب، وتدريس الطلاب مناهج مهندرة مع مقررات خاصة في تنمية المهارات (واس، 2020م).

مشروع تطوير مسار الثانويات العامة إلى أكاديميات متخصصة ومسارات متعددة: بعد نجاح وزارة التعليم مؤخرا في تطوير المرحلة الثانوية؛ وذلك بإعتماد تطبيق نظام المقررات والذي يشابه إلى حد كبير نظام الجامعات في جميع المدارس الثانوية بالمملكة. وفي العام 2019م حولت وزارة التعليم الثانويات العامة إلى أكاديميات متخصصة ومسارات متعددة، حيث تم استحداث 4 مسارات جديدة هي: (المسار التقني، المسار المهني، المسار الفني، مسار العلوم والرياضيات)، بالإضافة إلى المسار العلمي، والمسار الشرعي (الأدبي) المعمول بهما حاليا في نظام المقررات، الأمر الذي سيسهم تطوير نظام التعليم، وفي إيجاد خيارات متعددة تناسب قدرات وميول الطلاب والطالبات، وتغذية سوق العمل بالكفاءات المناسبة، بالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية الثانوية بما يتوافق مع هذه المسارات، وقد أقرت وزارة التعليم مسارات جديدة للمرحلة الثانوية ستدرس بدءا من العام الدراسي 1443هـ وهذه المسارات هي كما يلي: مسار علوم الصحة والحياة، مسار إدارة الأعمال، مسار علوم الحاسب والهندسة، مسار العلوم الشرعية، مسار العلوم الإنسانية العامة (الصالح، 2019م).

إدخال تعليم STEM: استشعارا من وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، بأهمية مواكبة أحدث المداخل التعليمية، قامت بتبني منحى التعليم المعتمد على STEM من خلال استراتيجية التعليم العام

المنجزة في عام 2011م، واتخذت الإجراءات اللازمة لتأسيس تعليم STEM بالمملكة وهي: تبني مؤتمر STEM باعتباره أحد سياسات تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني باستراتيجية تطوير التعليم العام. كما قامت بتبني ثمانية برامج لتطوير تعليم STEM منذ منتصف العام 2014م، كما تنظم مراكز (آي دي بي) للتعليم بالسعودية بالتعاون مع وزارة التعليم محاضرات مجانية للطلاب الراغبين في دراسة مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في أمريكا وكندا؛ وذلك لمساعدتهم على التعرف على برنامج الدراسة المناسب لاحتياجاتهم التعليمية. ومن الأمثلة على المدارس التي تبنت تعليم STEM في المملكة العربية السعودية، مدارس المناهج الأهلية، والمدارس المتقدمة للتعلم الذكي بالرياض، والتي تعد من المدارس الأفضل في صناعة التعليم بأبعاد تطبيقية لنظام (STEM)، وتطبق المدارس نظام STEM كأول مدارس في الشرق الأوسط وفقا للاتجاهات العالمية الحديثة في تصميم التعليم، الذي يقوم على بناء المهارات التطبيقية بوصفها أحد المتطلبات الأساسية في الكثير من وظائف العلوم والتكنولوجيا، ولما تؤسس له الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من حلول للتحديات العالمية، تأسست المدارس لتكون البيئة الجاذبة والمحفزة على الإبداع والابتكار فجاءت على أعلى المواصفات التربوية. **ومن أشهر البرامج السعودية في تعليم STEM:**

برنامج موهبة STEM: وهو برنامج يقدم من مؤسسة (موهبة)، ويهدف البرنامج إلى تعريض الطلبة الموهوبين لخبرات تعلمية متقدمة أكثر اتساعا وعمقا من الخبرات التي تقدم في مدارسهم الاعتيادية.

برنامج خبرات (3) عن تعليم STEM: وهو برنامج نوعي سعودي، يستهدف تطوير الممارسات المهنية التربوية للقيادات والمشرفين والمعلمين والإرشاد الطلابي، في إطار معايير عالمية بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م من خلال شراكات عالمية مع جامعات عالمية متميزة.

برنامج الإيفاد والابتعاث لتأهيل شاغلي الوظائف التعليمية: وهو برنامج يركز على استقطاب المعلمين وتأهيلهم وتطويرهم بإيفادهم داخليا في الجامعات السعودية، أو ابتعاثهم خارجيا في الجامعات العالمية في التخصصات المحددة لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، وذلك للإسهام في رفع كفاءة المعلمين العلمية وتحسين قدراتهم المهنية، ولأول مره تدرج وزارة التعليم في تعميم خطة برنامج الإيفاد والابتعاث لعام 1443هـ تخصصات نوعية تواكب توجهات الوزارة في تطوير التعليم، ومنها استحداث برامج أساليب التعليم بمنهجية (STEM) ومنجية (STEAM)؛ وذلك لهدف تحقيق التكامل بين فروع العلم المختلفة، وتلبية لحاجة وزارة التعليم لإعداد معلمين متخصصين في منهجية تعليم (STEM).

ومن أهم توجهات وزارة التعليم بالمملكة في الاهتمام بمنحى تعليم (STEM) كتوجه تعليمي جديد متوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030م هو: تأسيس مركز متخصص بتطوير تعليم العلوم والتقنية

والهندسة والرياضيات (STEM) ويعتمد المركز على مبدأ البحث والتطوير المستمر ويقدم الدراسات والحلول التطبيقية بالتعاون مع بيوت خبرة عالمية وخبراء مختصين في ذات المجال، واستحداث برامج STEM في الأكاديميات المتخصصة والمسارات الثانوية العامة المطورة، واستحداث برنامج إعداد المعلم في تخصص (العلوم والرياضيات والتقنية) وفق توجهات STEM (الدوسري، 2015م؛ المواطن، 2016م؛ مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ الدليل التنظيمي، 2019م؛ معشي، 2020م؛ وزارة التعليم، 1442هـ؛ موهبة، 2021م).

افتتاح مراكز الدعم التعليمي الصيفية الافتراضية لعام 1442هـ: استحدثت وزارة التعليم افتتاح مراكز الدعم التعليمي الصيفية عن بعد لعام 1442هـ عبر منصتة مدرستي في كافة إدارات ومكاتب التعليم في المملكة؛ وتهدف المراكز لبناء وتعزيز المهارات الأساسية لطلاب وطالبات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، ورفع مستواهم التعليمي، وترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز انتمائهم واعتزازهم بدينهم ووطنهم، إلى جانب المساهمة في بناء الشخصية المتوازنة والمنتجة لمجتمعها، وتسعى وزارة التعليم من خلال مراكز الدعم التعليمي الصيفية إلى الاستثمار الإيجابي لأوقات الطلاب والطالبات خلال فترة الإجازة الصيفية تحت إشراف تربوي وفق خطة وزارية محددة لدعم التعليم خلال فترة الصيف تستمر لمدة ستة أسابيع، وتقيس مراكز الدعم التعليمي الصيفية الافتراضية المهارات الأساسية لطلاب وطالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية في المواد الدراسية الرئيسية المستهدفة من خلال عمليات التقويم وهي: (القرآن الكريم، اللغة العربية، الرياضيات، العلوم)، وتعتمد آلية عمل مراكز الدعم التعليمي الصيفية عن بعد على تخصيص مدرسة واحدة لكل مرحلة ابتدائية ومتوسطة للبنين وأخرى للبنات في كل إدارة أو مكتب للتعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة (عاجل، 1442هـ).

استحداث برنامج نشاطي: إتاحة وزارة التعليم للطلاب والطالبات في التعليم العام الاستفادة من برنامج النشاط الصيفي (برنامج نشاطي) عن بعد لعام 1442هـ عبر منصتة مدرستي، الذي يقدم للطلاب والطالبات العديد من الأنشطة الممنهجة والمتنوعة خلال فترة الصيف لعام 1442هـ وفق خطة زمنية، بهدف استثمار وشغل أوقاتهم وصقل مواهبهم بما هو مفيد في قالب ترفيهي وتنافسي إلى جانب تنمية قدراتهم ضمن مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة والفعاليات الثقافية والترفيهية والرياضية وتعزيز المكتسبات التربوية والوطنية المتحققة في الأنشطة الطلابية وذلك من خلال عدد من المسابقات والمشاريع التي تسهم في تحسين جودة الحياة بما يتواكب ورؤية المملكة 2030م (وزارة التعليم، 1442هـ).

مشروع المسارات التطويرية لشاغلي الوظائف التعليمية: استحدثت وزارة التعليم في عام 1442هـ/2021م مشروع المسارات التطويرية لشاغلي الوظائف التعليمية لحصول المعلمين على فرصة تدريس تخصصات غير تخصصاتهم التي تخرجوا بها، وأطلقت الوزارة هذا المشروع بهدف نهضة عملية التعليم في المملكة بما يتناسب مع التطور في مخرجات التعليم، ولتطوير مهارات وقدرات المعلمين لمواكبة التخصصات الجديدة التي سيتم إطلاقها في بداية العام الدراسي 1443هـ، ويهدف المشروع لسد احتياجات التعليم من المعلمين والمعلمات والتخصصات الحديثة التي سيتم تدرسيها للعام الدراسي: 1443هـ ويتلخص المشروع في توجه الوزارة إلى سد العجز ومعالجة احتياج شاغلي الوظائف التعليمية خلال تأهيل المعلمين عبر برامج تطويرية صيفية قصيرة المدى تستهدف معظم العاملين بالقطاع التعليمي في (8) مجالات، وذلك لتطوير مهاراتهم وقدراتهم المهنية والتعليمية لتسديد التخصصات والمراحل المتقاربة (رشيد، 2021م؛ العنزي، 2021م).

المختبرات الافتراضية: وهي أنظمة محاكاة رقمية مبنية على أسس علمية ونمذجة رياضية دقيقة تحول الحاسب الآلي إلى مختبر رقمي للفيزياء والكيمياء يمكن الطالب والمعلم من تصميم وتنفيذ التجارب والمشروعات من خلال دمج المكونات وبناء الأجهزة وملاحظة وتحليل النتائج وتدوين الاستنتاجات، مما يحقق خبرة تعلمية وتعليمية فعالة تتوافق مع استراتيجيات التعلم النشط ومنظومة الـ (5E)، والمساهمة بفاعلية في تنمية مهاراتهم العلمية والتطبيقية بطريقة أكثر فاعلية في بيئة محفزة تساعد على الإبداع والابتكار وتدعم برنامج التحول الوطني 2020م ورؤية المملكة 2030م في بناء أجيال قادرة على تلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل للوصول للاقتصاد المبني على المعرفة (المختبرات الافتراضية، 2021م).

هيكلة شاملة لإدارات التعليم والمدارس: تسعى وزارة التعليم إجراء هيكلة شاملة لإدارات التعليم والمدارس، حيث تتضمن الهيكلة الجديدة تحديد الوظائف الشاغرة، وإعادة هيكلة الموارد البشرية، والعودة إلى نظام معلم صف بدلا من التخصص، وإنشاء مجمعات تعليمية كبيرة لخدمة القرى والهجر، ورفع مهارات المعلم لتدريس أكثر من مادة تمهيدا لرفع معدل الطلبة للمعلمين، وإمكانية التعاقد الجزئي مع المعلمين في حالات الحاجة، وإعادة تصميم التشكيلات المدرسية الحالية، وتحسين جودة الخدمات المساندة، وتحقيق 12 هدفا لرفع كفاءة الموارد البشرية، ورفع نسبة إشغال الإداريين وذلك بإعادة توزيع الإداريين والإداريات وفق المعدل العالمي المعمول به؛ إذ لوحظ أنه يوجد في مدارس القرى والهجر إداري واحد لكل 49 طالبا، بينما المعدل العالمي إداري واحد لكل 230 طالبا، كما توجد إدارية واحدة لكل 32 طالبة بينما المعيار العالمي إدارية واحدة لكل 230 طالبة (الزهراني، 1442هـ).

منصة قادة المستقبل: وهي مشروع وطني تعليمي واعد استحدثته وزارة التعليم في العام 2021م، وبرنامج متكامل على عدة مراحل لإتاحة فرص الترشح للمناصب القيادية في قطاع التعليم ممن هم على رأس العمل من الأكاديميين والأكاديميات، والتربويين والتربويات، والإداريين والإداريات، وإعدادهم كصف ثان لشغل مناصب قيادية في وزارة التعليم، وفق معايير محددة، وآلية دقيقة وشفافة، وانطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص في اختيار واستقطاب الكفاءات الوطنية، وذلك رغبة في استثمار رأس المال البشري بصورة مثلى (صحيفة عاجل، 2021م؛ جريدة الاقتصادية، 2021م).

الشراكة مع المؤسسات التعليمية العالمية: تعنى المبادرة بتعزيز وتطوير العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الدولية التعليمية والأكاديمية؛ والدفع بمسيرة التعاون بين المملكة والدول الاستراتيجية وذلك من خلال: تبادل الخبرة التعليمية في مجال أحدث المستجدات في التعليم والتدريب، وتبادل الزيارات العلمية، ودعم الأبحاث المشتركة، وتطوير دور الزيارات الطلابية والمنح الدراسية والابتعاث، وإقامة الفعاليات والبرامج العلمية مثل: الأيام والأسابيع العلمية، والمنتديات والمؤتمرات العلمية، والورش التدريبية والكراسي البحثية (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص21).

تجديد مناهج التربية الوطنية والتاريخ والدراسات الاجتماعية: جددت وزارة التعليم مناهج التربية الوطنية والتاريخ والدراسات الاجتماعية في جميع المراحل التعليمية لغرس القيم الوطنية وحس الفكر وتنمية الانتماء الوطني والاعتزاز بإنجازات المملكة في نفوس ملايين الطلاب والطالبات، من خلال استخدام أساليب ومنهجيات تعليمية تفاعلية ومعاصرة، وتضمين المفاهيم الوطنية في كافة المناهج التعليمية، وتنظيم مسابقات ومنافسات سنوية في المعلومات التاريخية والوطنية للطلاب والطالبات في مختلف المراحل الدراسية (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص27).

مبادرة إنشاء المدارس المستقلة: وهي مبادرة تهدف لتطوير وتشغيل المدارس الحكومية بإسم (المدارس المستقلة) بحيث يتم تحويل (2000) مدرسة حكومية إلى مدارس مستقلة لتشغيلها من قبل مؤسسات اقتصادية صغيرة الحجم، وقد تم إطلاق المرحلة التجريبية لعدد (25) مدرسة من المدارس المستقلة، وهي مدارس حكومية يتم إسناد إدارتها إلى شركات ومؤسسات تعليمية صغيرة، يشرف عليها مشغلون من ذوي الخبرة في التعليم، يتم اختيارهم وفق مواصفات محددة، ويناط بهم رفع جودة التعليم في المدرسة من خلال مؤشرات أداء وقياسات نوعية تركز على أداء الطلاب وتفاعلهم، وتحقيق النمو المهني للمعلمين والإداريين، وتقوم وزارة التعليم بتأمين المبنى المدرسي، والمنهج الدراسي والمعلمين والإداريين في كل مدرسة، مع منح المشغلين الاستثمار في المرافق التعليمية والأنشطة اللاصفية والبرامج الإضافية وخدمات التغذية والنقل وغيرها، مع إمكانية التوسع

في التطبيق بما لا يتجاوز (2000) مدرسة بعد موافقة مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص31).

استحداث منظومة الخدمات الإلكترونية الجامعية (جامعة): تعتبر هذه المبادرة إحدى مبادرات منظومة دعم القرار بوزارة التعليم، والتي تهدف لبناء نظام معلومات مركزي لتجميع بيانات التعليم العالي من خلال الربط مع الجامعات السعودية وبناء منظومة خدمات إلكترونية متقدمة تحتوي العديد من الخدمات كالتحقق من مؤهلات الخريجين السعوديين وأتمتة وتسهيل إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في الجامعات الحكومية وغيرها (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص37).

إنشاء الجامعة الذكية: تسعى هذه المبادرة إلى تطوير مستوي التعلم الرقمي بالجامعة الذكية وتمكين الجامعة من تقديم مجموعة خدمات إلكترونية ذكية ومتكاملة لطلابها وأعضاء هيئة التدريس والقطاعات الحكومية ومجتمعها من خلال تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والإبتكار (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص45).

التحول نحو التعليم الرقمي لدعم تقدم الطالب والمعلم: تهدف هذه المبادرة إلى إيجاد بنية تحتية الكترونية مجهزة في جميع مدارس التعليم العام، ورقمنة عناصر البيئية التعليمية من أجل دعم النمو في تنمية مهنية المعلمين والتطبيقات التربوية عبر منصة تربوية متخصصة وتوحيد جودة المحتوى التعليمي لمراحل التعليم الأولي، وكذلك دعم تعلم الطلبة وسهولة الوصول للمحتوى التعليمي عن طريق (أكاديمية خان السعودية) من خلال (دروس نموذجية، وتمارين على الإنترنت) كما تشمل إنتاج مناهج دراسية إلكترونية وتفعيل التعليم المدمج لزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة، وللحد من الانفاق الرأسمالي والتشغيلي لكل طالب، وتقديم محتوى عالي الجودة (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص64).

مبادرة تطوير منظومة الأمن والسلامة المدرسية: تهدف المبادرة إلى رفع مستوى الأمن والسلامة في المدارس الحكومية بالمملكة من خلال تزويد المدارس المستهدفة بتجهيزات السلامة اللازمة مع الصيانة الدورية لها، وزيادة معدل الأمن والسلامة من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في مجال الحراسات الأمنية، وذلك بتوظيف حراسات أمنية مؤهلة في مدارس التعليم العام، والسعي لتأهيل مدربين متخصصين في مجال الأمن والسلامة عن طريق البرامج التالية: (ممارس أمن وسلامة – برنامج دافع)، وتأهيل منسقي ومنسقات الأمن والسلامة في المدارس على هذه البرامج التدريبية (مكتب تحقيق الرؤية، 2017؛ ص65).

مبادرة الجامعات التطبيقية: تهدف هذه المبادرة إلى تطوير منظومة التعليم التقني التطبيقي من خلال تأسيس جامعات تطبيقية لتشجيع الالتحاق بالتعليم التقني التطبيقي والرفع من جودته بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل، واعتباره مسارا مهما من مسارات التعليم العالي فوق الثانوي في المملكة (مكتب تحقيق الرؤية، 2017م؛ ص68).

مميزات نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

الإشراف الكامل للدولة على التعليم: عندما بدأت النهضه التعليمية السعودية أوجدت الدولة عدة جهات حكومية لإدارة التعليم وتنظيمه؛ كإنشاء (وزارة التعليم) للإشراف على جميع أنماط التعليم: "المبكر والعام والجامعي". واستحداث (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني) كأحد أذرع وزارة التعليم التي تعنى بتأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية. وتوكيل عدة وزارات وجهات حكومية وخاصة للإشراف والمساهمة على كثير من المؤسسات التعليمية.

غرس التعليم الديني: حيث نجد في كافة المراحل الدراسية أن سياسة التعليم بالمملكة توصي بان يكون الإسلام هو المحور الرئيسي لمناهج ومقررات التعليم؛ ولهذا فإن هناك الكثير من مدارس تحفيظ القرآن الكريم في المملكة، وكليات للشريعة، ودور للحديث الشريف، وجملة من الحصص الدينية التي تدرس في مختلف المراحل التعليمية، كما أن الثقافة الإسلامية تعتبر مادة أساسية تدرس في جميع معاهد وكليات وجامعات المملكة.

مجانية التعليم: أوصت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على مجانية التعليم في كافة مراحله وأنواعه، بل تقوم الدولة بتأمين مختلف اللوازم الدراسية من الكتب والأدوات والتجهيزات، بل أن الدولة تدفع مكافآت مالية وتشجيعية لبعض الطلاب المتفوقين في مختلف المراحل الدراسية، وتتكفل الدولة أيضا بدفع مكافآت شهرية لطلاب الجامعات مع تأمين مساكن لهم في المدن الجامعية بإسكان الطلبة حيث يقومون فيها إقامة مجانية، وكذلك صرف مكافآت شهرية لطلاب مدارس تحفيظ القرآن الكريم وطلاب المدارس النائية.

فصل البنين عن البنات: تمنع سياسة تعليم المملكة العربية السعودية اختلاط الجنسين الذكور مع البنات في جميع مراحل التعليم، ما عدا مرحلة الحضانة ورياض الأطفال، وحديثا تم تدريجيا اسناد تدريس طلاب صفوف المرحلة الابتدائية الأولية للمعلمات.

التعليم الأهلي: هو سمه من سمات التعليم البارزة في المملكة العربية السعودية، وتقدم الدولة للمدارس والمعاهد الأهلية الإعانات المالية، وكافة التسهيلات الممكنة، حتى تضمن لها البقاء وتساعدها على

التوسع، وتشجع الدولة التعليم الأهلي في كافة مراحله، ويخضع لإشراف الجهات الحكومية التعليمية المختصة فنيا وإداريا، ويوضح ذلك لائحة النظام الخاص به (الشيخ، 2019م؛ ص350–351). وتجدر الإشارة بأن (المهيدب، 2013؛ ص11) نوه إلى أن نظام التعليم السعوي يتسم بخصوصية تميزه عما هو موجود في الدول الأخرى، حيث إن تدريس العلوم الدينية والثقافة الإسلامية إلزامي في جميع مراحل التعليم بكافة أنواعه، كما أن التعليم غير مختلط حيث يقوم على الفصل بين الذكور والإناث، وتتضح هذه الخصوصية بشكل رئيس في الغاية من التعليم التي حددتها سياسة التعليم في المملكة.

جوانب القوة في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية:

ما زالت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية مستمرة في تطوير نظام التعليم وإصلاحه وذلك من خلال الاستثمار الأمثل لرفع مستوى كفاءة المنظومة التعليمية بما يتواءم مع مستهدفات تنمية القدرات البشرية ورؤية المملكة 2030م؛ ومن جوانب القوة في نظام التعليم السعودي ما أصدرته وزارة التعليم بالموافقة على استحداث كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ضمن استراتيجية وزارة التعليم لتطوير برامج إعداد المعلم لإعداد التربويين المهنيين وتأهيلهم. وما سعت إليه وزارة التعليم في المملكة من دمج مدارس تحفيظ القرآن الكريم في مدارس التعليم العام وضم جميع الطلاب والطالبات والهيئات التعليمية والإدارية في مدارس التحفيظ إلى التعليم العام لتصبح تحت إدارة واحدة بدءا من العام الدراسي 1443هـ/2021م. إضافة إلى تطوير وتنقيح مناهج الدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية، وزيادة الإثراءات والتطبيقات والتدريبات في مادتي العلوم والرياضيات. وإسناد مهام جديدة للمعلمين ضمن الدليل التنظيمي الجديد لمدارس التعليم العام ومنها "عمل البحوث الإجرائية"، وإعادة مسميات بعض القيادات الإشرافية والتعليمية، واعتمدت وزارة التعليم تسكين أكثر من 520 ألفا من شاغلي الوظائف التعليمية على نظام الرتب وسلم الرواتب الجديد قبل التوسع في مدارس الطفولة المبكرة، وإسناد تدريس الصفوف الأولية للمعلمات، وإصدار دليل حوكمة حسابات شبكات التواصل الاجتماعي، والإعلان عن مبادرة "التمويل المؤسسي"، واستحداث مسار التميز للابتعاث، والهويه البحثية للجامعات، وخدمة "مؤهل" للإستعلام عن الشهادات، وإطلاق تطبيق الروضه الافتراضية، فضلا عن مسارات الثانويات المطورة، والنسخه الجديدة للبوابة الإلكترونية للوزارة، وأما في قطاع التطوع فقد سجلت الوزارة أكثر من (16) ألف طالب وطالبة في المنصة الوطنية للتطوع، وعلى مستوى إدارة التعليم الأجنبي والعالمي أسست وزارة التعليم وحدة العمل التطوعي، مع إضافة فصل بالمدارس ذات الكثافة الطلابية، إلى جانب إنشاء (110) فصول إضافية في الحد الجنوبي، وأعلنت وزارة التعليم عن استلام 148 مشروعا تعليما جديدا، وتأهيل وترميم 226

مشروعا، وقد أنهت وزارة التعليم خلال العام الدراسي (1441هـ) العمل في 366 مشروعا متعثرا بعد إسنادها إلى شركة تطوير، كما أنهت الوزارة فسخ عقود 388 مشروعا متعثرا وإسناد 356 مشروعا منها لشركة تطوير قبل إقرار استراتيجيات البحث والابتكار، ولم تغفل الوزارة مشروع التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات العلمية الذي أقرته خلال العام ذاته، وأعلنت الوزارة عن إنجاز 60 مشروعا بالشراكة مع القطاع الخاص لبناء وتمويل وصيانة هذه المشاريع لمدة 20 سنة، وإعادة دراسة الاحتياج وبرمجة مشاريع المباني المدرسية حسب السعة والطلب، وحصول وزارة التعليم على المركز الـ 22 من بين 50 دولة حول العالم في تصنيف أنظمة التعليم العالمي، وهو ما أهل المملكة أن تقود ملف التعليم في قمة مجموعة العشرين (G20)؛ وبموافقة جميع الدول الأعضاء على توصياته، وشهد العام نفسه إقرار الوزارة تعديل اللائحة الجديدة للمعلمين واعتمادها، وتعديل مكافأة نهاية الخدمة لأعضاء هيئة التدريس، وإقرار لائحة معادلة الشهادات الجامعية، ويضاف إلى ذلك إقدام الوزارة على اعتماد مناهج المهارات الرقمية، ومناهج اللغة الإنجليزية لجميع المراحل الدراسية، واعتماد مناهج دراسية للتربية الخاصة، ورغبة وزارة التعليم مؤخرا في طرح برنامج جديد ونوعي للراغبين في التقاعد المبكر من المعلمين والمعلمات وذلك للاستفادة من خدماتهم وخبراتهم بعد حصرها للفائض، أما على نطاق الجوائز؛ فقد حققت المملكة 44 ميدالية خلال المشاركة في 14 مسابقة دولية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1440هـ؛ الحربي، 2021م؛ وزارة التعليم، 2021م، خبير موارد بشرية، 2021م).

جوانب الضعف في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية:

لا يخلو أي نظام تعليمي من قصور ومشكلات وتحديات تعوق مسيرة نمائه وانتشاره وجودته، وليس نظام التعليم السعودي بمعزل عن تلك المشكلات؛ والمتتبع لمسيرة هذا النظام يلحظ وجود عدد من المعيقات والعيوب، ومن أهمها ما يلي: (الزعيبر، 2021م).

- تزايد الطلب على التعليم، مع محدودية الموارد اللازمة لتلبية الأعداد المتزايدة، مما أدى إلى نقص كفاءة النظام التعليمي وفاعليته بسبب محدودية الموارد وزيادة كثافة الطلاب.
- نقص استخدام التقنيات التعليمية الحديثة مما أدى إلى تدني مستوى مخرجات التعليم.
- عدم إيجاد بدائل أخرى لتمويل التعليم، واقتصار تمويل التعليم بشكل كبير على الدولة.
- نقص المباني المدرسية الحكومية ومستوى تجهيزها للوفاء بحاجات الطلاب.

- عجز في أعداد المعلمين في بعض التخصصات العلمية.
- الهدر التربوي في التعليم (عبئا إضافيا على ميزانية التعليم)؛ كالتسرب، والرسوب، والغياب.
- ضعف مستوى برامج إعداد المعلمين.
- المباني المدرسية المستأجرة، مما يؤدي إلى زيادة العبء على ميزانية التعليم.
- ضعف الإقبال على التعليم الفني.
- نظام التعليم في المملكة العربية السعودية لا يتسم بالمرونه الكافية كما هو مأمول منه.
- تفتقر المملكة إلى المزيد من مدارس مرحلة الطفولة المبكرة المؤهلة تأهيلا كافيا من أجهزة وأدوات وألعاب، وتقليل اتكالية الاعتماد على تسيير تلك المدارس على جهود المعلمات.
- مخرجات التعليم العالي عشوائية ومتشابهه لحد ما، ولا تراعي احتياجات متطلبات التنمية.

وقد أضافت سامية المهيدلي (2018م) إلى أن نظام التعليم في المملكة العربية السعودية يواجه العديد من العيوب والمشكلات؛ **ومن أهم المشكلات التي تتعلق بإدارة التعليم:** (مركزية الأنظمة الإدارية التعليمية، وتضخم الجهاز الإداري، وقلة القيادات التربوية المؤهلة، وقصور التقنية الإدارية، وقصور الاهتمام بالبحث العلمي). **ومن أهم المشكلات التعليمية التي تتعلق بالمدرسة ونوعية التعليم:** (تزايد الطلب على التعليم، ونقص المباني المدرسية الحكومية، وتقليدية دور المعلم، وضعف الإقبال على التعليم الفني، وضعف الكفاءة الخارجية لنظام التعليم، وعدم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم، والهدر التربوي في التعليم، ونقص فاعلية تدريب المعلمين، وضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وضعف نظام التقويم والاختبارات). **ومن أهم المشكلات العامة التي تتعلق بنظام التعليم:** (قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية، وضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، وتدني جودة المناهج، والاعتماد على طرق التدريس التقليدية، وضعف مهارات التقويم لدى المعلمين، إضافة إلى ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وأن عدد الطلاب لكل معلم في نظام التعليم بالمملكة بعيد عن المستهدف في خطة التنمية الوطنية وبعيدا عن المعدل العالمي، ووجود حاجة ماسة لإجراء إصلاحات هيكلية في نظام التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم العام والتعليم الفني، وأن النظام التعليمي السعودي في مرحلته المقبلة بحاجة إلى تحديث للمناهج والأنشطة التربوية؛ مما يسهم في تطوير القدرات الإبداعية لدى الدارسين وتخريج أجيال من

العلماء في كافة المجالات، وعدم وجود مؤشرات للعناية بكفاءة التعليم العام بالمملكة بالرغم من استمرار تزايد الإنفاق على تعليم الطالب، وتدني تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في إدارة الأقسام الأكاديمية، وتدني نسبة تحقق الكفاءة الخارجية النوعية في النظام التعليمي).

ومن سلبيات نظام التعليم السعودي التي لمسها الباحث؛ هو تناقض إدارات التعليم فيما بينها في تطبيق الأنظمة والقرارات الصادرة عن وزارة التعليم، وعدم وجود آلية محددة وواضحة تتفق في ضوئها وتسير على نهجها جميع إدارات التعليم بالمملكة فيما يخص تطبيق أنظمة وقرارت التعليم العام.

وبناء على ما تم عرضه آنفا؛ فإن الباحث قد وجد أن نظام التعليم في المملكة العربية السعوية يعتبر منظومة تعليمية وتربوية عملاقة لنظام تعليم يصعب حصر جوانبه وتتبع تطوره وبيان مؤسساته منذ نشأة المملكة إلى يومنا هذا، ولكن الباحث حاول متقصيا عرض أبرز ما يتعلق بنظام التعليم السعودي على كافة المستويات ووفق أحدث تطورات نظام التعليم السعودي التي أمكن الوقوف عليها.

تجربة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية:

الخطوة الثانية: (التفسير Interpretation) وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday:

وتقسم هذه الخطوة المادة التربوية للدولة أو لعدة دول موضع الدراسة من حيث: القوى الثقافية (العوامل) المؤثرة في النظم التعليمية، وبقية العوامل المتصلة بالخلفية الثقافية لبيئة النظام التعليمي، وتتلخص هذه الخطوة من خلال تحليل الظاهرة محل الدراسة في كل دولة من خلال الوقوف على القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها لتفسيرها (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

ويقصد بها إجرائيا: تحديد وتفسير العوامل المؤثر على واقع نظام التعليم في دولة المملكة العربية السعودية، وتحليل المعلومات في ضوء الاعتبارات الثقافية والسياسية والتربوية أن وجد ذلك. **وتتمثل الخطوة الثانية في عرض العوامل المؤثرة في النظام التعليمي بالمملكة وهي كالآتي:**

العامل الديني: تتوافق العملية التعليمية بما تتطلبه وتقتضيه مقاصد الشريعة الإسلامية في المملكة،

ولذلك يعتبر الدين مؤثر أساسي وقوي في النظام التعليمي السعودي، محتلا المرتبة الأولى بين القوى المؤثرة في نظام التعليم السعودي، فالسياسة التعليمية في المملكة اشتقت أهدافها من الفكر الإسلامي فالتعليم حق للأفراد وواجب تكفلت به الدولة، فقد انشأت المؤسسات التعليمية في كافة مراحل التعليم حتى تتيح الفرص التعليمية لأبنائها، واعتمدت سياسة التعليم تقرير حق التعليم للفتاة بما يلائم فطرتها على أن يتم ذلك في ضوء شريعة الإسلام، ولهذا يعتبر الدين مؤثر سياسي وقوي في النظام التعليمي

السعودي، ويؤكد ذلك صدور وثيقة التعليم في المملكة المنبثقة من الشريعة الإسلامية، ولهذا فإن غايات التعليم وأهدافه وأغراضه في المملكة العربية السعودية مشتقة من الكتاب والسنة، وفي إطارهما تسير كل عمليات التعليم بالمملكة العربية السعودية.

العامل اللغوي: تم انتهاج اللغة العربية في المملكة، فقد شرفها الله بنزول القرآن الكريم بها، فهي لغة القرآن في الشريعة الإسلامية، واللغة الرسمية للمملكة العربية السعودية، فاللغة العربية تعتبر من أبرز اهتمامات المراحل التعليمية في المملكة في الشأن اللغوي، وهي لغة تتميز بالمرونة والحيوية والاشتقاق، ويحرص نظام التعليم في المملكة على تدريس اللغة العربية للنشء في جميع مراحل التعليم وتنمية قدراتهم اللغوية بشتى الوسائل مما يساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها.

العامل السياسي: يسود النظام الملكي في المملكة العربية السعودية؛ إذ يرجع تأسيس وتوحيد المملكة العربية السعودية إلى الملك عبد العزيز آل سعود الذي لعب دورا حيويا في إرساء السياسة التعليمية في المملكة، وإليه ترجع جهود نشر مدارس التعليم العام ودعم العديد منها بالتمويل اللازم، وصار على دربه في الاهتمام بهذا المجال جميع الملوك حتى وقتنا الحالي، ولهذا تتميز المملكة باستقرار سياسي يهتم بالتعليم ويعتبره ركن أساسي مكون للدولة، وتتلخص سياساتها في التعليم بتكوين أمة إسلامية مثقفة وبناء نظام تعليم إسلامي معاصر في ضوء الشريعة الإسلامية، وإنشاء معاهدات واتفاقيات تعليمية بين الدول العربية ووزراء التعليم، وأثر عضويتها في مجلس التعاون الخليجي المؤثر على سياساتها وتوجهاتها التعليمية، وتعد السياسة التعليمية السعودية جزء من السياسة العامة للدولة، وتتمثل السياسة التعليمية لنظام التعليم السعودي في فلسفة نظام التعليم وأهدافه ويشرف على تنفيذها إدارات التعليم، وتقوم فلسفة نظام التعليم السعودي على مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، وتظهر هذه الفلسفة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة الصادرة عام 1389هـ/1969م وانطلاقا من ذلك تقوم الجهات المشرفة على التعليم في المملكة بوضع خططها وبناء برامجها في ضوء السياسة التعليمية ووزارة التعليم، وبهذا فإن المملكة تتميز باستقرار سياسي يهتم بالتعليم ويعتبره ركن أساسي مكون للدولة، كما تؤثر السياسات التي تتبعها المملكة في المحاور الثلاثة التي تمثل محاور اهتمامها في النظام التعليمي؛ حيث يتمثل المحور الأول في (الأمة الاسلامية)، وينعكس هذا في محاولة بناء تعليم إسلامي يسير وفق برامج عصرية متطورة تتمشى مع روح العصر الحديث في ضوء الشريعة الاسلامية. ويتمثل المحور الثاني في (الأمة العربية)، وينعكس هذا بالمعاهدات الثقافية العربية، وتطبيق ما يتخذ من قرارات وتوصيات تخص تنظيم التعليم. أما المحور الثالث فهو (دول مجلس التعاون الخليجي)، حيث تسعى المملكة جاهدة إلى توحيد سياستها واتجاهاتها التعليمية، وتنبثق

السياسة التعليمية في المملكة كما نصت عليها وثقة سياسة التعليم من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة.

العامل الاقتصادي: تتميز المملكة باعتبارها دولة غنية نظرا لثرواتها النفطية التي ساهمت برفع اقتصاد الدولة وتميزها بين نظيراتها من الدول، فهي تنفق ما يقارب (27%) من ميزانيتها العامة على التعليم، ناهيك عن ذكر التمويل والاعتماد المالي خارج هذه الميزانية، فقد فاقت المملكة العربية السعودية بنسبة إنفاقها معدل الإنفاق العالمي للإنفاق على التعليم البالغ 4.4%. وتعد المملكة من الدول الاقتصادية المحورية في العالم لما تملكه من احتياط مؤكد من البترول والذي يصل إلى (25%) من الاحتياط العالمي حيث يعتبر البترول السعودي أحد أهم دعائم الاقتصاد العالمي وما زالت حكومة المملكة منذ عهد المؤسس الأول وحتى يومنا هذا على تطوير وتنمية الاقتصاد السعودي، ليتبوأ مكانته كأحد الاقتصاديات المتطورة ذات الثقل على مستوى العالم والذي انعكس ايجابيا على الانفاق على التعليم، وبما أن المملكة تميزت باعتبارها دولة غنية، لأنها تتمتع باقتصاد قوى قائم على الثروة النفطية التي ساهمت برفع اقتصاد الدولة، وقد ساعد ذلك على ارتفاع إيرادات النفط وتحقيق فوائض في الميزانية، دفعت الحكومة إلى الانفاق على التعليم والاهتمام به اهتماما بالغا، وقد ساعد على ذلك ما تملكه البلاد من ثروات، ويتضح ذلك من خلال الميزانية الضخمة التي تخصصها للتعليم، وذلك بتخصيص الحكومة الجزء الأكبر من الإنفاق العام على التعليم، وتطوير البنية التحتية للتعليم، حيث تشكل رواتب المعلمين ومخصصات تدريبهم أثناء الخدمة الجزء الأكبر منها، وزيادة المنح الطلابية الشهرية للطلاب السعوديين منذ دخولهم التعليم الابتدائي وحتى تخرجهم من التعليم الجامعي، وكذلك تحمل الدولة نفقات الإبتعاث الخارجي في دول الابتعاث، إذ تنفق المملكة ما يتجاوز ربع ميزانيتها على التعليم بما نسبته (27%) من الميزانية العامة، ولهذا فإن ميزانية التعليم قد تضاعفت أكثر من ألف مرة منذ عام 1373هـ/1953م إلى تاريخه.

العامل الجغرافي: تتميز المملكة بطبيعتها الصحراوية المليئة بالجبال والوهاد والمساحات الشاسعة التي تغطيها ومناخها الحار والجاف، وتتنوع البيئات تبعا للمساحات الكبيرة؛ فمنها الحارة الجافة وهناك بيئة الواحات الخصبة والجبال المرتفعة، وتبعا لذلك تتعدد البيئات، وهذه البيئات تؤثر في برامج التعليم السعودي، وعلى البيئة والنظم التعليمية، وعند التخطيط لنظام التعليم تراعى مؤثرات المناخ والبيئة ومصادر الثروة، وتقع المملكة في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتحتل ثلاث أرباع شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من 2.000.000 كيلو مترا مربعا، أدى إلى تنوع البيئات المناخية والنباتية، وتتنوع تضاريس المملكة نظرا لاتساع رقعتها الجغرافية؛ فمناخ المملكة حار جاف بوجه عام، وتبعا لذلك تتعدد البيئات، وهذه البيئات تؤثر في برامج التعليم السعودي، وعند

التخطيط لنظام التعليم تراعي مؤثرات المناخ والبيئة ومصادر الثروة، وبما أن مناخ المملكة قاري حار صيفا بارد شتاء ولهذا يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها، حيث تبدأ درجات الحرارة في الاعتدال النسبي مع دخول فصل الخريف، والذي يبدأ بعد منتصف شهر سبتمبر، ولهذا تبدأ الدراسة في ذلك الوقت تقريبا، وتنتهي مع نهاية شهر مايو نظرا لارتفاع درجات الحرارة على جميع أنحاء المملكة؛ ولهذا فإن الطبيعة الصحراوية، والمناخات الحارة والجافة، والمساحة الكبيرة والمتباعدة للمملكة، وتباعد المدن والقرى والهجر وتنوعها واختلاف ظروفها، والظروف الجغرافية، وتنوع البيئات، أمر يؤثر على البيئة السعودية والنظم التعليمية فيها، مما يؤثر في برامج التعليم السعودي وتحدد شكل المباني المدرسية، وعند التخطيط لنظام التعليم تراعى مؤثرات المناخ والبيئة.

كما أن تعدد البيئات الطبيعية في المملكة له آثاره البعيدة في تكوين مجتمعات المملكة، فهناك البيئات البدوية والزراعية والصناعية، وكل بيئة لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من حيث المناخ والسكان والتضاريس والأعمال، وهذه البيئات تترك آثارها في برامج التعليم السعودي، وعلى الرغم من أن مناهج التعليم السعودي مخططة مركزيا وموحدة في جميع البيئات حيث أن جميع الطلاب في المملكة يدرسون نفس المناهج، إلا أن مخططي المناهج يراعون متطلبات هذه البيئات عند بناء المناهج وتطويرها.

العامل التاريخي: المملكة العربية السعودية ذات تاريخ عميق لكونها موطن للعديد من الحضارات ومهد للرسالات السماوية، تعيش استقرارا سياسيا في غالب المناطق مما انعكس ايجابيا على التعليم بمختلف مراحله، مع العلم أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تشكل عامل مؤثر في توزيع مراحل التعليم في المملكة منذ صدورها عام 1389هـ/1969م.

العامل الاجتماعي: يؤثر العامل الاجتماعي على نظام التعليم، فنظرا للعادات والتقاليد القبلية التي يشهدها المجتمع السعودي، ونظرة المجتمع لتعليم الفتاة السعودية أوجد ذلك إدارة تعليم واحدة تشمل فرعين أحدهما للبنين وأخر للبنات. كما أن تعدد العمالة الأجنبية وكثرتها تلقي عبئا كبيرا على النظام؛ إذ ينبغي توفير الفرص التعليمية لأبناء الوافدين، إلى جانب إعداد المعلمين القادرين على التعامل مع طلاب من ثقافات متعددة، أو السماح بإنشاء بعض المدارس الأجنبية للمجموعات الثقافية الغير عربية التي ترغب في ذلك.

العامل السكاني: تشير التقارير والمؤشرات الإحصائية أن عدد سكان المملكة العربية السعودية في تزايد مستمر، فقد قدر عدد سكان المملكة وفق السنوات الآتية كما يلي: (في العام 1960م بلغ عدد سكان المملكة أكثر من (4) مليون نسمة – وفي العام 1992م أرتفع عدد سكان المملكة إلى أكثر

من (16) مليون نسمة – وفي العام 2010م وصل عدد سكان المملكة إلى أكثر من (27) مليون نسمة – وفي العام 2016م تزايد عدد سكان المملكة إلى أكثر من (31) مليون نسمة – وفي العام 2019م بلغ عدد سكان المملكة (34.218.169) مليون نسمة)، وهذا التزايد يتحتم على الدولة ضرورة توفير موارد مالية ضخمة لإعداد الأطفال الذين يتزايدون عاما بعد عام، ولتغطية نفقات النظام التعليمي؛ وذلك لمواكبة الزيادة السكانية وتوفير الفرص التعليمية لكافة أبناء المجتمع.

العامل الثقافي: المملكة العؤبية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية.

خطط التنمية اشاملة: بدأت في عام 1930هـ لجميع الأنظمة ومنها النظام التعليمي، وذلك وفق خطط التنمية المتتابعة للدولة، تؤثر هذه الخطط تأثيرا مباشرا في التعليم، وذلك للارتباط الوثيق بين التنمية والتربية من ناحية، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من ناحية أخرى، ولقد استمر نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في التطور كما ونوعا خلال سنوات خطط التنمية المتتابعة (عبدالجواد ومصطفى، 1416هـ؛ وزارة التخطيط، 1418هـ؛ الغامدي وعبدالجواد، 2010م؛ الغامدي وحمدان، 2010م؛ الأحمدي والرحيلي، 2012م؛ عزازي، 2012م؛ عبد العال وآخرون، 2014م؛ هويمل والعنادي، 2015م؛ الخبيري، 2016م؛ العقيلي والقحطاني، 2019م؛ الزهراني وآخرون، 2021م).

وبناء على ما ورد سابقا يلاحظ الباحث أن هناك العديد من العوامل الآنف ذكرها قد أثرت على نظام التعليم السعودي حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن، وبمقارنة المملكة بكوريا الجنوبية فإن تاريخ المملكة يعتبر أكثر استقرارا من تاريخ كوريا الجنوبية التي تعرضت لعدة حروب (كالاحتلال الياباني، والاحتلال الأمريكي، والحرب الكورية). واتفاق البلدين في استثمار طاقاتها البشرية ومواردهما الطبيعية وإمكاناتهما المالية بشكل مكمل للحاق بأوائل الأمم في اقتصادها وقوتها وخططهما التنموية. وتميز المملكة باعتمادها على الدين الإسلامي واللغة العربية في تعليمها وفلسفة مناهجها بخلاف كوريا الجنوبية التي تمنع تدريس الدين في مناهجها التعليمية، واعتمادها على الفلسفة الكونفوشيوسية كمنهج حياة.

ثانيا: عرض نتائج السؤال الثاني وتحليلها:

نص السؤال الثاني على ما يلي: ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ سيتم عرض أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday بخطوته الثالثة: (الموازنة Juxtaposition): وهي عملية توضح أوجه التشابه والاختلاف بين المادة العلمية التي جمعت عن دول المقارنة، ويتم في هذه الخطوة وضع المادة العلمية محل الدراسة في شكل جداول أفقية وعقد الموازنة بينها لهدف التوصل لأوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة في ضوء جوانب نظام التعليم لبلدان المقارنة (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

وتتلخص الخطوة الثالثة: (الموازنة Juxtaposition) إجرائيا: من خلال عرض جدول المقارنة بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير المقارنة لجوانب نظام التعليم بين بلدي المقارنة كما يلي في الجدول (5). (الخيبري، 2016م؛ الغامدي وآخرون، 1438هـ؛ العمران، 1439هـ).

جدول (5): أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في السعودية

المعيار	النظام التعليمي في كوريا الجنوبية	النظام التعليمي في السعودية
الفلسفة التربوية	يعتمد على مبادئ الكونفوشيوسية والبوذية وظروف الواقع والحياة	يستمد من العقيدة الإسلامية
التعليم العام	غالبا يبدأ من السن السادسة ويستمر وفق الحلقات (3–3–6) سنوات	غالبا يبدأ من السن السادسة ويستمر وفق الحلقات (3–3–6) سنوات
التعليم الجامعي	الكليات التقنية: 2–3 سنوات الجامعات: 4–7 سنوات	الكليات التقنية: 2–3 سنوات الجامعات: 4–7 سنوات

التعليم المهني	يقدم برامج دراسية تجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني بقدر متساو	تشرف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على إدارته وتنفيذه وتطويره
الاختبارات الدولية	مراكز متقدمة	مراكز متأخرة
مجانية التعليم	مجانا في الابتدائية والمتوسطة برسوم في الثانوية (1200 $) التعليم الجامعي غير مجاني	مجانا في جميع مراحل التعليم
التربية الخاصة	إلزامية	إلزامية
مؤسسات الاعتماد الأكاديمي	المجلس الكوري للاعتماد الجامعي (KCUE) كسلطة رسمية لتقويم أداء الجامعات الكورية	هيئة تقويم التعليم والتدريب (ETEC) كجهة مسؤولة عن معايير جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكاديمية وترخيص المعلم
نظام برامج إعداد المعلمين	تكاملي	تكاملي وتتابعي
تدريب المعلم قبل الخدمة	تمتاز كوريا الجنوبية في تدريب المعلم قبل الخدمة (التربية العملية) بقصر فترة التدريب الميداني في أغلب الجامعات الكورية	فترة تدريب المعلم قبل الخدمة (التربية العملية) لا تتجاوز فصل دراسي في أغلب الجامعات السعودية
معايير مهنة التدريس	تركز على تطوير المعلمين بالمهنة، وأن يكونوا فاعلين بالمجتمع، وعلى أهمية التواصل مع الأقران وأفراد المجتمع	تركز على القيم الإسلامية وأخلاقيات المهنة وعلى الثقافة الإسلامية في التعليم

	المحلي، وبناء علاقات وطيدة بين الطلاب وأولياء أمورهم	
ترخيص المعلم	لتوظيف المعلم وترخيصه يتطلب اجتياز الاختبار الوطني لتوظيف المعلمين (NTET)	لتوظيف المعلم وترخيصه يتطلب اجتياز اختبار الرخصة المهنية للمعلمين
توظيف المعلمين	للابتدائي: يتم تعيين خريج المعاهد وللأعلى: يتم تعيين الخريج الجامعي	يتعين الخريج التربوي للمرحلة الابتدائية والمتوسطة يتعين الخريج الجامعي لجميع المراحل التعليمية
أجور المعلم	مرتفعة جدا	متوسطة
المكانة الاجتماعية للمعلم	عالية جدا	ضعيفة نسبيا
تحفيز المعلم	يمنح المعلمين ألقابا وميداليات تكريمية وحوافز مالية ومكافآت تشجيعية ورواتب وعلاوات إضافية	ضعف عام في الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين وهي حوافز لا تخدم خطط التطوير المنشودة وطنيا
التطوير المهني للمعلمين	تمتاز كوريا الجنوبية بإلزامية التدريب للمعلم، وشرط حصول ترخيص للمعلم لمزاولة مهنة التدريس	يتطلب تحقيق نقاط الحد الأدنى من نقاط بند النمو المهني كشرط لترقية المعلم ومفاضلته وترخيصه
الإشراف التربوي وتقويم المعلمين	غير مهم ومطلوب وزاري إذا طلبت المدرسة ذلك الإشراف على المعلمين وتقويمهم من قبل مديري المدارس فقط	بإشراف وزاري ومهم ومطلوب الإشراف على المعلمين وتقويمهم من قبل قائدي المدارس والمشرفين التربويين

المناهج التعليمية	مركزية مرنة	مركزية ثابتة
تقويم الطلاب	لا قيمة للاختبارات حتى نهاية المتوسطة، بل تكون لأهداف تطويرية التقويم المستمر + اختبار وطني واحد بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية	التقويم المستمر واختبارات بالابتدائي اختبارات وأعمال بالمتوسطة والثانوية واختبارات نهائية ختام كل فصل دراسي في جميع المراحل
طرق التدريس	تخصيص ساعات أكثر في المدارس لتنفيذ طرق التدريس الحديثة	الالتزام بزمن الحصص المحددة يعيق تنفيذ طرق التدريس الحديثة
المباني المدرسية والتجهيزات والوسائل التعليمية	لا توجد مباني مدرسية مستأجرة في التعليم الكوري، والتنوع في استخدام الوسائل التقنية والمهنية والحرفية	توجد العديد من المباني المدرسية المستأجرة، وتحاول وزارة التعليم إحلالها بمباني مدرسية حكومية، والتركيز على توفير وسائل تعليمية لمادتي العلوم والرياضيات فقط
تقنيات التعليم	* تبني المشروع التعليمي (Kidnet) لإدخال شبكة الإنترنت في جميع مؤسسات التعليم. * التقنية جزء من المنظومة التعليمية.	* استحداث المشروع الوطني لاستخدام الحاسوب في التعليم لجميع مراحل التعليم العام. * تفيد التقنية في تسجيل الطلاب وانتقالهم ومعرفة نتائجهم.
تمويل التعليم	يعتمد على الدولة، إضافة إلى مصادر تمويلية أخرى	تتولى الحكومة الإنفاق على جميع مراحل التعليم

إدارة نظام التعليم والسلطات التعليمية	– وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية – مجلس التعليم الإقليمي – المكتب المحلي للتعليم	– الدولة – وزارة التعليم – القطاع الخاص وبعض القطاعات الحكومية الأخرى
التعليم الظلي (الدروس الخصوصية)	تنفيذ إقتراحات صارمة وأفكار متعددة للحد من تفاقم الدروس الخصوصية	ضعف الإجراءات والمبادرات للحد من تفاقم الدروس الخصوصية
التعليم المستمر	الاهتمام بالتعليم المستمر من خلال سن قانون التعليم مدى الحياة	التوسع في التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة لمساعدة جميع فئات المجتمع المستهدفة لمحو أمية القرن 21 والثورة الصناعية الرابعة
العوامل المؤثرة في نظام التعليم	* التهديد المستمر لكوريا الجنوبية من جارتها (كوريا الشمالية) * تفوق كوريا الجنوبية على المملكة في كثرة عدد السكان * لا وجود للدين في مناهج التعليم الكورية * لقلة الموارد الطبيعية اعتمدت كوريا الجنوبية بإقتصادها على استغلال الموارد البشرية لرفع اقتصادها والقيام بالدولة	* تعتبر المملكة أكثر استقرارا من كوريا الجنوبية التي تعرضت لعدة حروب * تميزت المملكة باعتمادها الدين الإسلامي الذي يميزها عن غيرها، واللغة العربية في تعليمها * استطاعت المملكة استثمار طاقاتها البشرية بشكل مكمل لثرواتها النفطية لتصعد لأوائل الأمم في اقتصادها وقوتها

ثالثا: عرض نتائج السؤال الثالث وتحليلها:

نص السؤال الثالث على ما يلي: ما مدى إمكانية استفادة تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ سيتم عرض أبرز جوانب استفادة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية وفق أسلوب جورج بيرايدي George Bereday بخطوته الرابعة (المقارنة Comparativ): وهي الخطوة التي يتم فيها تحقيق الأهداف المرجوة من التحليل والبحث المقارن؛ وذلك من خلال التقابل بين المادة العلمية المطروحة في دول المقارنة (ضحاوي، 2001م؛ بدران، 2004م؛ مباركي، 2018م).

وتتضح الخطوة الرابعة: (المقارنة Comparativ) إجرائيا: من خلال استقراء الباحث ما تم عرضه في جدول المقارنة السابق (جدول: 5) من وجود أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية؛ ثم تلخيص ذلك في ثلاثة أوجه رئيسية وهي: أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف، وأوجه الاستفادة، ويستند في هذه الخطوة أيضا على ما استقراه الباحث وفق ما جاء في جميع المصادر المتاحة ذات العلاقة بالدراسة كما يلي:

أوجه الاتفاق: يتفق نظام التعليم في كوريا الجنوبية مع نظام التعليم في المملكة في الآتي:

- مجانية التعليم وإلزاميته.
- عدد سنوات الدراسة للتعليم العام وهي (12) عاما.
- بالرغم من اختلاف الأنظمة التي تقدم بها المناهج الدراسية في البلدين، إلا أن هناك بعض التشابه في مسميات المناهج الدراسية وموضوعاتها ومحتوياتها واستمرارية تحديثها.
- استخدام المعلمين لطرائق التدريس المتنوعة والحديثة.
- الأنشطة المدرسية بإقامتها داخل المدرسة وخارجها.
- تعد الجامعات والكليات التربوية من أهم مؤسسات إعداد المعلمين.
- الإعداد الثقافي والأكاديمي والتربوي في برامج إعداد المعلم.
- تدريب المعلم قبل الخدمة (التربية العملية).

- مدة الدراسة في برامج إعداد المعلم التي تمنح درجة الكالوريوس في التربية بمدة لا تقل عن أربع سنوات دراسية، وتتميز المملكة في في برنامج لمدة سنتين يمنح حامله درجة الماجستير المهني في التدريس.
- تدريب المعلم أثناء الخدمة (النمو المهني).
- مسميات مراحل التعليم الأساسية: (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية).
- إلزامية التربية الخاصة لفئات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تنمية أساليب تمويل التعليم، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي.
- التوسع في تطبيق البرامج التعليمية الحديثة كبرامج STEM، STEAM.
- التوسع في مسارات التعليم الثانوي بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل ومهارات القرن 21.
- تتشابه المملكة وكوريا الجنوبية في وجود معايير لمهنة التدريس، إلا أن المملكة العربية السعودية تركز على القيم الإسلامية وأخلاقيات المهنة وعلى الثقافة الإسلامية في التعليم. بينما تركز كوريا الجنوبية على تطوير المعلمين بالمهنة، وأن يكونوا فاعلين بالمجتمع، وعلى أهمية التواصل مع الأقران وأفراد المجتمع المحلي، وبناء علاقات وطيدة بين الطلاب وأولياء أمورهم.

أوجه الاختلاف: يختلف نظام التعليم في كوريا الجنوبية ونظام التعليم في المملكة في الآتي:

- نتائج الاختبارات الدولية؛ وذلك بتقدم كوريا الجنوبية في مراكز متقدمة في نتائج الاختبارات الدولية؛ بينما ما زالت المملكة في مراكز متأخرة في نتائج الاختبارات الدولية.
- السياسة التعليمية؛ يعتبر نظام التعليم في كوريا الجنوبية غير مركزي. بينما نظام التعليم في المملكة العربية السعودية مركزي.
- تقوم سياسة نظام التعليم في كوريا الجنوبية على الرؤية والرسالة والقيم. بينما تقوم سياسة نظام التعليم في المملكة العربية السعودية على الوثيقة الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم والمستمدة فلسفتها من الإسلام.

- اهتمام كوريا الجنوبية بوضع خطة وطنية لتحديد الأهداف التعليمية للتعليم قبل المدرسي والاستراتيجيات التي ينبغي الاضطلاع بها وتحقيقها في مرحلة رياض الأطفال، بشكل يفوق مؤسسات تعليم الأطفال في المملكة العربية السعودية.

- يعتبر نظام التعليم في كوريا الجنوبية من أشد الأنظمة التعليمية في العالم، ويعد اليوم الدراسي الكوري من أطول وأصعب وأقسى الأيام الدراسية على مستوى العالم، وتبلغ عدد أيام الدراسة الفعلية للعام الدراسي في كوريا الجنوبية (220) يوما (بواقع فصلين دراسيين). بينما يقسم العام الدراسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية إلى ثلاثة فصول دراسية لجميع مراحل التعليم العام بمجموع (183) يوما دراسيا، وبذلك تزيد عدد أيام الدراسة للعام الدراسي لمرحلة التعليم العام في كوريا الجنوبية عن أيام الدراسة في المملكة بـ (37) يوما، ويعد هذا اختلافا يسيرا في عدد أيام الدراسة للعام الدراسي بين البلدين.

- تفوق تمهين التدريس في كوريا الجنوبية فيما يخص مجال إعداد المعلم، بينما لا زال تمهين التدريس في المملكة العربية السعودية فيما يخص مجال إعداد المعلم في خطواته الأولى.

- تمتاز كوريا الجنوبية عن المملكة العربية السعودية في تدريب المعلم قبل الخدمة (التربية العملية)، بقصر فترة التدريب الميداني في أغلب الجامعات والكليات التربوية.

- تمتاز كوريا الجنوبية بإلزامية تدريب المعلم، وشرط حصول ترخيص للمعلم لمزاولة مهنة التدريس، والترقي في السلم الوظيفي، مما يزيد من تطوير مهارات المعلمين، وحرصهم على البقاء في المهنة.

- يتيح نظام التعليم الكوري للمعلم الحصول على رخصة درجة عليا من خلال التدريب التربوي أثناء الخدمة، وهي الرخصة التي تؤهله للحصول على مرتب أعلى ممن لم يحصلوا عليها، بينما في نظام تعليم المملكة العربية السعودية ربط مؤخرا زيادة راتب المعلم وترقيته باجتياز اختبار الرخصة المهنية وتحقيق الحد الأدنى من عدد ساعات النمو المهني للمعلم.

- بناء المناهج وتخطيطها؛ تبنى المناهج وتخطط في كوريا الجنوبية بشكل مرن من قبل المعلمين وإدارة المدرسة، تحت إشراف مجالس البلديات بمختلف المناطق بالتخطيط للتعليم، وتحدث المناهج الدراسية كل (5–10) سنوات. أما في المملكة العربية السعودية فالمناهج مركزية تحت إشراف مباشر من وزارة التعليم.

- تعتبر المناهج الدراسية الكورية (مركزية مرنة)؛ وهي تلك المناهج التي تعد خطواتها العريضة في السلطة المركزية وتترك فيها حرية واسعة للإدارة المحلية والمدرسة والمعلم. أما المناهج الدراسية السعودية (مركزية ثابتة)؛ وهي تلك المناهج التي تؤلف في السلطة المركزية وليس للمدرسة دور فيها سوى تدريسها للمتعلمين.

- تفوق المعلمين الكوريين على المعلمين السعوديين في آليات تقويم الطلاب من حيث استخدام التقويم الواقعي متضمنا تقويم مهارات التفكير العليا للطلبة.

- عملية تقويم تعلم الطلبة؛ تتميز كوريا الجنوبية باستخدام التقويم المستمر، والذي يهدف لمعرفة مستوى المتعلمين؛ لتقديم المساعدة لهم حتى الاتقان، ويوجد اختبار وطني نهاية المرحلة الثانوية ليلتحق بعده الطلاب بالمرحلة الثانوية.

- ضعف الدور الإعلامي للمؤسسات التعليمية في المملكة مما أدى إلى عدم وضوح الاحتياجات التعليمية للمجتمع وللقطاع الخاص على وجه التحديد.

- تبني نظام التعليم الكوري تضمين الألعاب الإلكترونية التعليمية في المناهج الدراسة، وعمل مسابقات ذات صلة بالألعاب الإلكترونية داخل المدارس وخارجها، بينما في نظام تعليم المملكة العربية السعودية أغفل عن تنفيذ ذلك.

- استطاعت كوريا الجنوبية الاستفادة من الظروف المحيطة بها، ومن الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء بنيتها التنموية، وتطوير نظامها التعليمي، وإحداث نقلة إقتصادية نوعية في كافة مجالاتها.

- وضعت كوريا الجنوبية خططا خاصة على مستوى الدولة في مجال المعلوماتية التعليمية ورصدت لها ميزانيات خاصة بها. أما المملكة العربية السعودية فقد وجد أن لديها خطط خاصة غير متكاملة في المعلوماتية الحاسوبية.

- تمتع مؤسسات التعليم العالي في كوريا الجنوبية بدرجة عالية تفوق مؤسسات التعليم العالي السعودي في تحقيق الريادة العالمية في الأنشطة والبرامج المتميزة والمخرجات الرائعة.

- تمتاز كوريا الجنوبية بتوفير مطاعم مجهزة في مدارسها تنفذ برنامجا صحيا لإعداد وجبات غذائية مجانية للطلبة، بينما لا يوجد في المملكة برنامجا صحيا متدرجا لتوفير وجبات صحية متوازنة في مدارس التعليم العام.

أوجه الاستفادة: يمكن الاستفادة من تجربة نظام التعليم في كوريا الجنوبية دون تبنيها في تطوير نظام التعليم السعودي وتدعيم جوانب الضعف بعد تكييفها وفقا لواقع وبيئة المملكة كما يلي:

- الاستفادة من آلية قبول المعلم وإعداده وتدريبه في كوريا الجنوبية.
- الاهتمام بالكيف العلمي أكثر من الكم المعرفي في المناهج الدراسية.
- رفع مستوى الثقة المتبادلة بين التربويين والطلاب وأولياء الأمور.
- تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع لتحقيق المصلحة التعليمية للجميع.
- رفع كفاءة التعليم من خلال استقطاب المعلم المتميز وتحفيزة والاستفادة من خبراته.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم.
- توظيف نظام الفصول الافتراضية للاستفادة منه في مجال التطوير المهني للمعلمين، وكذلك لضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل حدوث الأزمات والكوارث، وتحقيقا للتطورات التقنية.
- بث ثقافة التعليم الذاتي والتعليم المستمر مدى الحياة عبر الوسائل التعليمية المختلفة.
- تحديث وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة التطورات العالمية ومواكبة متطلبات المستقبل وعصر المعلوماتية.
- استحداث مركزا متقدما لتطوير المناهج الدراسية وطرائق التدريس وأساليب التقويم التربوي.
- الاستفادة من أوجه القوة في المناهج الكورية لتطوير الخلل في المناهج التعليمية السعودية، كما يجب أن تهتم وزارة التعليم عند تطوير المناهج بالتطبيقات التقنية للتعليم في البرامج التعليمية.
- تيسير الدعم المادي اللامحدود لإدارات المدارس في تيسير خططها واحتياجاتها.
- الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في التكامل بين المركزية واللامركزية في إدارة النظام التعليمي، مما يعطي مرونة في الإدارة والممارسة والبرامج والتطبيقات والأنشطة.
- التوسع في اللامركزية، ومنح المزيد من الصلاحيات لقادات التعليم والمدارس.
- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني والتوسع فيه وإدخال التقنيات الحديثة لرفع مستوى كفاءته.

- التوسع في برامج التعليم الفني وتشجيع الطلاب على الالتحاق فيه تماشيا مع خطط التنمية.
- استحداث المسار الحرفي في مدارس الثانويات العامة بحيث يدرس الطالب مواد مهنية (ويتعلم منها حرفة تناسب قدراته) إلى جانب دراسته النظرية.
- وضع إطار رسمي لتنظيم ودعم حوافز المعلمين.
- تشجيع المعلمين على البحث العلمي؛ واحتساب ذلك ضمن الأداء الوظيفي والتطور المهني والنصاب الميداني.
- الاستفادة من التجربة الكورية في تعزيز برامج النمو المهني للمعلمين؛ وذلك بالاعتماد على أساليب التعلم الذاتي من خلال تدريب وتزويد المعلمين بمهارات التعلم الذاتى ليصبحوا معلمين ومتعلمين في نفس الوقت حتى يستطيعوا مسايرة التقدم العلمي والتدفق المعرفي وثورة المعلومات وتطور العملية التربوية ذاته.
- الاهتمام بنظام ترقية المعلمين وربطها بتنميتهم مهنيا في إطار التعليم المستمر الذي يزيد من كفاءتهم المهنية، مع حث المعلمين على حضور المؤتمرات والندوات وحلقات المناقشات العلمية والتربوية للوقوف على المستحدثات الأكاديمية والتربوية.
- تحسين بيئة العمل المدرسية على غرار التجربة الكورية.
- محاولة إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة وتحديثها باستمرار بحيث يتم استنباط أفكار جديدة وحديثة تتواكب مع متطلبات العصر ومستحدثات التكنولوجيا.
- تحول وزارة التعليم إلى حوكمة التحول الرقمي وتقنية المعلومات في نظمها المختلفة.
- محاولة التخلص من (مباني المدارس المستأجرة) قدر الإمكان.
- بناء مجمعات تعليمية كبيرة تضم عدة مراحل دراسية، لضمان التقليل من مشكلة المدارس المستأجرة، والترشيد في إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية.
- محاولة توفير كافة الخدمات والمرافق الخدمية المساندة في المدارس الحكومية أو المستأجرة من ملاعب ومطاعم ومكاتب وخدمات صحية ودورات مياه وقاعات ومختبرات نموذجية ومصادر تعلم وصناديق حفظ الإمانات وخدمات إنترنت جيدة ونقل مدرسي مناسب.

- الاستغناء عن المقاصف المدرسية، وإعتماد آلية تشغيل المطاعم المدرسية على غرار التجربة الكورية، ودعم الدولة لها مع مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الغذائية الصحية.

- تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في تمويل التعليم، وحث المجتمع والمنظمات والهيئات على تمويل التعليم، وتخصيص جزء من الضريبة المضافة والزكاة والوقف الإسلامي لتمويل التعليم؛ وذلك لتخفيف العبء المالي على الدولة.

- تقويم المشاريع التعليمية والبرامج التدريسية بشكل متتابع لغرض التحسين والتطوير.

- استحداث مسارات تعليمية نوعية جديدة في التعليم العام كـ: تعليم STEAM، وعلوم الفضاء والطيران، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، والطاقة والموارد المتجددة، والأبحاث العلمية والتطبيقية، والموهبة والإبداع، والأمن السيبراني، والصحة والغذاء، والمهن المجتمعية.

- إشراك البلديات وكافة الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والأهلية وأفراد المجتمع؛ على التعاون في إدارة الأمور التنظيمية المتعلقة بالتعليم، والمساهمة في تمويل الخدمات المساند وتقديمها.

- لتحقيق الهدف الوطني للحد من تفاقم الأمية بين أفراد المجتمع السعودي، محاولة رفع المقاعد الاستيعابية في الصفوف الابتدائية الأولية، وعلاج مشكلة التسرب من التعليم، وتبني فكرة (التعليم المنتشر) كأسلوب حديث لنشر التعليم.

- إدخال أجهزة الحاسب الآلي في مختلف المعامل التعليمية في جميع مدارس مراحل التعليم العام، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الأهداف التدريسية.

- تشجيع وتحفيز خريجي الثانوية العامة (المتميزين) على الالتحاق ببرامج إعداد المعلم المطورة، لضمان توفير معلمين سعوديين أكفاء لسد العجز البشري في الكواد الوظيفية التعليمية المؤهلة، في ظل عزوف الخريجين عن الالتحاق بمهنة التعليم.

- الاستفادة من آلية (التربية العملية) في برامج إعداد المعلم في كوريا الجنوبية؛ وذلك بتقسيم فترة التدريب العملي للطالب المعلم بأن يكون جزء منه في المساعدة في التدريس، وجزء في ممارسة التدريس، وجزء في الإدارة المدرسية، وجزء في البرامج التطوعية التربوية.

- الاستفادة من التجربة الكورية في انتقاء طلاب متفوقين يؤهلون لتربية الأجيال وإعدادهم وفق أسس علمية وتربوية تسهم في تقدمها كما تقدمت كوريا الجنوبية.

- محاولة اقتصار توظيف المعلمين في الوظائف التعليمية على حاملي درجة الماجستير والدكتوراه، تماشيا مع النظم التعليمية للدول المتقدمة، مما يضمن توفير معلمين مؤهلين وأكفاء ذو مهارات تدريسية عالية.

- إعفاء المعلمين حاملي الدرجات الأكاديمية العليا (الماجستير والدكتوراه) من اختبار الرخصة المهنية للمعلمين، وذلك تشجيعا لبقية المعلمين ذوي الدرجات العلمية الأقل على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتحقيقا للإستقرار الوظيفي الذي يطمح له الموظف الحكومي في ظل برامج خصخصة التعليم.

- الشراكة مع الجامعات الكورية المتميزة للتمكن من الإطلاع على التجربة الكورية عن قرب وتبادل الخبرات، مما قد يتيح الاستفادة من التجربة الكورية وإمكانية تحسين نظام التعليم في المملكة.

- توظيف التعليم الجامعي لتنمية الاقتصاد وربطه بأنشطة البحث العلمي على غرار التجربة الكورية.

- الاستفادة من تجربة القطاع التعليمي الخاص الكوري والسعودي في تحسين التعليم الحكومي العام وخاصة مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال.

- الاستفادة من خدمة البث التعليمي على غرار التجربة الكورية كحل للمعيقات التي تواجه التعليم.

- توظيف الخبرة الكورية في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ليواكب رؤية المملكة 2030م.

توصيات الدراسة:

بعد الإطلاع على نظام التعليم في كوريا الجنوبية، ومن خلال ما توصلت له الدراسة من استقراءات ونتائج، وبعد الرجوع لتوصيات بعض الدراسات كدراسة (الدهشان، 2017م؛ النعيمي، 1438هـ؛ العمران، 1439هـ؛ التمران، 1440هـ) ذات العلاقة يوصي الباحث بعدد من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وهي كما يلي:

- التوجه إلى النظام التعليم المفتوح لتلبية احتياجات المجتمع وتخفيف العبء الملقى على كاهل الحكومة مما قد يؤدي إلى خفض الكلفة التعليمية.

- تطوير نظام الإشراف التربوي (الإداري – الفني) من خلال منح قادة المدارس صلاحيات الإشراف على المدرسة، ومتابعة سير العملية التعليمية في المدرسة.

- تمهين وظيفة التعليم؛ وذلك باعتماد رخصة المعلم، وإيجاد نظام لرتب المعلمين، ومعايير لاختيارهم، ووضع معايير عالية في تقويم كفاءة وأداء المعلم أثناء الخدمة، لرفع جودة التعليم.
- تخصيص حوافز تشجيعية ومكافآت مالية للملتحقين ببرامج ودورات النمو والتطوير المهني.
- تخصيص حوافز ومكافئات تشجيعية للمعلمين المتميزين وذوي المؤهلات الأكاديمية العليا.
- زيادة علاوة حاملي الشهادات العليا واستمرارها إلى بلوغ سن التقاعد، ومنحهم درجات وحوافز ورواتب إضافية.
- تطوير برامج إعداد المعلم في الجامعات السعوديةبما يتناسب مع حداثة تخصصات العصر.
- التوسع في برامج تطوير المعلم وتنميته (أثناء الخدمة) بالتدريب والتطوير الأكاديمي.
- التوسع في إنشاء رياض الأطفال، والاهتمام بالحاق الأطفال بها، وذلك تأسيسا للمراحل المقبلة.
- استحداث مسارات دراسية في المرحلة الثانوية (الثانويات المطورة) بما يتفق مع متطلبات التنمية.
- ربط مخرجات التعليم العالي بحاجة سوق العمل وخطط التنمية البشرية.
- تفعيل مقاييس الانتماء لمهنة التعليم قبل قبول الطلاب ببرامج إعداد المعلم مع مراعاة فحص النواحي العقلية والسلوكية والأخلاقية والشغف للمهنة.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وإنشاء مركز تابع للوزارة يعنى بالتعليم الإلكتروني ومصادر التعلم.
- الحاجة إلى مراجعة سياسة حوافز المعلمين في المملكة، وتبني سياسة جديدة فاعلة وموحدة لتطوير حوافز المعلمين، للنهوض بمهنة التعليم، وزيادة الاهتمام بجاذبية البيئة التعليمية.
- تنويع مصادر تمويل التعليم، وتفعيل برامج خصخصة التعليم الذي من شأنه أن يحسن من الخدمات التعليمية المقدمة.
- تعديل لائحة تقويم الطالب الجديدة للطالب في جميع المراحل والإعداد للطالب لاختبار استعداد الجامعة خلال سنوات الدراسة في التعليم العام حتى يتمكن من دخول الجامعة.

- تطوير مسارات التعليم الفني والمهني كذراع من أذرع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية؛ لما له من أهمية كبيرة في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية المحققه لرؤية المملكة 2030م.
- توجيه دفة التعليم نحو اقتصاديات المعرفة القائم على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمواكب للتقدم والتطور التكنولوجي المعاصر.
- ربط التعليم والتدريب التقني والمهني بالتخطيط للاحتياجات من القوى البشرية المؤهلة.
- إنشاء جامعات بحثية بتعاون دولي تعمل على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا.
- تشجيع القطاعا الخاصة على تمويل التعليم ومراكز الأبحاث.
- التوسع في برامج الابتعاث إلى الدول الرائدة ذات التجارب الناجحه في نظمها التعليمية.
- تدويل التعليم ما بين المملكة العربية السعودية والدول المتميزة في التعليم للاستفادة من تبادل خبرات الدول في تحسين المنظومة التعليمية.
- إدخال التطبيقات التقنية للتعليم عند تطوير المناهج التعليمية.
- التوسع في برامج التعليم مدى الحياة للقضاء على الأمية.
- العناية بإعداد المعلمين واختيار الصفوة منهم للتعليم وخصوصا معلمي المرحلة الابتدائية.
- ضرورة أن تشرع وزارة التعليم لتخصيص حصص تقوية للطلبة برسوم رمزية تكون ضمن مراكز رسمية في مختلف مدن المملكة تشرف عليها وزارة التعليم، باستقطاب معلمين متخصصين وذوي كفاءة عالية للتدريس فيها مقابل أجور مناسبة، وذلك للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية.
- تيسير قبول المعلمين في برامج الدراسات العليا وتحفيزهم للانضمام لها، والتي من خلالها سيتم تطوير المعلم وتوسيع مهاراته وقدراته.
- الاهتمام بتنوع طرائق وأساليب التدريس كغالبية الدول المتقدمة في نظمها التعليمية ومنها كوريا الجنوبية.
- إعادة النظر في وجوب تعزيز مهنة التعليم على الوجه اللائق بها كمهنة مشرفة من خلال تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للرفع من شأن المعلم ومنحه المكانة الإجتماعية التي يستحقها.

- فتح فروع للجامعات العالمية المتميزة في المملكة العربية السعودية للاستفادة من خبرات تلك الجامعات ونظمها التعليمية.
- إعادة النظر في سياسية التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتحديث وثيقة التعليم بما يتناسب مع متطبات العصر والتقدم التقني.
- تنويع أساليب تقويم الطلبة، وذلك للتحق من مدى كفاءة النظام التعليمي.
- منح التأمين الطبي والتأمين عند العجز عن العمل لجميع منسوبي التعليم من معلمين وإداريين.
- استقطاب الخبراء الدوليين وتحفيزهم للاستفادة من إمكاناتهم وخبراتهم في تطوير منظومة التعليم في المملكة العربية السعودية.
- إقامة برامج ودورات تدريبة في ضوء التجارب التعليمية الدولي المتميزة، والعمل على تنفيذها بعد التدريب.
- حث وزارة التعليم على الأخذ بإشراك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب وذوي الخبرة في إتخاذ القرارات التعليمية التي تتطلب مشاركتهم فيها.
- تصميم بيئات تعليمية نموذجية تحاكي بيئات نظم التعليم المتقدمة.
- إسناد المعاهد العلمية، ومؤسسة التعليم التقني والمهني، ومدارس أرامكو السعودية، ومدارس الهيئة الملكية بالجبيل وينبع، تحت مظلة وإدارة وزارة التعليم، والعمل على تحديثها وإعادة تنظيمها، والاستفادة من تجاربها في تطوير نظام التعليم العام في المملكة.
- تطوير نظام الإيفاد الداخلي، والإيفاد الخارجي، والابتعاث الخارجي بما يتفق مع متطلبات التنمية ورؤية المملكة 2030م، وكذلك محاولة تعديل مسمياتها من جديد تجنبا للخلط الحاصل بينها.
- توفير الأراضي المناسبة في الأماكن ذات الكثافة السكانية لإنشاء المدارس الحكومية.
- تجهيز المباني المدرسية وتهيئتها وفق المعايير العالمية لتقديم خدمات تعليمية متميزة.
- تخصيص لجنة وزارية لإعداد تقرير متكامل عن معوقات ومشاكل تطور نظام التعليم السعودي والعمل على معالجتها وتفاديها.

- محاولة الاستغناء عن الأسلوب التقليدي في التدريب، وإعتماد توجه التدريب عن بعد لجميع منسوبي وزارة التعليم من معلمين وأداريين كأسلوب حديث متوافق مع رؤية المملكة 2030م.
- الاستفادة من الإمكانات العلمية والخبرات التربوية لخريجي الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.
- التوسع في إنشاء الفصول الخاصة الملحقة بالمدارس العادية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتجهيزها بالتجهيزات التي تتلاءم مع طبيعة الإعاقة.
- أهمية تزويد التلاميذ العاديين من خلال مناهجهم الدراسية العادية ولو بقدر بسيط بمعلومات عن ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث خصائصهم، وكيفية التعامل معهم تجنبا لتكوين اتجاهات سلبية نحو هذه الفئة من الطلاب.
- الاهتمام بتعزيز دور المقررات الدراسية في تنمية وعي الطلبة بالصحة والأمن والسلامة المدرسية.
- إدراج تخصص الصحة المدرسية في برامج إعداد المعلم المطورة، للمساهمة في تعزيز الصحة المدرسية في المدارس، وتحقيق أهدافها بكفاءة، مما يؤدي إلى الاستفادة من (مشرف الصحة المدرسية) في سد العجز التدريسي القائم.
- إتاحة إشراك كافة فئات المجتمع في رسم سياسة تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من الوقف الإسلامي والزكاة والضريبة كمصادر متنوعة في تمويل التعليم لتخفيف العبء على خزانة الدولة.
- ضم برامج التعليم المهني والتقني إلى مظلة الجامعات السعودية ومساواتها بالبرامج الجامعية تماشيا مع أهداف رؤية المملكة 2030م.
- ضم جميع البرامج التقنية لوزارة التعليم وتوحيدها تحت منظومة واحدة والعمل على تطويرها باستمرار.
- زيادة الرقابة الإشرافية والإدارية على المدارس الخاصة لتجويد التدريس وتحقيق الكفاءة التعليمية.
- الاستفادة من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل في إشغال الوظائف التعليمية المؤقته.

- استحداث برنامج وزاري للاستفادة من خبرات المعلمين المتقاعدين المتميزين في ظل نقص المعلمين المتخصصين توفيرا للنفقات، إضافة إلى تحقيق بعض الأهداف النوعية والتربوية.
- الاستفادة قدر الإمكان من المرافق الحكومية الأخرى (غير المستخدمة) كحل بديل للمباني المدرسية المستأجرة أو استخدامها كوحدات إدارية وخدمية تابعة لوزارة التعليم.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج وتوصيات الدراسة، فإن الباحث يقترح إجراء بعض الدراسات التي يمكن أن تكمل ما تناولته هذه الدراسة، لتسهم بالنهوض في تطوير نظام التعليم في المملكة، ومنها ما يلي:

- عمل دراسات مقارنة بين مناهجنا التعليمية والمناهج التعليمية الكورية.
- إجراء دراسات مقارنة عن الفلسفة التعليمية والتربوية القائم عليها نظام التعليم في البلدين.
- إجراء دراسة مسحية تقويمية لواقع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ومدى كفاءته في تحقيق الأهداف التعليمية المرسومه.
- إجراء دراسة مشابهه للدراسة الحالية تتناول مقارنة نظام التعليم العالي في البلدين.
- التوسع في تنفيذ الدراسات المسحية في الميدان التربوي لإلقاء نظرة عن كامل تفاصيل النظام التعليمي والتي من شأنها إعطاء صورة متكاملة عن واقع التعليم السعودي وأوجه القصور فيه.
- تقديم تصور مقترح لتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب الدول العالمية المتميزة.
- تبني تصور مقترح في المدارس السعودية قائم على تطوير الممارسات التعليمية في ضوء التجربة الكورية.
- إجراء دراسة مقارنة بين النظم التعليمية للمراحل الدراسية المختلفة بين البلدين.
- إجراء دراسة مقارنة بين البرامج التعليمية القائمة بين البلدين.
- إجراء دراسة مقارنة بين نظم تعليم الدول المتميزة التي حققت نتائج متقدمة في المسابقات والاختبارات العالمية.

- إجراء دراسة تقصي لأسباب تراجع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية عن عدم تحقيق مراكز متقدمة في المسابقات والاختبارات الدولية.
- إجراء دراسات تحليلية لنظام التعليم السعودي في ضوء محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة للوقوف على واقعهما ومدى مواكبتهما لحداثة التعليم.
- إجراء دراسات تحليلية لمحتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة لتحديثها ومعرفة مدى توافقها مع تطورات التعليم.
- القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل تطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية بما ينسجم مع نظم التعليم المتقدمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

ابن طالب، علي إبراهيم (2020م). دور مديري المعاهد العلمية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب. ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (22)، الجزء (3)، 199-292.

أبو السعود، سعيد طه (2010م). إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل. ***دراسات تربوية ونفسية***، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (67)، 23-95.

أبو بكر، منى محمود (2017م). تصور مقترح لمواجهة إدمان الألعاب الإلكترونية في المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية على ضوء خبرتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، السنة (3)، العدد (7)، 305-397.

أبو حيمد، رنا علي (2015م). تطوير إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب عالمية رائدة. ***مجلة عالم التربية***، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة (16)، العدد (52)، الجزء (3)، 271-308.

أبو شاهين، سحر؛ والزايدي، أحمد (2019م). 4 معايير لترقيات المعلمين في السلم الجديد. ***صحيفة مكة الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://makkahnewspaper.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/12م.

أبو صالح، كاظم محمد (2004م). دور المباني المدرسية في تحقيق أهداف مادة التربية البدنية في المدارس الابتدائية المملوكة والمستأجرة والأهلية في المنطقة الشرقية – المملكة العربية السعودية. ***المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية***، *5*(2)، 107-130.

أبو ناصر؛ فتحي محمد؛ والمطرب، خالد سعد (2014م). تجربة التقويم المستمر في مدارس المرحلة الابتدائية التابعة لوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية : دراسة تقويمية من وجهة نظر مديريها. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، مركز النشر العلمي بجامعة البحرين، *15*(2)، 13-49.

الأحمدي، أمل رجاء؛ والرحيلي، تغريد عبدالفتاح (2012م). نظم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية : دراسة مقارنة. ***دراسات تربوية واجتماعية***، *18*(4)، 455-540.

الأحمدي، علي حسن (2016م). مستوى الوعي ومصادر المعرفة بإجراءات الأمن والسلامة في المختبرات المدرسية لدى معلمي العلوم ومحضري المختبرات فى مدارس التعليم العام. ***مجلة البحوث الأمنية***، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، *25*(64)، 117-167.

الأحمدي، فؤاد لافي (2018م). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة. ***مجلة كلية التربية***، *34*(8)، 437-463.

الإدارة العامة للتربية الخاصة (2021م). مسيرة التربية الخاصة وتطورها. ***وزارة التعليم***، متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/11م.

الإدارة العامة للشؤون الصحية المدرسية (2021م). نبذه عن إدارة الشؤون الصحية المدرسية. متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/14م.

الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج (2021م). نبذه عن الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج. متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/23م.

الأسمري، حسين عوض؛ والجبر، جبر محمد (2019م). تضمين المعايير المهنية الوطنية في مقررات برنامج إعداد معلمي الفيزياء في كلية التربية بجامعة الملك سعود. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المركز القومي للبحوث بغزة، *3*(25)، 1-25.

الأكلبي، محمد مقبل (2019م). مدى توافر الكفايات المهنية لمحضري المختبرات في المملكة العربية السعودية. ***المجلة العربية للتربية النوعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، *3*(9)، 139-182.

آل بخات، مساعد سعيد (2019م). أسباب تدني النظرة الاجتماعية لمهنة المعلم. ***صحيفة الجزيرة***، متاح عبر الرابط: https://www.al-jazirah.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/03م.

آل زياد، محمد بن فائع (2018م). واقع تطبيق برنامج المدارس المعززة للصحة من وجهة نظر معلمي العلوم في المدارس المطبقة للبرنامج في منطقة عسير. ***المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، العدد (19)، 231-281.

الأنصاري، صالح سعد (2021م). الصحة المدرسية: نظرة عالمية ونماذج دولية. متاح عبر الرابط: http://www.ssfcm.org، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/14م.

البحيري، خالد (2010م). التعليم الأساسي في كل من سلطنة عمان وكوريا الجنوبية : دراسة مقارنة. ***مجلة رسالة التربية***، العدد (30)، 54–67.

بدران، شبل (2001م). نظام التعليم في اليابان. ***مجلة التربية المعاصرة***، رابطة التربية الحديثة، السنة (18)، العدد (58–59)، 113–172.

بدران، شبل (2004م). **نظم التعليم في الوطن العربي**. الإسكندرية: دار المعرفة.

البرصان، إسماعيل سلامة؛ وتيغزة، محمد بوزيان (2012م). الممارسات التقويمية لدى معلمي الرياضيات للعينة السعودية ومعلمي الرياضيات للعينة الكورية الجنوبية في اختبار TIMSS 2007 : دراسة ممقارنة. ***رسالة التربية وعلم النفس***، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، العدد (39)، 25–53.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021م). نبذة عن المملكة العربية السعودية. متاح عبر الرابط: https://www.sa.undp.org، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

البسام، يوسف حمد (2011م). تطوير التعليم في البيئة المدرسية من خلال الإدارة الممكنة. **ورقة علمية قدمت للمؤتمر السنوي الثالث للمدارس الخاصة: آفاق الشراكة بين قطاعي التعليم العام والخاص**، شركة طيف للخدمات التعليمية، عمان، ص349–374.

بكر، عبدالجواد السيد (2006م). **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**. مصر: مطبعة السلام.

بكر، عبدالجواد؛ وصعيدة، هدى (2005م). **منهج البحث المقارن في التربية : خرائط المقارنة – الدراسات المجالية – المعايير**. مصر: دار ومكتبة الإسراء.

البكري، عائشة علي (2018م). تصور مقترح لتطوير برامج إعداد المعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030م. ***مجلة كلية التربية***، جامعة طنطا، مصر، *27*(4)، 413–445.

بكين (2019م). إدراج اللغة الصينية في المناهج الدراسية بالسعودية. متاح عبر الرابط: https://aawsat.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

البلد (2021م). فنلندا المركز الأول .. ترتيب الدول في اليوم العالمي للسعادة 2021. متاح عبر الرابط: https://www.elbalad.news، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/15م.

البلوي، سعود (2021م). نهاية الإعلام التربوي .. وبداية التربية الإعلامية. ***صحيفة الوطن***، متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/19م.

بو طيبة، فيصل (2009م). تحديات إصلاح التعليم العربي دروس مستفادة من تجربة كوريا الجنوبية. ***مستقبل التربية العربية***، المركز العربي للتعليم والتنمية، *16*(60)، 153–167.

البواردي، ندى عبدالعزيز (2020م). واقع إدارة المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية وتجارب بعض دول العالم : بحث مقارن. ***دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، رابطة التربويين العرب، العدد (119)، 205–232.

تان، أون سينغ (2009م). ممارسات المعلم التعليمية: أفضل الممارسات العالمية الهادفة لتطوير مهنة التعليم. **مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم**، قطر، مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ص 1–126.

ترجمان، عبدالرحيم (1984م). جهود دول المنطقة : تجربة المملكة العربية السعودية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. ***مجلة التربية المستمرة***، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، السنة (5)، العدد (21)، 121–129.

تطوير (2021م). شركة تطوير التعليم القابضة. متاح عبر الرابط: https://www.tatweer.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/11م.

تعليم الرياض (1442هـ). إدارة رياض الأطفال. متاح عبر الرابط: https://edu.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/14م.

تعليم الرياض (2021م). نبذة لنظام فارس. متاح عبر الرابط: https://edu.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/09م.

التعليم في المملكة (2018م). أهداف التنمية المستدامة : الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية. **المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018م (التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة)**، الفترة ما بين 9 يوليو إلى 18 يوليو، نيويورك.

تعليم وادي الدواسر (2021م). بوابة المستقبل. متاح عبر الرابط: https://edu.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/10م.

التمران، عمر سعد (1440هـ). **بحث مقارن عن التعليم في جمهورية فنلندا**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

التير، عارف (2014م). تنمية الموارد البشرية في ليبيا من خلال إعادة هيكلة نظام التعليم الأساسي: كوريا الجنوبية – سنغافورة – ماليزيا نموذجا. ***مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية***، جامعة الزيتونة، السنة (2)، العدد (3)، 225–236.

الثبيتي، عبدالعزيز (2010م). إلحاق 4000 محضر مختبر ببرامج البكالوريوس. ***صحيفة عكاظ***، متاح عبر الرابط: https://www.okaz.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/06م.

الثميري، عبدالسلام (2021م). وزير التعليم : 3 فصول في العام الدراسي و 12 إجازة للمعلمين والطلاب. ***جريدة الاقتصادية***، متاح عبر الرابط: https://www.aleqt.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

الثويني، يوسف محمد (2010م). تطور مؤسسات إعداد المعلمين بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة. ***مجلة اتحاد الجامعات العربية***، الأردن، العدد (55)، 401–427.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (1442هـ). نبذه عن الإدارة العامة للمعاهد والدور. متاح عبر الرابط: https://www.iu.edu.sa/site/51، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/30م.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (1440هـ). جامعة الإمام: في خطوة رائدة وتطويرية تستحدث وتنشئ كلية للتربية وذلك لتستمر في ريادتها محليا وعالميا. ***الإدارة العامة للتعليم والاتصال***، متاح عبر الرابط: https://imamu.edu.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/16م.

جامعة الملك خالد (2019م). نبذة عن المكتبة الرقمية السعودية. ***عمادة شؤون المكتبات***، متاح عبر الرابط: https://lib.kku.edu.sa/ar/content/421، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/02م.

جامعة بنها (2015م). التربية المقارنة مفهومها ومراحل تطورها. مسترجع من: https://www.bu.edu.eg. تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/31م.

جان، خديجة محمد وآخرون (2019م). **نظرة على أنظمة التعليم في بعض دول العالم**. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الجبر، حصة عبدالرحمن (2004م). محو الأمية وتعليم الكبيرات فى المملكة العربية السعودية نشأته وتطوره : 1392-1422هـ. ***دارة الملك عبدالعزيز***، *30*(3)، 83-118.

الجبر، لولوه أحمد؛ والحربي، منى رابح (2020م). تقويم النظام الفصلي للتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية في ضوء نموذج القرارت المتعددة (CIPP). ***مجلة بحوث التربية النوعية***، جامعة المنصورة، العدد (58)، 81-115.

جريدة الاقتصادية (2021م). وزير التعليم: منصة قادة المستقبل تتيح الترشح للمناصب القيادية بشفافية وتكافئ بين الجميع. متاح عبر الرابط: https://www.aleqt.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/01م.

جعفري، عائشة (2020م). استحداث مسارات تعليمية جديدة للفنون في الجامعات السعودية. ***صحيفة الشرق الأوسط***، متاح عبر الرابط: https://aawsat.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/16م.

جعنيني، نعيم حبيب؛ والسرحاني، هناء أحمد (2003م). تطور محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام 1995 – 2000م. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجعيد، صالحة معيوض (2019م). الإرشاد الطلابي في مدارس التعليم العام في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإمكانية الإفادة منه في المملكة العربية السعودية. ***مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية***، جامعة الفيوم، العدد (11)، الجزء (4)، 255-293.

الجمعة، ابتهاج عبدالله (2019م). فاعلية برنامج حاسوبي مقترح للتدريب عن بعد لإكساب الكوادر الإدارية بالمدارس الإبتدائية للبنات بمدينة مكة المكرمة الكفايات اللازمة للعمل على نظام نور. ***المجلة التربوية لتعليم الكبار***، جامعة أسيوط، *1*(4)، 1-35.

جولزيان، آني (2000م). الإصلاح التربوي من اجل نظام تربوي جديد لمواجهة تحديات عصر المعلومات والعولمة، التجربة الكورية. ***مجلة رسالة المعلم***، وزارة التربية والتعليم، مجلد (40)، العدد (1-2)، 106-166.

جونجي، سوه (2011م). دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي. **ملخص عرض تقديمي**، 7 يونيو 2011، مجموعة الأغر، جدة، السعودية.

جوهر، علي صالح (2009م). **الإصلاح التعليمي في العالم العربي: توجهات عالمية**. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

جويلي، مها عبدالباقي (2002م). **دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الحازمي، محمد عبدالله (2016م). تطوير مؤسسات رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية في ضوء النموذج الألماني. ***مجلة كلية التربية***، جامعة الأزهر، العدد (171)، الجزء (4)، 12–72.

حاوي، ملهي حسين (2020م). تقويم البرامج التدريبية المقدمة لمعلمي التعليم العام في ضوء معايير الجودة في التدريب. ***العلوم التربوية***، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، *28*(3)، 402–428.

الحربي، سهيل سالم (2020م). الإجراءات العلمية التي تمت لبناء الإطار التخصصي ووثيقة معايير منهج التربية الفنية في المملكة العربية السعودية. ***مجلة بحوث التربية النوعية***، جامعة المنصورة، العدد (57)، 164–193.

الحربي، عيسى (2021م). التعليم تعزز إنجازاتها في 2020 وتدفع بالمملكة في المؤشرات العالمية رغم جائحة كورونا. متاح عبر الرابط: https://sabq.org/WBxP2c، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

الحربي، قاسم عائل؛ والمهدي، ياسر فتحي (2012م). **نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية: الواقع والمأمول**. الرياض: مكتبة الرشد.

الحرة (2016م). لماذا نجح النموذج التعليمي الكوري والفنلندي؟. متاح عبر الرابط: https://www.alhurra.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/30م.

حسب النبي، أحمد محمد نبوي (2018م). دراسة مقارنة لبعض التجارب العالمية لزيادة الاستيعاب برياض الأطفال وتحسين الجودة وإمكانية الإفادة منها فى مصر. ***مجلة دراسات في التعليم الجامعي***، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (39)، 95–165.

الحسين، أحمد محمد (1438هـ). **صناعة الكتاب المدرسي**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الحسيني، مها (2013م). تجربة إعداد المعلم في كوريا الجنوبية. متاح عبر الرابط: http://t-p-uqu.blogspot.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/18م.

حطاب، محمود (1441هـ). شروط قبول الأجانب في الجامعات السعودية. ***موقع المحيط***، متاح عبر الرابط: https://www.almuheet.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/12م.

الحقيل، سليمان عبدالرحمن (2003م). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: الجذور التاريخية لنظام التعليم، الأسس، الأهداف وبعض وسائل تحقيقها، الاتجاهات، نماذج من المنجزات**. الرياض: مطابع الحميضي.

حكيم، شيرين عبدالمجيد (2010م). نظام التعليم في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة. ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

حكيم، عبدالحميد (2012م). **نظام التعليم وسياسته**. ط1، القاهرة: مكتبة إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

الحمود، ولاء (2020م). تعرف على مناهج اللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية. ***موقع عين على المعرفة***، متاح عبر الرابط: https://ainpedia.com/article، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

الحيسوني، عيد (1440هـ). جائزة التعليم للتميز .. الوصول إلى تعليم خلاق. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/21م.

خبير موارد بشرية (2021م). طرح برنامج جديد للراغبين في التقاعد المبكر من المعلمين والمعلمات. متاح عبر الرابط: https://twitter.com/aaaa_9990، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/02م.

خضر، مجد (2016م). مفهوم نظام التعليم. مسترجع من: https://mawdoo3.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/22م.

خليل، نبيل سعد (2002م). إدارة التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في تطوير إدارة التعليم في مصر. ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، *18*(2)، 131–175.

الخيبري، ابتسام ياسف (2016م). تطوير نظم إعداد المعلم والمشرف التربوي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. ***مجلة التربية***، جامعة الأزهر، العدد (171)، الجزء (4)، 450–479.

دار اليوم (2004م). تدريس الحاسب الآلي بجامعة الإمام. متاح عبر الرابط: https://www.alyaum.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/30م.

داود، عبدالعزيز أحمد (2017م). تحليل النظام التعليمي في جمهورية سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري. ***مجلة التربية المقارنة والدولية***، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (3)، العدد (7)، 13–109.

الدخيل، فهد عبد العزيز (2016م). معوقات توظيف نتائج البحث التربوي في تطوير منهج اللغة العربية بمراحل التعليم العام والحلول المقترحة من وجهة نظر خبراء تطوير المناهج والمشرفين التربويين، ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (7)، 319–395.

الدغيم، خالد إبراهيم؛ والمسند، سلطانة سعود (2015م). تقويم برنامج المدارس المعززة للصحة في التعليم العام من وجهة نظر مشرفي البرنامج ومعلمي العلوم بمنطقة القصيم. ***مجلة كلية التربية***، جامعة المنوفية، *30*(3)، 113–152.

الدليل التنظيمي (2019م). الإدارة العامة للإيفاد والابتعاث. ***وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية***، متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/04/05م.

الدليمي، جمال داود؛ والسامراني، عمار عصام (2011م). التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة. **المؤتمر العربي الدولي الأول لجودة التعليم العالي**، جامعة الزرقاء، الأردن، 1–23.

الدليهان، لطيفة (2016م). المساعد الإداري وظيفة حديثة في التعليم. متاح عبر الرابط: https://twitter.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م.

الدمخ، أمينة حمد؛ والبارقي، مصلحة حسين؛ والمهيدلي، سامية تراحيب (2020م). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، *4*(15)، 177–198.

الدميني، عبدالعزيز أحمد (1995م). المعاهد العلمية في المملكة ودورها التربوي. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

دنيا التعليم (2014م). 4 مليون دولار أجر المعلم سنويا فى كوريا الجنوبية. متاح عبر الرابط: https://www.facebook.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/17م

الدهشان، سعيد كامل (2017م). التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الدوسري، هند مبارك (2015م). واقع تجربة المملكة العربية السعودية في تعليم STEM على ضوء التجارب الدولية. **مؤتمر التميز في تعليم وتعلم العلوم والرياضيات الأول: "توجه العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM)"**، 5–7 مايو، الرياض، جامعة الملك سعود.

ربحي، إسراء (2016م). مفهوم نظام التعليم والعوامل المؤثرة فيه. متاح عبر الرابط: https://mawdoo3.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/20م.

الربعي، محمد عبدالعزيز (1984م). نشأة وتطور برامج تعليم الكبار في المملكة العربية السعودية في الفترة من (1390–1420هـ). **ورقة علمية قدمت للمؤتمر السنوي السادس – تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة**، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، القاهرة، المجلد (2)، 637–655.

رشيد، أمل (2021م). التسجيل في المسارات التطويرية للمعلمين والمعلمات عبر منصة التدريب بوزارة التعليم. ***موقع ثقفني***، متاح عبر الرابط: https://www.thaqfny.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/18م.

الرشيدي، سارة محمد (2020م). اتجاهات المعلمات نحو استخدام برنامج الإدارة الإلكترونية "فارس" في مدارس التعليم العام بمحافظة الدوادمي – المملكة العربية السعودية. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المركز القومي للبحوث بغزة، *4*(32)، 69–88.

الرشيدي، غازي عنيزان؛ ومندني، لطيفة فيصل (2017م). الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة، وإمكانية الإفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية. ***مجلة كلية التربية***، جامعة الإسكندرية، *27*(1)، 91–134.

رمضان، عصام جابر (1436هـ). **نظم التعليم**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

رمضان، عمومن؛ وحمزة، معمري (2011م). رؤية مستقبلية لإعداد المعلم في ظل التدريس بالكفايات. ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، الجزائر، *3*(2)، 271–283.

رؤية المملكة 2030م (2021م). التاريخ والإرث للمملكة العربية السعودية. متاح عبر الرابط: https://www.vision2030.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

الزايد، زينب عبدالله (2017م). تربية المواطنة في غايات التعليم وأهدافه ومناهجه في النظام التعليمي السعودي والكويتي (دراسة تحليلية مقارنة). ***المجلة العربية للدراسات الأمنية***، *33*(70)، 281-312.

الزايدي، أسماء محمد (2009م). نموذج مقترح لجامعة افتراضية بالتعليم الجامعي السعودي. ***رسالة ماجستير غير منشورة***. كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الزبيدي، عبدالقوي سالم (2011م). بعض تجارب العالم في إختبارات قبول المعلمين. ***مجلة التطوير التربوي***، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، السنة (10)، العدد (67)، 50-53.

الزعيبر، إبراهيم عبدالله (2021م). مشكلات نظام التعليم في المملكة. متاح عبر الرابط: https://www.annajah.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/09م.

الزكي، أحمد عبدالفتاح (2004م). **التربية المقارنة ونظم التعليم دراسة منهجية ونظم تطبيقية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

زمان، حسام (2021م). سبب إلغاء السنوات التحضيرية في الجامعات؟. ***صحيفة الشمال الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://www.alshaamal.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

الزهراني، أحمد عبدالله؛ وعرفة، عبدالباقي محمد (2020م). تطوير برامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة 2030. ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (24)، 224-288.

الزهراني، أماني محمد؛ والمراشده، تهاني مبيلش؛ والرعوجي، ديمه عبدالله؛ والتويجري، فاطمة عبدالعزيز (2021م). السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تعليمية مقارنة. ***مجلة شباب الباحثين***، جامعة سوهاج، العدد (7)، 27-55.

الزهراني، رائد مشني (2019م). برنامج التنمية المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة سنغافورة. ***مجلة كلية التربية بالمنصورة***، جامعة المنصورة، العدد (107)، الجزء (4)، 36-64.

الزهراني، سعيد (1442هـ). هيكلة شاملة لإدارات التعليم والمدارس. ***صحيفة المدينة***، متاح عبر الرابط: https://www.al-madina.com/article/691956، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/02م.

الزهراني، سعيد (2020م). 9 برامج جديدة للارتقاء بمهنة التعليم بالتعاون مع الجامعات. متاح عبر الرابط: https://www.al-madina.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/20م.

زيتون، كمال عبدالحميد (2004م). الإطار العلمي لتقييم العلوم في ضوء الدراسة الدولية الثالثة للعلوم والرياضيات "الأبعاد والمجالات". **ورقة علمية قدمت للمؤتمر العلمي الثامن: الأبعاد الغائبة في مناهج العلوم بالوطن العربي**، الجمعية المصرية للتربية العلمية، المجلد الأول، جامعة عين شمس، مصر، ص241-285.

زيلع، يحيى (2006م). 30% من الطلبة يتلقون التعليم الخصوصي في المنازل .. 50 مليون ريال تنفقها الأسر السعودية سنويا على الدروس الخصوصية. ***صحيفة الرياض***، العدد (13852)، متاح عبر الرابط: https://www.alriyadh.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/08م.

الزيودي، ماجد محمد (2016م). الدروس الخصوصية لدى الأسر السعودية وإتجاهاتهم نحوها في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. ***مجلة رسالة الخليج العربي***، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السنة (37)، العدد (141)، 69-88.

سبجي، نسرين حسن (2016م). واقع استخدام المعامل الافتراضية في تدريس العلوم المطورة بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات بمدينة أبها. ***المجلة التربوية الدولية المتخصصة***، دار سمات للدراسات والأبحاث، *5*(12)، 230-249.

السبيعي، محمد نمر (2019م). دراسة تحليلية لنظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية: التعليم الابتدائي في الطائف أنموذجا. ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، *35*(7)، 501-518.

السديري، محمد أحمد (2021م). تطبيق نظام الفصول الثلاثة في الجامعات بدءا من العام الدراسي 1444هـ. ***صحيفة الوطن***. متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

سعاد، عبدالنبي؛ والنبوي، أمين؛ وناصف، مرفت؛ ومحمد، سليمان؛ وحنفي، محمد؛ وهاشم، نهلة (2005م). **التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية**. ط2، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

سفير التقديم (2020م). مسار التميز للابتعاث. ***وزارة التعليم***، متاح عبر الرابط: https://ksp.moe.gov.sa/EPS/Pages/Degrees، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/09م.

سلامة، رانية سليمان (2020م). التعليم قبل وبعد العهد السعودي. ***مجلة عربيات الدولية***، متاح عبر الرابط: https://www.arabiyat.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/18م.

سلامة، عادل عبدالفتاح؛ والنبوي، أمين محمد (1997م). دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية. ***مجلة كلية التربية***، جامعة عين شمس، العدد (21)، الجزء (4)، 9-52.

السلوم، ابتسام عبدالرحمن (2017م). التقصير في تعليم وتعلم التفكير..!!. ***صحيفة الجزيرة***، متاح عبر الرابط: https://www.al-jazirah.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/12م.

السلوم، طارق محمد؛ والعضايلة، علي محمد (2013م). أثر إدراك الدعم التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية. ***مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية***، *25*(1)، 163-188.

سليمان، محمد جودة (2000م). تطوير التعليم المهني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة القاهرة، *8*(1)، 1-41.

الشاعري، بدر جمعان (2021م). تطوير سياسة حوافز المعلمين في الململكة العربية السعودية على ضوء خبرتي فنلندا وسنغافوره وآراء بعض الخبراء: دراسة مستقبلية. ***المجلة التربوية***، جامعة سوهاج، الجزء (1)، العدد (85)، 537-613.

شرارة، أميرة عبدالحكيم؛ والسعيد، فاطمة علي؛ ونصر، نوال أحمد (2016م). تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر فى ضوء خبرة كوريا الجنوبية. ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، العدد (17)، الجزء (4)، 651-675.

شركة أرامكو السعودية (2021م). تعرف على مدارس أرامكو الحكومية. متاح عبر الرابط: http://www.sabgschools.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/23م.

الشريف، صالح إبراهيم؛ وشوق، محمود؛ وحسنين، محمد رفعت (2018م). أثر استخدام إستراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية القدرة على حل المشكلات الرياضية لدى الدارسين بتعليم الكبار بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. ***مجلة القراءة والمعرفة***، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد (197)، 55-89.

الشلاش، عبدالرحمن (2007م). المعلمون والمعلمات .. الرسالة والمكانة. ***صحيفة الرياض***. متاح عبر الرابط: https://www.alriyadh.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/03م.

الشمراني، شرعاء علي (2019م). أثر عزوف المشرفات عن المشاركة في جائزة وزارة التعليم للتميز على جودة الأداء المدرسي. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، *3*(17)، 192-208.

الشمراني، عوض أحمد (2019م). **رخصة المعلم والمعلمة في ضوء المعايير المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية**. جدة: شركة تكوين العالمية للنشر والتوزيع.

الشمري، إبراهيم عبدالله؛ والخريشا، ملوح باجي (2010م). مستوى الإعلام التربوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات التربوية فيها. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة مؤتة، الأردن.

الشنيبر، حمد (2013م). شركات متخصصة تدير المقاصف المدرسية في تعليم الرياض العام الدراسي القادم. ***صحيفة الرياض***، متاح عبر الرابط: https://www.alriyadh.com/838444، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/26م.

الشهراني، محمد ناصر (2016م). الأمن والسلامة المدرسية لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية. ***المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث***، المركز القومي للبحوث بغزة، *2*(1)، 362-382.

الشهري، ابتسام (2020م). إدراج اللغة الصينية في المناهج السعودية. متاح عبر الرابط: https://akhbaar24.argaam.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

الشهري، خالد محمد (2015م). تاريخ الإشراف التربوي وأهدافه. متاح عبر الربط: https://www.alukah.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/12م.

الشهوان، عبدالعزيز؛ والخثلان، منصور؛ والربيعة، صالح؛ والموسى، عبدالرحمن (2013م). توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة. ***دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، السعودية، العدد (38)، الجزء (1)، 57–78.

الشيخ، منال سالم (2019م). تطور التعليم في المملكة العربية السعودية: بلدة البرزة نموذجا. ***مجلة وقائع تاريخية***، مركز البحوث والدراسات التاريخية، العدد (31)، 347–380.

الشيخي، هاشم سعيد (2013م). تحليل نتائج مشاركات الطلاب السعوديين في الرياضيات في المسابقات الدولية (TIMSS) مقارنة بنظرائهم على المستوى الخليجي والإسلامي والدولي وإستراتيجية عملية لتطويرها. **ورقة علمية قدمت للمؤتمر الثالث لتعليم الرياضيات: الرياضيات وتطبيقاتها في التعليم العام (تجارب رائدة ورؤى مستقبلية)**، خلال الفترة من: 13–15 مايو 2013م، العدد الثالث، الجمعية السعودية للعلوم الرياضية (جسر)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الصالح، خالد (2019م). قرب استحداث 4 مسارات جديدة في الثانويات العامة. ***صحيفة الوطن***، متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

صبري، عبالعظيم؛ وتوفيق، رضا (2017م). **إعداد المعلم في ضوء تجارب بعض الدول**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

صبري، ماهر إسماعيل (2002م). **الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتكنولوجيا التعليم**. الرياض: مكتبة الرشد.

صحيفة الجزيرة (1422هـ). معهد العاصمة النموذجي معلم بارز وجزء من تاريخ رياض الوحدة والتوحيد. ***مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر***، الطبعة الأولى، العدد (10613)، متاح عبر الرابط: https://www.al-jazirah.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/26م.

صحيفة المواطن (1442هـ). البلاك بورد والمدرسة الافتراضية يبدآن مهمة التعلم عن بعد. متاح عبر الرابط: https://www.almowaten.net/2020/03، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/02م.

صحيفة الميدان التعليمي (2019م). التعليم: التوسع في توظيف مهنة مساعد معلم بعدد من المناطق. متاح عبر الرابط: https://almaydanedu.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م

صحيفة الميدان التعليمي (2020م). نسبة المدارس المستأجرة تتجاوز 23% من إجمالي المباني المدرسية. متاح عبر الرابط: https://almaydanedu.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/21م.

صحيفة اليوم (2004م). الأمير عبدالله أحدث نقلة حضارية جبارة (الحرس الوطني من مكتبين إلى قوة مكتملة العدة والعدد). متاح عبر الرابط: https://www.alyaum.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/25م.

صحيفة درة الإلكترونية (2020م). آل الشيخ يعتمد دليل حوكمة حسابات شبكات التواصل الاجتماعي لوزارة التعليم. متاح عبر الرابط: https://dora.sa/25347، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/11م.

صحيفة عاجل (2019م). إطلاق بكالوريوس "الرياضة والنشاط البدني" لطالبات جامعة الملك سعود. متاح عبر الرابط: https://ajel.sa/2CrXZm، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/20م.

صحيفة عاجل (2021م). 4 خيارات للتسجيل في منصة قادة المستقبل التي أطلقتها وزارة التعليم. متاح عبر الرابط: https://ajel.sa/C6hKGD، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/01م.

صعدي، إبراهيم عبده (2015م). تقييم واقع فصول التربية الخاصة الملحقة بمدارس التعليم العام في محافظة جدة من وجهة نظر المعلمين. ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، العدد (16)، الجزء (3)، 601-630.

صلاح، عبدالحميد مصطفى (2014م). **المدخل في التربية المقارنة ونظم التعليم**. الرياض: مكتبة الرشد.

صلاح، يارا (2020م). عدد طلاب السعودية 2020 وعدد الطلاب الأجانب في السعودية. متاح عبر الرابط: https://www.aleasimuh.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/12م.

ضحاوي، بيومي محمد (2001م). **التربية المقارنة ونظم التعليم**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ودار الفكر العربي.

طارق، إبراهيم (2021م). المؤتمر الصحفي لوزير التعليم السعودي // ألية التقويم الدراسي الجديد 1443هـ // المواد الجديدة في التعليم. متاح عبر الرابط: https://www.thaqfny.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

عاجل (1442هـ). التعليم تفتح المراكز الصيفية. ***صحيفة عاجل***، متاح عبر الرابط: https://ajel.sa/dKbVRF، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/13م.

عاجل (1443هـ). إدراج لغة الإشارة في منهج التربية الأسرية لجميع المراحل التعليمية. ***صحيفة عاجل***، متاح عبر الرابط: https://ajel.sa/qFfhjx، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/25م.

عاجل (2021م). وزير التعليم: منصة مدرستي لن تتوقف ونعمل على تطويرها. ***صحيفة عاجل***، متاح عبر الرابط: https://ajel.sa.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

العازمي، عبدالرحمن (2019م). قرار إسناد الطفولة المبكرة هل يشمل طلاب وطالبات الصفوف الأولية؟. متاح عبر الرابط: https://sabq.org/5z6WJv، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

العازمي، عبدالله (2019م). برنامج التطوير المهني النوعي للمعلمين والمعلمات (خبرات). متاح على الرابط: https://www.alweeam.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/16م.

العامري، محمد عمر (2017م). **مدخل إلى التربية المقارنة**. ط1، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

عبد الجواد، نور الدين؛ ومصطفى، متولي (1416هـ). **التعليم الأهلي ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية: أنموذج مدارس الرياض للبنين والبنات**. الرياض: مدارس الرياض للبنين والبنات.

عبد العال، أحمد عبد النبي؛ وأحمد، أحمد نجم؛ والقاضي، خالد سعد (2014م). رؤية مستقبلية لتطوير نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الأسترالية، ***المجلة التربوية***، مصر، الجزء (35)، 157-232.

عبدالحي، إخلاص محمد (2017م). ثلاث من أهم استخدامات الكفايات التدريسية. متاح عبر الرابط: https://www.new-edu.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/20م.

عبدالرازق، ابتسام عمر؛ وحسن، سماح رشاد؛ ونصر، نوال أحمد (2020م). تفعيل التربية على المواطنة الرقمية بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، العدد (21)، الجزء (1)، 135-167.

عبدالعاطي، حسن الباتع (2012م). التعليم في كوريا الجنوبية أفضل 5% من الخريجين يدرسون طلاب الابتدائية. استرجع بتاريخ: 1442/12/22هـ من: https://www.maghress.com/profvb/21292.

عبود، عبدالغني؛ وضاحاوي، بيومي؛ وسلامة، عادل؛ وبكر، عبدالجواد (2000م). **التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**. القاهرة: دار الفكر العربي.

العتيبي، فاتن مطلق (2020م). لمحة تاريخية عن مراحل تطور المنهج في السعودية. ***صحيفة نبأ***، متاح عبر الرابط: http://naba-news.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

العتيبي، محمد عيد (2020م). مدارس الجاليات الأجنبية في المملكة العربية السعودية: دراسة تقويمية. ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، *36*(3)، 414-430.

العتيبي، نوف نايف (2019م). لمحة تاريخية لتطور مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية. ***موقع تعليم جديد***، متاح عبر الرابط: https://www.new-educ.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

عزازي، فاتن محمد (2012م). **نظم التعليم بالمملكة العربية السعودية والدول العربية**. الرياض: دار الزهراء.

العطوي، سلامة فريج (2005م). المشكلات الإدارية والفنية التي يواجهها مديرو ومديرات مدارس وزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

عطية، خالد عبدالعزيز؛ وزهران، علاء الدين محمود (2008م). نموذج مقترح لتصميم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي. ***المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي***، صنعاء، *1*(2)، 1-62.

العطيوي، رغدة؛ والخالدي، إيناس (2010م). التجربة السعودية في رعاية الموهبة والابداع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والابداع نموذجا. **ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي – إكتشاف ورعاية الموهوبين بين الواقع والمأمول**، بنها، كلية التربية بجامعة بنها ومديرية التربية والتعليم بالقليوبية، 429-462.

العقل، عقل عبدالعزيز (1430هـ). مقارنة بين دولة ألمانيا والجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم. متاح عبر الرابط: http://swideg-geography.blogspot.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

عقلان، عواطف أحمد (1415هـ). المشكلات المواجهة لمعلمات مدارس الحرس الوطني الإبتدائية وعلاقتها باتجاهاتهن نحو مهنة التربية والتعليم : دراسة ميدانية. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

العقيلي، عليا علي؛ والقحطاني، منيرة عبدالله (2019م). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المركز القومي للبحوث بغزة، *3*(17)، 30–51.

عكاظ (2021م). التعليم: اعتمدت الخطة الدراسية المطورة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. متاح عبر الرابط: https://www.okaz.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

العلوي، مجيد محسن (2006م). المواءمة بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. **ورقة علمية قدمت للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم – التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي**، اتحاد جامعات العالم الإسلامي بمكتب التربية العربي لدول الخليج، 442–450.

العمران، شروق عبدالرحمن (1439هـ). نظام التعليم في كوريا الجنوبية: بحث مقدم لمقرر نظم التعليم. استرجع بتاريخ: 1442/12/20هـ من: http://www.dr-hind.ws/p9.html.

العمرو، شهد (2021م). 3 مناهج جديدة تدخل منظومة التعليم السعودية العام المقبل. ***صحيفة الشرق الأوسط***، متاح عبر الرابط: https://aawsat.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

العمري، عبدالعزيز؛ والعبدلي، نورة (2021م). إلغاء السنة التحضيرية (المرتقب) كفاءة تشغيلية وعدالة تنافسية. ***صحيفة اليوم***، متاح عبر الرابط: https://www.alyaum.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

عنتر (2020م). انخفاض عدد الطلاب الأجانب في كوريا الجنوبية لأول مرة في 6 سنوات. ***وكالة يونهاب للأنباء***، متاح عبر الرابط: https://ar.yna.co.kr، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/12م.

العنزي، سليمان (2021م). تأهيل المعلمين في 8 تخصصات لسد الاحتياج. ***صحيفة الوطن***، متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/18م.

العنزي، عبدالعزيز مطر (2020م). برنامج إعداد المعلمين: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وكل من سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المركز القومي للبحوث بغزة، *4*(47)، 121–136.

عون، وفاء محمد (2015م). مدى توافر معايير الجودة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية مقارنة ببعض دول العالم. ***مجلة كلية التربية ببنها***، مصر، العدد (102)، الجزء (2)، 41–73.

العوني، محمد (2013م). السماح بفروع للجامعات الأجنبية شرط أن تكون من أفضل 100 جامعة عالمية. ***جريدة الاقتصادية***، متاح عبر الرابط: https://www.aleqt.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

العيسى، أحمد محمد (2018م). وزير التعليم: برنامج التخصيص سيسهم في تحويل مدارس حكومية للقطاع الخاص. متاح عبر الرابط: https://www.alweeam.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/09م.

عين الرياض (2021م). معهد العاصمة النموذجي. متاح عبر الرابط: https://m.eyeofriyadh.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/27م.

الغامدي، حسين عبدالله؛ والفيفي، عبدالرحمن حسن (2008م). تعليم التفكير في مدارس الهيئة الملكية : رؤية واعدة لجيل مفكر. **ورقة علمية قدمت إلى اللقاء العربي الثاني لتعليم التفكير وتنمية الإبداع**، عمان: *مركز ديبونو لتعليم التفكير*، 286-298.

الغامدي، حمدان أحمد؛ وعبدالجواد، نور الدين أحمد (2010م). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

الغامدي، عبدالله (2017م). التعليم: معلمات الأسرية والمنزلية ينفذن منهج التربية البدنية. ***صحيفة عكاظ***، متاح عبر الرابط: https://www.okaz.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/18م.

الغامدي، محمد فهم؛ والحربي، ثامر علي؛ والعطوي، سالم جويعد (1438هـ). **النظام التعليمي في كوريا الجنوبية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

غانم، تفيده سيد (2017م). **نظام تعليم STEM Education وتطبيقه على المستوى العالمي والمحلي**. مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والنفسية.

الغانم، ماهر محمد (2009م). نظرة تحليلية لواقع برامج إعداد المعلمين: إعداد المعلمين في بعض دول العالم. ***مجلة العلوم العربية والإنسانية***، جامعة القصيم، *2*(1)، 163-191.

فتحي، شاكر محمد (1999م). **التربية المقارنة (الأصول المنهجية)**. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر.

فرج، عبداللطيف حسن (2008م). **نظام التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الفرقي، رائد (2020م). المعاهد العلمية ركيزة أساسية للتعليم الجامعي في العلوم الشرعية والاجتماعية. متاح عبر الرابط: https://mobile.sabq.org، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/23م.

الفقيه، محمد؛ والقرني، حسن؛ وبارشيد، عبدالله (2020م). إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. متاح عبر الرابط: http://nebula.wsimg.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/20م.

فهمي، محمد سيف؛ والشافعي، أحمد عبدالحميد؛ والصاوي، محمد وجيه؛ وعبدالحميد، محمد زيدان؛ وحجي، أحمد إسماعيل (2004م). خبرات وتجارب عربية وأجنبية في مجال التعليم غير النظامي. **ورقة علمية قدمت للمؤتمر السنوي الثاني عشر: التعليم غير النظامي في القرن الواحد والعشرون**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، القاهرة، 546-571.

الفهيد، عبدالرحمن عبدالعزيز (2006م). مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين ودورها في رعاية المبدعين والموهوبين. **ورقة علمية قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر – اكتشاف الموهبين والمتفوقين ورعايتهم فى الوطن العربى**، جامعة حلوان، 169-176.

فؤاد، عبدالخالق؛ وإبراهيم، خالد (1998م). تفعيل سياسات التعليم الثانوي بدول العالم المعاصر في ضوء العولمة. ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة القاهرة، *6*(12)، 110-142.

القحطاني، عبدالله حسن (2020م). درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل بالمملكة العربية السعودية. ***المجلة التربوية لتعليم الكبار***، جامعة أسيوط، *2*(2)، 112-134.

القحطاني، نوف دغش (1427هـ). الإعلام التربوي ودوره في تفعيل مجالات العمل المدرسي في المملكة العربية السعودية. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

قحوان، محمد قاسم (2012م). تطوير نظام التعليم العام في اليمن في ضوء خبرة اليابان (دراسة مقارنة). **ورقة علمية قدمت للمؤتمر العلمي السنوي العشرين: التعليم والتقدم في دول آسيا وأستراليا**. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 327-378.

القرني، أحمد مرعي (2017م). مشكلات الإدارة المدرسية في مدارس الأبناء بمدينة الرياض. ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، *33*(6)، 327-364.

قمر، عصام توفيق (2001م). تجارب من المملكة العربية السعودية في تعليم الكبار ومحو الأمية. ***مجلة عالم التربية***، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة (1)، العدد (3)، 312-317.

الكاسر، رابح (2021م). أفضل 5 جامعات عربية على مستوى العالم. متاح عبر الرابط: https://vm.tiktok.com/ZSJGYhuGW، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/31م.

الكيتاني، سعيد (2010م). واقع التعليم ما بعد الأساسي "الثانوي" في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج تحليل نقدي. **ورقة علمية قدمت لندوة التعليم الثانوي: الواقع والاتجاهات الجديدة**، وزارة التربية والتعليم بالإمارات، مكتب التربية العربي، دبي، 67-401.

لائحة الوظائف التعليمية (1440هـ). لائحة الوظائف التعليمية : الإصدار الأول. ***وزارة الخدمة المدنية***، متاح عبر الرابط: https://eservices.mcs.gov.sa/edu/edu_regulations_new.pdf، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/12م.

لي، تشونج جاي؛ وبيون، سو يونج؛ وكيم، يونج (2012م). نهوض التعليم الكوري في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب الكورية. **ترجمة: (آمال تمام كيلاني)**، ***مجلة مستقبليات***، مركز مطبوعات اليونسكو، *42*(3)، 437-460.

المالكي، أميرة (2013م). رخصة المعلم ونظام الرتب في السعودية: أنظمة جديدة للارتقاء بمهنة المعلم. ***مجلة المعرفة***، الرياض، العدد (215).

مباركي، إيمان أحمد (2018م). برامج التغذية المدرسية في فنلندا وسنغافورة وإمكانية الإستفادة منها في المملكة العربية السعودية. ***مجلة الثقافة والتنمية***، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة (19)، العدد (129)، 23-86.

متولي، مصطفى؛ والسنبل، عبدالعزيز ؛ والخطيب، محمد؛ وعبدالجواد، نور الدين (2008م). **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط8، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

محمد، رانيا كمال؛ ومحمود، عماد عبداللطيف (2014م). دراسة مقارنه لنظام رياض الأطفال في كل من ألمانيا و كوريا الجنوبية وإمكان الإفادة منها في المملكة العربية السعودية. ***الثقافة والتنمية***، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة (14)، العدد (78)، 211-344.

محمد، ماهر أحمد (2011م). الاعتماد المهني وعلاقته بالتنمية المهنية المستدامة للمعلم في عصر التدفق المعرفي. ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، مصر، *27*(2)، 1-85.

المحيا، مشعل سلطان (2018م). التنمية المهنية للمعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات المعاصرة للتجديد التربوي. ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، *17*(19)، 641-660.

المحيسن، إبراهيم عبدالله (2002م). تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية : دراسة ميدانية مقارنة. ***المجلة التربوية***، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، *16*(64)، 11-66.

المختبرات الافتراضية (2021م). المختبرات الافتراضية مطبقة في أكثر من 70 دولة ومترجمة إلى 11 لغة. ***وزارة التعليم***، متاح عبر الرابط: http://moevlabs.com/laboratory، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/07م.

المدحجي، محمد أحمد (2009م). إعادة تأهيل المباني المدرسية القائمة ضرورة لاستيعاب التطورات الحديثة. ***مجلة العلوم والتكنولوجيا***، *14*(2)، 35-63.

المديرية العامة لبرامج التعليم الخاص (1977م). تطور التعليم الخاص في المملكة العربية السعودية. ***مجلة التوثيق التربوي***، وزارة التربية والتعليم، العدد (13)، 13-22.

المرزوقي، حاتم حسن (2021م). أبرز تفاصيل نظام الجامعات الجديد بالسعودية. متاح عبر الرابط: https://www.3yonnews.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

مرسي، محمد منير (2005م). **التربية المقارنة: بين الأصول النظرية والتجارب العالمية**. القاهرة: عالم الكتب.

مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار (2021م). إحصاءات التعليم العام. ***وزارة التعليم السعودية***، متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م.

المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم (2017م). **تقرير عن : واقع برامج إعداد المعلمين في العالم العربي**. الجبيل: اليونسكو.

المصري، منذر؛ والنهار، تيسير؛ وأبو لبدة، خطاب (2002م). **الأخطاء الرياضية عند الطلبة الأردنيين في الدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم (إعادة)**. الأردن: سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

مصطفى (2021م). تعليم السعودية يختصر المرحلة الإبتدائية في 3 سنوات فقط بدلا من 6 سنوات في التعليم المستمر لتعليم الكبار 1443هـ. متاح عبر الرابط: https://www.thaqfny.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/26م.

مصـــطفى، أميمه حلمي (2015م). تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصـــر. ***مجلة كلية التربية***، جامعة طنطا، العدد (60)، 41-117.

مصـطفى، عماد نجم (2017م). الدروس الخصـوصـية وسـياسـات معالجتها في كل من المملكة المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة المنوفية، *32*(3)، 49-121.

المصوري، علي محمد (1992م). دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم. ***مجلة رسالة الخليج العربي***، العدد (40)، السنة (12).

المطيري، سعد سعيد؛ والمحبوب، عبدالرحمن إبراهيم (2014م). أنماط الثقافة التنظيمية السائدة في مدارس التعليم العام في الهيئة الملكية بالجبيل من وجهة نظر المعلمين. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الإحساء، السعودية.

معافا، يحيى محمد (2009م). نبذة تاريخية عن بداية نشأة محضري المختبرات المدرسية. ***منتدى معلمي ومعلمات المملكة***، متاح عبر الرابط: https://www.ksa-teachers.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/06م.

معشـي، خالد محمد (2020م). تجربتي في برنامج خبرات عن تعليم STEM في أستراليا (حلقة النقاش: 181). ***مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضـيات بجامعة الملك سـعود***، متاح عبر الرابط: https://ecsme.ksu.edu.sa/ar/node/1760، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/01م.

مكة (2018م). منح الشـخصـية الاعتبارية لمعهد العاصـمة النموذجي ومدارس الثغر. متاح عبر الرابط: https://makkahnewspaper.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/27م.

مكتب التربية العربي لدول الخليج (2011م). **التكوين المهني للمعلم: الإطار النظري**. الرياض.

مكتب تحقيق الرؤية (2017م). **برامج ومبادرات رؤية المملكة العربية السعودية 2030**. الرياض: وزارة التعليم.

المكتبة الرقمية السـعودية (2021م). تعرف بالمكتبة الرقمية. متاح عبر الرابط: https://portal.sdl.edu.sa/arabic، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/02م.

ملتقى المعلمين والمعلمات (2009م). السـعودية.. إلغاء مادة القرآن ودمجها مع التفسـير في مادة واحدة للمرحلة المتوسـطة العام المقبل. متاح عبر الرابط: https://www.saudi-teachers.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/11م.

المنجز الإلكتروني (2019م). نبذه عن إدارة التدريب التربوي بجدة. ***الإدارة العامة للتعليم بجدة***، متاح عبر الرابط: https://www.training-jeddah.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/03م.

المنقاش، ساره عبدالله (2006م). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة ومقترحات لتطويرها. ***مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية***، *19*(1)، 381-440.

مهارات النجاح (1442هـ). الإدارة العامة للنشـــاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم السـعودية. متاح عبر الرابط: https://sst5.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م.

مهارات النجاح (2021م). معهد العاصمة النموذجي. متاح عبر الرابط: https://sst5.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/27م.

المهندس، أحمد (2002م). الحاسوب في مدارسنا. ***صحيفة الرياض***، متاح عبر الرابط: https://www.alriyadh.com/25862، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/01م.

المهيدب، عبدالله إبراهيم (2013م). التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات. ***المجلة السعودية للتعليم العالي***، السعودية، العدد (9)، 11–27.

المهيدلي، سامية تراحيب (2018م). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية : الواقع والتطلعات. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد (3)، 170–219.

المواطن (2016م). موهبة تطلق برنامج STEM لتنمية قدرات 500 طالب. ***صحيفة المواطن الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://www.almowaten.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/02م.

المواطن (2019م). بدلات ومكافآت قادة المدارس. ***صحيفة المواطن الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://www.almowaten.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/02م.

المواطن (2020م). ماهي الرخصة المهنية للمعلمين والمعلمات؟. ***صحيفة المواطن الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://www.almowaten.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م.

المواطن (2021م). تسكين الإشراف الإداري والعلمي للمعاهد العلمية في وزارة التعليم. ***صحيفة المواطن الإلكترونية***، متاح عبر الرابط: https://www.almowaten.net، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/28م.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2020م). **الدليل التعريفي: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (تنمية مهارات وجودة وأداء)**. الرياض: قطاع التخطيط وتطوير الأعمال.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (2021م). الكلية التقنية الرقمية بالرياض. متاح عبر الرابط: https://tvtc.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

موسوعة مقاتل من الصحراء (2020م). مدرسة الأمراء ومعهد الأنجال بالرياض. ***الإصدار الحادي والعشرون***، متاح عبر الرابط: http://www.moqatel.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/27م.

الموسى، عبدالله عبدالعزيز (2000م). استخدام تقنية المعلومات والحاسوب في التعليم الأساسي بالدول الأعضاء (المرحلة الابتدائية) دراسة ميدانية. ***مكتب التربية العربي لدول الخليج***، قطر، 1–143.

الموسى، عبدالله عبدالعزيز (2009م). تجربة الابتعاث الخارجي في المملكة العربية السعودية: نموذج للاستثمار في الكفاءات البشرية وإسهامها في التنمية. **ورقة علمية قدمت للمؤتمر الاقليمي العربي – نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، القاهرة، 811–819.

الموسى، ناصر علي (2010م). اكتشاف ورعاية الموهوبين في العالم العربي التجربة السعودية نموذجا. **ورقة علمية قدمت للمؤتمر العلمي – إكتشاف ورعاية الموهوبين بين الواقع والمأمول**، بنها، كلية التربية بجامعة بنها ومديرية التربية والتعليم بالقليوبية، 1–30.

الموسى، ناهد عبدالله (2012م). أنماط تقويم أداء المدارس الأهلية بالمملكة العربية السعودية. ***مجلة التراث***، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد (2)، 310–344.

موهبة (2021م). برنامج موهبة ستم MAWHIBA STEM. متاح عبر الرابط: https://www.mawhiba.org. تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/01م.

ناصف، مرفت صالح (1997م). رؤية نقدية لمدخل بيريداي في الدراسات التربوية المقارنة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة عين الشمس، العدد (21)، الجزء (4)، 273–284.

نتو، هوازن محمد؛ ونصار، سامي محمد؛ وجمال الدين، نجوى يوسف (2010م). تطوير إدارة مؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير الجودة الشاملة. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

النصار، صالح عبدالعزيز؛ والعبدالكريم، راشد حسين (2010م). التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة. ***مجلة القراءة والمعرفة***، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد (99)، 114–169.

النعيمي، غادة سالم (1438هـ). **نظام التعليم في كوريا الجنوبية: دراسة مقارنة**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

نور، محمد (2019م). الحد الأقصى لرواتب المعلمين السعوديين يفوق المتوسط العالمي. متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/23م.

الهزاني، فاطمة عبدالله (2018م). دور مديرات مدارس التعليم العام في تحقيق أهداف برنامج المدارس المعززة للصحة في مدينة الرياض. ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، *2*(13)، 106–126.

همام، إيمان أحمد (2020م). دراسة مقارنة لآليات تحقيق الرفاهية التعليمية في كل من كوريا الجنوبية والسويد وإمكان الإفادة منها في مصر. ***مجلة كلية التربية في العلوم التربوية***، جامعة عين شمس، العدد (44)، الجزء (2)، 171–314.

هويمل، ابتسام ناصر؛ والعنادي، عبير مبارك (2015م). تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا. ***المجلة التربوية الدولية المتخصصة***، الجمعية الأردنية لعلم النفس، *4*(2)، 31–50.

هيئة تقويم التعليم والتدريب (1442هـ). اختبار الترخيص المهني للمعلمين. متاح عبر الرابط: https://etec.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/12م.

هيئة تقويم التعليم والتدريب (2017م). **المعايير والمسارات المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية: الإصدار الأول**. الرياض.

هيئة تقويم التعليم والتدريب (2020م). تأسيس هيئة تقويم التعليم والتدريب والمراكز التابعة لها. متاح عبر الرابط: https://etec.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/01م.

واس (1441هـ). وزارة التعليم تنجح في إيداع أول راتب للمعلمين والمعلمات على اللائحة الجديدة. ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/23م.

واس (1443هـ). المملكة تتصدر الدول العربية في البحث العلمي وفقا لمؤشر نيتشر 2021م. ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa/2276430، تم الاسترجاع بتاريخ:2021/08/25م.

واس (2014م). تقرير / مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام رؤية مستقبلية طموحة. ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/08/01م.

واس (2018م). التعليم تسلط الضوء على المناهج الحديثة للغة الإنجليزية. ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ:2021/06/29م.

واس (2020م). وزير التعليم يعتمد مشروع "تطوير مسارات الثانوية العامة والأكاديميات المتخصصة". ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa/2080527، تم الاسترجاع بتاريخ:2021/08/07م.

واس (2021م). المملكة الأولى عربيا والـ 21 عالميا في تقرير السعادة العالمي لعام 2021م. ***وكالة الأنباء السعودية***، متاح عبر الرابط: https://www.spa.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ:2021/07/15م.

وزارة التخطيط (1418هـ). **منجزات خطط التنمية – حقائق وأرقام (1390هـ-1418هـ)**. الرياض: الإصدار السادس عشر.

وزارة التعليم (1440هـ). برنامج الابتعاث الموجه للمعلمين والمعلمات (استهداف). متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa/ar/news، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/16م.

وزارة التعليم (1441هـ). **الإطار العام لتطوير برامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية**. اللجنة التنفيذية لتطوير برامج إعداد المعلم في وكالة وزارة التعليم للتخطيط والتطوير، الرياض: وكالة التخطيط والتطوير.

وزارة التعليم (1442هـ). الإدارة العامة للإيفاد والابتعاث. متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/16م.

وزارة التعليم (1442هـ). المملكة تحقق ارتفاعا في النشر بالأوعية والمجلات العلمية المحكمة بنسبة 120% وفق المؤشرات العالمية. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

وزارة التعليم (1442هـ). تعميم خطة الإيفاد والابتعاث لعام 1443هـ. ***الإدارة العامة للإيفاد والابتعاث***، متاح عبر الرابط: https://departments.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/05م.

وزارة التعليم (1442هـ). وزارة التعليم تبدأ تنفيذ برامج ومبادرات تعليمية وتدريبية للطلاب والطالبات خلال الإجازة الصيفية. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/29م.

وزارة التعليم (1994م). تطوير المباني المدرسية في المملكة العربية السعودية والدروس المستفادة من خلال تجربة وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات خلال أربعين عام. **ورقة علمية قدمت لمؤتمر وقائع ندوة المباني المدرسية في دول الخليج العربي**، الكويت، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1–29.

وزارة التعليم (2020م). المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي. مسترجع من: https://ncepd.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/07/29م.

وزارة التعليم (2020م). المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي. متاح عبر الرابط: https://ncepd.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/16م.

وزارة التعليم (2021م). الاختبارات الدولية. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

وزارة التعليم (2021م). برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي: تأهيل الكفاءات للمنافسة في سوق العمل والبحث العلمي عالميا ومحليا. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa/، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/09م.

وزارة التعليم (2021م). مسابقة مدرستي تبرمج. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

وزارة التعليم (2021م). نشأة وزارة التعليم السعودية. متاح عبر الرابط: https://www.moe.gov.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

الوسمي، عائض (2020م). المملكة تنقل الأمية من تعليم الكبار إلى "التعليم مدى الحياة". متاح عبر الرابط: https://www.al-madina.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/16م.

الوطن (1442هـ). إشادة دولية بامتحانات تقييم التعليم السعودي عن بعد بواسطة الذكاء الاصطناعي. متاح عبر الرابط: https://www.alwatan.com.sa، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/19م.

وكالة المباني والتجهيزات المدرسية (2002م). إطلالة على كتيب المباني التعليمية خلال (50) عاما الذي أصدرته وكالة المباني والتجهيزات المدرسية. ***مجلة التوثيق التربوي***، وزارة التربية والتعليم، العدد (46)، 85–103.

ويكيبيديا (1442هـ). منصة مدرستي للتعليم عن بعد: منصة سعودية للتعليم عن بعد. مسترجع من: ttps://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/08م.

ويكيبيديا (2021م). السعودية. مسترجع من: https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/05/31م.

اليابس، سعيد حمدان؛ والحميدي، عبدالرحمن سعد؛ والبساطي، عبدلرحمن سعد (2020م). أثر استخدام خرائط المفاهيم في تدريس القواعد النحوية على التحصيل الدراسي لدى الدارسين بالصف الأول المتوسط في

مدارس تعليم الكبار الحكومية في مدينة الرياض. ***مجلة القراءة والمعرفة***، الجمعية المصـــرية للقراءة والمعرفة، العدد (219)، 253-275.

يوسف، محمد (2019م). مراحل التعليم في المملكة العربية السعودية. متاح عبر الرابط: https://www.almrsal.com، تم الاسترجاع بتاريخ: 2021/06/06م.

يونج، كيوخ (1999م). التكيف الهيكلي والتعليم الفني في جمهورية كوريا : الصـــراع بين قوى السوق والنظام المؤسسي. **ترجمة: (د. كامل حامد جاد)، *مجلة مستقبليات***، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مركز مطبوعات اليونسكو، *29*(1)، 8-104.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Capraro, M. M. (2013). *Interdisciplinary STEM projectbased learning*. In R. M. Capraro, M. M, & J. R. Morgan (Eds), STEM project based learning: An integrated science technology engineering and mathematics (STEM) approach. pp47–54, Rotterdam, The Netherlands: Sense.

Goldhaber, D. (2016). In schools, teacher quality matters most: today's research reinforces Coleman's findings. *Education Next*, *16*(*2*), 56-63.

Jho, H.; Hong, O.; & Song, J., (2016). An analysis of STEM/STEAM teacher education in Korea with a case study of two schools from a community of practice perspective. *Eurasia Journal of Mathematics, Science & Technology Education*, 2016, *12*(7), 1843-1862.

Ministry of Education. (2019). *Higher Education*. Retrieved from http://english.moe.go.kr.

Mullis, V. S. (2003). TIMSS 1999 international mathematics report. Retrieved 4 August 2003.

OECD. (2014). "STRONG PERFORMERS AND SUCCESSFUL REFORMERS IN EDUCATION: LESSONS FROM PISA FOR KOREA", **Policy Lessons for Korea 8**, OECD.

Office of the Chief Scientist. (2013). Science, Technology, Engineering, and Mathematics in the National Interest: A Strategic Approach, A POSITION PAPER, July.

Phillips. Gary W. (2007). Expressing International Educational Achievement in Terms of U.S. Performance Standards: Linking NAEP Achievement Levels to TIMSS. American Institutes for Research; 2007. 47 pp.(ED496205).

Romee LEE and Jinhee KIM. (2016). **Community-Based Lifelong Learning and Adult Education: Situations of Community Learning Centres in 7 Asian Countries**, UNESCO, Paris, France & UNESCO Bangkok Office.

Shin, Y. J. (2013). STEM school curriculum and lesson plan models. Seoul, Korea: Seoul Metropolitan Office of Education.

Yakman, G. (2013). "*STEM education program description*". Retrieved from, http://www.steamedu.com.